آراء حول الخليج
العدد 125
نوفمبر 2017

"نيوم" القوة الناعمة وإعادة اكتشاف السعودية

السعودية ومصر والإمارات على طريق التكنولوجيا العالمية

الجامعات العربية مازالت تنقل القوالب لا التحول البنيوي

ملف العدد:

السباق النووي في المنطقة .. بين العسكرة والاستخدام السلمي

- ٣ مسارات لأزمة الاتفاق النووي الإيراني وأمام العرب ٤ خيارات للمواجهة
- النووي العربي خيار صعب وضروري لمواجهة من يملك ومن اقترب منه
- انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني ورقة ضغط على دول الخليج
- ٣ أنواع من القنابل الذرية والدول العربية مسرح للقنبلتين الإسرائيلية والإيرانية
- إسرائيل جهزت ١١ طائرة نووية في حرب أكتوبر وتستهدف ٥ أهداف عربية
- أوروبا ضد إخلاء الشرق الأوسط من النووي ولديها ١٣٠ مفاعلاً في ١٤ دولة
- ٤٠ دولارًا لدفن طن النفايات في إفريقيا التي تستقبل ٣٠٪ من نفايات العالم
- "ديمونة": ٨ طوابق تحت الأرض و٢٧٠٠ عالم وفني وبدأ الإنتاج عام ١٩٦٣
- تركيا تفكر في امتلاك السلاح النووي وتؤيد انتشاره في الشرق الأوسط بشروط

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

السعودية وإيران .. وتسمية الأشياء بأسمائها
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

"نيوم" ..التخطيط للقوة الناعمة السعودية وإعادة اكتشاف المملكة
د. معتز سلامة

حوار العدد

د. ليلى فكري فؤاد لـ (آراء حول الخليج): السعودية ومصر والإمارات على طريق العالمية في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية
12
أجرت الحوار: شاهيناز العقباوي - القاهرة

قضية العدد
17

الاستراتيجية الأمريكية والتسلح النووي في آسيا: برجماتية السياسات وازدواجية المعايير
د. أميرة الراشد الغامدي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

دراسة العدد

24 السباق النووي في الشرق الأوسط: الطموح والمعوقات والحقائق
د. يسري أبو شادي

ملف العدد

30 د. صدقه يحيى فاضل
34 د. يحيى بن مفرح الزهراني
40 اللواء دكتور. ممدوح حامد عطية
49 د. محمد مجاهد الزيات
52 د.ظافر محمد العجمي
56 د. عبد الله بن علي آل خليفة
61 لواء أح د. محمد عبد الخالق قشقوش
66 د. طلال صالح بنّان
71 حسين علي بحيري
77 د. أحمد سليم البرصان
81 د. أشرف محمد كشك
86 د. محمد زاهد جول
91 د. كريستيان كوخ
95 محمد عباس ناجي
101 د. عبد الواحد مشعل
104 د. مروة نظير
109 فايز أبو رزق
114 أحمد ميزاب
118 شاهيناز العقباوي
122 إيمان لوافي
128 د. مثنى فائق العبيدي
131 د. محمد العيدان
135 العيناني مراد

إصدارات

139 الإرهاب النووي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر
آراء حول الخليج - جدة

وقفة

140 العرب... والخيار النووي
جمال أمين همّام

الإسهامات

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من سلسلة أعداد مجلة (آراء حول الخليج)، المجلة الشهرية التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث، يستعرض من خلال الملف الرئيسي قضية تؤرق كافة دول المنطقة، بل والعالم أجمع وهي قضية "السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط"، ولقد تناولت المجلة هذا العدد من زوايا مختلفة بأقلام نخبة من العلماء العرب والأجانب، رصدوا تاريخ السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط بشقيه السلمي والعسكري، والمحاولات العربية والإفريقية والآسيوية للاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتاريخ وجود المفاعلات النووية وأهم الدول الأجنبية التي ساهمت في نقل تكنولوجيا الطاقة النووية إلى المنطقة، وكذلك استعراض الخطط والجهود العربية لتوطين هذه الطاقة النظيفة، ومنها جهود المملكة العربية السعودية، ومصر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأهمية هذه الطاقة في خدمة التنمية من مختلف أوجهها ومن ثم اللحاق بركب الحضارة الحديثة، كما تطرق العدد إلى النووي العسكري والمخاوف من خطورة وتبعات امتلاك إسرائيل وإيران بعد كوريا الشمالية والهند وباكستان للقنبلة الذرية وما يترتب على ذلك من خلل في التوازن الاستراتيجي من حيث الاستخدام، أو التلويح، أو التهديد باستخدامها، وكيف تتعامل الدول العربية مع هذا الخلل، وكيف يمكن إعادة التوازن الاستراتيجي واستخدام الردع النووي لتثبيت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. كما تطرق الملف إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والجهود الدولية والإقليمية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، موقف الدول الكبرى من ذلك، وناقش الملف باستفاضة مكونات البرامج النووية للدول القريبة من المنطقة العربية وتحديد مخاطرها وكيفية مواجهتها.

واستعرض الملف أماكن وجود اليورانيوم، وكيفية تخصيبه، وتحويله إلى وقود نووي، ثم كيفية تحويل الوقود النووي إلى سلاح ذري فتاك قاتل ومدمر للبشرية، وأيضًا مناقشة مستقبل قارة إفريقيا مع التكنولوجيا النووية، ومستقبلها باعتبارها أهم مخزن رخيص الثمن للنفايات النووية.

واستكتبت مجلة (آراء حول الخليج) في هذا العدد نخبة من العلماء والباحثين والمتخصصين العرب ومن خارج المنطقة لإثراء هذا الملف وتقديم مادة علمية دسمة.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٢٦ من سلسلة إصدارات هذه المجلة (حصاد عام ٢٠١٧ وإطلالة على عام ٢٠١٨ في منطقة الخليج) أي مناقشة أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج للعام الذي أشرف على الرحيل، والرؤى المستقبلية لعام ٢٠١٨م، وما يحمله من تطورات وكيفية التعامل معها، وذلك من الزوايا المختلفة، وتشمل:

أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج سواء كانت اقتصادية، سياسية، أمنية، عسكرية، العلاقات الدولية والإقليمية. وكذلك طرح رؤى استشرافية مستقبلية حول مستقبل منطقة الخليج، على ضوء التحديات القائمة أو المتوقعة في مختلف المجالات، وكيف تتعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع هذه الأزمات وتجاوزها، بما في ذلك ملف الاقتصاد والطاقة، والقضايا السياسية، والأمنية ومكافحة الإرهاب، والعلاقات الخليجية مع الدول العربية ودول العالم والتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم، والعلاقات الخليجية ـ الخليجية ، والقضايا الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون ومنها العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وتأثير الأوضاع في اليمن وسوريا وغيرها.

السعودية وإيران .. وتسمية الأشياء بأسمائها

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

الظروف غير المواتية والسلبية، التي تمر بها المنطقة بسبب التدخلات الإيرانية السافرة في شأن الدول العربية، والتمادي في هذا التدخل الذي بلغ مداه في سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان. الأمر الذي أدى إلى تعقد الأوضاع في المنطقة وأجل حلول قضاياها وفرض واقعًا غير قانوني في العلاقات الإقليمية، حيث تريد إيران شرعنة تدخلها في الشأن العربي، بل أصبحت تتباهى بدورها في صناعة القرار في ٤ عواصم عربية، وتجاوزت أكثر عندما استخدمت أراضي الدول العربية منصات لإطلاق صواريخ ضد دول عربية أخرى، حيث اتخذت من اليمن قاعدة لإطلاق صواريخ ضد المملكة العربية السعودية، بل والمقدسات الإسلامية في أطهر بقاع الأرض، عبر أدواتها المتمثلة في ميليشيات حزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، وتريد إيران ومن خلال هذه الميليشيات أن تستولي على القرار اللبناني برمته كما فعلت في سوريا واليمن.

إيران أخذتها العزة بالإثم، وشعرت بحالة من الانتفاخ تجاه جيرانها العرب، لذلك تستعرض قوتها دون وازع قيمي أو أخلاقي، ودون الاكتراث بمبادئ القانون الدولي، بل وفقًا لشريعة الغاب، مستغلة ما تعتبره حالة الفراغ التي خلفتها ما يسمى بثورات الربيع العربي في بعض الدول التي تمارس فيها حلمها القديم بفرض هيمنتها على دول المنطقة.

إيران يبدو أنها تتناسى حركة التاريخ، ولا تريد أن تتذكر فشل محاولاتها السابقة في الخروج من حدودها والهيمنة على المنطقة منذ قبل الإسلام، وعدم نجاحها في بسط نفوذ الإمبراطورية الفارسية على دول الجوار، وهي الآن ألبست هذا الحلم عباءة مذهبية طائفية شيعية وتريد أن تقنع به شعوب الدول العربية والإفريقية لتسويق بضاعتها الفاسدة.

منطقة الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية تدرك تمامًا المطامع الإيرانية، بل قادرة على وضع الدور الإيراني في إطاره الحقيقي، بعد أن حاولت المملكة مرات عديدة تنبيه إيران إلى

ضرورة اتباع سياسة حُسن الجوار والتعايش السلمي، لكن غرور القوة جعل طهران تغرق في غيها.

لقد نجحت المملكة ومعها الدول العربية، وتحالف الدول الإسلامية لمواجهة الإرهاب في حشد الجهود الإقليمية للتعامل مع الإرهاب الإيراني الذي يغذي الميليشيات ويتعامل معها ويدعمها ويتجاوز الدول والحكومات الشرعية في أوضح الصور لإرهاب الدولة على مرأى ومسمع من العالم دون خجل، أو تحسبًا للعواقب الوخيمة للسلوكيات الرعناء لطهران التي تسعى لنشر الفوضى في هذه المنطقة الحساسة من العالم دون وازع قيمي أو أخلاقي، أو إسلامي كما تدعي، بل تصنف نفسها دولة إسلامية.

ووجهت المملكة العربية السعودية عدة رسائل لإيران لتدرك الأخيرة خطورة ما تفعله وتتوقف عن ممارسته، وعليه حملت المملكة إيران مسؤولية إطلاق جماعة الحوثي - حزب الله، صاروخًا باليستيا إيراني الصنع من اليمن على مطار الملك خالد بالرياض، واحتفظت المملكة بحقها بالرد على هذا التصرف الإيراني الذي هو بمثابة إعلان حرب على المملكة.

ونتيجة لهذه السياسية التدميرية الإيرانية، سبق وأعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته من منصبه احتجاجًا على تدخل إيران في شأن بلاده، وتوريط لبنان عبر تدخل ميليشيات حزب الله في شؤون الدول العربية الأخرى كسوريا واليمن، ما جعل الحريري يرفع شعار سياسة (النأي بالنفس) عن الأوضاع الإقليمية خارج لبنان.

ولقد جاء الموقف العربي متضامنًا ومساندًا بقوة للسعودية خلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد بمقر الجامعة بالقاهرة في التاسع عشر من نوفمبر، وأدان بشدة إطلاق الصاروخ الإيراني الصنع على المملكة من الأراضي اليمنية، وأكد على حق المملكة المشروع في الرد، وأدان دعم إيران للإرهاب والتدخل في شؤون مملكة البحرين، وكذلك أدان تدخل إيران في الشؤون العربية وتغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، وحمّل ميليشيا حزب الله مسؤولية الإرهاب في الدول العربية.

وعلى طريق تثبيت الدور العربي في سوريا وقطع الطرق على إيران في تسيير أعمال سوريا، استضافت الرياض الاجتماع الثاني للمعارضة السورية، وحقق هذا الاجتماع نجاحًا مهمًا حيث تم الاتفاق على أسماء أعضاء الهيأة العليا للمعارضة السورية، المرجع الرسمي لوفد التفاوض، والاتفاق على خوض المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، واعتبار مرجعية التفاوض هي قرارات مؤتمر الرياض ٢، ورفض التدخلات الإيرانية والدولية في الشأن السوري.

ثم استضافت الرياض بعد ذلك بأيام قليلة الاجتماع الأول لمجلس وزراء دفاع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب والذي خرج بقرارات مهمة لمحاربة الإرهاب في كافة المجالات الفكرية، الإعلامية، التمويلية، والعسكرية، وأشاد الوزراء بجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، واختاروا الرياض مقرًا لمركز التحالف الإسلامي العسكري، وتأمين احتياجات هذا المركز، وأن يتولى سمو رئيس مجلس وزراء دفاع التحالف الأمير محمد بن سلمان، تعيين الأمين العام للتحالف، والقائد العسكري للتحالف.

كل ذلك يؤكد إصرار المملكة ومعها الدول العربية والإسلامية على مواجهة الإرهاب الذي تستخدمه إيران كعباءة تستر بها مزاعم وأكاذيب باطلة، وتقدم قرائن على أن إيران دولة ترعى وتدعم وتنشر الإرهاب مهما حاولت تزييف الحقائق.

السياسة الخليجية التي تقودها السعودية تجاه إيران في المرحلة الحالية تسمي الأشياء بأسمائها، وتضع الأمور في نصابها دون موارية، من أجل استقرار المنطقة، وإيقاف الاعتداءات وشن الحروب بالوكالة عبر ميليشيات مسلحة لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين، دون الاكتراث بالقانون الدولي، ومبادئ العلاقات الدولية.

وعلى المجتمع الدولي اليوم أن يتفهم رؤية وموقف المملكة العربية السعودية، وأن يدعم ويؤيد هذه المواقف التي وجدت صدىً واسعًا، وتفهمًا ودعمًا من الدول العربية والإسلامية المعتدلة والمحبة للسلام التي ترفض نشر الإرهاب وشريعة الغاب، وفي حال عدم تفهم ذلك من بعض الدول الأوروبية أو الغربية بصفة عامة فيكون ذلك معناه إذكاء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وإشعال نار الإرهاب التي سوف يصل شررها إلى الجميع ودون استثناء، وقد تفهم إيران أن الغرب يغض الطرف عن سياستها الإرهابية ومن ثم تزيد من سلوكها السيء في المنطقة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

المشروع يؤكد أن مواجهة الخصوم لا تكون بالاستعداد العسكري فقط

"نيوم".. التخطيط للقوة الناعمة السعودية وإعادة اكتشاف المملكة

جاء الإعلان عن إطلاق مشروع "نيوم"، من قبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ليبرق بالكثير من الإشارات حول آفاق التحول الاستراتيجية المقبلة في المملكة وبالإقليم. حيث أتى الإعلان عن المشروع في سياق سلسلة من عشرات القرارات والمشروعات التي طرحت في السنتين الماضيتين، ما دفع بحالة حراك إقليمي تتحسب له مختلف دول الإقليم، وثورة فكرية غير مسبوقة في الداخل السعودي، مع طغيان مشهد جديد لمملكة سعودية جديدة. ولقد دفعت هذه الحالة البعض لأن يطلق عليها "عودة الروح"، أو "الربيع السعودي" أو "السعودية الجديدة" أو "الدولة الرابعة" أو "التأسيس الثاني". كما لم يكن غريبًا أن يصف البعض مشروع "نيوم" بأنه "مشروع القرن" أو "معجزة القرن" أو "مدينة الحالمين"، وأن يعتبر آخرون الإقدام عليه بأنه "قرار الانتماء إلى العصر". ولا تنحصر أهمية المشروع في أهدافه المادية من بنية تحتية ومنطقة أعمال عالمية عملاقة في شمال غربي المملكة، تربط ثلاث قارات، ولكن فيما ينتظر أن يحدثه من تغيير وعبور اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي للسعودية وللعالم العربي والإسلامي، يصعب الإحاطة بأبعاده.

د. معتز سلامة

بالتأكيد إن الجوانب الفنية للمشروع جرى التخطيط لها منذ فترة، ولكن المؤكد أيضًا أن التخطيط للمشروع قد اشتمل على أن يترافق إنشاؤه مع إحداث نهضة فكرية ثقافية دينية، والدفع بعملية تحول كبيرة في المجتمع السعودي وفي الإقليم، بالاتجاه من التقليدية إلى الحداثة، ومن نزعات الاقتتال والصراع على الآخرة إلى التدافع على عمارة الدنيا، وتحسين الواقع وتكريس ثقافة التسامح والتعايش، وذلك لم يعد تحديًا ثقافيًا، وإنما تحديًا استراتيجيًا يتوقف عليه الرهانات المعقودة على مستقبل المنطقة.

مشروع نيوم

يقع المشروع شمال غرب المملكة، على مساحة ٢٦,٥٠٠ كم٢، ويطل من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول ٤٦٨ كم، ويحيط به من الشرق جبال بارتفاع ٢,٥٠٠ متر، ويبنى على موقع استراتيجي متميز يتيح له أن يكون نقطة التقاء تجمع أفضل ما في المنطقة العربية، وآسيا، وإفريقيا، وأوروبا وأميركا.

تركز "منطقة نيوم" على ٩ قطاعات استثمارية متخصصة وهي: مستقبل الطاقة والمياه ومستقبل التنقل ومستقبل التقنيات الحيوية ومستقبل الغذاء ومستقبل العلوم التقنية والرقمية ومستقبل التصنيع المتطور ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي ومستقبل الترفيه ومستقبل المعيشة. وسيعمل مشروع "نيوم" على جذب الاستثمارات الخاصة والاستثمارات والشراكات الحكومية، وسيتم دعم المشروع بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار من قبل المملكة، وصندوق الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين والعالميين.

يطل المشروع على ساحل البحر الأحمر، الذي تمرُّ عبره قرابة ١٠٪ من حركة التجارة العالمية، ويمكن لـ ٧٠٪ من سكان العالم الوصول له خلال ٨ ساعات كحد أقصى. وسيشتمل المشروع على أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، حيث سيكون أول منطقةً خاصة ممتدة بين ثلاث دول.

دلالات المشروع:

في استعراض - مبكر- لأهم الدلالات والرؤى الاستشرافية الاستراتيجية بشأن انعكاسات المشروع، يمكن الحديث عن

مجموعة من المردودات والانعكاسات المتوقعة له على النحو التالي:

أولاً: "إعادة اكتشاف" وتعريف المملكة:

تحتاج أغلب الدول في فترات متقطعة إلى "إعادة اكتشاف" ذاتها وتقليب أصولها وثرواتها، وعمل مفاضلة بين نقاط ومكامن قواها الرئيسية، لكي تعيد استثمارها وتوظيفها بما يناسب متغيرات ومكتشفات العالم الجديد، ففي بعض الأوقات تعطي الدول قيمة أكبر لنقاط قوة ومزايا محددة تتميز بها، وتنطلق بها في واجهتها الدولية. ومع التحولات العالمية، يؤدي استمرار التركيز على تلك النقاط إلى إهدار الفرص وتضييع الوقت، واستمرار الإنفاق على مشروعات قليلة العائد.

ويؤكد طرح مشروع نيوم الآن إجراء المملكة لتلك المفاضلات وإعادة اكتشافها مزاياها النسبية، وإعادة اكتشاف ثرواتها، والانتهاء إلى أنها لا تتمثل في النفط فقط، الذي تتراجع عوائده وهو مادة ناضبة. فطرح المشروع يؤكد اكتشاف المملكة ثروتها الحقيقية من البشر، الذين يتجاوزون ٢٠ مليونًا، حصل مئات الآلاف منهم على تعليم راقٍ في أفضل الجامعات وفي مختلف التخصصات، وهم أحوج ما يكونوا إلى أن يسهموا في نهضة بلادهم، وذلك ما تمثل في تعبير ولي العهد حين قال بأن "أكبر عنصر لدينا في «مشروع نيوم» الإنسان السعودي". ثم تأتي الجغرافيا لتشير إلى مساحة ٢,١٥٠ مليون كم٢ أغلبها لا يزال أرضًا بكر. وهو ما يوجه إلى ضرورة الاستثمار في "رأس المال الميت"، التي تؤدي عملية إعادة اكتشافه والاستثمار فيه إلى تعظيم قدرات الدول بمتوالية هندسية، وإدراك هذه الحقيقة هي بمثابة انتفاضة وعودة للروح تعطي دفعة من الثقة في القدرة الوطنية.

وتبرز النظرة السعودية الجديدة الهادفة إلى إعادة اكتشاف الذات من مؤشرات كثيرة في الخطاب السعودي عبر عنها بجلاء ولي العهد، فحتى كون منطقة المشروع من الصحراء والمناطق الخالية هي بالنسبة للنظرة الجديدة ميزة وليس عبئًا، كما أن القطاعات والثروات التي يعتقد بأن العصر يعطيها ظهره ستعود أهميتها وبقوة، وهو ما يشير إليه التصور الجديد لقطاع النفط، وتؤكد تلك الرؤية الجديدة على أن الطلب على النفط لن ينخفض وإنما سيتزايد ما بين ٢٠٣٠ – ٢٠٤٠م، وأن استعمال الطاقة الشمسية لا يعني القضاء على النفط، وذلك على خلاف النظرة التشاؤمية السابقة، التي تنذر بزوال عصر النفط قبل أن ينتهي النفط مثلما انتهى العصر الحجري قبل أن تنتهي الحجارة. وفي الحقيقة، فإنه مهما أتى المستقبل ليؤكد صواب تلك الرؤى أو ليعاكسها، فإن توظيف مثل هذا الخطاب السياسي في اللحظة الراهنة، مطلوب وبقوة لتكريس الثقة الوطنية بالقدرة على الفعل، وهو توظيف سياسي صحيح.

ويترافق مع عملية إعادة اكتشاف القدرات روح وعزيمة دافعة إلى حرق المراحل والوصول إلى الهدف عبر أقرب الطرق

نيوم قاطرة عبور اجتماعية واقتصادية وثقافية للمملكة ودول الجوار ونقلة حضارية تدفع بهم لقلب الاستراتيجية الدولية

وفي أسرع وقت، وهو ما يعني التمرد على الرتم الاعتيادي البيروقراطي، وعدم إمكان ممارسة الصبر وتحمل العراقيل التي ضيّعت عقودًا من عمر الأجيال.

ولقد لخص عبد الرحمن الراشد المشهد كله في قوله (في مقال له بجريدة الشرق الأوسط، بعنوان "سارت وبسرعة مدهشة" في ٩ نوفمبر ٢٠١٧م): "كان البعض يعتبر السعودية جنازة حارة تنتظر الدفن؛ يستهدفها الإيراني الضخم، والقطري الصغير. اقتصاد ينكمش مع انهيارات أسعار البترول، وبيروقراطية متضخمة، والتزامات على الدولة مستحيلة تجاه مواطنيها وغيرهم، وإنتاجية رديئة من المؤسسات البيروقراطية... كل هذه الدوائر تم إدخالها غرفة العمليات بقرارات وترتيبات في إطار مشروع إعادة بناء المملكة الجديد". وتساءل صالح السعيد (في مقاله بجريدة سبق الإلكترونية في ٢٦ أكتوبر) بتعبيرات بلاغية حزينة: "قفزة هائلة، ونقلات متسارعة، تجعلنا نصاب بدوار، ما الذي يحصل؟!، وكيف تقبلنا ركودنا السابق؟!. أما عبد الرحمن السلطان (في مقاله في صحيفة الرياض في ١٢ نوفمبر)، فقد أطلق على ما يجري تعبير "الزمن السعودي"، مؤكدا أننا "نخلع رداء التوقف والجمود، ونسابق الزمن لنتجاوز المحيط، ونحاول تعويض ما فاتنا خلال السنوات الماضية". وهذه المقالات الثلاثة التي عبرت عن الحزن على زمن فات -وغيرها الكثير- تجسد أكثر ما تجسد عملية "إعادة اكتشاف" المملكة.

ثانيًا: التخطيط للقوة الناعمة وإدارتها وصناعتها:

في كثير من الأحيان جرى تقديم مصطلح "القوة الناعمة" للدولة، الذي كان أول من طرحه الأمريكي جوزيف ناي، كمعطى موجود بموجب المكرمات والهبات الإلهية، التي تمنح بعض الدول أصولاً ومزايا تجعلها متألقة، بينما تحرم دولا أخرى منها فتغوص في ظلامات التخلف المادي والثقافي، وهو ما يعني إنكار إمكانية صناعة القوة الناعمة والتخطيط لها، باعتبارها فعلاً بشريًا ومن صناعة وابتكار البشر. وعند النظر إلى المملكة العربية السعودية -لمن لازالوا يتدثرون بآثار الحقبة النفطية- تبدو المملكة نضبت من حيث القوة الناعمة، على الرغم من أنها مستقر ومرتكز لمكامن وأسرار ثروة هائلة -وبعضها حصرية مثل الأماكن المقدسة- من صور القوة الناعمة التي لم تستثمر، أو في حاجة إلى تعظيم استثمارها، على النحو الأمثل.

ويؤكد مشروع نيوم أن المملكة لا تكتفي بتقليب ثرواتها من القوة الناعمة القائمة التقليدية المادية والروحية، وإنما تتجه إلى صناعة قوتها الناعمة وابتكارها وتوجيهها عبر وسائل وأفكار غير تقليدية، وهو معنى جديد ينتقل بمفهوم القوة الناعمة من تعريفات تعتبره أسيرًا للهبات الإلهية إلى كونه مفهومًا أكثر إشعاعًا، حين تلتقي فيه الهبات الإلهية بفعل وإضافات البشر. إن توجيه ونقل نصف تريليون دولار للاستثمار في مشروعات في شمال وغرب المملكة يشكل قرارًا وتخطيطًا موجهًا ومستهدفًا لصناعة القوة الناعمة، وهو في النهاية فعل وقرار بشري. ويعني ذلك منذ الآن أن أفكار ومشروعات التطوير لن تترك أسيرة للجدل والتنازع البيروقراطي المعرقل، وإنما سيجري توظيفها هي نفسها والاندفاع بها لتعزيز الطموح والهدف الجمعي.

وفي خضم هذه الأفكار الكبرى، ستظهر مشكلات كثيرة تواجه المملكة لكنها ستوضع في حجمها الطبيعي، ولن تظل مثل الفقاعة المزعجة التي تنال أكثر من أهميتها بكثير، لذلك لم يكن غريبًا أن تنعكس تلك المعاني واللفتات بسرعة على الإدراك السعودي لأزمات الواقع الإقليمي، ما تمثل في قول ولي العهد أن مشكلة قطر "قضية صغيرة جدًا جدًا جدًا"، وقول وزير الخارجية إن قطر قضية صغيرة بالنسبة للمملكة، وتأكيد مستشار الديوان الملكي أن مشروع نيوم أكبر من قطر مرتين. وكل ذلك يؤكد أنه منذ الآن لن تترك المشكلات والأزمات - وإن ظلت مفتوحة-تقضي على الطموحات، وأن الانطلاق في تحقيق الطموح ووضع الأزمات في حجمها الطبيعي هو جزء من إدارة المواجهة معها.

ثالثاً: التحول في الواجهة الاستراتيجية والجيوسياسية للمملكة:

إن أخذ مشروع نيوم في سياق حزمة المشروعات التي أطلقتها المملكة على مدى السنتين الماضيتين (مثل "مشروع القدية" وهو الخاص بإنشاء عاصمة للترفيه على مساحة٣٣٤ كم٢ غرب الرياض يستهدف: الترفيه وسباق السيارات والرياضة والإسكان والضيافة. ثم "مشروع البحر الأحمر" كمشروع عالمي بين مدينتي أملج والوجه على مساحة ٣٤ ألف كم٢، ويستهدف تطوير منتجعات سياحية على أكثر من ٥٠ جزيرة طبيعية، فضلا عن الكثير من المشروعات الأخرى)، وتقدير حجم

الاستثمارات الهائل في مثل تلك المشروعات، يشير إلى دولة تعيد تعريف وتحريك وجهتها الاستراتيجية نحو الاستدارة غربًا، إلى جانب -أو عوضًا عن- واجهتها الشرقية التي أصبحت مقلقة، ووضع يدها على مكامن جديدة من مقدراتها الوطنية وواجهتها السياسية، ويأتي مشروع نيوم في سياق الرؤية السعودية الجديدة نحو تعزيز الواجهة الغربية على البحر الأحمر لتشكل الإطلالة المركزية للدولة على الإقليم والعالم، وتكثيف النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمملكة على البحر الأحمر، وإعادة بناء موقع ومكانة المملكة في الإقليم والعالم، وإعادة صياغة الدور والتمحور الاستراتيجي ناحية الغرب، وعلى الأرجح إن ذلك يمثل أكبر عملية تحريك وتحول جيوسياسي هادفة ومخططة في التاريخ الحديث.

ويتواكب هذا القرار الاستراتيجي للدولة السعودية مع تحديات عصر ما بعد النفط والرغبة في تعظيم دور القوة الناعمة الحصرية للمملكة في الأماكن المقدسة (الحج والعمرة وأنشطة السياحة الدينية)، كما أنه يتماشى مع تقدير المخاطر المتراكمة في منطقة الخليج العربي، والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل عبئًا كبيرًا على الدولة السعودية وواجهتها الشرقية، كما يتوافق مع الرغبة في تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية المتعلمة الجديدة بالتأهيل والتدريب على أعمال المؤسسات والشركات العصرية، وعصر الشبكات وإدارة الثروات غير التقليدية، ويتواءم هذا التوجه أيضًا مع ركائز القوة في العصر المقبل وإعادة اكتشاف كنوز وقدرات المملكة الكامنة في أنشطة الخدمات والسياحة على شواطئها الممتدة على البحر الأحمر.

وهنا تبرز أهمية مثلث السعودية ومصر والأردن، والدول التي تتفق مع هذا المثلث في العقيدة السياسية، كالإمارات والبحرين، لتشكل "مجموعة نواة" استراتيجية جديدة ومركز ثقل عربي ناشئ يمكنه مواجهة التحديات، بعدما اضطربت موازين النظام العربي واختلت بوصلة المنظومة الخليجية. ويرجح ذلك كفة العقيدة السياسية على الرابطة الجغرافية؛ فلن تكون المملكة في مجال المفاضلة بين الخليج والرابطة الجديدة على البحر الأحمر، ولكن المؤكد أن إطلالتها الجديدة على هذا البحر سوف تغير وجه الحياة في المملكة والإقليم، خصوصًا مع "مجموعة النواة" الاستراتيجية سالفة الذكر، التي يمكنها أن تؤسس لتحالف سياسي وديني وجيواستراتيجي يصعب منافسته، ويعيد ترتيب المشهد الإقليمي بعد طغيان قوى الفوضى والإرهاب.

المشروع رأس حربة في المواجهة مع التطرف والغلو وجزء من الحرب مع الإرهاب خلال الحرب لا متماثلة

رابعًا: موضعة الإسلام الوسطي في قلب العقيدة السياسية للمملكة:

ترافق طرح مشروع نيوم مع أهم حرب تخوضها المملكة والمنطقة العربية بكاملها، وهي حرب أفكار تعمل على إعادة الدين وصيانته، بعدما اختطفته جماعات متطرفة شوهت صورته ، وجعلت التطرف والإرهاب أقرب إلى أن يشكلا الصورة الأساسية أو الوحيدة للدين الإسلامي، ومن ثم فإن مشروع نيوم لا يستهدف تحسين الحياة المادية فقط، كما أنه ليس مجرد مشروع يجري الرهان عليه ما بعد النفط، وإنما يأتي في سياق التخطيط لكسب الحرب مع الإرهابيين، فسوف يكون المشروع بمثابة الواجهة والعنوان الرئيسي الذي يشير إلى الاقتدار السعودي على صناعة هذا التحول في العالم الإسلامي وتقديمه إلى العالم، والتأكيد على أن التطرف لم يكن صناعة سعودية وخيارًا سعوديًا، وإنما هو جديد وطارئ وآن الأوان للعودة كـ"دولة طبيعية"، من باب العودة إلى الصيغة الأصلية للإسلام المعتدل.

وعلى الرغم من أن توجهات المملكة نحو العودة إلى الإسلام الوسطي هو بمثابة قرار وأمر واضح منذ فترة، إلا أن حرص ولي العهد على تأكيد ذلك خلال الإعلان عن "نيوم"، يشير إلى أن هذا الهدف هو أمر حاضر عند تخطيط المملكة وطرحها لهذا المشروع، وأن المشروع سيكون رأس حربة في المواجهة مع التطرف والغلو الديني، وهو جزء من الحرب مع الجماعات المتشددة، من خلال خوض حرب لا متماثلة معهم، تنتصر عليهم من خلال تغيير وتحسين الواقع المادي.

خامسًا: التواؤم مع التغيرات العصرية بالداخل السعودي:

هناك متغيرات هائلة تمر بها المملكة، تجعل تنفيذ هذا المشروع ضرورة وليس خيارًا، ومن أبرز هذه العوامل تحولات المجتمع خصوصًا في قطاعي الشباب والمرأة؛ إذ يشكل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا ٧٠٪ من المجتمع، مئات الآلاف منهم متعلمون في الخارج، وجميعهم طامحون إلى فرص عمل تناسب مستويات تعليمهم، يعزز من ذلك توجهات الدولة نحو الترفيه والإسلام الوسطي، والتحولات الاقتصادية الخاصة بالانتقال لما بعد النفط، والتي تتطلب تغيير في أنماط الحياة وفي العادات والسلوكيات، وتقليص تدفقات الأموال إلى الخارج، والسعي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات والأموال الخارجية، ويعزز من تلك القناعات إحصائيات تشير إلى أنه في ظل تلك التحديات بلغ حجم إنفاق السعوديين على السياحة

في الخارج ٥٩٠ مليار ريال خلال آخر عشرة أعوام، وأن حجم البطالة في المملكة بلغ حوالي ١٣٪. ويؤكد كل ذلك أن التفكير في إنشاء مثل تلك المشروعات القومية الكبرى والعملاقة والملهمة أصبح أمرًا حيويًا.

سادسًا: نمط من الإدارة الذكية والمتقدمة للأزمات الإقليمية:

مشروع نيوم أبعد أثرًا وهدفًا من أن يجري حصره في كونه جزءًا من إدارة الأزمات الإقليمية كأزمتي إيران وقطر، مع ذلك فهو بذاته -ومن دون استهداف سعودي- يوجه فعليًا ضربات شديدة إلى مواقف الخصوم ويتجه إلى زعزعة أوضاعهم الداخلية، حيث أن الإعلان عن المشروع هو جزء من إدارة الأزمات بأدوات متقدمة؛ ففضلا عن أنه يحرر العقل الوطني في الداخل من الانحصار في أجواء الأزمة، فإنه يفتح الآفاق إلى أفكار جديدة وطليقة تربط المواطنين بالطموح القومي بدلا من أن تشدهم إلى أزمات يريد الخصوم فرضها، ويلاحظ ذلك من أن إعلام الدولتين(خصوصًا قطر) يزداد نقدًا يصل لحد الهزل والفكاهة كلما سعت المملكة إلى إطلاق مشروع كبير، لذلك فإن هذه المشروعات تصوب ضربات شديدة للداخل القطري والإيراني وتزعزع مواقف النظامين على الأرضية الاجتماعية. والمؤكد أنه مهما بلغ تأثير الدعاية السلبية لقناة الجزيرة، فإنها لا يمكن أن تسحب الأضواء أو تهزم جاذبية وقوة الأفكار التي طرحها مشروع "نيوم"، وبالتأكيد أنه إذا كانت هناك حرية لإجراء استطلاعات للرأي العام في قطر أو إيران، فإنه كان بالإمكان الاطلاع على الآراء النقدية والساخطة من مواطني الدولتين ضد حكومتيهما بشأن هذه الأزمات.

ومن المهم في سياق ذلك لمشروع نيوم أن يستهدف -على نحو مخطط ومدروس- وضع السباق والتحدي الخاص بالتقدم والتنمية على رأس أجندة التنافس الإقليمي، بحيث تبدو الحكومات التي تنتهج الصراعات التقليدية والحض على الكراهية والتخريب كحكومات من العهد البائد، فالمؤكد أن المواجهة مع الخصوم لا تكون بالاستعداد العسكري وحده، وإنما بمثل هذه الأفكار (كمشروعي نيوم والبحر الأحمر، ومسبار الأمل في الإمارات الهادف للوصول إلى المريخ) يجري كبح جماح الأفكار الشريرة ووضعها في حجمها الطبيعي، وهو ما يظهر الفارق بين حكومات تسعى إلى الحياة وإسعاد شعوبها وأخرى تتبنى الدسائس والمكائد وإطلاق روح الكراهية والعداء.

الجدل حول "نيوم":

مع الإعلان عن نيوم حدث ما يشبه ثورة تأييد وثناء على المشروع انعكست في الحوارات على مواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات وفي مقالات الرأي داخل المملكة وبدول المنطقة. وعلى جوار هذا الموقف المحلي والخارجي المرحب بقوة، برزت وجهات نظر دعت إلى مزيد من الدراسة والحساب الدقيق للعوائد في مقابل حجم الإنفاق المرصود له، وطرحت الأسئلة بشأن إمكانات نجاحه واكتماله وحذرت من العراقيل. وبالتأكيد أن مثل تلك الآراء تأخذها المملكة في الحسبان.

ولكن بالمقابل برز أصحاب الصوت الأعلى الذين يطرحون وجهات نظر صاخبة ومعارضة على الدوام، من أنصار مدرسة "الجزيرة" و"الإخوان"، وهم فئات أيديولوجية ومصلحية أخذت تشكل خطابًا جديدًا وناشئًا على هامش قضايا الجدل العربي، يتبنى على الدوام نهجًا رافضًا وهدامًا لكل مشروع أو فكرة جديدة تطرح، خصوصًا في السعودية أو مصر أو الإمارات، وهي الدول التي تقف في الصدارة من التصدي لمخططهم، هكذا دارت المواقف من مشروع نيوم مع دورة الأزمة مع قطر وتركيا والإخوان.

لم يكن غريبًا أن تبرز الأصوات المعارضة للمشروع قبل أن يجري إخضاعه للدراسة العلمية أو التعريف بأهدافه، بل ربما قبل أن تنفض جلسة مبادرة مستقبل الاستثمار؛ حيث ترسخت حالة مزمنة في الواقع العربي، تفاقمت منذ الثورات، تعمل على تسخيف كل فكرة جديدة وتناولها بالنقد الهدام، وتطلق عليها رصاصات الاغتيال قبل أن تعرف عنها أي شيء، ذلك يشير إلى حالة أصبحت أقرب إلى صراع عقيدة وصراع وجود، على الأقل في عقول من يطلق هذه الآراء؛ وكما هناك إرهابيون على الأرض من ممارسي العنف المسلح، هناك إرهابيو الفضاء الإلكتروني والفضائيات.

لقد برز من بين هؤلاء من يقول بأن المشروع أطلق خصيصًا لغرض التقارب مع إسرائيل، ومنهم من ألصقه بتوجهات ما يعتقد أنه "العولمة والإلحاد"، ومنهم من قال إن هي إلا أضغاث أحلام ومزيد من فتح المنافذ للفساد. وهؤلاء يشكلون أغلب أطياف ومدارس الإسلاميين الذين يسهل عليهم محاربة كل فكرة باغتيالها ووأدها من المهد، استنادًا إلى قوة القناعات الخاملة التي خيمت على العقل العربي منذ قرون، والتي تجد رواجًا وسط جمهورهم، ومنهم من هم من أصحاب المصالح، وممن تأطروا ضمن صراعات الإخوان وقطر، ومن السهل جدًا اكتشافهم وكشف مدى تلونهم، بعرض فيديوهاتهم المسجلة منذ عامين وحتى أشهر قريبة، ويكفي عرض ما قالوه من ثناء ومديح في المملكة وقيادتها منذ أقل من عام، حين كانت المملكة قريبة من قطر وتركيا.

واللافت في حملة الهجوم على "نيوم" أن النسبة الأكبر من الهجوم أتت من الجهات والأشخاص أنفسهم الذين طالما

انتقدوا المملكة على طابعها المحافظ أو انتقدوها على عدم تنويع مصادر الدخل، أو انتقدوا أوضاع الفساد، وهم من ظلوا يجلدون بسياطهم المملكة منذ سنوات على التشدد والانغلاق، وبعضهم كان من أكثر من عقد المقارنات بين المملكة ودبي. وهو ما يشير إلى انتظارهم وترصدهم لأي سبب للنقد، وتوظيفه في سياق "حروبهم المقدسة".

ومن أمثال هؤلاء ينبغي الحيطة في الفترة المقبلة، حيث أنه يتوقع أن يجعل مثل هذا المشروع بضاعتهم عرضة للبوار، وهم الذين استفادوا على مدى العقود من الارتزاق على حالة فكرية وثقافية ودينية تستتيم لتكريس امتيازاتهم، بما يجعلهم مستمرين في صدارة المشهد. إنهم لا يعارضون المشروع فقط لأنه يفقدهم قدرات الارتزاق والتعايش، وإنما لأنهم أيضًا لا إمكانية لهم على التواؤم أو التعامل مع أدوات البضاعة الجديدة في نيوم والتي ستكون معقدة فكريًا وثقافيًا وتكنولوجيًا، والإنسان عدو ما يجهل. وما سيجري في "نيوم" سيحرر الجمهور من عقلية التبعية لعالم الدين إلى الانبهار بعالم الكيمياء والفيزياء والمكتشفات الحديثة، وهذا سيجعل علماء الدين –إذا لم يبتكروا "نيوم ديني وفقهي وسطي ومعتدل"– أشد عنفًا وتطرفًا وانزواءً. إن نجاح "نيوم" سيجعل المملكة في قلب عملية التغيير في العالمين العربي والإسلامي، وذلك يتطلب أن يترافق بناء المشروع مع عمليات ترميم وبناء أخرى للثقافة والفقه ومشارب الفكر التقليدي.

وعند تقييم مشروع نيوم بعد اكتماله ما بين عامين ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠م، فإن عملية التقييم لا ينبغي أن تقتصر على الجوانب المادية له من منشآت وإضافات على الاقتصاد والدولة السعودية، وإنما ينبغي أن تمتد لترصد تأثيراته وانعكاساته على المجتمع السعودي والحالة العامة بالإقليم، فمع تجليات هذا المشروع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، فإنه يتوقع أن يحدث تحولا في الأفكار التي يتعاطى بها أبناء هذه المنطقة مع المستقبل، وسيدفع بقضايا الثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية والاتصالاتية إلى قلب عملية التغيير القادمة. ومن ثم فإنه حتى لو تعرض لبعض العثرات فإن المملكة لن تعود إلى ما كانت عليه قبله.

وباختصار فإن هذا المشروع سيكون مثل قاطرة عبور اجتماعية واقتصادية وثقافية للمملكة ولدول الجوار، كما أن انتقالات العمالة والبشر ونوعية التجمعات والمدن الجديدة التي ستنشأ على ضفاف خليج العقبة، وعلى جانبي البحر الأحمر عمومًا، ينتظر أن تحدث نقلة اقتصادية وحضارية فارقة، تدفع بهذا البحر والبلدان المطلة عليه إلى قلب الاستراتيجية الدولية، وهو ما يعظم من الأصول والأرصدة التي تمتلكها هذه الدول، ومن المكانة الاستراتيجية للمنطقة في قلب حركة التواصل الحضاري والنقل الدولي.

* مدير برنامج الخليج العربي ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

نائب رئيس هيأة الطاقة الذرية المصرية د. ليلى فكري فؤاد لـ (آراء حول الخليج)

السعودية ومصر والإمارات على طريق العالمية في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية

أكدت الدكتورة ليلى فكري فؤاد نائب رئيس هيأة الطاقة الذرية المصرية أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول العربية أصبحت ضرورة وليس ترفًا يحتاج العالم العربي خاصة في مجالات توليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر، وفي استخدام الإشعاع والنظائر المشعة في التطبيقات الطبية والصناعية والزراعية والبيئية والبحوث وغيرها، ونبهت في حوار لـ (آراء حول الخليج) إلى ضرورة تحديد احتياجات الدول العربية من هذه الطاقة النظيفة والمتجددة، وتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة، والبدء من حيث انتهى الآخرون، حتى يتثنى الوصول إلى مستويات مقبولة من الاستفادة من الطاقة النووية التي أصبحت هي البديل الأهم في عالم الطاقة وإنتاجها، وأشادت الدكتورة ليلى فكري بالخطوات والنجاحات التي حققتها بعض الدول العربية على طريق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وخاصة المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، موضحة أن الدول العربية تمتلك المقومات والإمكانيات المؤهلة لامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بل إن عدة دول عربية مهيأة للوصول إلى العالمية في هذا المجال شريطة وضع الخطط وبناء وإعداد الكوادر وتوفر الإرادة، وتطوير القوانين والتشريعات اللازمة لذلك. وفيما يلي نص الحوار:

أجرت الحوار: شاهيناز العقباوي - القاهرة

● ما هو موقع العالم العربي من التوجه الدولي نحو العمل في مجال الطاقة النووية؟

تتمثل التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مجالين رئيسيين؛ استخدام المفاعلات النووية في إنتاج الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، والمجال الآخر هو استخدام الإشعاع والنظائر المشعة في التطبيقات الطبية والصناعية والزراعية والبيئية والبحوث وغيرها، وبالنسبة لاستخدام المفاعلات لتوليد الكهرباء تتصدر دولة الإمارات العربية المشهد حاليًا حيث بدأت عام ٢٠١٢ م، في بناء أول مفاعل نووي من نوع الماء المضغوط بقدرة ١٤٠٠ ميجاوات في محطة براكة على شاطئ الخليج العربي، ثم توالت المفاعلات بعد ذلك لتبلغ أربعة مفاعلات سيدخل أولها الخدمة أواخر عام ٢٠١٧م، أو أوائل عام ٢٠١٨م، ومن المقرر مع حلول عام ٢٠٢٠م، تكون المفاعلات الأربعة قد دخلت الخدمة، وتتولى شركة كيبكو الكورية الجنوبية بناء مفاعلات الإمارات.

ومصر بصدد البدء في بناء أول مفاعل من نوع الماء المضغوط بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات بمنطقة الضبعة بالساحل الشمالي، وستضم محطة الضبعة النووية أربعة مفاعلات.

وقررت المملكة العربية السعودية مؤخرًا تنفيذ برنامج ضخم لتوليد الكهرباء من المفاعلات النووية، ومن المتوقع أن يشمل البرنامج بناء ١٦ مفاعلاً. كما أن دولة الكويت من المنتظر أن تبني مفاعلا لتوليد الكهرباء أيضًا خلال السنوات القليلة القادمة. أما فيما يتعلق بالشق الخاص بتطبيقات الإشعاع والنظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة وغيرها من المجالات فتقريبًا تستفيد جميع الدول العربية من هذه التطبيقات ولكن بدرجات متفاوتة.

● وهل نستطيع اللحاق بركب العالم؟ وما الذي يحتاج إليه العالم العربي ليواكب العالم في مجال الطاقة النووية؟

بالتأكيد نستطيع اللحاق بركب العالم المتقدم في استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن من الضروري توفير

التطبيقات السلمية للطاقة النووية مهمة في توليد الكهرباء وتحلية المياه والنظائر والطب والصناعة والزراعة

العديد من الاحتياجات، ويحتاج العالم العربي إلى تحديد احتياجاته في هذا المجال، وتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة، والبدء من حيث انتهى الآخرون من الناحية التكنولوجية، وإعداد التشريعات اللازمة لتنظيم الأنشطة النووية.

● ما أوجه الاستفادة التي من الممكن أن يحققها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في العالم العربي؟

إن العالم العربي يحتاج استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية في الكثير من المجالات سواء المتعلقة بأغراض التنمية كطاقة نظيفة، أو في المجالات التطبيقية والطبية والبحثية وغيرها، خاصة توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بما يحقق أو يضمن توفير المياه خاصة أن الدول العربية تعاني من شح أو ندرة المياه العذبة، وكذلك توفر مصادر الطاقة البديلة عن النفط، وتحقيق الاستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في البترول والغاز، وتوفيرهما للاستخدام في صناعة البتروكيماويات بدلاً من حرقهما كوقود، وكذلك تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة من أكاسيد الكربون والكبريت والنيتروجين، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية.

● ماذا عن التحديات التي تواجه العالم العربي لمواكبة التطور العالمي في مجال الطاقة النووية؟

تتمثل التحديات التي تواجه العالم العربي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في عدم وجود الإرادة السياسية في بعض الدول، وقلة الكوادر المؤهلة والمدربة والمتخصصة، إضافة إلى عدم وجود التشريعات المنظمة لهذه الاستخدامات، مع قلة الخطط العلمية المستقبلية المدروسة.

● هل يوجد تعاون مصري عربي / خليجي في مجال الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وما مدى فاعلية هذا التعاون إذا كان موجودًا؟

تتعاون مصر مع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال بناء القدرات النووية للأغراض السلمية، وتقوم بتزويد هذه الدول بالكوادر المؤهلة، كما تنظم هيأة الطاقة الذرية المصرية دورات تدريبية وورش عمل في شتى نواحي العلوم النووية، وتشارك مصر من خلال أنشطة الهيأة العربية للطاقة الذرية في تأهيل أبناء الدول العربية وتدريبهم، كما تفتح هيأة الطاقة الذرية معاملها ومنشآتها للأشقاء العرب لاكتساب الخبرات.

● دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت خطوات متقدمة نحو توطين الطاقة النووية للأغراض السلمية، كيف تنظرين إلى هذه الخطوات ومتى وكيف تؤتي ثمارها، وما هي التحديات التي تواجهها في دول الخليج وكيف يمكن تجاوزها؟

اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بالطاقة النووية، وتقوم دولة الإمارات العربية حاليًا باستكمال بناء مفاعلات محطة" براكة" للطاقة النووية الأربع والتي بدأ بناء المفاعل الأول عام ٢٠١٢م، وتبعه بناء باقي المفاعلات الأربعة، ومن المنتظر دخول أول مفاعل للخدمة أواخر هذا العام (٢٠١٧م) أو أوائل العام القادم (٢٠١٨م)، وستكون القدرة الإجمالية للمفاعلات ٥٦٠٠ ميجاوات، ومن المنتظر دخول المفاعلات الأربعة الخدمة عام ٢٠٢٠م، كما اتخذت المملكة العربية السعودية قرارًا ببناء ١٦ مفاعلاً نوويًا. وتنوي دولة الكويت بناء مفاعل لتوليد الكهرباء.

وستمثل الطاقة النووية لدول الخليج تنويعًا في مصادر الطاقة حفاظًا على حق الأجيال القادمة في الثروة البترولية والغاز، كما ستعمل على حماية البيئة وتقليل ظاهرة الاحتباس الحراري، لكن هناك عدد من التحديات التي تواجه دول الخليج في هذا الصدد من أهمها نقص الكوادر البشرية وغياب التشريعات المنظمة والحاجة إلى تطوير التكنولوجيا، وبدأت دول مجلس التعاون بالفعل في تطوير بيئتها التشريعية وسن وتنظيم القوانين والأنظمة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهذا ما فعلته المملكة العربية السعودية فيما يخص مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة مؤخرًا، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تم افتتاح أقسام للهندسة والفيزياء النووية في كليات الهندسة بالجامعات الخليجية، إضافة إلى توفير الميزانيات المالية لبناء المفاعلات النووية، وتوطين هذه التكنولوجيا من خلال تأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية التي تتولى الإشراف على هذه المفاعلات بعد ذلك.

الأمان النووي يتطلب تشريعات وإقرار المعايير وتوفير الكوادر المؤهلة للقيام بالمراجعة والترخيص والتفتيش والتدقيق

● ما الذي يمكن أن تقدمه مصر لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا البرنامج، خاصة المملكة العربية السعودية، وهل يوجد تعاون بينكم وبين مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة؟

يمكن أن تقدم مصر الخبرات، وبناء القدرات، وإعداد الكوادر المؤهلة سواء في المجالات التكنولوجية، أو التنظيمية، أو التشريعية. وفي التاسع من أبريل ٢٠١٦م، وقعت اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ووقع عليها من الجانب المصري الدكتور عاطف عبد الفتاح رئيس هيأة الطاقة الذرية المصرية، ومن الجانب السعودي الدكتور هاشم بن عبد الله يماني رئيس مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة للتعاون المشترك في توليد الطاقة والاستخدام الأمثل والسلمي للطاقة النووية.

● كيف يمكن توجيه الطاقة النووية للأغراض السلمية، لتكون بوابة لتوطين اقتصادات المعرفة واستخدامها بشكل أفضل في خدمة التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، وما هي المجالات المناسبة لاستخدام الطاقة النووية؟

تتميز الطاقة النووية واستخدامها الأمثل بأمان بالمستوى التكنولوجي العالي سواء على مستوى المعدات، أو نظم التحكم، أو أجهزة القياس، أو البرامج، مما يتطلب معرفة متميزة متطورة، ولا شك أن دخول هذا المجال سيكون حافزًا لاختيار

المعرفة وتطويرها، وتوطين اقتصادياتها في دول مجلس التعاون الخليجي. أما المجالات فهي توليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر، وتطبيقات الإشعاع، والنظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة وغيرها.

● كيف تصفين التجربة المصرية في هذا المجال وما هي أوجه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في المجلات المختلفة، وما هي هذه المجالات، وماذا حققت على ضوء التاريخ القديم للاستخدام الطاقة النووية السلمية في مصر؟

تعتبر مصر دولة رائدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، حيث بدأت الأنشطة منذ خمسينيات القرن العشرين، وبدأ تشغيل أول مفاعل بحثي في مصر في أوائل الستينيات، وساهم في تكوين الكوادر وقاعدة ضخمة من العلماء في مختلف فروع العلوم النووية، كما ساهم في إنتاج النظائر المشعة، واتسع استخدام الإشعاع والنظائر المشعة في الصناعة في عمليات ضبط الجودة والتحكم في العمليات الصناعية. وفي الزراعة يتم استخدمها في استنباط سلالات ذات صفات محسنة من حيث زيادة الانتاجية ومقاومة الأمراض والملوحة، والآفات، وحفظ الأغذية. وفي الطب يتم استخدامها في مجالات التشخيص والعلاج وتعقيم وسائل الحقن وأدوات الجراحة وعبوات الأدوية.

ولمواكبة التطورات في المجالات النووية، تم بناء مفاعل مصر البحثي الثاني ليكون مفاعلاً متعدد الأغراض حيث يستخدم للبحوث والتطوير وإنتاج النظائر المشعة واختبارات المواد والتحاليل بالتنشيط النيوتروني وغيرها من المجالات، وأنشأت مصر هيئة المواد النووية للبحث والتنقيب عن الخامات الذرية وتقدير اقتصاداتها، كذلك أنشأت هيئة المحطات النووية لبناء وتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء. ومن أجل الرقابة على الأنشطة النووية والإشعاعية تم إنشاء هيأة الرقابة النووية والإشعاعية.

● مازالت هناك مخاوف من ضعف الأمان النووي خاصة بعد انفجار مفاعل تشرنوبل.. هل بلغت مراحل الأمان النووي حدودًا مطمئنة؟

الأمان النووي يعني في أبسط صوره جني ثمار الطاقة النووية وتفادي أخطارها، أي لا يكون هناك خطر على الإنسان وبيئته من تطبيقات الطاقة النووية سواء في حالات التشغيل العادي أو حالات الحوادث. ويتطلب ذلك إعداد التشريعات والتنظيمات اللازمة وتحديد وإقرار المعايير، وتوفير وإعداد الكوادر المؤهلة اللازمة لعمليات المراجعة والترخيص والتفتيش والتدقيق، وتضع كل دولة ما يناسبها من تشريعات وتنظيمات ومعايير مسترشدة بما أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد وكذلك تجارب وخبرات الدول المتقدمة، وتلعب الدروس المستفادة من الأحداث والحوادث النووية دورًا كبيرًا في تطوير نظم الأمان، وبالتأكيد استفادت الدول ومن بينها مصر والدول العربية من الحوادث الكبرى مثل ثري مايلز أيلاند في الولايات المتحدة، وتشيرنوبيل في أوكرانيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) وفوكوشيما في اليابان. وقد انعكس تحليل هذه الحوادث والدروس المستفادة على نظم الأمان في مفاعلات الجيل الحديث، حيث زاد في هذه المفاعلات عناصر الأمان الذاتي وأصبحت أهم سمات هذه المفاعلات.

استخدام النووي ينوع مصادر الطاقة ويحقق الاستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في البترول

والحمد لله أننا في مصر بدأنا الاهتمام بالأمان النووي منذ ثمانينيات القرن العشرين وأنشئ المركز القومي للأمان النووي والرقابة الإشعاعية كأحد مراكز هيأة الطاقة الذرية ثم أنشئت هيأة الرقابة النووية والإشعاعية وهي هيأة مستقلة تتبع مجلس الوزراء، كما صدر قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية وهو القانون رقم ٧ ولسنة ٢٠١١م. وطورنا العديد من التنظيمات ولدينا الكوادر المؤهلة.

● ما هو دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدول العربية، وخاصة هيآت الطاقة الموجودة لدى العرب، وهل توجد معارضات منها للوكالة الدولية، أو محاذير للدول العربية الراغبة في خوض غمار النووي السلمي؟

الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة دولية أنشئت عام ١٩٥٧م، بمهام ثلاث هي تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والعلم والتكنولوجيا والتحقق من سلمية استخدام المواد النووية، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم الوكالة للدول الأعضاء المعونة الفنية التي تساهم بها في نقل وتبادل التكنولوجيا النووية وبناء القدرات عن طريق البرامج التدريبية وورش العمل بمختلف أنواعها. وفي مجال رقابة سلمية استخدام المواد النووية تقوم الوكالة بالتفتيش على الدول الأعضاء لحصر ومراقبة المواد النووية والتحقق من سلمية استخدام

دخول المجال النووي يحفز على توطين التكنولوجيا واقتصادات المعرفة في دول الخليج ومجالات استخداماتها متعددة

هذه المواد وعدم الانحراف بها لاستخدامات غير سلمية.

● هل استطاعت الدول العربية أن تعد كوادر علمية فنية قادرة على المشاركة في بناء وتشغيل وإدارة المفاعلات النووية للأغراض السلمية؟

نعم يوجد بالدول العربية بعض الكوادر البشرية اللازمة لإدارة البرامج النووية، ويتطلب الأمر توسيع القاعدة وزيادة المجالات وتطوير برامج التدريب لمواكبة أحدث المستجدات في هذا الفرع الهام من العلوم.

● ماذا عن دور المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في خدمة مشروعات الطاقة النووية؟

المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، يتشكل من رئيس الجمهورية وأعضائه هم: "رئيس مجلس الوزراء - وزراء الدفاع، والمالية، والكهرباء، والتعاون الدولي، والخارجية، والبيئة، والإسكان، والتجارة، والتعليم العالي والبحث العلمي، ورئيس المخابرات العامة".

ويتولى المجلس وضع الخطة العامة للدولة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما يختص المجلس بالنقاط التالية: وضع الاستراتيجيات والخطط التي تحقق أهداف الدولة في مختلف المجالات السلمية للطاقة النووي، إقرار المشروعات المتعلقة بالاستخدامات السلمية في مجالاتها المختلفة والتوجيه بتنفيذها، إدارة المفاوضات السياسية المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال النشاطات النووية السلمي، و دراسة الاتفاقيات التي تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة، وغيرها من المنظمات النووية، وكذلك دراسة الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المتعلقة بالنشاطات و إقرار برامج تأمين المنشآت النووية والحد من تأثيراتها السلبية.

د. ليلى فكرى فؤاد في سطور:

- أستاذة في هيأة الطاقة الذرية المصرية، خبيرة هندسة نووية.
- دكتوراه في الكواشف النووية، كلية الهندسة - جامعة القاهرة، ١٩٧٣-١٩٧٧م.
- ماجستير هندسة كلية الهندسة - جامعة القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٣م.
- بكالوريوس هندسة "قوى كهربائية". كلية الهندسة. جامعة القاهرة ١٩٦٥-١٩٧٠م.
- رئيسة مجلس إدارة هيأة الطاقة الذرية المصرية سابقًا بشعبة المواد والتصنيع النووي بمركز البحوث النووية.
- نائبة لرئيس مجلس إدارة هيأة الطاقة الذرية بمصر لشؤون التدريب والتعاون الدولي، ٢٠٠٩م، حتى الآن .
- الرئيس التنفيذي لمدرسة الضبعة النووية
- منسقة برامج لعدد كبير من المشروعات تحت التعاون الإقليمي الإفريقي للبحث والتنمية والتدريب المتعلق بالعلوم الذرية والتكنولوجيا .
- ممثلة مصر وأفريقيا في اجتماع ال □□□□ بكوالا لامبور في ماليزيا، ١٩٩٩م.
- عضوة اللجان الخاصة بتطوير أجهزة القياس النووية والتي تكونها هيأة الطاقة الذرية.

لها العديد من الأوراق المنشورة، مثل:

"Positive Corona Fiom Two Interacting Thin Points in Air", with M. Abdel-Salam, Proceedings of IEEE - IAS, Cleveland Ohio USA 1979;

"Effect of Cathode Material on the Performance of G.M . Tube", TSS and TSS News, Vol. 15, 1981;

"Semi-cylindrical Organic Type G.M. Tube", with M. Abdel-Salam, Proceedings of IEEE - IAS, Philadilphia, USA 1981

- نجحت في تصنيع أجهزة القياس النووي محليًا وساهمت في مجال الكشف عن الإشعاعات وقياس كمياتها، والكشف عن سلامة الغذاء المستورد
- حاصلة على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية- عام ١٩٨٦م.
- حاصلة على نوط الامتياز من محمد حسني مبارك- ١٩٩٥م.
- شهادة لإسهاماتها المميزة في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية من مؤسسة العلوم الذرية العالمية، المملكة المتحدة.

على دول المنطقة التفكير في امتلاك قوة ردع لمواجهة إسرائيل وإيران النوويتين

الاستراتيجية الأمريكية والتسلح النووي في آسيا: برجماتية السياسات وازدواجية المعايير

طالما كان هاجس أمن واستقلال الدول في ظل اختلال توازن القوى من أبرز الدوافع الدولية المحركة لامتلاك السلاح النووي لما يحققه لها من المكانة السياسية والهيمنة الإقليمية والدولية رغم تناقضه مع مبدأ السلام العالمي والأمن الجماعي، وتشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تبنتها أغلبية كبرى في الأمم المتحدة يوم ٧-يوليو-٢٠١٧ م، مرتكزًا أساسيًا للحد من التسلح النووي إذ تُلزم المعاهدة الدول غير النووية عسكريًا بعدم استقبال الأسلحة النووية أو السيطرة على هذه الأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تحظر المعاهدة الجديدة مجموعة كاملة من الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية مثل التعهد بتطوير واختبار وإنتاج وصنع وحيازة ونقل وتخزين الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، فضلاً عن استخدام أو التهديد باستخدام مثل هذه الأسلحة.

د. أميرة الراشد الغامدي

بالرغم من أهمية المعاهدة في الحد من سباق التسلح النووي، واتسامها بالكثير من المرونة باعتبارها مُلزمة قانونيًا للدول المنضمة إليها، ولا تمنعها من أن تدخل في تحالفات عسكرية مع دول تمتلك الأسلحة النووية. كما يحق لأي دولة الانسحاب من المعاهدة في حال تعارض الأحداث الاستثنائية المرتبطة بالمعاهدة مع مصالحها العليا إلا أنها لم تحظ بقبول الولايات المتحدة و "الناتو" الذين اتخذوا موقفًا معارضًا منها وإن أبديا التزامًا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة عام ١٩٦٨م، مع التأكيد أن الهدف الرئيسي للحفاظ على أسلحتهم النووية لأجل الحفاظ على السلام الدولي وردع عدوان القوى النووية، كما عارضت قوى نووية أخرى كالصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإسرائيل وأكرانيا واليابان معاهدة حظر الأسلحة النووية كون الحظر لن يكون له تأثير على خفض مخزون العالم النووي ولن تتمكن من الضغط على الدول النووية لأخذ مسألة نزع السلاح النووي على محمل الجد.

وفيما تتجه التطورات للمزيد من سبق التسلح النووي مع تباين السياسات الأمريكية للإخلال بتوازن القوة في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتبرز الحاجة إلى إلقاء الضوء على موقف الولايات المتحدة من انتشار الأسلحة النووية وسياساتها التميزية الانتقائية في قبول أو رفض حق بعض الدول في امتلاك سلاحها النووي وحقيقة تصريحات وتحركات الإدارة الأمريكية بمضاعفة أسلحتها لتحقيق الريادة النووية عبر دروعها الصاروخية المنتشرة في أوروبا ضد روسيا، وفي كوريا الجنوبية ضد الصين التي جاءت مغايرة لتوقعات الحكومات والخبراء والمتابعين لخطورة انعكاساتها على موازين القوى في آسيا والشرق الأوسط وغيرها من السياسات التي سنتناولها بالتحليل في المحورين التاليين:

أولاً: الولايات المتحدة واختلال موازين القوى في الشرق الأوسط

طالما كان المبدأ الأمريكي بشأن امتلاك السلاح النووي لعقود سابقة يخضع لتفسيراتها الخاصة وزوايا مصالحها الإستراتيجية وفي إطار حسابات سياسية معقدة، إضافة إلى ازدواجية المعايير التي سيطرت على معالجتها للقضايا النووية والتي تظهر أكثر ما يكون في الشرق الأوسط، حيث تتجاهل امتلاك إسرائيل لأكثر من (٢٠٠) رأس نووي حربي، وامتناعها عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في حين تتشدد تجاه إيران وحتى العراق وليبيا وسوريا لمجرد الشك وتعتبرها -دولاً مارقة- خارجة عن القانون لتخفيف الحرج عن موقفها السياسي والأخلاقي المتناقض لمعاييرها المزدوجة والكيل بمكيالين، وتذهب الإدارة الأمريكية في موقفها المتناقض إلى ضرورة التفريق بين الدول التي تسعى

بعقلية ترامب الاستثمارية فانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني ورقة ضغط على دول الخليج لرفع كلفة الحماية الأمريكية

للسيطرة على السلاح النووي لتزويد الإرهابين به مما يشكل مصدر تهديد للأمن الأمريكي ومصالحه الاستراتيجية أو حتى حلفائه وبين تلك الدول التي تسعى لامتلاك ذلك السلاح كقوة ردع للدفاع عن نفسها وليس للاعتداء على الآخرين كإسرائيل، الأمر الذي يعكس تباين السياسة الأمريكية ومحدداتها في التعامل مع القضايا النووية حيث لا توجد سياسات واضحة ومعلنة إنما سياسات خاصة بكل قضية نووية عن الأخرى سواء في الشرق الأوسط أو حتى مناطق آسيا وإن كانت المعالجات النووية مختلفة واستنادًا إلى قياس ميزان القوة بحسب المنظور الأمريكي لكل منطقة حيث تؤشر التقديرات الأمريكية الرسمية مؤخرًا على رفع درجة خطر النوايا النووية الإيرانية بينما لا زالت إسرائيل خارج القدرات النووية الخطيرة بالمعايير الأمريكية، بل تعتبر إسرائيل الاستثناء النووي في الشرق الأوسط وإن بُرر القبول الأمريكي لترسانة إسرائيل النووية لحاجتها في دعم أمنها القومي على اعتبار أنها دولة نووية مسؤولة، الأمر الذي يتناقض تمامًا مع سياسة التشدد التي انتهجتها واشنطن منذ ٢٠٠١م، إذ لم تفوت الفرصة في إحكام الخناق حول عدد من دول المنطقة للانصياع لمطالبها بلا قيد أو شرط وبدأ ذلك جليًا للغاية مع تصاعد الأزمة العراقية وتطوراتها التي دارت أيضًا حول أسلحة الدمار الشامل.

ويحمل رفض أمريكا التوقيع على معاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية والتهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني مؤشرات ومضامين ذات دلالة على عدم رغبة الإدارة الأمريكية القبول بأي قوة دولية مُلزمة قانونيًا باتجاه حظر الأسلحة النووية بقصد التفرد الأمريكي بتلك القوة كورقة دولية ضاغطة واحتكارها لحق الرفض والقبول بأي قوة نووية جديدة فمن الواضح أن سياسات أمريكا في الحد من التسلح النووي في الشرق الأوسط على طرفي نقيض، كما تتداخل مواقفها بشكل معقد مما يضع المنطقة والعالم أجمع في حالة من التوتر وعدم الاستقرار الدائم لا سيما مع التراخي الأمريكي في اتخاذ التدابير البرجماتية لخفض المخاطر النووية الإقليمية والدولية والتخلي عن التزامها بتحسين البيئة الأمنية للشرق الأوسط كمنطقة منزوعة السلاح.

١-١) الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإسرائيلي

شكل البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي أحد عناصر الثقل الإستراتيجي الخاص في معادلة موازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط وأداة ردع في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تمس أمنها القومي وكيانها الصهيوني، وكان الدور الأمريكي واضحًا منذ عقود في الدفع باتجاه تشكيل مفاوضات متعددة الأطراف حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي في ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربي/الإسرائيلي مما مكن إسرائيل من تملك وتطوير ترسانتها النووية وطالما انتهجت إسرائيل سياسة الغموض النووي، أو الردع بالشك، إذ لا يخضع برنامجها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما رفضت التوقيع على معاهدتي "حظر انتشار الأسلحة النووية" حظر التجارب النووية" مما مكنها من الحصول على السلاح النووي. كما حققت إسرائيل بدعم ومباركة أمريكية / غربية مبدأ "الإحتكار النووي بالمنطقة" وتبنت الكثير من السياسات الإقليمية والدولية المحذرة لدول الجوار من مغبة القيام بتطوير قوة نووية منافسة لها والتهديد بتدميرها كما فعلت مع المفاعل النووي العراقي فضلاً عن موقفها المتشدد من البرنامج النووي الإيراني. كما لن تتوانى عن ممارسة كافة المساعي السلمية وغير السلمية لإفشال أي جهود عربية من محاولة نقل أو تملك أو تطوير التكنولوجيا النووية، سواء بالتدمير أو الضغط على القوى الدولية الكبرى لوقف الإمداد بأي تكنولوجيا أو معدات نووية لضمان تفردها النووي، وعدم إحداث أي تغيير في موازين القوة بالمنطقة لغير صالح إسرائيل، لاسيما من قبل تلك الدول التي تحظى بثقل سياسي واقتصادي وبشري في المنطقة.

وقدمت مراكز الفكر الإسرائيلي استراتيجيات عدة لتحقيق الريادة النووية في المنطقة -بتقنيات فائقة ومتقدمة- مع مضاعفة القوة التدميرية للصواريخ البالستية الإسرائيلية الحالية وقدراتها الحربية للدفاع عن نفسها. كما عمدت إسرائيل وبمساعدة أمريكية على توجيه المواقف الدولية للتوافق مع التوجهات النووية الإسرائيلية وتحديثها مع الاستمرار في عدم السماح بفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي فضلاً عن مضاعفة قدرتها الاستخباراتية في إيران وغيرها من دول المنطقة لمراقبة التطورات النووية وانعكاساتها على الأمن الإسرائيلي لا سيما أن إسرائيل ليست ملتزمة بالاتفاق النووي مع إيران، وتحتفظ بحقها في الدفاع الذاتي بشكل مستقل في حال امتلاك إيران قنبلة نووية مما يعزز من فرض إرادتها على المنطقة. كما جندت إسرائيل قوى وائتلافات إقليمية تحقق لها التفرد النووي عبر الضغوط الدولية على إيران وإن تطلب الوضع

إسقاط النظام الإيراني من خلال دعم القوي الديمقراطية للمطالبة بتغيرات في سياسة طهران الإقليمية المعادية لإسرائيل والداعمة للإرهاب في المنطقة. كما قام اللوبي الصهيوني في أمريكا بتنظيم حملات دعائية للتأثير في الكونجرس للضغط على الإدارة الأمريكية وقد كونت منظمة "إيباك" جماعة ضغط جديدة تحمل اسم -مواطنون من أجل إيران خالية من السلاح النووي- للتأثير في الإدارة الأمريكية لتغير وجهتها نحو إيران إبان الإدارة الأمريكية السابقة.

١-٢) الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني

طالما كانت دوافع النظام الفارسي في امتلاك السلاح النووي لتعزيز دوره إقليميًا ودوليًا وتحقيق الهيمنة وبسط النفوذ والتأثير في منطقة مصالحه الحيوية سواء في منطقة الخليج، أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا وجميعها تعتبر مناطق نفوذ ومصالح أمريكية ولا شك أن تقاطع المصالح بين إيران وأمريكا شدد من موقف واشنطن الرافض لدخول منافس نووي غير حليف فيها. كما أن التفوق الإستراتيجي لإيران إذا ما قررت دخول منطقة -الحصانة النووية- سيشكل تهديد لإسرائيل. كما ضاعف التعاون السري بين إيران وكوريا الشمالية سواء ما يتعلق بالمفاعلات النووية أو الصواريخ البالستية وتكنولوجيا إنتاج الرؤوس النووية من الموقف الأمريكي والإسرائيلي الرافض للبرنامج النووي الإيراني على اعتبار أن كلتا الدولتين تم ادراجهما ضمن -محور الشر- طبقًا لتصنيف "بوش" وإن كانت روسيا الركيزة الأهم في تطوير برنامج إيران النووي، في المقابل أبدت إيران تشددًا كبيرًا إزاء مطالب أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بإيقاف برنامجها النووي، فإيران تدرك جيدًا أن واشنطن لن تستطيع المقامرة بعملية عسكرية في نفس المنطقة الجغرافية التي منيت فيها بحروب استنزاف طويلة "أفغانستان-العراق" دون تحقيق انتصارات. كما أن سقوط نظام صدام أعطى إيران ميزة إضافية باتجاه صعود الشيعة الموالين لها في العراق، وسيطرة النظام الإيراني على العملية السياسية مما أمن إمتدادًا إقليميًا لها، إضافة إلى نفوذها في آسيا الوسطى.

وفي سياق آخر، من المتوقع أن يحدث قرار الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب- بسحب الثقة من الاتفاق النووي الإيراني بعض التحول في مناخ الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، والحد من سباق التسلح النووي وإن أثار قرار الانسحاب الكثير من الجدل حول شرعيته من عدمه سيما أن الاتفاق النووي مع إيران ليس مرتبطًا بدولة أو دولتين وإنما اتفاق دولي مرتبط بالعالم أجمع واشتركت الدول السداسية "روسيا وبريطانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا" في تحديد بنوده مما يعني شرعية الحفاظ على الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) كما أن الانسحاب الأمريكي غير مبرر ولا يتأتى من منطلق إخلال إيران بالتزاماتها ببنود الاتفاق، فضلاً عن تعاونها الجيد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بتعهداتها النووية في إطار "خطة العمل المشترك الشاملة" وإنما يأتي لكونه لا يفي بالمصالح الوطنية الأميركية الأمر الذي سيتعين عليه مواجهة الرفض الروسي والصيني والأوروبي. كما يفرض على الإدارة الأمريكية عند رغبتها بإجراء أي تعديل على الاتفاقية وأخذ موافقة كافة الأطراف الموقعة عليها عند إجراء أي تعديل مع تصاعد القلق المشترك من النشاط الإيراني في المنطقة، والتطور المتسارع في برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.

وبفرض انسحاب أمريكا من الاتفاقية النووية وثبات الموقف الأوروبي والروسي والصيني، فإن الاتفاق النووي لن يكون ملغيًا وإن كانت تؤشر تصريحات -الرئيس ترمب- إلى مسار آخر تريد الولايات المتحدة به التضيق على إيران والدفع به لخرق الاتفاق مما يمكنها من حشد تحالف دولي لمحاصرة إيران والقيام بهجمات استباقية الأمر الذي قد يفضي إلى احتمالية التصعيد العسكري باتجاه قيام حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا أن فرض أي عقوبات جديدة على إيران سيعتبره النظام الإيراني عملاً عدائيًا تجاهها وهو الملتزم ببنود الاتفاق، وقد يكون ذلك بداية التصعيد الذي يدفع باتجاه تبني الخيار العسكري سيما أن أمريكا لم يعد لديها الكثير من أوراق الضغط على إيران خاصة مع عدم وجود حلفاء لها في هذا الاتجاه إذ ليس من مصلحة أوروبا وكذلك الصين وروسيا المشاركة في طرح الخيار العسكري وخوض حرب مكلفة ضد إيران سيما مع التزام إيران بتعهداتها تجاه هذا الاتفاق.

أما من حيث تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق الإيراني على استقرار المنطقة من المؤكد أن تراجع الوزن النسبي لأمريكا في الشرق الأوسط سيسمح لكثير من الأطراف الدولية الفاعلة التدخل وبقوة في المنطقة على غرار التدخل الروسي في الملف السوري الأمر الذي قد يبلور حالة من الصراع السياسي في سياق تجاذب وصراع عميق للإرادة الدولية والإقليمية التي قد تجعل من المنطقة ساحة لنفوذها السياسي والعسكري فضلاً عن التداعيات الأمنية الأخرى، **نوجز منها:**

١. انسحاب أمريكا ومحاولة فرض عقوبات أحادية وإن كانت غير مؤثرة على إيران، ستدفع بطهران بالانسحاب من الاتفاق كما أعلنت مؤخرًا ما يعني فتح المجال أمامها لاستكمال تطوير قدراتها الخاصة بشكل سري، وحيازة السلاح النووي باعتباره الضامن لأمنها القومي حتى مع مواصلة باقي مجموعة الدول

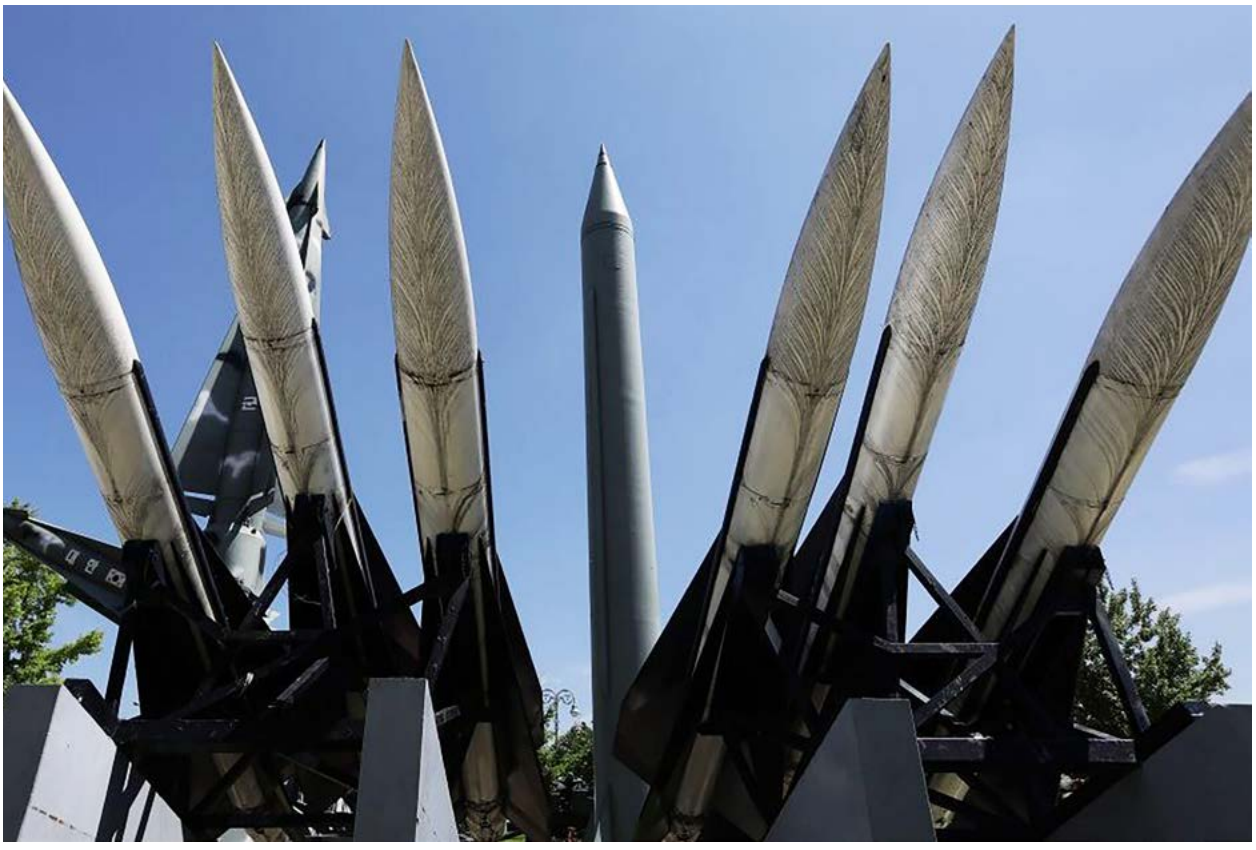

انسحاب أمريكا من الاتفاقية النووية وثبات الموقف الأوروبي والروسي والصيني لن يلغي الاتفاق النووي الإيراني

"الخمس+١" من الوسطاء الدوليين في إطار "خطة العمل الشاملة المشتركة" الأمر الذي سيفتح بالتأكيد بابًا لسباق التسلح النووي مع احتمال سعي دول إقليمية ودولية أخرى على إنشاء بنية تحتيّة نووية شبيهة بالإيرانية بما فيها الدول المارقة.

٢. حيازة إيران للسلاح النووي، ودخولها منطقة الحصانة النووية من شأنه إضفاء الكثير من الثقل السياسي والعسكري للنظام الإيراني، والقدرة على إحداث تغيير في التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها التوسعية، وقدرتها التفاوضية في حق تقرير شؤون معظم الأقطار العربية من التسويات التي قد تنتج بفعل الانتفاضات العربية القائمة.

٣. مواصلة نشر ميليشياتها المسلحة، المغذية للإرهاب، ولإيران سجلّ حافل في العمليات الإرهابية بواسطة تلك الميليشيات، مع إضفاء الصبغة الشرعية عليها بتصنيفها حركات مقاومة مشروعة، للتوسع في حروبها التي تديرها بالوكالة في المنطقة عبر أذرعها العسكرية والجهادية والجماعات والمنظمات الإرهابية.

وعلى ضوء إشكاليات الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، من الواضح أن موقفها الداعم حيال انتشار برامج التسلح النووي، وسياساتها الانتقائية في التعامل مع ملفاته في إيران وإسرائيل، بات المنظور الإستراتيجي لدول المنطقة محكومًا إلى حد كبير بالتطورات الراهنة والمستقبلية لتوازن القوة، والتفكير جديًا في امتلاك قوة ردع مناسبة سيما أنها أضحت محصورة بين قوة نووية حقيقية في إسرائيل، وأخرى مجهولة الهدف في إيران، وكلاهما تناصبان العداء للمنطقة الأمر الذي يعطي مبررًا لدول المنطقة في امتلاك برامجها النووية في ظل فقد مصداقية وجدية اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي أعطت الدول النووية كامل حقوق الدفاع والردع وحرمت الدول غير النووية من أبسط حقوق الدفاع عن أمنها القومي.

ثانيًا: الدور الأمريكي ومعادلة توازن القوى في آسيا

نشأ مفهوم توازن القوى في العالم منذ بدء الصراعات الدولية على قوة الهيمنة حتى لا تستأثر قوة بذاتها على عناصر

السطوة والنفوذ، وذلك ما يحدث فعلا في قارة آسيا الأكثر خطورة في التسلح النووي، اذ تضم حتى الآن ست دول نووية ناهيك عن إيران. وطالما كان الهاجس الأمني، والتطلع للهيمنة وتحقيق المكانة الإقليمية والدولية من أبرز الدوافع المحركة للدول الآسيوية في امتلاك سلاحها النووي والوصول إلى حالة من توزان القوى، لا سيما مع تعدد حضاراتها، وعدم تجانس طوائفها العرقية، وصراعاتها السياسية والعقائدية، وما خلفته من عوامل عدم استقرار سياسي، فالمشكلات الحدودية وصراع المصالح والنفوذ في شبه القارة الهندية بين الهند والصين من جانب، والهند وباكستان من جانب آخر ما زال قائمًا، والتنافس المحموم في تطوير القدرة النووية ومضاعفتها بين الصين وروسيا لمواجهة وردع الولايات المتحدة بلغ مداه مع الاستدارة الأمريكية لوسط آسيا وحرب الاستنزاف بين شطري الكوريتين في تصاعد مستمر، وأخيرًا النزاع بين واشنطن وبيونغ يانغ وما صاحبة من تصاعد التهديدات بينهما التي قد تتحول إلى حرب، مما يبعث على القلق، إذ لم تنذر بكوارث نووية دولية.

٢-١) الدور الأمريكي وسباق التسلح النووي في آسيا

في خضم التحولات الأمنية والسياسية والاستراتيجية الآسيوية، والصراع على النفوذ والأدوار، أظهر سباق التسلح النووي في قارة آسيا حجم الدور المحوري لأمريكا، وتحركاتها الكبرى في منع أو وقف أو تعطيل امتلاك أطراف إقليمية للأسلحة النووية كانت أو على وشك حيازة السلاح النووي سرًا، حيث لم تتوان واشنطن عن خوض الحروب لمنع تفرد قوى نووية بعينها في آسيا، كما عمدت بناء تحالفات مع الدول النووية وغير النووية، لخفض التفوق النووي للدول العظمى، والحيلولة دون سيطرة أي دولة على المنطقة بما يتعارض مع الطموحات الأمريكية، وتطلعاتها الإستراتيجية والاقتصادية بما فيها مواجهة مخططات القوى الكبرى -الصين والهند وروسيا- المؤثرة في موازين القوى العالمية والمهددة للمصالح الأمريكية في آسيا سيما مع رفض تلك الدول الإنضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في ظل عدم تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي من جانب الدول النووية، واستمرار سياسة التمييز النووي ضد الدول غير النووية.

والحقيقة أن الموقف الأمريكي من التطورات النووية في آسيا، كان ولا زال متذبذبًا ومتناقضًا، ويتسم بالبرجماتية والانتقائية في التعامل بحسب مصالحها المرتبطة به فتارة أتى مساندًا لباكستان باعتبارها حليفًا لأمريكا ضد الاتحاد السوفيتي السابق، وتارة ضد باكستان ومؤيدًا للموقف الهندي كما ساعدت بريطانيا في الحصول على عضوية النادي النووي العالمي، وغضت الطرف عن المحاولات الابتدائية لفرنسا والصين إسرائيل في الحصول على الأسلحة النووية وسمحت في ذات الوقت بوجود مراكز نووية امتلكت أو تسعى لامتلاك الأسلحة النووية كما في جنوب إفريقيا قبل تدمير قدراتها النووية ومن قبلها الأرجنتين، مما أدى إلى اتساع عضوية النادي النووي العالمي، سيما مع فشل الولايات المتحدة الاتفاق مع القوى النووية الكبرى على سياسة موحدة للحد من سباق التسلح النووي، بل أسهمت سياساتها الانتقائية في إذكاء ذلك السباق على الرغم من ادعائها بأن سياساتها للحد من الانتشار، وإن كانت في الواقع تدعم سياسة الانتشار التمييزي أو الانتقائي، إذ لم يكن من الصعب استغلال واشنطن مناخ ما بعد هجمات ١١ سبتمبر لتسويق فكرة أن تكون بيونج يانج أحد مصادر إمداد الإرهابين بالأسلحة غير التقليدية لشن هجمات ضد المصالح الأمريكية والدول الحليفة لها.

٢-٢) الموقف الأمريكي من القوة النووية لكوريا الشمالية

بالنظر إلى توازن معادلة القوى في آسيا كان لابد لأمريكا من مواجهة نفوذ هذه الدول لإيجاد دور محوري لها في المنطقة وبسط نفوذها، ولما كانت نظرة واشنطن لكوريا الشمالية عدائية في مجملها باعتبارها -محور شر- في سياق الحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية والأعمال العدائية بين الروس والأمريكيين وجدت الإدارة الأمريكية في البرنامج النووي لشمال كوريا فرصة مواتية لشرعنة تواجد قواتها في منطقة آسيا سيما أن الجزء الشمالي من كوريا كان تحت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحكم القيم الشيوعية المشتركة وحصلت على الدعم السوفيتي والصيني في تطوير برنامجها النووي ولم تعترف الولايات المتحدة بدبلوماسية كوريا الديمقراطية بيد أنها أصدرت عقوبات اقتصادية ضدها استمرت حتى عام ٢٠٠٨م، وفي المقابل ما زال الكوريون الشماليون، يرون ارتباط الولايات المتحدة بالثقافة الرأسمالية والإمبريالية لليابان.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية الجديدة ليست مسؤولة عن القوة النووية لكوريا الشمالية، وتطوير رؤوس حربية نووية قابلة للحمل على صواريخ باليستيّة عابرة للقارات من شأنها وضع أمريكا وحلفائها في خطر، إلا أن تشدد موقف واشنطن وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية، دفع كوريا الشمالية إلى تسريع وتيرة تطوير برنامجها الصاروخي وتجاربها النووية مما أحدث خللاً في توازن القوى في شمال شرق آسيا، كان لأمريكا اليد الطولى فيه جراء تناقضات السياسة الأمريكية وتعثر المباحثات السداسية بسبب عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها وتراجعها عن تقديم الحوافز والضمانات للنظام الشمالي

حيازة إيران للنووي يعطيها قدرة على تغيير التوازنات الإقليمية لخدمة مصالحها وتقرير شؤون معظم الأقطار العربية

كما اتفق عليه للتخلي عن سلاحه النووي كما أن تصاعد التوتر بين "كيم جونغ-أون" و "دونالد ترامب" ولد كثيرًا من المخاوف الدولية سيما أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له أمريكا وحلفاؤها لا ينبع من امتلاك كوريا الشمالية لترسانة نووية، بل من تطوير ونشر صواريخ باليستية عابرة للقارات قادرة على حمل رؤوس نووية مصغرة يمكن أن تصل ليس إلى حلفاء أمريكا فحسب، ولكن إلى الأراضي الأمريكية نفسها والوضع قابل للتفاقم خصوصًا أن الخطة الأمريكية في التعامل مع كوريا الشمالية لا تخرج عن تصورها التقليدي لتسوية الأزمة عبر التفكيك الكامل والنهائي لبرنامجها النووي قبل حصول الأخيرة على أي امتيازات وضمانات حقيقية في إطار مبدأ التوازن والتزامن في تبادل التنازلات اللذين تصر عليهما -بيونج يانج- ورغم اتساع الفجوة بين الموقفين الأمريكي والكوري فقد فسر الكوريون الشماليون التهديدات الأمريكية الأخيرة كإعلان حرب وإن كانت واشنطن لن تذهب إلى الحرب بسبب برنامجها النووي لتداعياتها الوخيمة. كما أن الاستمرار في تهديدات ترامب لم ولن تثني كوريا الشمالية عن استكمال قوتها النووية مما يتعين على أمريكا وغيرها من القوى النووية القبول بحقيقة القوة النووية لكوريا الشمالية لا سيما مع صعوبة الضغط عليها للتخلي عن ترسانتها النووية. كما عكس ذلك تاريخ الصراع القائم بينهما.

٢-٣) الولايات المتحدة ونشر أسلحة نووية في كوريا الجنوبية

أحدث التواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، تحولاً كبيرًا في قارة آسيا وطبقًا لما نشرته الصحيفة الأمريكية "The Washington Post" في إطار التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ستعمل أمريكا على إعادة نشر بعض من أسلحتها النووية الاستراتيجية بدعوى خطورة الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية على الرغم من معارضة رئيس كوريا الجنوبية امتلاك أسلحة نووية أو أي وجوداً نووياً في شبه الجزيرة الكورية حتى مع استمرار تهديدات الشمال، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت مستمرة في مناوراتها الحربيّة مع كوريا الجنوبية على اعتبار أنها ضرورة استراتيجية لمواجهة العدوان من جانب بيونغ يانغ.

وفي سياق آخر، أعلن مستشار الأمن القومي الجنوبي، أن الولايات المتحدة سترسل أصولا عسكرية استراتيجية إلى كوريا الجنوبية بشكل أكثر انتظاما لردع كوريا الشمالية بشكل أفضل، ويأتي هذا القرار مع تصاعد التوتر بين أمريكا وكوريا الشمالية، مع قلق الكثير من المراقبين من أن الخطابات الحارقة والتقلبات الجوية الأكثر تواترًا من قبل القاذفات الأمريكية، يمكن أن تؤدي إلى سوء تقدير كارثي سيما مع محاولة واشنطن الزج بأطراف عدة في حربها المعلنة على كوريا الشمالية للإخلال بميزان القوة في جنوب آسيا حيث أكد وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون أهمية الدور الصيني في نزع السلاح النووي عن شبه الجزيرة الكورية من أجل تعزيز الاستقرار، ولتجنب الصراع بتلك المنطقة الحساسة على حدودها وعلى الرغم من الضغوط الأميركية، كانت الصين ولا تزال غير راغبة في إجبار كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي سيما أنها يمكنها التعايش مع كوريا شمالية نووية مقابل إنهاء الوجود العسكري الأميركي في محيطها.

وبتقييم تجربة الإدارات الأمريكية المتعاقبة السابقة مع كوريا الشمالية التي حاولت كل نهج يمكن تصوره لإنهاء برنامجها النووي، بما في ذلك العقوبات والمفاوضات والتهديدات العسكرية والعزلة، لم ينجح أي منها، كما أن بيونغ يانغ عازمة على عدم تسليم أسلحتها النووية حتى لا تكون عرضة لتغيير النظام وإن اختارت الولايات المتحدة مؤخرًا عدم نشر قوات بحرية وجوية إضافية تابعة للقوات الحالية المتمركزة ويبدو أنها ستعهد بمهمة القضاء على الترسانة النووية لشمال كوريا إلى اليابان مع تقديم الدعم النووي والعسكري لخوض حرب بالإنابة عنها سيما أن العقوبات الأممية المفروضة على كوريا الشمالية لن تثنيها عن تطوير ترسانتها النووية وهي التي تمكنت من العيش في ظلها لعقود طويلة.

٣) الدور الأمريكي ومستقبل توازن القوى النووية العالمية

وفقًا للمعطيات والإشكاليات السابقة بخصوص الاستراتيجية الأمريكية تجاه انتشار التسلح النووي في الشرق الأوسط وقارة آسيا نستنتج أن السياسة الأمريكية تتسم بالكثير من البرجماتية والمعايير المزدوجة ففي الوقت الذي تسمح به لبعض القوى الصديقة أو الحليفة بحيازة السلاح النووي نجدها ترفض السماح بذلك لبعض القوى المعادية أو تلك التي تتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية. كما يفتقر الموقف

الأمريكي من انتشار الأسلحة النووية لسياسة عامة واضحة، حيث أتى تعاملها مع كل دولة ليس بأسلوب مختلف عن الدول الأخرى فحسب، بل إن الأسلوب قد يختلف من وقت لآخر تجاه الدولة نفسها ويعبر هذا الموقف من الصراع الهندي الباكستاني عن تلك السياسات البرجماتية من حيث القبول ثم الرفض. كما تتجسد سياسة المعايير المزدوجة أكثر ما يكون في القبول الأمريكي للبرنامج النووي الإسرائيلي وموقفها الرافض والمتشدد من برنامج إيران وكوريا الشمالية مع خلق البيئة الدولية الضاغطة لمنع امتلاكهما للسلاح النووي.

أما حيث مستقبل السباق النووي في مناطق آسيا والشرق الأوسط لا يلوح في الأفق ما يؤشر لسلام عالمي وأمن جماعي بحسب حقيقة الانتشار النووي فسياسات الأمم المتحدة غير مُلزمة ولا تساعد في حظر انتشار الأسلحة النووية أو حتى الرقابة عليها ولا تزال السياسات الأمريكية التمييزية والانتقائية مثيرة لسلسلة من ردود الأفعال الدافعة باتجاه ولادة الكثير من البرامج النووية لاسيما مع تعدد الصراعات السياسية والعرقية والعقائدية والحضارية في قارة آسيا التي باتت مطمعًا للقوى الدولية من أجل السيطرة على ثرواتها ونفطها ولما كان من الصعب الوصول لتقدير واقعي لمعادلة توازن القوى في آسيا والشرق الأوسط في ظل عجز المنظومة الدولية وسياسات واشنطن العقيمة فإن التهديدات الناجمة عن السباق النووي ستكون مفتوحة أمام المزيد من تعقيد المناخ الأمني ومضاعفة عوامل عدم الاستقرار والوضع قابل للتفاقم لا سيما مع إخفاق معظم الدول النووية أو تلك التي تسعى لامتلاك السلاح النووي في وضع الترتيبات اللازمة لبناء حالة من الثقة وتطبيع العلاقات مع دول الجوار خصوصًا مع محدودية الموارد الاقتصادية والتنافس المحموم على مصادر الطاقة.

وفيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط والقوة النووية لإسرائيل من المستبعد أن تتخلى إسرائيل عن أسلحتها النووية في ظل ضعف ومحدودية الضغوط الدولية عليها لنزع سلاحها النووي والحد من ترسانة صواريخها الباليستية كما يبدو أن الغرب بقيادة أمريكا سيواصل استثناء إسرائيل تمامًا من أي توجهات دولية للتخلي عن أسلحتها النووية باعتبارها الضامن لأمنها خاصة في ظل تنامي الإمكانيات النووية الإيرانية ومن المؤكد أن اختلال موازين القوة في منطقة الشرق الأوسط سيدفع ببعض دول المنطقة إلى التفكير جديًا في عمل وقائي لتعزيز أمنها القومي وتطوير برامجها النووية في محاولة منها لمعادلة توازن القوى المفقود لعقود سابقة مع قوة الردع الاستراتيجية لإسرائيل، وكذلك لضمان دورًا مركزيًا في أي ترتيبات إقليمية تتم في المستقبل، وإن كان الوضع سيزيد من تعقيد محيطها الأمني مع حالة عدم التجانس الإقليمي وغموض أهداف البرامج النووية لبعض الدول فضلاً عن غياب خبرة توازن القوة وسياسات التوازن في ظل تفشي عوامل الانقسام الطائفي والعقائدي والصراعات السياسية والعرقية والمذهبية المسلحة ناهيك عن محدودية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأداة المجتمع الدولي للرقابة على الأسلحة النووية الذي لا يشمل إشراف الوكالة على الدول النووية غير الموقعة على اتفاقية الحظر.

ومن حيث الانسحاب الانفرادي الأمريكي من الاتفاق النووي من المؤكد أنه لن يؤدي إلى عزل إيران، إذ لازالت تمتلك الكثير من الخيارات إذا ما قررت واشنطن الانسحاب، أو خرق الاتفاق بذريعة عدم تحقق مصالح أمريكية لاسيما مع قوة وعمق واتساع العلاقة الإيرانية مع داعمها الأكبر روسيا في المجال النووي والعسكري ونظامها الصاروخي المتطور. كما أن باقي الأطراف ليس من المتوقع أن تشارك في أي عقوبات على طهران، وإن كانت تؤشر المعطيات المتوافرة وبحسب عقلية ترامب الاستثمارية التي تسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية أن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني لا يخرج عن كونه ورقة ضغط على كل من:

- حكومات المنطقة وتحديدًا دول الخليج العربي المعنية بالتهديدات الإيرانية للمزايدة على رفع كلفة الحماية الأمريكية المقدمة لها مقابل حمايتها من السلوك الإيران الذي قد يصل للحصانة النووية وهي الدولة العدائية والمزعزعة لأمن واستقرار المنطقة وحاجة دول الخليج لتلك الحماية.
- الضغط على النظام الإيراني للحيلولة دون استعادَته لأرصدته المجمَّدة في أمريكا ومصادرة بعض منها حيث سبق و أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمًا يقضي بتوزيع أصول إيرانية مجمدة بقيمة مليارى دولار تقريبًا كتعويضات لأسر أمريكيين قتلوا في هجمات اتهمت إيران بالضلوع فيها وتجد الإدارة الأمريكية في قانون العدالة لضحايا الإرهاب الإيراني وسيلة لعرقلة الاتفاق النووي أو على الأقل الحصول على جزء كبير من الأموال التي ستتم إعادتها إلى إيران على خلفية الالتزامات المترتبة على الاتفاق النووي تجاه إيران.

* خبيرة دراسات سياسية واستراتيجية

إسرائيل وضعت ١١ طائرة محملة بالنووي في حرب أكتوبر لولا الإمداد الأمريكي

السباق النووي في الشرق الأوسط: الطموح والمعوقات والحقائق

شهدت بداية معرفة العالم بالطاقة النووية، استخدام مأساوي بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين نوويتين على كل من مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في أغسطس عام ١٩٤٥م، بحجة الإسراع بإنهاء الحرب العالمية الثانية رغم أن هذه الحرب قد انتهت عمليًا بهزيمة ألمانيا واحتلال قوات التحالف الغربي وقوات الاتحاد السوفيتي الشرقية لألمانيا ودول المحور المساندة لها. واعتمدت قنبلة هيروشيما على انشطار مادة اليورانيوم العالي التخصيب أما قنبلة ناجازاكي فاعتمدت على انشطار مادة البلوتونيوم. وتسبب هذا الاستخدام في أخطر كارثة بشرية سببها عامل بشري حيث قتل في الساعات الأولى من إلقاء القنبلتين أكثر من مائة ألف شخص وتضاعف العدد بعد أيام قليلة وفي خلال شهور قليلة وصل عدد الضحايا لأكثر من ثلاثة مئة ألف شخص. ورغم هذا الاستخدام الكارثي فإن العالم المتقدم استطاع اكتشاف الجانب السلمي الهام لاستخدام الطاقة النووية في العديد من الأغراض السلمية حتى أصبحت الطاقة النووية مصدرًا أساسيًا للطاقة في العالم ومن أهم عناصر التطور في مجالات الحياة المختلفة كالصناعة، والزراعة، والمدن، والسياحة، والمياه، وغيرها من الأنشطة. وأهم استخدامات الطاقة النووية من مفاعلات القوى في إنتاج الكهرباء والتدفئة وتحلية المياه وغيرهم.

د. يسري أبو شادي

ورغم هذا الاستخدام الكارثي فإن العالم المتقدم استطاع اكتشاف الجانب السلمي الهام لاستخدام الطاقة النووية في العديد من الأغراض السلمية حتى أصبحت الطاقة النووية مصدرًا أساسيًا للطاقة في العالم ومن أهم عناصر التطور في مجالات الحياة المختلفة كالصناعة، والزراعة، والمدن، والسياحة، والمياه، وغيرها من الأنشطة. وأهم استخدامات الطاقة النووية من مفاعلات القوى في إنتاج الكهرباء والتدفئة وتحلية المياه وغيرهم.

وفي عام ١٩٥٣م، أعلن الرئيس الأمريكي مبادرته الشهيرة للعالم باستخدام "الذرة في خدمة السلام" وهو البرنامج الذي أدى لدخول العديد من الدول في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإن كان قد أدى في بعض الأحيان إلى سوء استخدام هذه الطاقة السلمية وإلى تطوير قدرات بعض هذه الدول في المجال العسكري بإنتاج قنابل ذرية (مثل إسرائيل والهند وباكستان) أو محاولة إنتاجها (مثل العراق وليبيا وبعض دول الشمال الأوروبي) أو وجود شكوك متعلقة بتطوير قدراتها السلمية لأغراض عسكرية (مثل إيران وسوريا وكوريا الجنوبية وتايوان وآخرين).

الخوف من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم في عام ١٩٦٨م، (حيث كان التوقع بوجود حوالي ٤٠ دولة متطلعة للأسلحة النووية) إلى وضع اقتراح للأمم المتحدة لمعاهدة دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠ م، بعد تصديق ٤٣ دولة وكانت مصر وإيران والعراق من أوائل الدول الموقعة على المعاهدة (ولكن مصر لم تصدق عليها إلا في عام١٩٨١م) ، وأوكلت الأمم المتحدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (والتي أنشئت عام ١٩٥٧ م، لتحقيق مبدأ الذرة في خدمة السلام وتوسيع التعاون النووي السلمي) مهام التأكد من ضمانات تنفيذ الدول المصدقة على هذه المعاهدة لالتزاماتها. ولكن ومع الأسف فإن هذه المعاهدة قد شابها بعض القصور أهمها إنها ميزت بين الدول الخمسة الكبرى المالكة للأسلحة النووية (والتي أجرت تفجيرات نووية قبل ١٩٦٨م) وهي في نفس الوقت دول الفيتو في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - المملكة المتحدة - الصين - فرنسا) وسمحت لهذه الدول أن تكون أعضاء في المعاهدة دون تحديد أية فترة زمنية للتخلص من ترسانتها النووية وهو الأمر الذي يعاني منه العالم حتى الآن.

أما القصور الثاني والذي كان له أقوى الأثر على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط هو أن توقيع هذه المعاهدة اختياري

عند استكمال إيران تطوير وحدة الـ IR-8 يمكنها مضاعفة إنتاج اليورانيوم المخصب عشرات المرات ويمكنها أن تصنع قنبلة ذرية كل أسبوع

وليس إجباريًا، مما دفع إسرائيل والهند وباكستان لعدم التوقيع دون أية مسؤولية أو عواقب وأصبحت تملك أسلحة نووية. ومع الأسف فبدلا من تخلي الدول الخمسة الكبرى المالكة للأسلحة النووية عن هذا السلاح المدمر للبشرية فإن هذا العدد قد زاد ليصبح تسعة دول بإضافة ٤ دول جديدة هي (إسرائيل – الهند – باكستان – كوريا الشمالية).

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ١٩٧٠ – ٢٠١٧م

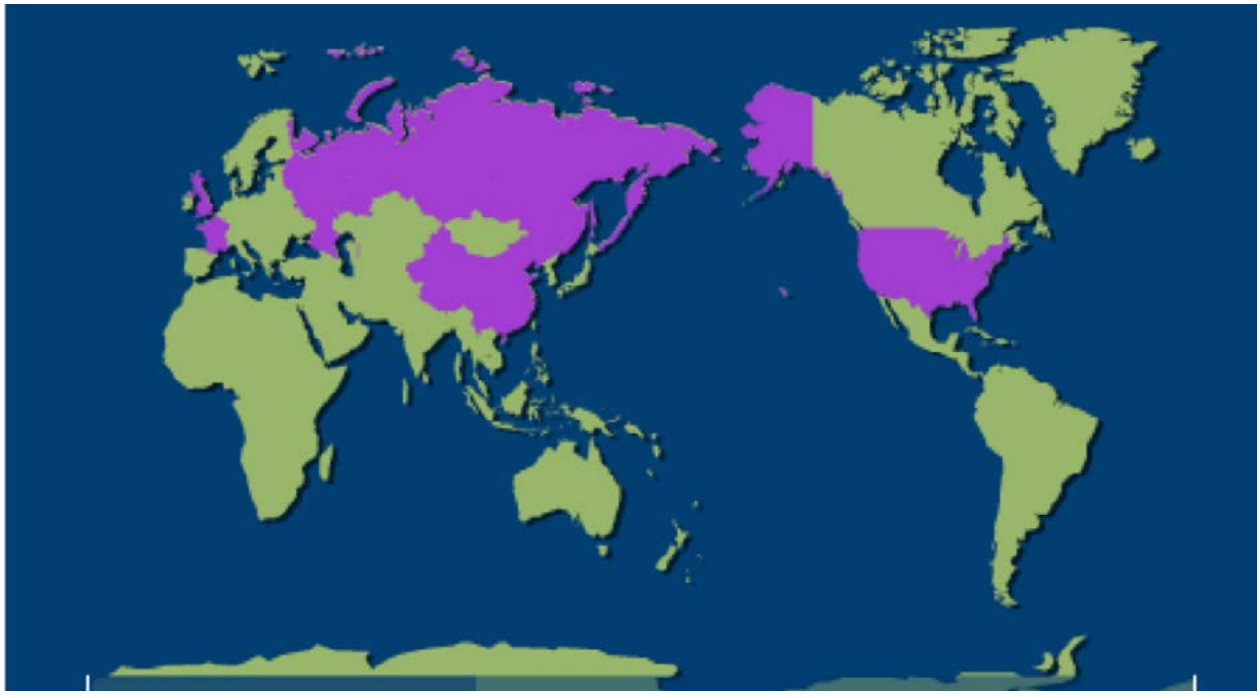

- دول تملك أسلحة نووية وأعضاء في المعاهدة (الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – المملكة المتحدة –الصين – فرنسا)
- دول غير موقعة على (أو انسحبت من) المعاهدة (إسرائيل - الهند - باكستان - كوريا الشمالية)
- بقية دول العالم (١٩٠ دولة + تايوان واخرهم دولة فلسطين الملتحقة بالمعاهدة في ٢٠١٥م)

تاريخ منطقة الشرق الأوسط النووي والطموح العسكري

إسرائيل:

– بدأت بإنشاء الرئيس الإسرائيلي بن جوريون لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٢م، وبمشاركة علماء يهود من جنسيات مختلفة خبراء في برامج التسليح النووي. وشارك في اللجنة شيمون بيريز ووقتها كان شابًا طموحًا ولعب دورًا هامًا في تنمية العلاقات مع فرنسا في هذا المجال وقد أصبح فيما بعد رئيسًا لدولة إسرائيل.

– استفادت إسرائيل من مبادرة ايزنهاور عام ١٩٥٣م، "الذرة في خدمة السلام" وحصلت على مفاعل أمريكي للأبحاث في ناحال سوريك كهدية، وهو أول مفاعل إسرائيلي ذو قدرة محدودة (وصلت ل ٥ ميجاوات) افتتح عام ١٩٦٠م، وكان تحت التفتيش الأمريكي ثم أضيفت الوكالة للتفتيش من عام ١٩٧٥م، وحتى الآن.

– قبل حرب السويس عام ١٩٥٦ م، وقعت إسرائيل مع فرنسا اتفاقًا ثنائيًا سريًا تشارك فيه إسرائيل مع فرنسا (وبريطانيا) الحرب ضد مصر في مقابل بناء فرنسا مفاعل نووي لإسرائيل قادر على إنتاج بلوتونيوم للأسلحة النووية. وتم بناء هذا المفاعل في منطقة ديمونة (تبعد ٢٢ كيلو عن الحدود الأردنية و٧٠ كيلو عن الحدود المصرية) وبدأ تشغيله من عام ١٩٦٤م، ويقال إن إسرائيل رفعت قدرة هذا المفاعل عدة مرات حتى أصبحت قادرة على إنتاج عدة قنابل ذرية سنويًا، ومن المعروف أن في بداية حرب ١٩٧٣م، وبعد معاناة إسرائيل

لأول هزيمة لها فإنها وضعت ١١ طائرة حربية محملة بأسلحة نووية في حالة استعداد لولا التدخل الأمريكي السريع لمدهم بأسلحة تقليدية حديثة من قواعدها القريبة من إسرائيل. ومن المحتمل أن يكون مفاعل ديمونة قد توقف عن العمل حاليًا مع استمرار معمل استخلاص البلوتونيوم وبقية المنشآت وربما المحتوية على معامل لتخصيب اليورانيوم وكذا تصنيع قنابل اليورانيوم المنضب. ويعتقد أن إسرائيل تملك حاليًا عددًا من المفاعلات النووية المستخدمة في الأغراض العسكرية كما تملك أكثر من مائتين قنبلة ذرية – خلاف القنابل الانشطارية و قنابل هيدروجينية ونيوترونية وقذرة.

– وقد أقامت إسرائيل علاقات فنية قوية مع الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا وحصلت منها على كميات كبيرة من خام اليورانيوم (تملك جنوب إفريقيا أعلى احتياطي لخام اليورانيوم في العالم وكان لديها برنامج نووي قوي عسكري وسلمي وتمكنت من تصنيع ٧ قنابل ذرية قبل أن تضطر لتفكيكها وتسليمها لمراقبة الوكالة الذرية بعد توقيعها المتأخر على معاهدة منع الانتشار النووي ١٩٩٠م، قبل تسليم الحكم مباشرة للأغلبية الإفريقية السوداء).

– أول تفجير نووي إسرائيلي كان عام ١٩٧٩م، في جنوب المحيط الأطلنطي ويعتقد أن هذا التفجير كان لقنبلة بلوتونيوم إسرائيلية لم تشارك فيها جنوب إفريقيا حيث أن إنتاج جنوب إفريقيا كان في أواخر الثمانينات واعتمدوا على اليورانيوم العالي التخصيب فقط.

– وإسرائيل بالاتفاق مع أمريكا تتبع من الستينيات (وبعد اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي) سياسة الغموض أو الضباب حيال الاعتراف بأسلحتها النووية أو نفيها. ورغم بعض التصريحات الإسرائيلية برغبتهم في إنشاء مفاعلات قوى نووية للكهرباء وتحلية المياه إلا أنها مجرد تصريحات فقط.

موقع مفاعل ديمونة الاسرائيلي في صحراء النقب

إسرائيل رفضت جميع قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوقيع معاهدة منع الانتشار وقبول تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة منشآتها النووية ومنها القرار العربي في ٢٠٠٩م، والذي لم يفعله مدير الوكالة السابق وكذا الرفض الأمريكي لاقتراح مصر عن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل المقدم لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في ٢٠١٥م، في نيويورك. وحجة إسرائيل الدائمة وخلفها أمريكا لرفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار هو عدم استقرار السلام في المنطقة وكذا عدم احترام بعض دول المنطقة لهذه المعاهدة (خاصة العراق وليبيا وسوريا وإيران).

العراق:

– وقعت العراق اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨م، وأصبحت أول دولة عربية تصدق عليها عام ١٩٦٩م.

– بدأت العراق مبكرًا في النشاط النووي بإنشاء الطاقة الذرية العراقية في ١٩٥٦م.

– وفي عام ١٩٦٢م، تم تشغيل أول مفاعل نووي سوفيتي للأبحاث في التويثة جنوب بغداد وبقدرة ٢ ميجا وات. ثم طور المفاعل لاحقًا إلى قدرة ٥ ميجا وات واستخدم وقود عالي التخصيب. وقد دمر هذا المفاعل بواسطة قوات التحالف الأمريكي في الحرب الأولى ضد العراق عام ١٩٩١م.

في عام ١٩٧٦م، وقعت العراق وفرنسا اتفاقية بتوريد مفاعلين مماثلين لمفاعلي ايزيس واوزوريس بمركز البحوث النووية بساكلاي بفرنسا الأول صفر القدرة والثاني ٤٠ ميجا وات.

ووقود المفاعلين ذو نسبه تخصيب أكثر من ٩٠٪. وتم توريد المفاعلين ووقودهما الهام للعراق. وقبل بدء التشغيل الروتيني للمفاعل الكبير تم تدميره في الغارة الإسرائيلية عام ١٩٨١م.

في ١٩٧٩م، تعاقدت العراق مع إيطاليا لإنشاء معمل هام لفصل البلوتونيوم من الوقود المشع وهي خطوة هامة لصنع القنبلة الذرية كما استوردت كميات ضخمة من اليورانيوم من البرازيل والنيجر، وكان من الواضح سعي العراق لتملك السلاح النووي عن طريق مصدر البلوتونيوم حتى بدأت إسرائيل في التعامل العنيف ضد هذا البرنامج وكان أهمها اغتيال العالم المصري الكبير الدكتور يحيى المشد وتفجير غلاف المفاعل في مرسيليا قبل شحنه للعراق وكذا تفجير نموذج المعمل الحار لاستخلاص البلوتونيوم في ايطاليا وغيره والذي انتهي بتدمير المفاعل الفرنسي في التويثة في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم.

وتوقفت العراق عن التطلع للسلاح النووي عن طريق البلوتونيوم وغيرت برامجها لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب، اتخذت العراق عده خطوط لتنفيذ برامج لتخصيب اليورانيوم أهمها:

التخصيب الكهرومغناطيسي EMIS
التخصيب بالطرد المركزي Centrifuge
التخصيب بالانتشار Diffusion
التخصيب الكيماوي Chemical
التخصيب بالليزر Laser

– وتعاونت العراق مع العديد من الشبكات النووية السرية الغربية خاصة في ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وهو ما شكك في أن الحرب العراقية في ١٩٩١م، كان السبب الحقيقي فيها هو تدمير البرنامج النووي العراقي والبنية التحتية التي ساهمت في هذا البرنامج وأن ما حدث من غزو للكويت ليس إلا سبب خلقته أمريكا لتبرير ما فعلته من تدمير للبرنامج النووي العراقي وبنيته التحتية حيث اقترب العراق كثيرًا من تصنيع أول قنبلة ذرية عربية.

– اقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها النهائي المقدم لمجلس الأمن عام ١٩٩٨م، انه تم التدمير الكامل لكل البرامج النووية في العراق وأنه وصل لدرجه الصفر.

ورغم هذا فإن الولايات المتحدة قد اتهمت العراق وحكومته بإعادته إحياء برنامجه النووي العسكري في ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م، رغم تفنيد مفتشي الوكالة لكل الاتهامات الأمريكية إلا أن مدير الوكالة السابق قد تلاعب بلغة التفنيد الفنية وادعى أنه لا يستطيع النفي أو التأكيد على هذه الاتهامات ويطلب عدة أشهر أخرى. وأعطى هذا الموقف المائع من مدير الوكالة الذريعة الدولية الوحيدة للولايات المتحدة لشن الحرب المدمرة على العراق في ٢٠٠٣م، واحتلالها لسنوات عديدة.

تدمير المفاعل العراقي (الفرنسي الصنع) في التويثة بواسطة الطيران الإسرائيلي عام ١٩٨١م.

ليبيا:

– منذ الثورة الليبية عام ١٩٦٩م، بدأت ليبيا في الاهتمام بالطاقة النووية بجانبها السلمي والعسكري.

– وقعت اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨م، وصدقت عليها عام ١٩٧٥م.

أنشأ الاتحاد السوفيتي مركز تاجوراء للأبحاث النووية ومفاعل للأبحاث بقدره ١٠ ميجاوات وآخر صفر القدرة عام ١٩٨٣م، وهو مفاعل ذو قدرة نووية استراتيجية وإن كانت محدودة خاصة بسبب وقوده العالي التخصيب

– اعتمد الطموح الليبي في هذا الوقت على إنشاء دورة وقود تستخدم هذا المفاعل وتؤدي لإمكانية إنتاج بلوتونيوم كان هناك عدة برامج أخرى لتحقيق الطموح الليبي سواء عن طريق إنشاء مفاعلات قوى نووية للكهرباء أو تخصيب اليورانيوم.

– بدأت ليبيا في أواخر التسعينات في برنامج سري للوصول للسلاح النووي بالتعاون مع عدد من شبكات سرية للتجارة النووية لتصدير مواد وخبرات نووية غير مصرح بها في مجال التخصيب.

في أواخر ٢٠٠٣م، وبعد اكتشاف بعض المعدات الممنوعة من التصدير على ظهر سفينة ألمانية أعلنت ليبيا وبصورة غريبة عن برنامج سري كبير في بدايته وسلمت ليبيا لأمريكا وللوكالة الدولية للطاقة الذرية كل المعدات والأوراق المتعلقة بهذا البرنامج. وبناء على هذه المعلومات فقد تم الكشف عن العديد من المشاركين في هذه الشبكات السرية من دول مختلفة أهمها باكستان وألمانيا وجنوب إفريقيا وغيرهم.

العديد بدأ يشكك في حقيقة جدية هذا البرنامج الليبي خاصة بعد حربي العراق في ١٩٩١م، و٢٠٠٣م، بسبب برنامج العراق النووي السري وما نتج عنه من تدمير للعراق. ولربما وبعد تغير نظام الحكم الليبي في ٢٠١١م، يتم الكشف عن دور المخابرات الأمريكية بالتعاون مع السلطات الليبية للكشف عن الشبكة النووية السرية والتي كان لها الدور الهام في البرنامج الإيراني والباكستاني والكوري الشمالي.

إيران:

بدأ البرنامج النووي في عهد الشاه في الخمسينات بدعم قوي من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٦٧م، تم إنشاء مفاعل للأبحاث النووية في طهران باستخدام وقود أمريكي مخصب لدرجة ٩٣٪. وقعت إيران في ١٩٦٨م، معاهده منع الانتشار والتي بدأ تنفيذها في ٤٣ دولة من عام ١٩٧٣م. في عام ١٩٧٤م، وقعت إيران اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على جميع منشآتها النووية، وفي عام ١٩٧٣م، أنشأ الشاه الطاقة الذرية في إيران.

قدرات إيران النووية ومنشآتها النووية

تملك إيران منشآت نووية في معظم مراحل دورة الوقود النووي مثل:

– مناجم اليورانيوم ومعالجة اليورانيوم الخام (أهمها في ساجاند)
– مصانع تحويل اليورانيوم إلى غاز (في أصفهان)
– مصانع التخصيب (في ناتانز وقم)
– مصنع تصنيع الوقود (في أصفهان)
– المفاعلات النووية (في بوشهر)
– مفاعلات الأبحاث (في طهران وأراك)
– معامل معالجة الوقود المستهلك (على نطاق محدود في طهران)
– مصانع أخرى مثل مصنع إنتاج الماء الثقيل وأنابيب الوقود من الزركنيوم.

حقيقة الأزمة النووية الإيرانية والاتفاق النووي الأخير

بدأ الكشف عن البرنامج الإيراني غير المعلن منذ ٢٠٠٢م.

بدأت الوكالة الدولية منذ عام ٢٠٠٣م، في الإعلان عن العديد من المشاكل المتعلقة بنظام الضمانات في إيران وفي ٢٠٠٨م، اعتبرت الوكالة أن كل هذه المشاكل قد حلت.

ولكن بقيت ثلاثة أمور عن معلومات من المخابرات متعلقة بدراسات مزعومة ذات أبعاد عسكرية واعتبرت من قبل الوكالة لم تحل (وهي مشروع الملح الأخضر لإنتاج يورانيوم معدني يمكن استخدامه في صناعة القنابل الذرية، وكذا تجارب على المتفجرات القوية على عمق ٤٠٠ متر تحت الأرض والثالثة تعديل تصميم صواريخ شهاب ٣ لحمل قنبلة ذرية). وقد نفت إيران هذه المزاعم المخابراتية. وفي تقرير المدير العام للوكالة في يناير ٢٠١٦ م، عن البرنامج العسكري الإيراني السابق أقر بوجوده حتى عام ٢٠٠٣ م، وأن هناك بعض المتابعة النظرية حتى عام ٢٠٠٧ م، وأقر بانتهاء هذا البرنامج الآن (في حينه). وكان هذا هو الشرط الأساسي لبدء تنفيذ اتفاق ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

القدرات النووية العسكرية في إيران

قبل الاتفاق الأخير كانت إيران تقترب من إمكانية تملكها لقدرات نووية عامة، وعسكرية خاصة، سواء في مجال تخصيب اليورانيوم وكذا تطويرها للمدى الذي تستطيع هذه الصواريخ الوصول إليه وهو أمر يثير كثيرًا من القلق في منطقة الشرق الأوسط (سواء من جانب إسرائيل أو الدول العربية المجاورة).

وبدون الاتفاق فإن إيران تستطيع فنيًا تملك مواد نووية لتصنيع أول قنبلة ذرية في خلال سنة من يورانيوم عالي التخصيب (أكثر من ٩٠٪) بتعديل طفيف لتوصيلات وحدات الطرد المركزي (الكاسكاد) في مصانعها للتخصيب. وفي حالة استكمال إيران لتطوير وحدة التخصيب الجديدة الـ IR-8.

فيمكنها من مضاعفة إنتاجها من اليورانيوم المخصب لعشرات المرات وربما يمكنها في المستقبل القريب -بدون الاتفاق- أن تصنع قنبلة ذريه كل أسبوع.

سياسيًا يمكن أن يحدث هذا إذا قامت إسرائيل (أو غيرها) بضرب منشآتها النووية مما قد يؤدي إلى انسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار (مثل حالة كوريا الشمالية) ثم تلجأ لإنشاء منشآتها النووية العسكرية تحت الأرض.

الخلاف الأمريكي الإيراني الحالي

في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، أعلن الرئيس الأمريكي ترامب أنه لم يعتمد تنفيذ إيران للاتفاق (يقدم للكونجرس كل ٣ أشهر) بسبب عدم التزام إيران بما أطلق عليه روح الاتفاق وذلك بدعم إيران لأطراف متشابكة في دول عربية خاصة اليمن والعراق وسوريا ولبنان مع استمرارها في تطوير صواريخها وهي أمور قد تجعله خارج الاتفاق. وقد وصف ترامب الاتفاق الذي وقعه الرئيس السابق أوباما بأنه اتفاق "مخجل". ورغم هذه الكلمات القاسية فمن المرجح ألا يخرج من الاتفاق بعد التأييد الكبير للاتفاق من جانب الشركاء الأوروبيين والصين وروسيا والتقارير الإيجابية للوكالة.

الصاروخ الإيراني "خورامشهر" بمدى ٢٠٠٠ كم وأطلق يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧م.

Potential target range of the Khorramshahr missile

سوريا:

- بدأت متأخرة في الاهتمام بالطاقة النووية.
- وقعت اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٩م، وصدقت عليها عام ١٩٩٠م.
- بعد رفض الأرجنتين والهند بتزويد سوريا بمفاعلات أبحاث بسبب ضغوط أمريكية فإن الصين أنشأت عام ١٩٩٦م، مفاعلاً صغيرًا للبحوث وغير استراتيجي ويقترب من صفر القدرة في مركز البحوث النووية قرب دمشق.
- صادف الطموح النووي السوري محدودية الإمكانيات المادية والبنية التحتية والنووية والبشرية.
- ادعت المخابرات الأمريكية بأن المبنى الذي ضربته إسرائيل في سبتمبر ٢٠٠٧م، في موقع الكبر بدير الزور السورية كان مفاعلاً نوويًا قادرًا على إنتاج أسلحه نووية وشبيه بمفاعل كوريا الشمالية.
- قبلت الوكالة الشكوى الأمريكية رغم معارضة البعض بدأ

التحقيق والذي تأثر بالنفوذ السياسي الأمريكي في قلب الحقائق وبصفتي المسؤول الفني الأول في التفتيش على مفاعلات كوريا الشمالية لسنوات عديدة قمت بكتابة عدة تقارير فنية لمدير الوكالة تؤكد كذب المخابرات الأمريكية ولكن لم تأخذ بها مما اضطرني لتقديم استقالتي ورفض الاستمرار في العمل بالوكالة في ٢٠٠٩.

- بعد تركي للوكالة أصدرت كتابًا عام ٢٠١٠م، عن حقيقة المفاعل النووي السوري حتى يرد وبصورة فنية محايدة على كل الادعاءات الأمريكية وأخطاء الوكالة .

الجزائر:

- تعرضت الجزائر لتفجيرات القنابل الذرية الفرنسية من خلال تجارب فرنسا لأسلحتها النووية أثناء الاحتلال الفرنسي حتى عام ١٩٦٢م، وهي الدولة الوحيدة التي تعرضت لهذه الأخطار النووية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

- وقعت اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢م، وصدقت عليها بعد ضغوط قوية من أمريكا عام ١٩٩٥م.

انشأت الأرجنتين مفاعل نور للأبحاث بقدره ١ ميجا وات بالقرب من الجزائر العاصمة عام ١٩٨٥ م.

في عام ١٩٨٣م، وبعد اتفاق سري بين الصين والجزائر أنشأت الصين مفاعل السلام في جنوب البلاد وهو مفاعل استراتيجي من الماء الثقيل. وبقدره ١٥ ميجا وات وقادر على إنتاج بلوتونيوم للأسلحة النووية. واكتشفت أمريكا هذا المفاعل السري بواسطة الأقمار الصناعية وأجبرت الجزائر على خضوعها لتفتيش الوكالة الدولية، وتتطلع الجزائر لبناء أول مفاعل قوى نووية وربما يبدأ العمل قبل ٢٠٣٠م.

مصر:

بدأت مصر في التطلع لبرنامج نووي قوي منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢م، وهي نفس البداية المماثلة في بعض الدول النامية الأخرى كالهند.

في الخمسينات من القرن العشرين تم انشاء لجنة ثم مؤسسة الطاقة الذرية برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر وتم التعاقد مع الاتحاد السوفيتي لإنشاء مركزًا للبحوث النووية في أنشاص وبدأ تشغيل أول مفاعل أبحاث مصري بتصميم روسي عام ١٩٦١م، وبقدرة ٢ ميجاوات ووقود محدود التخصيب .

وأرسلت مصر الكثير من المهندسين والباحثين للحصول على الخبرة والشهادات العلمية للعمل في البرنامج النووي المصري كما استطاعت مصر إنشاء صناعة قوية ومتطورة مما أضاف بنية تحتية هامة قادرة على المشاركة في برنامج نووي طموح ، وبالرغم من أن مصر وقعت على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨م، وصدقت عليها عام ١٩٨١م، فإنها لم تستطع التقدم في أي برنامج طموح وحقيقي في مجال السلاح النووي لا قبل التصديق ولا بعده وذلك بسبب حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣م، كما أن التقدير عن حجم البرنامج النووي العسكري في إسرائيل لم يكن متكاملا.

كان هناك مشروعًا لإنشاء محطة نووية محدودة القدرة للكهرباء والمياه قبل حرب ١٩٦٧م، وكان من الممكن أن يساعد هذا المشروع في الطموح المصري وتوقف المشروع بسبب الحرب. وبعد حرب ١٩٧٣ م، بدأ إعادة البرنامج النووي واختيار الموقع في سيدي كرير. ولكن كل شيء توقف بسبب عدم تصديق مصر على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والتي تمت عام ١٩٨١ م.

وعدت أمريكا عام ١٩٧٦م، أن تبني مفاعلاً نوويًا لمصر بشرط أن تحصل إسرائيل على مفاعل مماثل له ولكن إسرائيل رفضت العرض وفي بداية الثمانينات بدأت مصر في التوجه لشركات أوروبية واختارت الشركة الاستشارية وتم اختيار موقع الضبعة بدلاً من سيدي كرير بسبب رفض محافظ الاسكندرية لموقع سيدي كرير. وأعلنت مصر عطاء بناء أول محطة نووية للقوى الكهربية. وتم فحص واختيار الشركة ولكن لم يعلن عنها رسميًا وإن كان يعتقد أنها شركة أوروبية .

ولكن في مارس عام ١٩٨٦م، حدثت أسوأ حادثة في التاريخ النووي وهي حادثة تشرنوبيل والتي أثرت في البرامج النووية في عديد من دول العالم ومنها مصر، وفي التسعينات تعاقدت مصر مع الأرجنتين لإنشاء مفاعل نووي ثاني للأبحاث في أنشاص وفي ١٩٩٨م، بدأ تشغيل المفاعل الجديد بقدرة ٢٢ مجا وات حراري وهو مفاعل محدود القدرة الاستراتيجية بسبب استخدامه للماء الخفيف ومحدودية التخصيب لوقوده، وفي ٢٠٠٥ م، ادعت الوكالة بوجود مخالفات كبيرة لمصر كلها إما كذب أو مبالغ فيها ويبدو أن هذا موقف سياسي اتخذ لاعتراض مصر الدائم على التوقيع على البروتوكول الإضافي وهجومها الدائم على إسرائيل بسبب عدم توقيعها على الاتفاقية الأصلية.

في عام ٢٠٠٧م، أعلن الرئيس مبارك رسميًا إعادة إحياء البرنامج النووي المصري واختيار موقع الضبعة، لكن بسبب أحداث يناير ٢٠١١ م، توقف البرنامج مرة أخرى.

وفي ٢٠١٤ م، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن برنامجه للطاقة النووية السلمية وفي ٢٠١٥م، وقع اتفاقية مع شركة روزاتوم الروسية لبناء ٤ محطات نووية للكهرباء في الضبعة وينتظر حاليًا البدء في التنفيذ العملي. وينتظر أن تبدأ هذه المفاعلات في العمل في الفترة من ٢٠٢٣ اللي ٢٠٢٦م.

* كبير خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية - عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية - رئيس قسم الضمانات وكبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا - أستاذ ورئيس قسم الهندسة النووية سابقًا

السباق النووي بالمنطقة: تحد خطير يواجه الدول الخليجية؟!

ليس للعرب سياسة موحدة تجاه الخطر الصهيوني والإيراني أو مواجهة التداعيات

بعد فترة قصيرة من تطوير تقنية استغلال القوة النووية للأغراض الحربية، وتمكن الإنسان من التحكم في عملية الانشطار النووي، استطاع العلماء أن يوجدوا طرقًا وأساليب لاستخدام القوة النووية للأغراض السلمية. فبعد الاستخدام العسكري الناجح لهذه الطاقة، اتضحت إمكانية استخدام تلك القوة من أجل البناء والرفاه البشرى، وليس من أجل القتل والتدمير. وأصبحت القوة النووية مصدرًا للطاقة، وغيره من الاستخدامات السلمية العديدة، ومن مظاهر رفاه الحاضر وأمل المستقبل. أدى كل ذلك إلى تزايد الاهتمام بالطاقة النووية بشقيها، وانتشار المعرفة والتقنية والمنشآت النووية في معظم أرجاء العالم المعاصر، ومنها الآن المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربي تحديدًا.

د. صدقه يحيى فاضل

الارتباط القاتل:

إن الارتباط الوثيق بين منشآت الطاقة النووية، ومشاريع صناعة أسلحة نووية هو ارتباط عضوي وثيق و"مقلق" جدًا للأطراف والدول التي يهمها استتباب الأمن والسلم الدوليين، وتخشى الحروب النووية. وهو يحد من التوسع في هذه الاستخدامات. إن كلا من المشاريع النووية السلمية والمشاريع النووية العسكرية يعتمد (تقريبًا) على نفس المنشآت، ونفس التقنية. يتم الحصول على الطاقة النوية من المفاعلات النووية المصممة خصيصًا لتوليد الكهرباء. ولكن تلك المفاعلات تنتج أيضًا مادة "البلوتونيوم" ... وهي عنصر أساسي لصناعة الأسلحة النووية تنتجه المفاعلات النووية كـ "فضلات" نتيجة تشغيلها.

ويمكن صناعة أسلحة (قنابل) نووية بسهولة إذا توفر البلوتونيوم هذا بالقدر المناسب. ومن ناحية أخرى، فإن نفس مادة الوقود التي تستعمل غالبًا لتشغيل المفاعلات النووية (اليورانيوم ٢٣٥) يمكن تحويلها لإنتاج قنابل نووية، مع وجوب إغناء اليورانيوم ٢٣٥ الى ٨٠ ٪ على الأقل، لرفع درجة تخصيبه من ٤ أو ٥٪ (وهي درجة التخصيب الأدنى عند استعمال ذلك النوع من اليورانيوم كوقود للمفاعلات النووية). وباختصار، معروف أن هناك تقنيًا طريقتان لصنع متفجرات نووية هما:

(أ) – طريقة اليورانيوم: حيث تصنع القنبلة النووية من اليورانيوم عالي الخصوبة (U – 235). توجد في اليورانيوم الطبيعي (U-238) نسبة ضئيلة جدًا من اليورانيوم (U-235) تقدر بـ ٠,٧٪ فقط. وبذلك، لابد من عملية "إخصاب" تتم على اليورانيوم الطبيعي لرفع نسبة محتوياته من اليورانيوم 235- (U-235) إلى درجة ٨٠٪ على الأقل، حتى يمكن استخدام المستحضر الجديد في صنع القنابل . وهذه العملية تستلزم إقامة منشآت تخصيب بالغة التكلفة والتعقيد.

(ب) – طريقة البلوتونيوم: يتم استخلاص معدن "البلوتونيوم – ٢٣٩" (Pu – 239) من الوقود المستهلك للمفاعلات النووية العادية. فهذا المعدن بالذات لا يوجد في الطبيعة... ويكون "البلوتونيوم" المستخرج بهذه الطريقة جاهزًا لاستخدامه (مباشرة) في صنع القنابل النووية.

لقد أصبحت المعلومات والتقنية النووية اللازمة لاستغلال القوة النووية للاستخدامات السلمية، وأيضًا العسكرية، متوفرة بشكل واسع. وذلك يمكن أن يؤدى لانتشار السلاح النووي (Nuclear Proliferation) الذي يشكل خطرًا فادحًا على السلام والأمن الدوليين. فتلك مشكلة بالغة الخطورة، يشار إليها بـ "مشكلة نث" (Nth Problem)، أو "الورطة النووية". ووجود هذه الإشكالية أدى الى وجود المحاولات الدولية الحثيثة لرصد أي نشاط نووي خارج إطار الدول الكبرى، ومنعه وعرقلته.

فمن أشد ما يخشاه المجتمع الدولي هو انتشار التقنية النووية، ومن ثم انتشار السلاح النووي في عدد متزايد من الدول. وأكثر

ما يخشاه هذا المجتمع الآن هو امتلاك جماعات إرهابية أسلحة نووية، حتى ولو في هيأة قنابل نووية بدائية، أي غير مكتملة الصنع، يشار إليها بـ "القنابل القذرة" (Dirty Bombs). فوقوع هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل في يد إرهابيين أشرار سيعنى إيقاع كوارث بشرية هائلة.

من هنا بدأت المحاولات الدولية لحظر انتشار السلاح النووي، عبر حظر تداول المعلومات والمنشآت والمواد والتقنيات النووية الخطيرة. وتعود محاولات نزع التسلح النووي الى عام ١٩٤٦ م. غير أن أهم الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، حتى الآن، هي "اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية" (NPT) التي بادر بطرحها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في العام ١٩٦٨م. وهي الاتفاقية التي تحرم على الدول غير النووية عندئذ امتلاك سلاح نووي، ولكنها تتيح الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت رقابة دولية مشددة من "وكالة الطاقة الذرية الدولية" (IAEA). وقد وقعت معظم دول العالم هذه الاتفاقية، وصادقت عليها.

في إطار مكافحة الانتشار النووي، وعد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بإعطاء موضوع حظر التسلح النووي أهمية قصوى خلال فترة رئاسته التي شهدت الكثير من التحركات في هذا الصدد، ومن ذلك: عقد قمم الأمن النووي، مرة كل سنتين، والتي تهدف إلى: توسيع نطاق الأمن النووي، وتشديد الرقابة على النشاط النووي في العالم ككل. علمًا بأن هذه المؤتمرات تتجاهل دائمًا -تحت ضغوط من واشنطن- النشاط النووي الإرهابي للكيان الصهيوني. حيث عقدت هذه القمم أربعة اجتماعات حتى الآن. عقدت الأولى منها في واشنطن عام ٢٠١٠م، والثانية في سيؤول عام ٢٠١٢م، والثالثة في لاهاي عام ٢٠١٤م. وعقدت في واشنطن عام ٢٠١٦م، القمة الرابعة.

ونوه مجلس الوزراء السعودي (يوم ٢٠١٦/٤/٤م) بالبيان الختامي لهذه القمة، مشيدًا بما تضمنه من تأكيد على الالتزام بنزع السلاح النووي والحد من انتشاره. وكانت المملكة قد شاركت في أعمال القمم الثلاث السابقة. وفي نهاية القمة الرابعة، أعلنت المملكة عن تبرعها بمبلغ عشرة ملايين دولار لإنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي في مقر " الوكالة الدولية للطاقة الذرية " في فيينا. كما تبرعت السعودية بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو لمشروع تحديث بعض معامل هذه الوكالة. وأكدت المملكة بذلك أنها في مقدمة الدول الداعمة للأمن النووي، والداعية لحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط.

ومن المنتظر أن تعقد القمة الخامسة عام ٢٠١٨م. ويبدو أن الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترمب" مهتم أيضًا بهذه المسألة، وإن كان معظم اهتمامه منصب على التنمية النووية في إيران. إضافة إلى كوريا الشمالية، التي أضحت دولة نووية كاملة.

السياسات النووية الإيرانية والإسرائيلية:

بات المجتمع الدولي بأسره يدرك أن لإيران سياسات توسعية (مذهبية وقومية الهوى) تستهدف مد النفوذ الإيراني على معظم المنطقة العربية المجاورة. ووسيلة إيران الرئيسة لتحقيق أهداف هذه السياسة هي: دعم الأقليات الشيعية المنتشرة في دول المنطقة، وتمكينها للهيمنة لصالح إيران، بادعاء أن إيران هي مناصرة هذه الأقليات... "المضطهدة" (من قبل الغالبية السنية – كما يدعي قادة إيران). ولخطورة هذه الأهداف، ومبالغتها الواضحة، فإن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي أمسى هاجسًا أمنيًا وسياسيًا مخيفًا لدى جيران إيران، بصفة خاصة، وبقية الدول بصفة عامة. وحتى الآن، وفي الواقع، يبدو أن سعى إيران لكي تصبح قوة نووية قد تأجل، ولكنه لم، ولن، يتوقف.

من الجهة الأخرى، تبذل إسرائيل، وأنصارها، قصارى جهدهم، لإجهاض أي برنامج نووي بالمنطقة، ولو كان سلميًا، وتوجيه ضربة عسكرية قاصمة ضده. والمثال السابق هو العراق. أما الراهن فقد يكون: إيران ... ودعوة إسرائيل لقصفها، بسبب إصرار إيران على امتلاك التقنية النووية المتقدمة. ولن تتردد الإدارة الأمريكية غالبًا، في التجاوب مع هذا الطلب، حبًا وكرامة للكيان الصهيوني الغاصب ... الذي من أجله تقصف دول، وتقهر شعوب، وتحتل بلاد. وذلك على الرغم من الاتفاق النووي الأخير الموقع في كل من لوزان، وفيينا، والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي عام ٢٠١٥م، والذي قال عنه "نيتنياهو"، رئيس وزراء إسرائيل: "أنه يمهد للحرب، ويقربها".

ورغم أن هذا الدعم الأمريكي المطلق يعود إلى عقود خلت، إلا أن أكثر "الإدارات" الأمريكية عشقًا وولهًا بالصهيونية. كانت هي إدارة بوش الابن السابقة. فتلك "الإدارة" تفانت في دعم العدوان الصهيوني المشهود، وعملت على التغطية على سلاحه النووي، وحاولت جهدها "تبرير" جرائمه اليومية، ضد الشعب الفلسطيني، وضد المنطقة ككل. ويكفي أن نذكر "مثلاً" واحدًا على ذلك: أن غزو واحتلال وتدمير العراق، من قبل تلك الإدارة، تم لعدة أسباب، من أهمها – إن لم يكن أهمها – إنهاء ما قد يشكله العراق (بما كان له من ثقل سكاني وعلمي) من "خطر" مستقبلي على إسرائيل، وسياساتها، وتسهيل فرض الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وجاء أوباما ليكمل ما قام به سلفه. ثم جاء دونالد ترمب ليكون الأكثر صهيونية من سابقيه، فيطالب بإلغاء هذا الاتفاق، وتشديد الرقابة الدولية على إيران، لمنعها من امتلاك السلاح النووي. وذلك دون أن يتطرق، ولو بالإشارة،

لإمكانات إسرائيل النووية، وترسانة الأسلحة النووية التي تمتلكها، وتهدد بها من حولها.

لقد عانى العرب بخاصة من هذا "التحالف" الغربي الصهيوني الأمرين. والآن يأتي التهديد الإيراني ليزيد طين العرب بلة. وحتى الوقت الحاضر، لم يتخذ معظم العرب سياسة محددة وموحدة تجاه هذين التهديدين، ناهيك عن " استراتيجية "عربية موحدة مفعلة، لمواجهة آثارهما وتداعياتهما السلبية، على الأمن القومي العربي، والمصالح العربية العليًا. إسرائيل تمتلك الآن ترسانة ضاربة من السلاح النووي، قوامها حوالي ٣٠٠ رأس نووي، موجهة -أصلا- ضد التجمعات السكانية العربية، وتستخدمها إسرائيل لردع وإرهاب وابتزاز العرب، وعلى مدار الساعة. وتعمل على استمرار احتكار السلاح النووي، وعدم السماح لأي طرف عربي، أو إسلامي، بامتلاك هذا الرادع، الذي يكاد أن يمكنها من المنطقة بأسرها.

ولا شك، أن سعي إيران لامتلاك سلاح نووي هي الأخرى يمثل خطرًا داهمًا على المنطقة والعالم. وبعض المؤيدين لقيام إيران نووية يتحججون بامتلاك إسرائيل لهذا السلاح الفتاك. ولكن، حتى امتلاك الكيان الصهيوني لهذا السلاح لا يبرر سعي آخرين لامتلاكه، إلا إذا فشلت كل محاولات حظر هذا السلاح، وعدم السماح لأي دولة بالمنطقة بامتلاكه، عبر إقامة منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي. وفي الوضع الدولي الحالي، يصعب شي أي دولة تتعرض لتهديد نووي مباشر، عن السعي لحيازة هذا السلاح، هي الأخرى. الأمر الذي ينبئ بقيام سباق تسلح نووي بالمنطقة، وينذر بما لا تحمد عقباه. وطالما قد حصل هذا، فلا شك أن إسرائيل -إضافة لإيران- تكون هي من دفع وأسهم في حدوث هذا التطور المؤسف والمرعب، المهدد للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

التعامل الدولي مع طموحات إيران النووية:

لا شك أن تشدد الإدارة الأمريكية الحالية تجاه السياسات النووية الإيرانية هو أمر محمود. ولكنه تشدد يعيبه، بل ويلغيه، هذا التساهل، إن لم نقل التواطؤ، الرخيص والمغرض مع البرنامج النووي الصهيوني الأكثر خطورة. فقد أعدت أمريكا وحلفاؤها في عهد رئيسها أوباما، العدة لتوجيه ضربة عسكرية كاسحة، ضد المنشآت النووية الإيرانية، وبخاصة أهم ثمانية مواقع نووية، في طول إيران وعرضها. ووضعت "خطة" لهجوم عسكري صاروخي، من الجهات الأصلية الأربع، وبمشاركة إسرائيلية في العمليات اللوجيستية. بل أجريت "بروفات" شبه نهائية للضربة، بعد أن تم اختراق معظم المواقع الإيرانية المستهدفة، وتصويرها، وإلصاق مواد ببعض أجزائها، لجذب الصواريخ المهاجمة.

ولقد حبس العالم أنفاسه، خوفًا وهلعًا من حدوث كارثة هذا الهجوم... ذلك أن شنه قد يقود العالم إلى حرب عالمية، ودمار اقتصادي شامل... يلحق بمعظم أرجاء العالم، بما فيه أميركا. لذلك، كان المراقبون يستبعدون ذلك الهجوم، لعدة " أسباب"، أهمها: رد فعل إيران وحلفائها، الذي قد يحول الهجوم إلى كارثة إقليمية... وكذلك: وضع أمريكا العالمي والإقليمي الراهن... وعدم قدرتها على تحمل فتح جبهة معادية جديدة. وتم بالفعل استبعاد هذا الخيار العسكري.

الارتباط بين منشآت الطاقة النووية وصناعة أسلحة نووية عضوي ومقلق جدًا لمن يهمه استتباب الأمن والسلم

ولكن ظل الأخذ به واردًا ومحتملاً. وفي الواقع، وجد المجتمع الدولي (وخاصة الغرب المتنفذ منه) أن هناك خياران أمامه فيما يتعلق بالتعامل مع طموح إيران النووي الحربي: إما إجبار إيران على التفاوض بشأنه (عبر العقوبات) بهدف نزع أي توجه عسكري فيه، أو توجيه ضربة عسكرية إليه. ورجح الخيار الأول لما ذكر من أسباب.

تراجعت أميركا عن الهجوم، بعد أن أدركت إدارة أوباما أن من الأخير لها ألا تتسرع في مهاجمة إيران... حتى لا يثور أغلب العالم ضدها، وبخاصة روسيا والصين. وكان أن قدمت (هي ودول خمس كبرى أخرى) "مبادرة" لإيران، ملخصها: رفع الحصار، وقيام هذه الدول بتقديم مساعدات نووية سلمية لإيران، لتطوير استخدامها للقوة النووية، في تحلية المياه وتوليد الطاقة، مقابل: أن توقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم على أراضيها.

قبلت إيران هذه المبادرة التي بها بعض الإيجابيات لها. أما السلبية الكبرى، بالنسبة لإيران، فهي: وقف تخصيب اليورانيوم وأبحاثه، وإلى كل درجاته.. وهذا ما لم تقبله إيران تمامًا. فتلكأت في تنفيذ تلك المبادرة. وأعتبر ذلك رفضًا .... استوجب: تحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي. لذلك، أصر المعادون على توجيه الضربة العسكرية، خاصة عندما رفضت إيران وقف عمليات التخصيب. ولكن خيار العقوبات والتفاوض رجح.

ويبدو أن إيران قد " كسبت" من صلابة موقفها النووي، خاصة بعد أن تراجعت أميركا عن الخيار العسكري، واعتمدت على وسيلة العقوبات، لإرغام إيران للجلوس على مائدة المفاوضات بشأن إمكاناتها النووية. وبالفعل، بدأت مفاوضات إيران مع مجموعة ٥ + ١ (أميركا، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، ألمانيا) والتي انتهت في لوزان في العام ٢٠١٥م، بإبرام اتفاقية إطارية لمنع إيران من امتلاك قنابل نووية. والآن، تطالب

السباق النووي يمثل خطرًا على الجميع ويضع مسؤولية وقفه على الجميع وخاصة الدول التي امتلكت النووي وتلوح به

إدارة الرئيس ترمب بإعادة النظر في هذا الاتفاق، وربما نسفه، رغم تمسك بقية أطرافه به.

إن قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم مودعة في صدور علمائها النوويين. وهم الآن كثر. وتمتلك إيران منشآت وتقنية نووية متطورة. إضافة إلى معرفة نووية كبيرة. وهذا ما يجعل إيران قادرة في أي وقت على الالتحاق بعضوية " النادي النووي"، ما لم يتم تشديد الرقابة الدولية على نشاطها النووي – كما تنص اتفاقية الإطار هذه.

وباختصار، لا شك أن الانتشار النووي غالبًا ما يمثل خطرًا فادحًا على المنطقة التي ينتشر فيها، خاصة عندما تكون هناك نوايا وسياسات لاستغلال القوة النووية لصنع أسلحة نووية... كما هو حاصل بالفعل في منطقتنا العربية. إذ كرست إسرائيل كل إمكاناتها النووية لصنع أسلحة نووية، موجهة ضد العرب، وغيرهم... بينما تحاول إيران، وأطراف أخرى بالمنطقة، التمسك بالخيار النووي العسكري، واستغلال ما لديها من منشآت وإمكانات نووية لامتلاك سلاح نووي ضارب. إنه سباق للتسلح النووي، وقد بدأ ... وإن على استحياء، وقليل من خشية غضب المجتمع الدولي.

وقد عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات، وأجمعت على خطورة الوضع الراهن، وضرورة وقف هذا السباق .. وإقامة "منطقة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل"، وخاصة السلاح النووي. ولكن إسرائيل، بامتلاكها لترسانة هائلة من السلاح النووي، جعلت مسألة إقامة هذه المنطقة ضمن عداد المستحيلات.

إن هذا السباق يستنزف المزيد من موارد الدول العربية والخليجية، ويهدد، في ذات الوقت، أمن هذه الدول جميعًا. وبالتالي، فإن المضي فيه يضاعف من أخطاره، سواء كانت بيئية، أو أمنية وعسكرية، على كل المنطقة، وكل دولها.

إن من حق دول المنطقة الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومن حقها امتلاك الخبرة النووية السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ولكن، ليس من صالح المنطقة أن يجري فيها سباق، فيما بين دولها، للتسلح النووي. فهذا السباق يمثل خطرًا فادحًا على الجميع، ويضع مسؤولية وقفه على الجميع، وخاصة الدول التي بادرت بالفعل بامتلاك هذا السلاح، وأخذت تلوح به (وباستخدامه) على مدار الساعة... فلم تترك لخصومها إلا خيار السعي لامتلاك هذا النوع من السلاح الرادع، هي أيضًا.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

إيران والخلافات الخليجية: تدخلات عسكرية ومواجهات غير مباشرة

النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الخليج: المزيد من التسلح والتصعيد

كيف سيكون شكل منطقة الخليج وإيران والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥؟ وما هو التوازن الاستراتيجي وأدوات كل فاعل في المنطقة وشبكة تحالفاته؟ تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الطموح النووي الإيراني والقدرات النووية الموازية، وكذلك دور الولايات المتحدة، وشبكة التحالفات لكل طرف، ومستقبل هذه المنظومة في المستقبل المنظور. تمضي إيران على قدم وساق في تطوير برنامجها النووي، ضمن الاتفاق النووي الذي أعطاها نوع من المرونة والمكاسب الاقتصادية، وقام بتأجيل امتلاكها للقدرات النووية حتى عام ٢٠٢٥م، وهو ما اشتهر باسم بند الغروب، والذي سيؤثر على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، في وقت تسعى فيه المملكة العربية السعودية إلى التحول الاقتصادي بعدم الاعتماد على النفط وفرض الضرائب والعمل على بعض الإصلاحات الاقتصادية وبناء مدن حديثة، وجلب استثمارات خارجية، ولكن يبقى السؤال حول أسس التوازن الاستراتيجي، وميادينه، وأدوات ذلك التوازن في منطقة بدأت في تشكلات جديدة، وبزوغ لاعبين جدد وكيانات جديدة، وهو: هل السياق الآن متاح لكافة دول الخليج أم إيران فقط؟ وما هي المكاسب والمخاطر المتاحة للطرفين وبأي تكلفة؟ وما أدوات كلا الطرفين في تنافس يحتدم مع الوقت وينبئ بدخول لاعبين جدد في المنطقة بجانب الولايات المتحدة وهما كل من روسيا والصين؟

د. يحيى بن مفرح الزهراني

الطموح الإيراني والتوازن الاستراتيجي

تلعب عدة عوامل دورها بفاعلية على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وتعتبر إيران من أبرز الطامحين إلى امتلاك القنبلة النووية، ويتنافس في إيران ملالي القرون الوسطى، وجيل الشباب من الحرس الثوري، الذي يقوده المتزمتون على الإمساك بزمام السيطرة، وكانت الحرب الوقائية التي شنتها إدارة بوش على الرغم من أنها ساهمت في تفكيك المنطقة إلى أنها سرعت البرنامج النووي الإيراني، لمنع استهدافهما بضربة أمريكية مميتة وهكذا، فإن استخدام المناورات ذات الصلة بالقدرات النووية، أصبحت سمة لما يمكن تسميته العصر النووي الثاني، ولذا فإن الخيارات التي يمكن أن تتخذ ضد إيران، ستواجه بعوائق كبرى، ويمكن أن يفسر هذا السلوك الأمريكي المنقسم بين التصريحات التي يدلي بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبين وزير خارجيته، أو بقية إدارته، وكان الناتج أن أمريكا لم، وربما لن ، تستطيع الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.

ماهي القدرات النووية الموازية التي يمكن أن ترجح كفة إيران بالمنطقة ولا تصل في نفس الوقت في دائرة القنبلة النووية؟

يشير التقرير الاستراتيجي الصادر من مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية أن إيران تسعى لأن تصبح قوة بحرية نووية حيث يشير التقرير أنه "بعد قرار الكونغرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠١٦م، القاضي بتمديد العقوبات الأمريكية المفروض على إيران لمدة ١٠ سنوات إضافية، أمر الرئيس الإيراني حسن روحاني بإعداد خطط لإنتاج سفن تعمل بمحركات الدفع النووية. وفي شهر سبتمبر ٢٠١٧م، أعلن قائد القوات البحرية بالجيش الإيراني الجنرال حبيب الله سياري أن بلاده بصدد تنفيذ استراتيجية تجهيز السفن الحربية بالوقود النووي وأنها لا تزال تدرس بناء سفن نووية لتتمكن من الإبحار لمسافات بعيدة والبقاء لفترات أطول في أعالي البحار. وحول عدد الأساطيل الحربية التي أرسلتها إيران إلى خارج حدودها قال سياري أن بلاده أرسلت حتى الآن ٤٩ أسطولاً إلى خليج عدن.

إيران تخطط لإنتاج سفن حربية بمحركات دفع نووية مجهزة بالوقود النووي وأرسلت ٤٩ أسطولاً إلى خليج عدن

تستفيد إيران من علاقة كهذه استراتيجية تدعم ثقلها في كفة التوازن في المنطقة مع تعاونها الاستراتيجي مع كوريا الشمالية، حيث قامت الأخيرة بدعم إيران ومساعدتها في بناء منظومة صاروخية متقدمة من خلال إرسال خبراء عسكريين ومعدات لإنتاج الصواريخ ونقل الخبرة العسكرية لإيران، على النحو التالي.

- بناء مواقع تخزين تحت الأرض لمنظومة الصواريخ الحربية الموجهة أرض - جو.
- تطوير قدرات المخازن الكبرى للصواريخ الباليستية والمضادة للصواريخ الباليستية.
- إنتاج منظومة صواريخ سكا دبي (شهاب ١ - ٢) وتطوير صاروخي شهاب (٣ – ٤) يبلغ مداها ١٥٠٠ كم.

وتجاريا، هناك تقارب بين إيران وأوروبا من أجل زيادة إنتاج النفط وتصديره إلى أوروبا علاوة على دخول الأوروبيين في مشاريع استثمارية بإيران، كما نما التبادل التجاري بين إيران والصين بنسبة ٢٧٪ متجاوزًا ٢٠ مليار دولار.

طبيعة السلاح النووي في منظومة التوازن

تدرك إيران ميزة الردع النووي، حيث يكسبها مزايا عديدة واستقلالية في صنع القرار الخارجي، وكأنه بطاقة الجلوس على

طاولة الكبار، وبالتالي تصبح إيران لاعبًا لا يمكن تجاوزه على المستوى الإقليمي، ولا يمكن إنكاره على المستوى الدولي، ويوفر ضمان البقاء الأساسي جنبًا إلى جنب مع الخلايا المسلحة التي تدعمها إيران وتشكل فاعلين ما دون الدولة. وبالتالي فالقوة النووية وهنا لا يقصد فقط القنبلة بل المعرفة والتطبيقات بحد ذاتها، ستجعل الدول الأخرى تفكر مرارًا قبل مهاجمة دولة تمتلك أسلحة نووية، وقد يستند إلى أن تطلق الدولة برنامجًا نوويًا إلى عدة أسباب ضمنها:

- غياب ضمانات أمنية فعالة.
- الحاجة إلى تأكيد الهوية الوطنية.
- توفير خبرات ورؤوس أموال كبيرة.
- وجود تهديد أو إدراك وجود تهديد خطير.
- دور أكبر في المحيطين الإقليمي والدولي.

وعلاوة على طبيعة الردع للسلاح النووي، فإن إيران تستخدم عددًا من التكتيكات الأخرى، والتي تساهم في دفع نفوذ إيران في المنطقة.

الوسائل اللانووية في منظومة التوازن لصالح إيران

ماهي المنظومات التي تساعد استراتيجيات إيران وترفع ثقلها في توازن المنطقة لصالحها؟

تقوم إيران باستخدام وسائل تعزز من مكانتها الإقليمية وتزيد من نفوذها ويمكن سردها كالتالي:

تكتيك التكلفة القليلة والتأثير العالي: ويظهر ذلك جليًا في الاستفادة من تطوير القوارب الصغيرة ذات الكلفة الزهيدة، وتقوم بضرب القوات البحرية لدول الخليج والذي يكلف الأخيرة مبالغ ضخمة في عمليات الإصلاح.

تكتيك منهجية المظلومية: حيث تقوم إيران والجماعات التابعة لها، بخلق منهجية للحشد عبر مفهوم المظلومية، وتضخيم الحدث، وإنشاء المحتوى وزيادة التأثير ثم تضخيم الأثر الانعكاسي داخل الوعي المجتمعي بالثأر، وهو ما يمكن تسميته تكتيك منهجية المظلومية.

منهجيات التغيير الديموغرافي: ويعبر عن ذلك المثال الموجود في سوريا والعراق، عبر القتل المباشر والتهديد بالقتل من أجل التهجير القسري وعمليات النزوح القسرية من قبل المليشيات التابعة لإيران. والمثل الآخر على الوجه الناعم، وذلك بدعم الزيادة العددية للأسر الشيعية في دول الخليج ويمكن ضرب مثال في البحرين وما حدث من تغير ديموغرافي ناتج عن الدعم والترويج للأسر والزيادة الطبيعية.

تكتيكات الاستدامة المالية: ويمكن الحديث عن الخمس وإدارته ضمن الخلايا والمجموعات خارج إطار الدولة، والتصرف في تلك الأموال بشكل مستمر يضمن نوع من الاستقلالية.

الفاعلين من غير الحكومة: ويمكن ضرب مثال واضح عبر انخراط بعض الأحزاب التابعة لإيران مثل حزب الله في جزء من عمل سياسي وآخر مسلح، وآخر يتبع أو يمول الجرائم العابرة للحدود.

تكتيك الذهاب لأقصى مدى: وذلك عن طريق التوجه للدول البعيدة مثل دول أمريكا اللاتينية، اليابان، كوريا الشمالية والجنوبية.

تكتيك هياكل الظل: وظل عن طريق خلق مجموعات غير حكومية وتدريبهم سياسيًا وإعلاميًا وخطابيًا، وخلق صفوف ثانية في ذات الدولة متخطية وكاسرة بذلك السيادة الوطنية والاستقلالية.

الموقف الأمريكي وأثره على التوازن الإقليمي

لا شك أن موقف أمريكا مهم جدًا، حيث أشار الباحث مارك دوبويتز في مقاله الذي نُشر في موقع "فورين بوليسي" عن الإدارة الأمريكية السابقة، ويشير إلى الأحداث الغريبة المتعلقة بمسألة الأموال التي نُقلت إلى إيران ذلك الوقت حيث بتساؤل الباحث:

هل تحويل البيت الأبيض عشرات مليارات الدولارات إلى قوات الحرس الثوري الإيرانيّ وحزب الله في لبنان، لتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط؟

فقد قام الرئيس أوباما ووزير خارجيته جون كيري بتمويل مشهد الرعب السوري بشكل مباشر وكذلك الإرهابيين على قوائم المراقبة الأمريكيَّة ومنذ التوصُّل إلى اتفاق مع إيران، وخلال المفاوضات النووية رفضت الإدارة الأمريكية بشدة مخاوف الكونغرس بأن تخفيف العقوبات سيمول انتهاكات إيران في المنطقة. أما في عهد الرئيس ترامب فإن الوضع اختلف لا سيما بعد التوافق بين الرياض وترامب تحديدًا لذا يجب التفرقة في النظر للولايات المتحدة حاليًا بين مؤسساتها وتصريحات الرئيس الأمريكي، وبين كل ما يسمى السياسة

السلوك الأمريكي المنقسم بين ترامب وإدارته يقود إلى عدم قدرة واشنطن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني

إيران تعزز من مكانتها الإقليمية عبر تكتيك التكلفة القليلة والتأثير العالي والمظلومية والتغيير الديموغرافي هياكل الظل

الخارجية والسلوك السياسي. فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية الحالية أن الإيرانيين ينتهكون "روح" الاتفاق الموقع عام ٢٠١٥م، لأن الاتفاق كان هدفه تشجيع الاستقرار والأمن في المنطقة. والانتقاد الأول يستهدف البرنامج البالستي الإيراني غير المحظور بموجب اتفاق فيينا رغم أن القرار ٢٢٣١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي صادق بموجبه على الاتفاق، يطالب طهران بعدم تطوير صواريخ أعدت لتحمل رؤوسًا نووية.

ما تأثير العقوبات الأمريكية على الطموحات النووية الإيرانية؟

إن العقوبات التي فرضتها وزارتا الخارجية والخزانة الأمريكية في ٢٥ أكتوبر، موجهة إلى قوات الحرس الثوري الإيراني والمؤسسات المالية التابعة لها وفرضت ضغطاً على أنشطة الحرس الثوري المتعلقة بالقذائف الباليستية، غير أن تركيز العقوبات المتعلقة بتلك الصواريخ، يمكن أن يكون له تأثير على تقييد قدرة الحرس الثوري الإيراني على تمويل أجزاء أخرى من عملياته التي تمتد إلى معظم مجالات المشتريات العسكرية الإيرانية، بما في ذلك برنامجها للتطوير النووي. وهذا بدوره قد يجعل من الصعب على إيران شراء المواد والتكنولوجيا اللازمة من الخارج لاستكمال خططها لتشغيل منشأة لتخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي.

بيد أن تركيز العقوبات على أنشطة الصواريخ الباليستية يثير مسألة خطيرة حيث أن الغرض من هذه العقوبات هو إقناع المسؤولين الرئيسيين داخل الحرس الثوري الإيراني بالتذمر من البرنامج النووي، ودعم التوجهات داخل الحكومة الإيرانية التي يمكن أن تقود إيران إلى التخلي عن الأجزاء الأكثر حساسية من طموحاتها النووية (أي التخصيب وإعادة المعالجة ومع ذلك، فمن المرجح أن تستمر برامج الصواريخ الإيرانية حتى لو وافقت على تعليق أو إنهاء أنشطتها النووية وبدأت برامج الصواريخ الإيرانية، التي خلافًا لأنشطتها النووية، لا تنتهك القانون الدولي أو مراسيم مجلس الأمن الدولي، بعد القصف الصاروخي على طهران خلال الحرب بين إيران والعراق، وهي تتكامل بشكل وثيق مع الخدمات العسكرية النشطة في إيران. وهذا يشير إلى أن برامج القذائف والجزاءات المتعلقة بالقذائف ستبقى قائمة حتى لو امتثلت إيران للقضية النووية، مما قوض أي تأثير إيجابي على المسألة النووية قد تكون الجزاءات قد صممت.

بما أن إيران تسعى لتوسيع قوتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، هل ستشدد العقوبات الأمريكية على إيران أو تعزلها مع جيرانها في المنطقة؟ ماذا تعني العقوبات بالنسبة لمصداقية الولايات المتحدة في المنطقة؟

من المشكوك فيه أن يكون للعقوبات في حد ذاتها، تأثير كبير على سلوك إيران أو علاقتها مع دول الجوار في المنطقة حيث تتدخل إيران بالمنطقة وتشعر دول الخليج بالقلق إزاء نوايا إيران الساعية للهيمنة، وفي نفس الوقت القلق المصاحب إزاء التزام الولايات المتحدة على المدى الطويل بالمنطقة، ومستقبل ٢٠٢٥م، ما بعد ترامب. وسيكون الناتج مما يحصل في العراق محور أساسي وتأثير كبير على الطريقة التي ينظر بها إلى الولايات المتحدة في المنطقة وكيف يمكن أن تتدخل مستقبلا.

هل ستؤثر العقوبات الأمريكية على حلفائنا في أوروبا وآسيا لفرض عقوبات مماثلة؟ على وجه التحديد، وهل ستواصل روسيا والصين معارضة العقوبات المفروضة على إيران؟

فرضت إدارة بوش جزاءات من جانب واحد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تزايد الإحباط من بطء وتيرة الجهود الدولية للضغط على إيران لتغيير اتجاه برنامجها النووي. ومن الممكن أن تحاول واشنطن استخدام ما لديها من نفوذ لتظهر للقوى الأوروبية وغيرها من القوى أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى الاعتماد بشكل متزايد على التدابير القسرية الانفرادية ما لم يمكن الحفاظ على توافق دولي في الآراء بشأن إيران، ومن المرجح أن تفرض العقوبات المفروضة على المؤسسات المصرفية الإيرانية مزيدا من البلدان في أوروبا وآسيا لإعادة النظر في علاقاتها المالية مع الكيانات والبنوك الإيرانية المستهدفة، ومن المحتمل أيضًا أن تحاول الولايات المتحدة إقناع روسيا والصين بأن تكونا أكثر دعمًا لبعض العقوبات المفروضة على إيران. ومع ذلك، من المرجح أن تستجيب الدولتان بقلق من أن المزيد من العقوبات يمكن أن يؤدي إلى أزمة أكثر حدة ويخاطرون بالصراع العسكري المفتوح مع إيران، وهو أمر من المحتمل أن تعارضه الدولتان. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أثر ذلك على التحالفات الدولية وإعادة هيكلتها.

مستقبل البرنامج النووي كأداة لإعادة هيكلة التحالفات

هل البرنامج النووي الإيراني هو بداية لإعادة تشكيل تحالفات دولية في المنطقة؟

يمكن للمحللين اعتبار أن ما يحدث في إيران والدعم الذي تلقاه خصوصًا من روسيا، ماهي إلا عارض من عوارض كبرى وهي إعادة تشكيل التحالفات في المنطقة، و دخول روسيا تحديدًا وبريطانيا، كلاعبين، لا يمكن الحديث عن أدوات واضحة لبريطانيا، لكن بالتأكيد أن التواجد الروسي يزداد يوما بعد يوم في المنطقة، وما البرنامج النووي إلا أداة تهدف لإعادة خلخلة التحالفات، وتضعيف للوجود الأمريكي، وإعادة دخول روسيا و بريطانيا كمنظمين، قديمين جديدين للمنطقة، عبر تمكين إيران من بعض التقنيات المحددة من قبل بعض العلماء الروس في المجال النووي والتعاون العسكري والعلمي، ثم تحجيمه في الوقت المناسب، عبر ما تملك تلك الدول من أدوات ضغط أو معرفة تعامل بالداخل الإيراني، وإيران بحد ذاتها لا تمانع ذلك طالما أن في ذلك تمكين لها، على المستوى الإقليمي.

الحالة الخليجية.. هل ما تزال المنظومة قائمة لإعادة التوازن الاستراتيجي؟

نطرح عددًا من التساؤلات حول منطقة الخليج: هل ما تزال هنالك منظومة خليجية مشتركة؟ لا سيما مع الخلاف البيني بين كل من المملكة والإمارات مع قطر، وبالتالي هل نتحدث عن انهيار أو ضعف لمنظومة موحدة للخليج من ناحية توازن القوى، وماهي الدول الأكثر تأثرًا في كل هذا، ونتحدث هنا خصوصًا عن دولتين رئيسيتين هما الكويت والبحرين.

يتجه الخطر في كل من البحرين والكويت في كفة التوازنات إلى خطر وجودي، حيث تشارك الكويت الحدود مع إيران، ويطغى التواجد الشيعي في البحرين من الناحية الديموغرافية، ولذا تهديد إيران يكمن في إذا ما استخدمت نفوذها والحدود الجغرافية من جهة، وكذلك استخدام التشيع كحصان طروادة

النووي الإيراني أداة لخلخلة التحالفات وإضعاف النفوذ الأمريكي ودخول روسيا وبريطانيا كمنظمين قديمين جديدين للمنطقة

في البحرين، على تهديد تلك الكيانات ومن هنا يختلف التوازن الخليجي، في حالة عدم وجود منظومة أو صياغة تحاور تجمع هذه الدول مع بعضها البعض تجاه إيران.

من ناحية أخرى، هنالك ثنائية دولة الإمارات التي من جهة تعاني من احتلال لجزرها، وكذلك تحارب الحوثي في اليمن وهي داعمة لانفصال الجنوب، وبالمقابل تبادل تجاري متميز وعلاقات اقتصادية قوية مع إيران، فهل يشكل هذا التواجه المستقبلي.

وماهي مآلات كل ذلك المستقبلية، أي عندما نتحدث عن ٢٠٢٥م، وبداية انقضاء وأفول القيود على إيران، كيف سيكون شكل دول الخليج عام ٢٠٢٥م، من ناحية سياسية واقتصادية ونفوذ إقليمي لدولها، وكيف سيكون شكل إيران كذلك عام ٢٠٢٥ م، من الناحية السياسية.

لا تبدو منطقة الخليج والنفوذ الخليجي في حالة قوة الآن مالم يتم ترتيب البيت الخليجي من ناحية، أو الاتفاق على صيغ لا سيما وأن المنطقة تتجه إلى تكوينات جديدة وبروز الفاعلين من غير الدولة، على الساحة الإقليمية، تشهد اختلالا في العناصر الفاعلة في البيئة الاستراتيجية، أي إحلال الحروب اللاتماثلية محل سباقات التسلح، وهنا ما تسبق إيران به، أي وجود ميليشياتها مثل حزب الله، والحشد الشعبي، والميليشيات الصغرى مثل عصائب أهل الحق وفيلق القدس وأكثر من خمسين ميليشيا أخرى، استغلت عامل ضعف الدولة في سوريا والعراق، واستنساخ ولاءات جديدة لزعزعة أمن دول المنطقة كلها، وربطهم عبر منظومة إدارية هيكلية مالية وفكرية من أجل توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة.

تعيش المنطقة العربية حالة من التشرذم والتفكك والتقسيم علاوة على كثير من الانقسامات الداخلية، والأحداث التي تشكك في مستقبل الحدود العربية في ظل بروز حركات انفصالية لإقليم كردستان مثلا، وزيادة ضعف البنى الإقليمية مثل الخلاف الخليجي، الذي يعطي لإيران فرصة للتوغل أكثر في المنطقة.

وقد قامت إيران فعلا باستغلال هذا الخلاف لصالحها وقامت بفتح الأجواء وزيادة النقل البحري بينها وبين قطر، وهذا ينبئ بسيناريوهات مستقبلية عديدة، ضمنها التدخلات العسكرية والمواجهات غير المباشرة مع إيران كما هو الحال في اليمن، لتوسيع الجبهات على دول الخليج، وبعد ذلك مع التسريع الذي تتجه إليه إيران حاليًا والمدفوع بحالة الخوف لا سيما وأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يحاول التضييق وشد الخناق أكثر، ونشأ عنه ردة فعل داخلية إيرانية بتوسيع علاقاتها مع دول أوروبية حليفة للولايات المتحدة، علاوة على تأثير اللوبي الإيراني داخل الولايات المتحدة، فإن حيازة ايران لاستخدامات ونماذج نووية في تطبيقات عسكرية، يفضي بالمنطقة لمزيد من التسلح والتصعيد، وهذا قد يدفع المملكة لاستدعاء المساعدة من حلفائها النوويين وعلى رأسهم باكستان في حالة حصل هنالك تصعيد من ايران في المنطقة.

تتبوأ المملكة العربية السعودية، كقائدة للخليج والعالم العربي والإسلامي، قوتها وشرعيتها في تلك القيادة من خلال وجود الحرمين الشريفين، القوة الاقتصادية، القيادة الحكيمة، والتأكيد على القضايا العربية مثل قضية فلسطين، ومع المتغيرات والخطط الطموحة التي تقودها المملكة ممثلة في الأمير محمد بن سلمان والذي يخطو خطوات متميزة لصالح المملكة تجدر الإشارة إلى عدد من المسائل الهامة:

أولا: أن تحركات المملكة الأخيرة أصبحت ذات إيقاع سريع في محاولة للتناغم مع سرعة التغييرات الإقليمية.

ثانياً: أن هنالك مكاسب تكتيكية تحققت لصالح المملكة، لكن في حساب المصالح والخسائر من المهم دائما النظر إلى أن المشاريع الاستثمارية للمملكة تحتاج لها من أجل نجاحها أن يكون هنالك بيئة استقرار إقليمي ويتم السيطرة على التوترات. وبالمقابل، ينبغي الحذر من القضايا التي تحاول إيران نزع شرعيتها من المملكة في الصراع القائم، ولذا، يطرح سؤال ختامي: هل تصل المملكة لصيغة تحييد تهديد إيران و إيجاد صيغة التعادل الاستراتيجي ومستوى رابح - رابح، أو ما يسمى بالأعداء الأصدقاء "الاعدقاء" وكيف سيشكل ذلك شكل المنطقة في حال الوصول إلى بعض التفاهمات في ظل إرادة سياسية من البلدين معتبرة القدرات النووية الإيرانية مجرد أداة يمكن الرد عليها بامتلاك أدوات مشابهة أو أدوات أخرى ليست أقل أهمية، وبالتالي تجد إيران نفسها أمام واقع جديد تسعى فيه أيضًا إلى إيجاد صيغ رابح - رابح معه.

* استاذ مشارك - كلية العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

تمتلك إيران في أقل من عام ما يكفي من اليورانيوم المخصب لإنتاج قنبلة نووية

النووي في الشرق الأوسط: الدول العربية ستكون مسرحًا للقنبلتين الإسرائيلية والإيرانية

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى، لأهميتها سياسيًا واقتصاديًا وجغرافيًا والتي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والآخر، بهدف السعي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وتجنيبها لمخاطر استخدام الأسلحة النووية، والمساهمة في منع الانتشار الأفقي، وتعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين دول المنطقة، والمساهمة في الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وترتيبًا على ذلك تتوجه المساعي الدولية في ظل نظام منع/حظر الانتشار النووي صوب إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي أسوةً بالمناطق التي شهدت إبرام اتفاقيات منعت/حظرت تصنيع أو حيازة أو تداول أي من أجهزة التفجير النووية (تم تغطية أمريكا اللاتينية من خلال معاهدة "تلاتيلولكو Tlatelolco"، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ بمعاهدة "راروتونغا Rarotonga"، وقارة إفريقيا بمعاهدة "بليندابا Pelindaba". والدفع باتجاه التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية واستخداماتها في الأغراض السلمية سواء في المنطقة أو بين دولها والدول خارجها.

اللواء دكتور. ممدوح حامد عطية

منطقة الشرق الأوسط التعاريف الدولية والمفهوم

في إطار طرح إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، تناولت المنظمات الدولية والقوى العظمى والكبرى تعريفات متعددة لمنطقة الشرق الأوسط ومن أبرزها:

١- تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

تلك المنطقة الممتدة من ليبيا في الغرب إلى إيران في الشرق ومن سوريا في الشمال إلى اليمن في الجنوب، بناء على ذلك فإن الدول التي تم تحديدها وفقا لهذا التعريف هي: مصر، ليبيا، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، فضلاً عن إيران وإسرائيل.

واستبعدت تركيا، فضلا عن أنه لم يحدد كل دول الجامعة العربية، إذ استبعد كل من الصومال وجيبوتي والسودان وهم أطراف في الجامعة العربية، كذلك استبعد دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويبدو أن التعريف ركز على الأطراف الأساسية كحد أدنى. ولهذا نرى أن هذا التعريف يحتوي على بعض القصور (والذي تمت معالجته بعد ذلك في تعريف الأمم المتحدة).

٢- تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط:

هي المنطقة التي تشمل جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فضلاً عن إيران وإسرائيل، إذ ترى الأمم المتحدة أن التعريف السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يفيد عمليًا في تحديد المنطقة، إذ ينبغي عند تحديد المنطقة حساب مدى التوترات القائمة والمحتملة بين دول المنطقة، وألا يكون التعريف محدد بالدول الأساسية فقط بل والهامشية أيضًا، ومنطلق هذا التحديد ينبع من رؤية الأمم المتحدة لضبط التسلح في تحقيق الاستقرار ومنع التهديد، آخذًا بالحسبان تحديد مدى تفاعل دول المنطقة مع بعضها البعض، وما هو حجم الصراع القائم والمحتمل بين أطرافها، ودخول إيران وإسرائيل ضمن هذا التعريف نابع من منطقية تلك الرؤية.

٣- التعريف الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط:

تم تحديد منطقة الشرق الأوسط، بأنها تلك المنطقة الممتدة من إيران شرقًا حتى المغرب غربًا، فضلاً عن إسرائيل. وقد استثنى أيضًا هذا التعريف تركيا من منطقة الشرق الأوسط،

ثلاثة أنواع من القنابل النووية: الأسلحة الانشطارية والاندماجية والنووية التجميعية ومقياس القنبلة بكمية مادة الـ T N T

ويفسر ذلك كون تركيا إحدى دول حلف شمال الأطلسي، وأن إدخالها في ترتيبات أمنية قد يقيد مساعي حلف الناتو، فيما يتعلق بتوسيعه شرقًا أو في مجال امتداد عملياته كما نلاحظ هنا كيف تتداخل المصالح في تحديد نطاق منطقة الشرق الأوسط، وعدم دخول تركيا في نطاق المنقطة الخالية من الأسلحة النووية.

التعريفات والمفاهيم الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط:

١-التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط:

يتباين التعريف الإسرائيلي للمنطقة من حين لآخر، وذلك لتبرير احتكارها النووي في الشرق الأوسط. فبحسب الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية جاء تعريف الشرق الأوسط، على أنه المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوبًا، ومن إيران شرقًا إلى قبرص وليبيا غربًا.

في عام ١٩٩٨م حددت تعريفًا آخر للمنطقة طورت ووسعت من المفهوم السابق ليتم إدخال باكستان في المنطقة بعد إعلان الأخيرة امتلاكها للسلاح النووي

٢-التعريف العربي لمنطقة الشرق الأوسط:

منطقة الشرق الأوسط: هي الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، فضلاً عن إيران وإسرائيل، واستبعد التعريف تركيا كونها عضو في حلف شمال الأطلسي. بمعنى أن تعريف جامعة الدول العربية جاء مرادفًا لتعريف الأمم المتحدة للمنطقة، ويبدو أن ذلك التعريف جاء ليحظى بقبول أممي، ولينقض التعريف الإسرائيلي الموسع في الإطار الأممي المتمثل بالأمم المتحدة وفي الإطار الإقليمي المتمثل بجامعة الدول العربية.

تطور النشاط النووي في منطقة الشرق الأوسط:

من الثابت تاريخيًا أنه لم يستخدم أي سلاح نووي، سوى في الحرب العالمية الثانية، من أمريكا، ضد اليابان، على الرغم من أن الألمان قد بدأوا العصر النووي بتجربة العالمان ستراوشمان وأوتوهانز في نهاية عام ١٩٣٨م، فقد اتضح فيما بعد، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، أن ألمانيا النازية لم تَبْنِ أسلحة نووية، وأن البحث النووي فيها لم يعط الأهمية الكافية، وعلى عكس ذلك فإن العلماء الأمريكان والغربيين الذين هاجروا بسبب الحرب إلى أمريكا أدركوا الأهمية الحربية للطاقة النووية، وبدأوا التفكير الجدي في استغلالها في الأغراض الحربية، و سميت القنبلة باسم القنبلة-أ (A-bomb) وكان هذا الاختبار بمثابة ثورة في عالم المواد المتفجرة التي كانت قبل اختراع القنبلة النووية تعتمد في قوتها على الاحتراق السريع لمواد كيميائية الذي يؤدي إلى نشوء طاقة معتمدة فقط على الإلكترونات الموجودة في المدار الخارجي للذرة؛ على عكس القنبلة النووية التي تستمد طاقتها من نواة الذرة مستندة على عملية الانشطار النووي وبهذه العملية فإن شكلاً دائريًا صغيرًا بحجم كف اليد يمكن أن يسبب انفجارًا تصل قوته إلى قوة انفجار يحدثه ٢٠،٠٠٠ طن من مادة تي إن تي.

بعد الحرب العالمية الثانية قامت هيأة الطاقة النووية في أمريكا بإجراء أبحاث على القنابل الهيدروجينية وتدريجيًا بدأ إنتاج قنابل نووية أصغر حجمًا بكثير من القنابل النووية الأولية التي كانت ضخمة الحجم وبدأت عملية تركيب رؤوس نووية على الصواريخ التقليدية التي يمكن إطلاقها من على منصات متحركة أو من على سطح البحر وحتى من تحت أعماق المحيطات. **هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الأسلحة النووية وهي:**

١- الأسلحة النووية الانشطارية (Fission Weapons) وتشمل الأنواع الفرعية: قنابل الكتلة الحرجة Critical Mass، قنابل المواد المخصبة (EnrichedMaterials).

٢- الأسلحة النووية الاندماجية (Fusion Weapons) ومن أهم أنواعها:

القنابل الهيدروجينية Hydrogen Bombs التي تعرف أيضًا بالقنابل النووية الحرارية Thermonuclear Bombs والقنبلة النيوترونية Neutron Bomb.

٣- الأسلحة النووية التجميعية (Combination Methods) وتشمل الأنواع الفرعية: القنابل ذات الانشطار المصوب Gun-type Fission Weapon، قنابل الانشطار ذات الانضغاط الداخلي Implosion Method.

أعيرة الذخائر النووية

يقاس عيار القنبلة النووية بكمية مادة T.N.T التي إذا فجرت دفعة واحدة أعطت الطاقة نفسها التي تنتج من انفجار

القنبلة النووية وقد قسمت أعيرة القنابل النووية إلى:

- أعيرة صغيرة تصل قوتها حتى ١٠ كيلو طن.
- أعيرة متوسطة تصل قوتها حتى ١٠٠ كيلو طن.
- أعيرة كبيرة تصل قوتها حتى ١٠٠٠ كيلو طن.
- أعيرة كبيرة جدًا تصل قوتها أكثر من ١٠٠٠ كيلو طن.

أسباب التسابق الدولي نحو السلاح النووي

- الدول العظمى تتنافس فيما بينها بأن تقلد الواحدة منها الأخرى بإدخال أسلحة جديدة إلى ترسانتها، وانتشار السلاح النووي في دول العالم الثالث عمومًا والشرق الأوسط تحديدًا، يشكّل إحدى الهموم الأساسية "للنظام الدولي الجديد".
- ترغب دول في اقتناء أسلحة نووية لخوفها من عدم دفاع حليفتها العظمى عنها في حال تعرضها لهجوم من دولة أخرى.
- عدم وجود حلفاء يمتلكون نووي.
- خوف دولة من قوة أعدائها التقليدين في الحاضر والمستقبل.
- خيار أقل كلفة من التسلح التقليدي للدول التي تمتلك جيوش كبيرة.
- قد تكون الأسلحة النووية مرغوبة للهجوم، ومهما كانت الأسباب لاقتناء السلاح النووي فإن المجتمع النووي لابد وأن يفتح أبوابه أمام أعضاء جدد والأسلحة النووية ستنتشر في المستقبل من بلد إلى أخر كما حصل في الماضي لكل الأسلحة على الرغم من منع أمريكا بعض الدول من امتلاك السلاح النووي مثل إيران وكوريا الشمالية ودول أخرى (عدا إسرائيل).

تطور السلاح النووي الإسرائيلي وسياساتها:

إن استمرار إسرائيل في احتكار القدرة النووية في الشرق الأوسط وقدرتها على تطويرها يجعلها قادرة على إملاء شروطها السياسية على العرب، الأمر الذي يدفع المفاوضات إلى المأزق.

- الخيار النووي الإسرائيلي تم بدعم من أمريكا، وإسرائيل أصبحت نمرًا تكنولوجيًا متقدمة تكنولوجيًا على العرب.
- منع أي دولة مجاورة من امتلاك السلاح النووي ولهذا ضربت المفاعل النووي العراقي وتفكر اليوم بضرب المفاعل النووي الإيراني.
- تحاول إسرائيل أن تبرر لنفسها استخدام الخيار النووي بحجة استحالة مواجهتها للجيوش العربية.
- لن يسلم العرب بوجود إسرائيل إلا إذا اقتنعوا باستحالة القضاء عليها.
- إلحاق الهزيمة بالعرب في جميع الحروب لأن إسرائيل لا تستطيع آن تتحمل هزيمة عسكرية.
- المحافظة على التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي على العرب.
- توسيع حدود إسرائيل وعم التنازل عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل.
- يجب على العرب امتلاك السلاح النووي لان ذلك يعزز الروح المعنوية للعرب وينهي جدار الخوف الذي وضعته إسرائيل.
- العرب أكثر عقلانية من الإسرائيليين ولم يضربوا المدن الإسرائيلية رغم قدرتهم على ذلك لكن إسرائيل تضرب وتقتل الأطفال والنساء والشيوخ كما تعمل على امتلاك وتطوير قدراتها لتوجيه الضربة الثانية وفي الوقت نفسه على بناء منظومة الصواريخ "حيتس" التي تستطيع اعتراض صواريخ العدو فور انطلاقها وقد دار جدل واسع في إسرائيل حول جدوى هذه المنظومة الباهظة التكلفة مقارنة بفاعليتها (حوالي ٥٠٪) قبل أن يتم إقرار بنائها ونصبها في غضون السنوات القليلة المقبلة بالتوازي مع العمل على تطويرها باتجاه زيادة قدرتها وفاعليتها.

المحاولات الإيرانية للحصول على السلاح النووي:

إيران تمتلك برنامجًا للأسلحة النووية، وقال علي خامنئي إن إيران تحتاج الأسلحة النووية لان الأمة الإيرانية مهددة من أمريكا وإسرائيل، وتصاعدت جهودها في السنوات الخمس الأخيرة للحصول على السلاح النووي، وتلقى البرنامج الإيراني مساعدة كبيرة من الصين، كما اشترت مفاعل نووي من الهند واليوم قامت أمريكا وأوروبا لمنع إيران و محاصرتها لوضع كل البرنامج النووي الإيراني تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى اعتبار أن أعداء إيران يمتلكون السلاح النووي فينبغي للدول الإسلامية أن تمتلك هذا السلاح ولهذا حاولت إيران التي يعتقد أنها امتلكت قدرات نووية جيدة وانعكاسات ذلك على أمن دول الخليج العربي والمنطقة العربية وسعيها الدؤوب لتصدير الثورة والسيطرة على المنافذ البحرية الرئيسية لتصدير النفط العربي (مضيق هرمز- باب المندب - قناة السويس).

والسؤال: لماذا لم تتدخل أمريكا لمنع إسرائيل أيضًا من امتلاك السلاح النووي ولماذا لم تمنع الباكستان ولماذا لم تمنع الهند؟

المجتمع النووي لابد يفتح أبوابه أمام أعضاء جدد والأسلحة النووية ستنتشر في المستقبل على الرغم من منع أمريكا

إسرائيل لن تسمح لأي دولة في المنطقة امتلاك السلاح النووي وعاجلاً أم آجلاً ستقوم بضربة وقائية ضد النووي الإيراني

وتقول التقديرات الاستخباراتية الأميركية والإسرائيلية أن إيران ستستطيع إنتاج قنابل نووية خلال خمس إلى سبع سنوات. ولذلك رسمت سيناريوهات حول ما ينبغي على إسرائيل عمله للحيلولة دون امتلاك أي دولة أخرى في المنطقة القدرة النووية. وكانت إسرائيل قد صاغت بعد قصف المفاعل العراقي عام ١٩٨١م، ما يسمى بـ"عقيدة بيغن" القائلة إن إسرائيل لن تسمح لأي دولة في الشرق الأوسط بامتلاك السلاح النووي، وعاجلاً أمم آجلاً، ستقوم إسرائيل بضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية للحيلولة دون تطوير إيران للسلاح النووي.

في الشرق الأوسط يقلق التوجه النووي الإيراني واشنطن، وقد نفذت واشنطن تهديدها لإيران على أمل أن يحذو الحلفاء حذوها، الأمر الذي لم يتحقق. وعلى الرغم مما أصاب العراق وما يصيبه يبقى هدفًا مميزًا لتسلط الأميركيين الذين يقولون : إن المشكلة تكمن في أن المعادلة النووية لا تزال في رؤوس مائة وخمسين عالمًا عراقيًا ولا يمكن انتزاعها (إلا بقتلهم ربما؟) على الرغم من وضعهم تحت الرقابة المشددة والدقيقة، وبالطبع البرنامج النووي الإسرائيلي الذي قطع أشواطاً متقدمة وأنتج عشرات الرؤوس والقنابل الذرية لا يقلق الغربيين الذين كانوا وراء وجوده وتطوره (فرنسا بداية وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة) في الأصل، ورغم الجهود المصرية والعربية لدفع إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار عام ١٩٩٥م، فقد مارست الولايات المتحدة كل الضغوط الممكنة ليس لإجبار إسرائيل على وقف برنامجها ولكن لإجبار العرب على الالتحاق بالمعاهدة المذكورة التي رفضت إسرائيل توقيعها.

من تحليل تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ٢٠٠٣م، يتضح الآتي: إخفاء أنشطة نووية كثيرة عن أعين الوكالة الدولية منذ خمس وعشرين سنة، علمًا أن بعض تلك الأنشطة يتم تحت رعاية وزارة الدفاع الإيرانية، وعدم وجود أي هدف سلمي معروف لمجمّع ناتانز لتخصيب اليورانيوم، وإنشاء مفاعل اختبارات في (أراك) مهيأ لإنتاج بلوتنيوم ذي نوعية عسكرية، والقيام بأنشطة خاصة لا معنى لها إلا في إطار برنامج عسكري (من مثل إنتاج البلوتنيوم ٢١٠ وبرنامج التخصيب بالليزر وغير ذلك)، وتعديل القسم الأعلى من صاروخ شهاب-٣ لتمكينه من حمل شحنة نووية، وغير ذلك من المؤشرات. وإضافة إلى ذلك فقد عثرت الوكالة الدولية للطاقة النووية في إيران على وثائق من أصل باكستاني تشرح كيفية تصنيع أنصاف كرات من اليورانيوم عالي التخصيب. وباعتبار حصول طهران على ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي من نوع P-1 (وهي الموجودة في ناتانز Nanatz) تعمل على مدار الساعة، فسيكون لدى الإيرانيين في مدى أقل من سنة واحدة ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لإنتاج قنبلة نووية بدائية، وحينها ستصبح إيران قادرة على تهديد مجمل دول الشرق الأوسط وأوروبا بصواريخ شهاب-٣ وما سيلحق بها دون شك من نماذج مطورة. وإذا تجاوزت إيران العتبة النووية فيخشى ظهور موجة جديدة من انتشار الأسلحة النووية.

البرنامج النووي الباكستاني

ورغم قيام أمريكا وبريطانيا بزيادة نشاطهما في مركز التنصّت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي منذ عام ١٩٩٣م، فقد توصلت إسلام أباد إلى إنتاج القنبلة النووية، وهذا يشير إلى احتمال تكرار التجربة نفسها في مناطق أخرى ذلك.

وساعدت الصين باكستان فنيًا، على الأقل، "ومن أمثلة ذلك إمدادها بـ ٥٠٠٠ مغناطيس حلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب" كذلك حصلت الباكستان على مساعدات غريبة متنوعة غير مباشرة، إذ تلقى علماؤها الـ ٣٧ التابعون لمركز البحوث النووية في إسلام أباد الذي أنشئ عام ١٩٥٥م، تدريباتهم في مجال الذرّة في (هولندا، فرنسا، أمريكا، بريطانيا)، وبدأت إسلام أباد عام ١٩٦٥م، في تشغيل أول مفاعل نووي قدمته لها واشنطن لتخصيب اليورانيوم، وساءت العلاقات بين البلدين بسبب إصرار باكستان على الاستفادة من برنامجها النووي السلمي في المجال العسكري للتوازن مع الهند، ما حدا بواشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها **ولكن السؤال:** هل القنبلة الباكستانية إسلامية فعلاً وتشكل بالتالي بداية توازن مع القوة النووية الإسرائيلية؟ أم أن "لا دين لها" كما صرّح نواز شريف نفسه وبالتالي فإن تداعياتها تبقى محصورة في نطاقها الآسيوي الجنوبي؟

وسبق لسبعة بلدان نامية أن استعملت صواريخ باليستية في حروبها (مصر، سوريا، إيران، العراق، ليبيا، أفغانستان، اليمن) علمًا أن هناك صواريخ ذات قدرة تدميرية لا يتطلب إنتاجها قدرات تكنولوجية عالية وكلفتها ليست مرتفعة كثيرًا.

أتاحت اعترافات عبد القدير خان، أبي القنبلة النووية الباكستانية، في ٢٠٠٣م، الكشف عن شبكة غير قانونية هائلة لإيراد وتصدير المواد والتقنيات النووية. وقد اتضح أن هذه الشبكة باعت تجهيزات ومواد نووية لثلاث دول على الأقل هي إيران وكوريا الشمالية وليبيا، وعرضت خدماتها على بلد رابع هو العراق. فأما العراق فلم يرد على الاقتراح الباكستاني، وأما ليبيا فقد تخلت عن برنامجها في ٢٠٠٣م، بيد أن الجداول التي تتيح صنع آلات الطرد المركزي المستعملة في التخصيب أصبحت اليوم في متناول من يدفع أكثر، وأدهى من هذا وأدعى إلى القلق أن الشبكة الباكستانية كانت قد باعت ليبيا مخططات أسلحة تعمل باليورانيوم عالي التخصيب من أصل صيني، وأن هذه المخططات لا تزال دون شك متداولة بين الأيدي.

الدول العربية:

الدول العربية هي التي ستكون بلا شك مسرحًا لأخطر العواقب التي يمكن أن تترتب على امتلاك إسرائيل وإيران القنبلة النووية؛ فبعض دول الجوار ترى في امتلاك إيران قوة نووية تهديدًا لها، ما قد يدفع بها هي أيضًا إلى الاقتداء بالنموذج الإيراني، وهو ما يمكن التوصل إليه عبر التعاون مع باكستان. كما أن هناك دولاً أخرى، مثل مصر، لن تستسيغ احتلال إيران لمركز الريادة الإقليمية، مما قد يجعلها تتبع السبيل نفسه لأسباب تتعلق بالوضعية التي ترى نفسها مؤهلة لاحتلالها. حينها قد تقرر دول أخرى، مثل تركيا وسوريا والجزائر وغيرها، إتباع النموذج السعودي / أو المصري، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر (انتشار متسارع)، خصوصًا أن إسرائيل قد ترى نفسها حينئذ مرغمة على الكشف عن قدراتها النووية، مما لا شك سيزيد من حدة الضغط السياسي على دول المنطقة. هذا هو المنظور الذي يجب من خلاله قراءة الخطاب الذي تتبناه دول عربية عديدة حاليًا حول حاجتها إلى إطلاق برنامج نووي خاص بها، ذلك أنه إذا كانت حاجات تلك الدول من الكهرباء في تزايد، فإن إطلاق برامج نووية للأغراض السلمية قد يكون، في بعض الحالات، قناعًا قد تجري من ورائه عند الحاجة أنشطة ذات أهداف عسكرية، وهو السلوك الذي كثيرًا ما يعرف باسم "الاحتياط (hedging)" وبصفة عامة، يخشى أن يكون تخصيب اليورانيوم في طريقه إلى أن يصبح بالنسبة لها رمزًا للحداثة والاستقلال.

مصر:

بدأت نشاطها النووي منذ ١٩٥٥م، بأبحاث في مجال الإشعاعات الذرية للاستفادة منها في مجال الطب والزراعة والصناعة. وفي سنة ١٩٥٧م، تم افتتاح مركز الأبحاث النووية في أنشاص. بعد ذلك لجأت مصر إلى شراء فرن سوفياتي بقوة "٢ ميغاواط".

واعتمدت مصر على المادة الأولية الموجودة في الصحراء الشرقية وفي سهل النيل سنة ١٩٦٩م، ثم على الرمل الأسود المشبع باليورانيوم في هذه المناطق، أما الدعم المادي فقد حصلت عليه إثر الزيارة التي قام بها نيكسون للقاهرة سنة ١٩٧٤م، قدم من خلالها مساعدة تتمثل في منحها فرنين بطاقة ٦٠٠ ميغاواط لكل واحد.

وساعدت الطبيعة في اكتشاف ٥٠٠٠ طن من اليورانيوم الخام في منطقة القنا الواقعة في إقليم البحر الأحمر سنة ١٩٨٠م، بعد هذا التاريخ دخلت مصر مع الهند في اتفاقية للتعاون النووي لأغراض سلمية.

يمكن القول أن البرنامج النووي المصري لم يصل إلى مرحلة أكثر تطورًا في بناء المفاعلات وتشغيلها وجمع مكونات الذرة، وإن كان هذا البرنامج سار في خطى خجولة تمثلت في تخريج الكوادر العلمية.

العراق:

"بدأ البرنامج النووي العراقي في الستينات، عندما أسس مركز الأبحاث للفيزياء النووية في تويثة قرب بغداد". يعني أن العراق كان بصدد إنشاء البنية التحتية النووية منذ الستينات، أي أثناء الفترات الساخنة من الصراع الدائر في المنطقة.

وكان الاتحاد السوفييتي مصدرًا هامًا في تزويد دول المنطقة ومنها العراق بالتكنولوجيا النووية: ففي سنة ١٩٦٨م، استوردت بغداد من الاتحاد السوفييتي فرن أبحاث بطاقة ٢ ميجاواط ثم أعقبه توقيع الدولتين على اتفاقية التعاون في المجال النووي سنة ١٩٧٤م.

في المرحلة الثانية، تعاون العراق وفرنسا، والأخيرة تعهدت بإرسال فرن أبحاث "أوسيريس" أطلق عليه اسم "أوسيراك"، وعشية إرساله عام ١٩٧٩م، تم تدميره قرب مخازن بلدة "لسنسورمار" بقرب ميناء طولون الفرنسي وأصابع الاتهام تشير إلى إسرائيل "كما وافق الفرنسيون على إمداد العراق باليورانيوم المخصب ٩٣٪ وهي كمية تكفي لصنع أربع قنابل نووية" بطريقة الخداع.

لقد فطنت إسرائيل للدور الريادي الذي كان سيلعبه العراق لو وصل إلى امتلاك قنبلة نووية لأنه سيكسر احتكارها النووي في المنطقة ومن جهة ثانية خلق نوع من التوازن النووي، لذا كانت إسرائيل بالمرصاد لكل محاولة عربية في هذا الإطار، وكان اغتيال عالم الذرة المصري يحيى المشد ضربة موجعة للبرنامج النووي العراقي، ومساهمة أمريكا كذلك في الضغط على الأمم المتحدة لإزالة كل مكونات السلاح النووي من أجل تقزيم العراق عسكريًا واستراتيجيًا، وجاء تصريح رالف إيكيوس رئيس اللجنة الدولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل بالعراق: "لا يملك العراق الأسلحة النووية، لكنه يملك الوقود النووي".

والسياسة نفسها تنهجها واشنطن تجاه كل دولة تحاول منافسة إسرائيل نوويا. فهناك نقمة على ليبيا، وما القصف الجوي الأمريكي سنة ١٩٨٦م، إلا دليلا على نواياها والتي توجت بالحصار من خلال قضية (لوكربي).

سوريا:

تم الاعتماد على ترتب هذه الدول وفق تواريخ بداية مشروعاتها النووية. فقد أقيمت اللجنة السورية للطاقة النووية في مارس ١٩٧٦م. وفي صيف ١٩٧٨م، تحدثت تقارير عن وجود تقدم في الاتصالات السورية الفرنسية لشراء جزء من معلومات نووية، كما سافر الرئيس الأسد في نفس السنة إلى فرنسا للتباحث".

ليبيا:

في عام ١٩٧٣م، قامت ليبيا بتشكيل مجلس قومي للطاقة النووية تولى العمل به عدد من الخبراء المصريين والعرب، غير أنه لم يحدث تقدم في خط ليبيا النووية.

وأوفدت ليبيا المئات من شبابها إلى الجامعات الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لدراسة التكنولوجيا النووية وبناء وإعداد قاعدة علمية وفنية في كافة المجالات النووية. ويوجد في ليبيا المنشآت النووية التالية:

- مفاعل أبحاث بقوة ١٠ ميجاوات/ساعة، وتمت إقامته بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي، وقد ساعدت فنلندا في إقامته.
- مفاعل جديد من الاتحاد السوفييتي للطاقة النووية بقوة ٤٤٠ميجاوات/ساعة، من نوع فرونيش (Voronesh، وتم إبرام اتفاقية إنشائه عام ١٩٧٨م، في منطقة الجفاد، لاستخدامه جزئيًا لتحلية ماء البحر، وكما نص الاتفاق على إقامة مركز الطبيعة النووية يضم مفاعلاً للأبحاث قدرته ٢ ميجاوات.

وتركزت الجهود الليبية في النصف الثاني من السبعينيات للحصول على أسلحة نووية ومضت تلك الجهود في الاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول: اشتراك ليبيا في تمويل البرنامج النووي الباكستاني، ووافقت الحكومة الباكستانية عام ١٩٧٨م.

الاتجاه الثاني: اللجوء إلى الهند، وقد تطور التعاون الاقتصادي بين الدولتين تطورا كبيراً خلال منتصف السبعينيات، وفي إطار اتفاق التعاون بين البلدين، أوضحت الهند لليبيا أن مفهومها للاتفاق الثنائي بين البلدين يختلف تمامًا عن المفهوم الليبي.

تأثير تطور النشاط النووي في المنطقة (الشرق الأوسط):

القوة النووية خلقت الأحلاف والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيرات هامة وواسعة في العلاقات الدولية وفي بنية المجتمع الدولي وتركيبته حيث ظهرت خلافات، وثمة أحلاف عسكرية تضع لنفسها استراتيجية مستقلة حيث يضع كل حلف استراتيجية دفاع عن النفس ومقاومة الطرف الآخر وقد ظهر عدة أحلاف أهمها:

(حلف الناتو- حلف وارسو(السابق) - حلف جنوب شرق آسيا- حلف الانزوس- ميثاق الريو) مما ترتب عليه تكريس وتجذير الانقسام ونقلت مظاهر الخلاف بين الشرق والغرب إلى العالم حيث ازدادت حدة الصراع وزادت قدرة كل طرف على تدمير الآخر وتدمير العالم وظهر ما يسمى الحرب الباردة، والتعايش السلمي، والأمن الجماعي، ثم استراتيجيات الحد من الأسلحة النووية من هنا تتضح خطورة السلاح النووي وتأثيره على العلاقات الدولية.

الانتشار النووي والأمن العالمي:

اتخذت مشكلة الانتشار النووي مظاهر أشد خطورة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحيث أصبحت المشكلات الدولية المثارة أو التي يمكن أن تثار بفعل تطورات مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور دول نووية جديدة بعد تصدع النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

وأهم التطورات التي أدت إلى تصاعد مشكلة الانتشار النووي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتبطت بانتشار قدرات نووية غير قابلة للسيطرة عليها وانتشرت القدرة على إنتاج الأسلحة النووية حيث توجد أكثر من ٢٠ دولة امتلكت أو تسعى لامتلاك السلاح النووي واتساع عملية السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية في العالم وأن امتلاك السلاح يغري باستخدامه لاسيما إذا وقع في أيدي الجهلاء والإرهابيين

وفي أياد قد لا تحسن استخدامه وبالتالي يصبح يهدد الأمن العالمي ويبعث الذعر والارتباك في المجتمع الدولي بدلا من أن يكون عاملاً مساعدًا على تحقيق هذا الأمن وخلق الاستقرار والحد من سباق التسلح التقليدي.

تنتشر اليوم الأسلحة النووية غير الحكومية حيث ظهرت ظاهرة سرقة معدات نووية وقدرة الأفراد على صنع الأسلحة النووية إذا امتلكوا بضعة كيلو غرامات من البلوتونيوم أو اليورانيوم ، لذا من الضروري إعادة دراسة هذا الموضوع بجدية كبيرة في إطار الأمم المتحدة أو أي صيغة عالمية لمحاصرة الأسلحة النووية قبل أن تنهي البشرية.

أما الأخطار التي يحملها انتشار الأسلحة النووية فهي من أنواع عدة. ومنها أن تعدّد مالكي الأسلحة النووية يزيد من خطر استعمالها. كما أن هذا الوضع يزيد من احتمال وقوع سرقة السلاح نووي وتهريبه، ويزيد من احتمال تطوّر أي نزاع إقليمي إلى حرب عالمية من أثر تسلسل الأحداث أو بفعل التحالفات، وذاك بالذات هو السبب في ظهور فكرة معاهدة منع الانتشار في أوائل الستينيات من القرن الماضي.

الإرهاب النووي

نعلم عن طريق اعترافات بعض معتقلي التنظيمات الإرهابية (القاعدة - داعش - الجماعة الإرهابية) والوثائق التي تم العثور عليها في باكستان وأفغانستان أن التنظيمات الإرهابية تولي اهتمامًا جديًا لهذه المجالات. وتبرر الجماعات الإرهابية استعمال هذه الوسائل بـ (المذابح التي يتعرض لها المسلمون) بسبب العقوبات المفروضة على العراق، والعمليات الإسرائيلية المضادة للمقاومة الفلسطينية والقمع الروسي في الشيشان ومختلف التدخلات الدولية.

الخلاصة والاستنتاجات

١- يقول كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة الأسبق، يُعد من قبيل المحاكمة الجائرة، اعتبار الحروب التقليدية والصراعات الداخلية التي كثيرًا ما تقاد بأكثر الوسائل بدائية، وكذلك سياسات الإبادة والمجاعات المنظمة، هي المسؤولة عن المآسي البشرية الكبرى منذ ١٩٤٥م، لا (القنبلة النووية - الذرية - الأسلحة الكيماوية).

٢- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والآخر، لأهميتها سياسيًا واقتصاديًا وجغرافيًا في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى.

٣- إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمرًا ليس بعيد المنال، لأن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأغلبها لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية.

٤- يمثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد أهم المداخل الرئيسة للتعامل مع المشكلات التي أثارتها الأسلحة النووية، أهمها تقليص التهديد النووي لدول الإقليم، وحمايتها من التعرض لمخاطر استخدام الأسلحة النووية وتسهيل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٥- عدم الاتفاق على النطاق الجغرافي للمنطقة يعود إلى أن مصطلح الشرق الأوسط، يعد مصطلحًا سياسيًا، يوصف المنطقة الواقعة بين غرب آسيا وشمال إفريقيا على أساس المصالح لا على الأساس الجغرافي.

٦- ازدواجية المعايير في فرض نظام منع الانتشار النووي يقوض المساعي الدولية والإقليمية الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

٧- غياب الردع النووي المتبادل في المنطقة يعد عاملاً محفزًا لسعي دول المنطقة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

٨- الصراعات الإقليمية، تعد المحدد الرئيس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، واستمرار الصراع يكرس حالة انعدام الثقة.

القوى النووية في العالم

أسماء الدول	عدد التجارب النووية	عدد المفاعلات	مدى الصواريخ (بالكيلومتر)
الولايات المتحدة	١٠٣٢	١١٨٦	١٣٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥	٦٤	١٢٠٠٠
فرنسا	٢١٠	١٢٤	٦٠٠٠
روسيا	٧١٥	١٣٩٥	١١٠٠٠
الصين	٤٥	٧٩	٨٠٠٠
الهند	٥	٦٥	٢٥٠٠
باكستان	٥	١٥-٢٥	١٥٠٠
إسرائيل	-	١٠٠	١٥٠٠

ترسانة الأسلحة النووية في العالم

أسماء الدول	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير استراتيجية مقذوفات غير استراتيجية
روسيا الاتحادية	١٠٢٤٠	٤٨١٠	١٨٢٤	٨٠٦	٢٨٠٠
الولايات المتحدة	٨٤٢٠	٢٠٠٠	٣٤٥٦	١٨٠٠	٩٧٠
فرنسا	٤٥٠	٤٦	٣٤٨	٢٠	–
الصين	٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥
بريطانيا	٢٦٠	–	١٦٠	١٠٠	–
إسرائيل	٧٠-١٢٥	أريحا ١- أريحا٢	–	–	–
الهند	حتى ٧٤	أجن – برتيفن	–	–	–
باكستان	حتى ١٠	حتفا١ – حتفا ٢			
٢-١١ الصين	–	–	–		

الدول التي تمتلك الأسلحة النووية

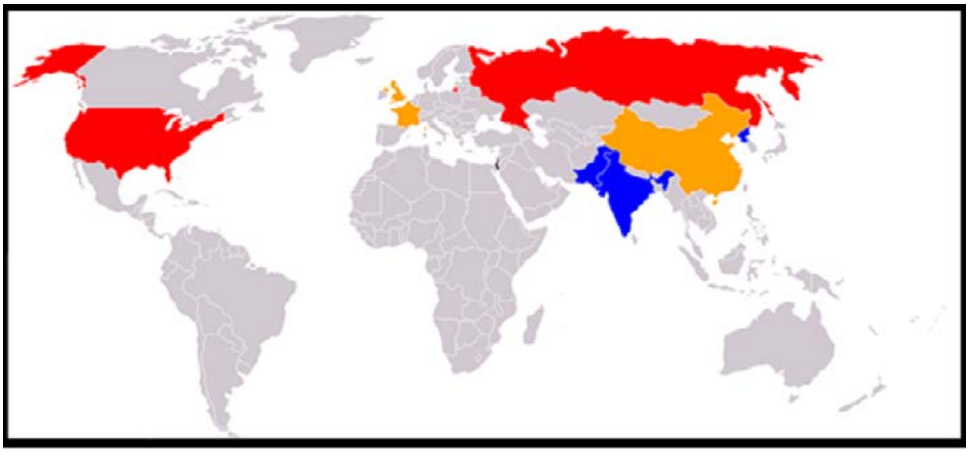

- خاص بالدول العظمى في هذا المجال (روسيا والولايات المتحدة الامريكية)
- يخص الدول المتوسطة الترسانة (انجلترا فرنسا وصين)
- الدول النووية الضعيفة (الهند وباكستان)
- هي دول نووية مفترضة (اسرائيل وكوريا الشمالية – كوريا الجنوبية)

الملف الإيراني

المفاعلات النووية قيد الإنشاء

* مدير إدارة الحرب الكيميائية الأسبق ومستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا

الاتفاق النووي الإيراني وتحديات الإدارة الأمريكية الجديدة

هل يتجاوز اتفاق ٥ +١ إطار السنوات العشرة؟

منذ بدأ الرئيس الأمريكي حملته الانتخابية، كانت إيران ولا تزال حتى الآن إحدى قضاياه الأساسية وأعلن وهو مرشح وكذلك بعد أن أصبح رئيساً لأمريكا أنه ينوي إلغاء الاتفاق النووي مع إيران واعتبره أسوأ اتفاق وقعته أمريكا، وتجاهل ترامب أن الاتفاق لم يكن بين الولايات المتحدة وإيران وحدهما ولكنه بين خمسة دول وإيران (٥+١) وأن إلغاءه يتطلب موافقة باقي الدول الخمس على ذلك وهو ما رفضته تلك الدول وتقييم الموقف الأمريكي من هذا الاتفاق ومسارات الحركة المتدفقة بخصوصه يتعين علينا أن نستعيد به جوهر هذا الاتفاق، فهو باختصار شديد يتضمن نقطتين أساسيتين، وقف دوران البرنامج العسكري النووي الإيراني مقابل رفع العزلة الدولية، وهو على هذا النحو يتضمن السماح لإيران بالسعي إلى قوة نووية سلمية تحت إشراف محكم لوكالة الطاقة الذرية وتضمنت تفاصيل الاتفاق – لتحقيق ذلك. الحد من قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم، ومراقبة عملية البحوث بهذا الخصوص وتطورها، وتحديد سقف درجة التخصيب وكمية الوقود المخصب، وتضمن كذلك إجراءات محددة على حيازة إيران سلع حساسة مزدوجة الاستخدام كما تضمن الاتفاق آليات لفرض العقوبات إذا رأت أى من الدول الموقعة على الاتفاق أن إيران انتهكت بنوده. الاتفاق على النحو السابق حدد فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات تمنع إيران خلالها من أى برنامج عسكري نووي أو توفير البنية الأساسية لهذا البرنامج ويسمح لها بذلك بعد تلك السنوات العشرة، أى باختصار تأجيل تصنيع إيران للقنبلة الذرية لمدة عشر سنوات، وجاء تلويح الرئيس الأمريكي بإلغاء الاتفاق أو الانسحاب منه، ورد عليه الرئيس الإيراني روحاني بالقول إنه إذا انسحبت أمريكا من الاتفاق سوف تكون إيران مطلقة اليد وحرة فى اتخاذ الإجراءات التي تخدم مصالحها.

د. محمد مجاهد الزيات

والحقيقة أن ذلك الاتفاق لم يحظر تطوير صواريخ ولا إجراء تجارب صاروخية وقد حرصت إيران خلال المفاوضات التي استمرت زهاء ١٣ عاماً على ذلك. واليوم يتحدث الرئيس الأمريكي عن برنامج إيران الصاروخي وكأنه جزء من الاتفاق النووي وإخلال ببنوده، وهذا غير صحيح، والمتابع للموقف الأمريكي من كوريا الشمالية وبرنامجها النووي يلاحظ أوجه التشابه بين التعامل الأمريكي مع برنامجها النووي والتعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني. فطموحات البلدين النووية كبيرة وهناك فشل مخابراتي فى كشف البرنامج النووي فى كلاهما وكذلك فشل عمليات تفتيش الوكالة الدولية فى ذلك، وتم ضبط البرنامجين بعد تحقيق مراحل متقدمة. ولا شك أن فشل المفاوضات الأمريكية وجهودها هى وحلفائها فى وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية يعيد إلى الأذهان قدرة واشنطن على وقف البرنامج النووي الإيراني إذا ما انسحبت من الاتفاق النووي الإيراني. فمن الواضح أن الدول الموقعة على الاتفاق ترفض الموقف الأمريكي وترى هذا الاتفاق ضمانة لتأجيل البرنامج النووي العسكري الإيراني عشر سنوات وأن الانسحاب منه سوف يعيد تجربة الفشل أو منع برنامج كوريا الشمالية التي فى تقديرات الكثير من الخبراء قد تجاوزت العقبة النووية. وقد اقترن موقف هذه الدول بهرولة واضحة للاستفادة من رفع العقوبات عن إيران وتوقيع عقود استثمارية ضخمة معها تمثل عامل ضغط على موقفها من إيران بصورة كبيرة.

الموقف الأمريكي يرتبط فى جزء كبير منه بضغوط اللوبي اليهودي والضغوط الإسرائيلية الهادفة إلى جعل برنامج إيران النووي والصاروخي القضية المركزية خلال الفترة القادمة. ولا

شك أن موقف حضور الإدارة الأمريكية الجديدة وعلى رأسها الرئيس ترامب وكذلك بعض أعضاء الكونجرس وجماعات الضغط الأمريكية يساهم بصورة كبيرة فى دعم موقف القوى المحافظة والمتشددة مع إيران. ولا يخدم مواقف القوى المعتدلة وهو ما يزيد من القلق حول تشدد الموقف الإيراني تجاه أيه أطروحات أمريكية بخصوص البرنامج النووي والاتفاق النووي بعناصره المختلفة، لقد استفادت إيران من هذا الاتفاق اقتصاديًا وسياسيًا بصورة كبيرة، ونجحت فى الحصول على مقابل كانت فى حاجة إليه مقابل ما قدمته من تنازلات خاصة تجديد عدد أجهزة الطرد المركزية لمدة عشر سنوات وتحقيق درجة تخصيب اليورانيوم إلى ٥٠٪ ونقل مخزون اليورانيوم المخصب إلى الخارج.

إيران اعتبرت ذلك تنازلاً كافيًا وكان المقابل رفع العقوبات وغض البصر عن الممارسات الإيرانية فى الإقليم وقضاياه بل أن الإدارة الأمريكية السابقة لم تجد أى مشكلة فى إجراء حوارات بين قادة عسكريين أمريكيين ونظرائهم الإيرانيين فى العراق بخصوص بعض العمليات وهو ما أعطي الحضور العسكري الإيراني فى العراق نوعًا من الشرعية. وحدث تمدد للحضور الإيراني ليس فى العراق فحسب ولكن فى سوريا واليمن، وأصبحت ليست شريكة فقط فيما يجري من تطورات هناك ولكن طرفًا أساسيًا فى أي حل للأزمة فيها وشكل وطبيعة المستقبل القادم لتلك الأزمة. ونجد إيران فى ظل هدنة هذا الاتفاق قد نسجت علاقات قوية مع روسيا واستثمار نفوذها المتزايد فى المنطقة لموازنة الضغط الأمريكي عليها. كما بلورت نوعًا من التحالف المصلحي مع تركيا وكلها عوامل تفرض نوعًا من القيود على الإجراءات الأمريكية تجاهها.

الواضح حتى الآن أن الإدارة الأمريكية، رغم كل ما تعلنه لن يكون فى مقدورها الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، فالدول المشاركة عقبت على تصريحات الرئيس الأمريكي بلا تحفظ وأكدت أنها ملتزمة بالاتفاق، وأن تقدير كثير من الخبراء أن الموقف الأمريكي سوف يشهد نوعًا من التغيير ضمن استراتيجية تركز على خلق الظروف الاستراتيجية المناسبة التي يمكن أن تزيد من الضغوط على إيران وفرض مزيد من القيود والأعمال الوقائية. حسب وجهة النظر الأمريكية، إن توفير مناخ دولي ضاغط على إيران وصياغة تحالفات تركز على الممارسات والأنشطة الإيرانية التى تراها سلبية والتي لا يغطيها الاتفاق، ومحاولة بلورة ذلك في استراتيجية عمل تجاه التهديدات الإيرانية. إن الموقف الدولي تجاه الاتفاق النووي محكوم بحقيقة تؤكد عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي أن إيران توفي بالتزامها وأنها لا تخرق هذا الاتفاق. والسؤال المركزي الذي سوف يتعين على الرئيس الأمريكي وإدارته الإجابة عليه، هل يوجد بديل أفضل من هذا الاتفاق. ومن الواضح عدم توافر هذا البديل حاليًا وأن هذا ليس الوقت المناسب لإلغائه. فالبديل تطوير إيران لبرنامجها النووي العسكري والقيام بعملية عسكرية ضدها وكلاهما لهما ثمن باهظ للغاية عالميًا وإقليميًا.

وقد أكد ذلك وزير الخارجية الأمريكي السابق "جون كيري" كيف للكونجرس الذي لم يكن جزءًا من المفاوضات وغير مخول أن يكون جزءًا من المفاوضات أن يعدل قانونًا نافذًا، إن تحرك الكونجرس بهذا الخصوص بحيث ينطوي على خطر كبير، فالاتفاق يمنع إيران عن السعي لامتلاك سلاح نووي.

وذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تم توزيعه على الدول الأعضاء في الوكالة اليوم الاثنين ١٣ نوفمبر ٢٠١٧م، أن مخزون إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب حتى الخامس من نوفمبر بلغ ٩٦,٧ كيلو جرام وهو أقل من حد ٢٠٢,٨ كيلو جرام المسموح به كما أن مستوى التخصيب لم يتجاوز الحد ٣,٦٧٪، أما مخزون طهران مما يطلق عليه الماء الثقيل فقد بلغ ١١٤,٤ طن متري وهو أقل من الحد ١٣٠ طنًا المتفق عليه مع الأطراف الموقعة على الاتفاق. وتهدف القيود على مستوى التخصيب والمخزون من اليورانيوم والماء الثقيل إلى ضمان عدم جمع إيران مواد بدرجة نقاء تكفي لإنتاج قنبلة نووية، حيث تحتاج القنبلة إلى يورانيوم بدرجة نقاء ٩٠٪.

وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "يوكيا أمانو" قال في سبتمبر الماضي إنه سيرحب بتوضيح من القوى العالمية بشأن كيفية مراقبة الوكالة لتنفيذ إيران لما يسمى "بالقسم تي" من الاتفاق النووي وهو الجزء المعني ببعض التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في تطوير قنبلة ذرية، وقد انتقدت روسيا رقابة الوكالة على شروط "القسم تي" لكن تقرير الوكالة قال إن الوكالة الدولية تحققت من التزام إيران بهذا الجزء.

ومن الواضح أن هذا التقرير سوف يفرض صعوبات على محاولات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلغاء الاتفاق النووي مع إيران ويسحب منه الكثير من مبرراته في هذا الخصوص، الأمر الذي يكشف من ناحية أخرى أن إيران كانت تتوقع إجراءات متشددة من الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها وتحسبت لذلك الموقف والتزمت بصورة كاملة بعناصر الاتفاق النووي حتى تأتي شهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالحها، ويرى كثير من الخبراء أن هذا الإلتزام الإيراني تم بضغط من الجناح الأقل تشددًا في

بديل الاتفاق حاليًا هو تطوير إيران لبرنامجها النووي العسكري والقيام بعملية عسكرية ضدها وكلاهما لهما ثمن باهظ للغاية عالميًا وإقليميًا

إيران وعلى رأسه الرئيس "حسن روحاني" ووزير الخارجية "محمد جواد ظريف" حتى لا تعطى الفرصة للقوى المعادية لإيران –حسب تعبيرهم– للتنصل من الاتفاق أو فرض عقوبات إضافية عليها.

وبصفة عامة، فإن إيران تدرك أنها سوف تواجه ضغوطًا مكثفة بخصوص برنامجها للصواريخ الباليستية، ويفسر ذلك ما صرح به قائد الحرس الثوري في بداية شهر نوفمبر الماضي أن المرشد الأعلى "علي خامنئي" أمر بوضع سقف لمدى الصواريخ الإيرانية أرض/أرض لا يتجاوز ٢٠٠٠ كيلو متر في محاولة للتأكيد على أن إيران وصواريخها لا تمثل خطرًا على الأراضي الأمريكية والأوروبية، إلا أن "دان كوتس" مدير الإستخبارات الوطنية الأمريكية عقب على ذلك بقوله "أن ذلك المدى يكفي لضرب جميع القواعد الأمريكية في المنطقة فضلاً عن الوصول إلى كل الأراضي الإسرائيلية، وهو ما يعني أن تحديد ذلك السقف يؤكد أن الصواريخ الباليستية الإيرانية ما زالت تمثل خطرًا ليس فقط على دول المنطقة ولكن على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والدوائر المحيطة بها.

وتؤكد مصادر متعددة عسكرية واستخبارية أن إيران لا تبدي أي تجاوب ولا تتوافر لديها النية لضبط نشاطها وجهودها الواسعة المدى الخاصة بتطوير هذا البرنامج وأن هناك أبحاث وجهود سرية متواصلة لتطويرها صاروخ عابر للقارات بمدى أبعد، وهو ما يؤكد أن توصية المرشد الأعلى تصبح إشارة غير صحيحة وفارغة، وتؤكد هذه المصادر أيضًا أن هذه الصواريخ مخزنة في أنفاق عميقة تحت الأرض ولدى إيران القدرة على نقلها وتوزيعها بواسطة ناقلات منصات وهو ما يتيح لها إخفاؤها وتوجيه ضربات من مناطق متفرقة، وتؤكد تلك المصادر أيضًا أن إيران تركز على تطوير صواريخ باليستية تعمل بالوقود النووي الصلب، وتتطلع للإستفادة من خبرات كوريا الشمالية بهذا الخصوص وهو ما يضاعف الخطر من البرنامج الصاروخي الإيراني.

هكذا نرى أن ذلك البرنامج يتحرك ضمن إطار واسع لتطوير صواريخ كروز جديدة وقادرة على حمل رؤوس نووية متوسطة المدى، وكذلك تطور المنصات التي يمكن من خلالها إطلاق تلك الصواريخ. كل هذا تم و يتم رغم أن هناك قراران لمجلس الأمن ٢٢٣١، و١٩٢٩ واللذان يحظران على إيران القيام بأي نشاط ذي صلة لصواريخ باليستية قادرة على نقل أسلحة نووية.

وقد رفضت إيران دعوة الرئيس الفرنسي "ماكرون" لإجراء محادثات حول برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، قائلة أن صواريخها دفاعية ولا علاقة لها بالاتفاق النووي الموقع بينها وبين الدول الكبرى، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن فرنسا على دراية كاملة بموقف بلده الراسخ بأن شؤون الدفاع الإيرانية غير قابلة للتفاوض، وأن الاتفاق النووي غير قابل للتفاوض ولن تسمح بإضافة قضايا أخرى.

كما قالت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية "موجيريني" أن الاتحاد الأوروبي سيضمن مواصلة تطبيق الاتفاق النووي مع إيران بشكل كامل من كل الأطراف، لأن الاتفاق يعتبر إنجازًا كبيرًا للدبلوماسية الأوروبية.

هكذا نرى أن الإدارة الأمريكية سوف تذهب إلى التركيز على أن إيران تخرق الاتفاق من خلال تطوير برنامجها الصاروخي الذي لا يهدد دول المنطقة فحسب بل يهدد أمريكا وإسرائيل. وهذا ما يسمح بإعادة فرض عقوبات أمريكية عليها، وإن كان ذلك سوف يواجه برفض إيراني ويعقد المشكلة. إن تعديل الاتفاق سوف يبقى هدفًا إستراتيجيا أمريكيا ولكنه ليس متاحًا في الظروف الحالية وبالتالي من المتوقع أن يستمر الضغط الأمريكي السياسي والدبلوماسي لخلق ظروف وائتلاف يسمح بتحسين الاتفاق علي إستراتيجية للعمل بها إذا لم تستجيب إيران لطلب تعديل الاتفاق، ومن الناحية الأخرى فإن إيران تدرك أبعاد الموقف الأمريكي تجاهها ورغم التصريحات المتشددة لكبار المسؤولين والقيادات السياسية والعسكرية فيها إلا أنه من الواضح أنها لن تتخذ أيه خطوات لخرق بنود الاتفاق وآلياته لعدم توفير المبرر أمام الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها. إن تعديل الاتفاق النووي الإيراني سوف يظل هدفًا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإذا كانت الظروف لا تسمح بذلك كما سبق أن أوضحنا فإن الفترة القادمة سوف تشهد مزيدًا من الضغوط على إيران خاصة فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية وكذلك الحرس الثوري الإيراني، إلا أن هدف محاصرة النفوذ الإيراني داخل كل من العراق وسوريا سوف يواجه بالكثير من الصعوبات في ظل ما حققته إيران من مكاسب على هذا المستوي.

الخلاصة أن إيران ستكون القضية المحورية خلال الفترة القادمة بتشابكاتها المتعددة في أزمات المنطقة وفي ظل سعي إسرائيل لصياغة نوع من التحالف الإقليمي ضد السياسة الإيرانية يغطي على الرفض الإسرائيلي للتوصل إلى حلول للصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الواضح أننا سوف نشهد خلال الفترة القادمة استراتيجية أمريكية للتعامل مع إيران تختلف مع استراتيجية إدارة أوباما التي غضت النظر كثيرًا من الممارسات الإيرانية في المنطقة ضمن صفقة الاتفاق النووي. وذلك لا يعني حربًا وشيكة بين البلدين إلا أنه من المرجح أن تتجه الولايات المتحدة لممارسة ضغوط على الأذرع الإيرانية خاصة الحرس النووي وانتشاره في بعض دول الإقليم وكذلك الميليشيات التابعة لها وسوف تكون العراق وسوريا ولبنان واليمن ميدانًا لبعض عناصر تلك الاستراتيجية.

* مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

الدوافع النووية الإيرانية: التفوق والمساواة والاعتراف الدولي بمكانتها في الخليج

اتفاق إيران أشعل سباق تسلح مكتوم في الشرق الأوسط بمشاركة دول المنطقة

بنيت استراتيجية إيران للوصول إلى الدولة الإقليمية العظمى على ثلاثة مرتكزات هي: (تفوق) و (مساوي) و (معترف به). فمن خلال خلق وضع متفوق لطهران على كافة دول الجوار بما فيها العراق ودول الخليج والجزيرة العربية كلها، قامت في إيران صناعة السلاح التقليدي والخلايا النائمة واحتلال الجزر ودعم الحركات المتمردة، ومناكفة القوى العربية التقليدية، ومحاولة تشويه سمعتها وتعريتها أمام الشعوب العربية والإسلامية، وما أعمال التسلط والإكراه تلك إلا الجزئية الإجرائية في الجهد الأكبر وهو الهيمنة.لقد أفقد طهران صوابها -لأسباب استراتيجية وعقائدية- تفجير باكستان لقنبلتها النووية وهي المرتبطة بدول مجلس التعاون وبالمملكة العربية السعودية خاصة بروابط أمنية قوية، وبمنازعتها لطهران في جبال أفغانستان، ومنحدرات بلوشستان. فشعرت طهران بضرورة مساواة باكستان والهند في المجال النووي في غرب آسيا، كما وجدت أن عليها موازنة الرعب النووي الإسرائيلي طالما أن المنطقة العربية ضمن مجالها الحيوي. و تسعى طهران للحصول على اعتراف دولي بمكانتها في الخليج العربي والعالم الإسلامي، وذلك الاعتراف هو نقطة الارتكاز الرئيسية «Center of Gravity» بين المرتكزات الثلاثة وهو جزء من تراث فارسي ثم إيراني طويل يعود إلى داريوس الأول في الدولة الأخمينية حتى يصل إلى الشاه محمد رضا بهلوي شرطي الخليج.

د.ظافر محمد العجمي

أصل الحماس النووي

تقول خريطة جينات الحماس النووي الذي أصاب الشرق الأوسط؛ أن توقيع الاتفاق النووي مع إيران كان فتيل أشعل سباق تسلح نووي مكتوم في الشرق الأوسط بمشاركة من تركيا والسعودية ومصر وجميع أعداء إيران؛ ويأتي ذلك في تناقض لرأي الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الذي يكاد أن يكون الوحيد الذي قال إن الاتفاق أوقف مخاطر انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. كما ناقض طرح أوباما السفير الأمريكي السابق جون بولتون الذي قال: "الدول الأخرى في المنطقة لن تقف مكتوفة الأيدي، ولهذا فإن سباق التسلح النووي جار بالفعل". وتحدث حليفهم رئيس دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو عن أن "الاتفاق سيطلق شرارة السباق النووي في الشرق الأوسط". بل أن خبراء أمن في معهد بروكينغز في واشنطن ساروا في ذلك المسار، وهو أن إيران إذا لم تلتزم ببنود الاتفاق، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مستقبل السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط. فلخشية السعودية من أن يتيح الاتفاق تحرر إيران لتقدم مزيدًا من الدعم لحلفائها في اليمن. رُجح تسريع الرياض لخطواتها النووية. يدعم ذلك قول الأمير تركي الفيصل بأن التوصل لاتفاق مع إيران قد يدفع السعودية وغيرها للحصول على الحق نفسه. وكانت صحيفة "ديلي تلجراف" قد زعمت أن السعودية بدأت مساعي للحصول على سلاح نووي في ٢٠١٣م، في قاعدة سرية. أما صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية فذهبت أيضًا إلى أن السعودية اتخذت قرارًا إستراتيجيًا بشأن شراء أسلحة نووية من باكستان. أما تركيا فاستبعاد نفسها من المخاوف من نووي إيران، ولكي ينظر إليها كإحدى ركائز التوازن في منطقة الشرق الأوسط مع إيران. لكن مصادر ألمانية تؤكد سعي تركيا إلى إنتاج قنبلة نووية سرًا، مما يفسر هذا عدم انخراطها في صخب التخوف من نووي إيران. كما وقعت أنقرة اتفاقا مع شركة "روس أتوم" الروسية لبناء مفاعل نووي كبير عام ٢٠١١م،

بعد أمر رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان ببناء منشآت لتخصيب اليورانيوم سرًا. وهناك من يقول بامتلاك تركيا لعدد كبير من أجهزة الطرد المركزية يعتقد أنها أتت من باكستان. ومن جهتها، دخلت مصر نطاق السعي للتسليح النووي. مع امكانية توصل مصر لامتلاك السلاح النووي في الفترة المقبلة، لامتلاك القاهرة للمعرفة والموارد التي تؤهلها لتحقيق قدرات نووية. وعليه فبمجرد حصول إيران على السلاح النووي سينفتح" صندوق باندورا "كما في الميثولوجيا الإغريقية، وهو صندوق يتضمن كل الشرور.

الطموح النووي الخليجي طريق «للقيام بشيء ما»

كيفية رؤية دول مجلس التعاون للسباق النووي في الشرق الأوسط تتم من خلال تتبع الطموح النووي الخليجي وأسلوب تقربها من التكنلوجيا النووية. فمما لا شك فيه أن منطقتنا ليست بمنأى عن التحديات العالمية؛ التي تلقي بتأثيراتها القوية على مستقبلها، كما أن عدم الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط يؤثر في مجريات الأحداث العالمية. ولا تستطيع الدول الكبرى تجاهل قلق دول الخليج وعدم الرضى عن الاتفاق النووي مع إيران لكونه يمنح إيران حق تخزين اليورانيوم المخصب على أراضيها ويمنح إيران كامل الحقوق بعد ١٥ عامًا. لكن ذلك لم يمنع دول الخليج من التقرب من المشاريع النووية إن كانت في بابها السلمي حتى الآن. رغم أن الخطوة السلمية هي مدخلا للمسيرة النووية بكافة أشكالها. ولعل من إفرازات ذلك الاتفاق الانقضاض الغربي والشرقي على دول الخليج للحصول على عقود مشاريعها النووية. فقد تشكل سباق نووي سلمي يناهز في أهميته سباق التسلح العسكري من حيث الأهمية والسرعة وحجم الاستثمار وحجم التدافع للحصول على عقوده. فقد صرح سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بواشنطن يوسف العتيبية، أن "إيران حصلت على مزايا أفضل من باقي دول المنطقة"، مشيرًا إلى رغبة العديد من دول المنطقة في الحصول على نفس قدرة تخصيب اليورانيوم أسوة بطهران. ومن متابعات حثيثة يمكن القول بتفوق الإمارات على بقية دول الخليج في مضمار سرعة المضي في برنامجها النووي السلمي. وستصبح الإمارات المتحدة أول دولة تمتلك برنامجًا نوويًا لأغراض مدنية، فالحماس النووي حتى في شقه المدني مدفوع بمخاوف شعوب المنطقة من الطموحات النووية الإيرانية.

وفي المملكة العربية السعودية الشقيقة أجرت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة دراسات خلصت إلى إمكان إنشاء المفاعل النووي للأغراض السلمية شرق المملكة أو غربها. وتنتظر خلال الفترة المقبلة اعتماد "القانون النووي السعودي" للبدء في إنشاء أربعة مفاعلات نووية، سيستغرق إنشاء الأول منها مدة تصل إلى ١٠ سنوات. حيث أن مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة فرغت من إعداد "القانون النووي السعودي"، وإنشاء "هيأة السلامة النووية". وعلى النقيض من المعارضة الدولية الواسعة للبرنامج النووي الإيراني الذي يعد تهديدًا للسلام العالمي، يبدو حسب مصادر عدة أن الرياض تتمتع بدعم عالمي في كل ما يتعلق ببناء المفاعل النووي. حيث بدأت الخطوات السعودية بعقد اتفاقات عالمية مع دول عدة تمتلك تصريح بناء المفاعلات النووية، في مقدمها كوريا الجنوبية والصين وفرنسا.

وفي مسار مشابه أعلنت الكويت قبل عقد من الزمن عن عزمها إنشاء مشروع مفاعل نووي سلمي لاستخدام الطاقة للأغراض السلمية، حيث كانت من الدول السباقة في عمل دراسة لإنشاء مفاعلات نووية للطاقة السلمية، من قبل لجنة وطنية، كلفت عمل الدراسات الأولية للمشروع، فأنشأت الكويت لذلك الغرض اللجنة الوطنية للطاقة الذرية عام ٢٠١٠م، لبناء ٤ محطات نووية وبدأت الدراسات لهذه المحطات سنة ٢٠١٣م، وكان من المفترض أن تبدأ المحطة الأولى بالعمل عام ٢٠٢٠م، وفق ما كان مخططا له. لكنها من خلال إعلان رسمي تراجعت عن الخطوة معربة عن رغبتها في انتظار التوصل إلى تقنيات حديثة أكثر أمانًا. كما أن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة جعل من استخراج الكهرباء ومصادر الطاقة بواسطة المفاعلات النووية أكثر كلفة وفق دراسة اقتصادية جرت أخيرًا. بالإضافة إلى صغر الرقعة الجغرافية للكويت، والحاجة إلى كميات كبيرة من مياه التبريد لعمل المفاعلات.

كما تخلت سلطنة عمان عن البرنامج النووي في هذا الوقت. لسببين، الأول اقتصادي، فبحسب دراسات من منظمة الطاقة الذرية، فإنه إذا كان سعر البترول تحت الخمسين دولارًا، فنحن لسنا بحاجة لإنتاج واستخدام الطاقة النووية، لأننا سنستخدم هذه الطاقة بكلفتها البترول والغاز وهي أرخص من الطاقة النووية. والسبب الثاني أن كل منتجي الطاقة النووية وضعوا من معايير السلامة ما يجعل الإنسان يطمئن إلا في حالة الخطأ البشري أو الكوارث الطبيعية، وإن حصل تلوث فهو غير قابل للعلاج. وأوضح بأن السلطنة لازلت في مرحلة نمو، وقدرة تقليل المخاطر مازالت متواضعة جدا، كما أن متطلبات الحماية من التأثر بالإشعاع ليست سهلة. وليس للبحرين طموح نووي لكن مجلس الدفاع المدني أكد تشكيل فريق عمل لإعداد خطة للأمن النووي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسهم في الحماية من مخاطر التهديدات النووية، بما يسهم في دعم الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، كما تم النظر في تعيين

بيت خبرة بالتعاون مع الوكالة الدولية لمراجعة الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية. كما عبرت دولة قطر عن امتنانها لمساهمة الوكالة في تنفيذ المشاريع التي تقدمت بها خلال السنوات السابقة، في مجالات تضمنتها وثيقة "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" في مجال تطوير البنى الأساسية والكوادر البشرية في استخدامات التقنيات النووية، وبالذات في مجالات الطاقة والصحة والزراعة والصناعة وإدارة المياه والبيئة والأمان النووي والإشعاعي.

ونشير هنا إلى الطموح النووي الخليجي بأنه طريق «للقيام بشيء ما» لموازنة القوة الإيرانية؛ كما كتب جورج بيركوفتش ومن معهد كارنيجي حيث قال عنه بالحرف الواحد (One way to do something) لأن امتلاك الطاقة النووية كما يرى له تأثير نفسي قوي، فكلمة نووي مشوشة (Muddled) وغامضة (Ambiguous). وما قاله بيركوفتش عن الجانب النفسي صحيح بلا شك، إلا أن الطموح النووي الخليجي السلمي ليس بغموض مفاعل ديمونة الإسرائيلي حيث لم يكلف الصهاينة أنفسهم طوال ٥٠ عامًا حتى عناء الكذب للقول بأنه لإنتاج الطاقة الكهربائية.

الخليج واللايقينية المرعبة من نووي إيراني غير شفاف

في تفاصيل اتفاق فيينا بين إيران ومجموعة (٥+١)، تتكشف لنا مفاجآت مفزعة ستقوي بالتأكيد نزعة الهيمنة لدى طهران والتصرف بطريقة قهرية أكثر منها إقناعية مع دول جوارها الإقليمي. كما سيكون لها انعكاسات مأساوية ومستدامة على أمن الخليج العربي؛ فلعقود خلت كانت دولنا ضحية اللايقينية المرعبة جراء طموح نووي غير شفاف. مما يجعل الخيارات المتاحة لدول الخليج للتعامل مع هذا التهديد بنفس حدته.

ومنها القبول بالأمر الواقع والتعايش مع الواقع الاستراتيجي الجديد والقبول بموازين قوى جديدة مع كل النتائج المترتبة عليها. لكن لايبدو أن دول الخليج بصدد القبول بهذا الخيار وقد تم تحييد خيار القبول بالأمر الواقع لأن فيه إعتماد على حسن نوايا المنافسين، وحق الجيرة والأخوة كخط دفاع أول لنا؛

ومع من مع الصهاينة ومع الإيرانيين الذين لا يلتزمون بقرار أو قانون دولي.

أما الخيار الثاني فهو بقيام دول الخليج العربي وكاستجابة لضرورات بناء إستراتيجية مضادة بمحاولة تطوير قدرات نووية ذاتية من أجل تأسيس مبدأ الردع المتبادل لإعادة التعادل إلى ميزان القوى الإقليمي. ويتطلب ذلك إقامة البنية التحتية التكنولوجية، الإرادة الوطنية والسياسية. ويجب أن يكون الجهد مشتركًا فالمفاعلات النووية عموماً تحتاج إلى نحو ١٢ عاماً سواء للتخطيط أو التصميم أو إعداد البنى التحتية ودراسات الجدوى، كما أن بدء تشغيل تلك المفاعلات والاستفادة منها يحتاج إلى نحو ١٨ عاماً على الأقل. ويمكن القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة بدأت في تهيئة مسرح الخليج العربي لذلك باتفاقين: الأولي، كانت حين وقعت اتفاقًا للتعاون النووي مع فرنسا في يناير من العام الماضي، على أن تنفذه مجموعات الطاقة الفرنسية المكونة من شركات توتال وسويزو أريفا، من خلال بناء مفاعلين من الجيل الثالث المعروف اختصارًا آي بي آر. والثانية هي ما قام بالتوقيع عليه الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس. أما الخيار الثالث فبالاتفاق مع إحدى الدول النووية الكبرى لتوفير مظلة نووية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات والتزامات. وقد يتداخل الخيار الثاني والثالث كما في الإمارات ببناء القاعدة الفرنسية في أو ظبي، يضاف لذلك الإشاعات التي يتحدث عنها جون بايك John Pike مدير صحيفة Globalsecurity.Org الالكترونية الذائعة الصيت والتي تتحدث عن وجود برنامج نووي سري بين الخليجيين وباكستان. أما الخيار الرابع فهو في رفع جاهزية الردع التقليدية عبر تطوير أسلحة تقليدية بالتوازي مع برامج نووية سلمية: وهذا النموذج هو ما اتبعته كوريا الجنوبية. بيع صواريخ باتريوت الاعتراضية، مع الاستمرار في تعقيد البيئة الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني: الدبلوماسية والاستخبارات وفضح تجاوزات طهران أمام المجتمع الدولي لفرض مزيد من العقوبات أو إلغاء الاتفاق النووي ٥+١.

الأمن الجماعي النووي "Nuclear Collective Security"

السلاح النووي شرعيّة تُكتسب ولا تُمنح، لذا لن تتوقف إيران عن طموحها النووي كمشروع حضاري، مما يجعل دول الخليج أمام طريق واحد وهو إن جاز لنا استنباط اسم جديد فهو: الأمن الجماعي النووي "Nuclear Collective Security"

الطموح النووي الخليجي طريق «للقيام بشيء ما» لموازنة قوة إيران في الخليج

عبر الاستثمار الخليجي المشترك في المشاريع النووية السلمية ودفع إيران بـ "الاستثمار في الاستقرار بدلا من الصراع" فتلك فرص السلام المؤكدة في المنطقة، ويجب على الخليجيين طرحها بإتقان وعلى إيران ألا تبددها. وهي بشكل ما تتوافق مع ما كتب فيه محللين كبار مثل جاك كين وديفيس روس وكيث ألكسندر وروبرت ماك فارلاند حيث أوردوا أن منع سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط يتطلب تنفيذ برنامج تصنيعي وتحديثي بحجم كبير في مجالات الكهرباء والاستثمار في نظام شبكي إقليمي ربما يكون أساسه طريق الحرير "Silk Road" ولا يمكن توفير الطاقة اللازمة لربط هذه الاقتصادات بين بلدان الخليج وإيران إلا من خلال نشر أحدث محطات الطاقة النووية. ولعل أول ما يدعوا للتفاؤل إعلان الرياض خطط لبناء ١٦ محطة نووية، تنتج ١٧ جيجاوات من الطاقة. ولتحقيق هذا الهدف، ستحتاج المملكة إلى قدر هائل من المساعدة المهنية من ذوي الخبرة لتصميم وبناء وإدارة هذا القدر الهائل من الهياكل الأساسية الجديدة. وربما يكون الأفضل أن تتصدى الشركات الأمريكية والأوروبية والكورية واليابانية لهذه المهمة، وأن تتضافر الشركات الأمريكية والدول الحليفة لوضع مقترح يلبي هدفين حاسمين هما توفير طاقة نووية متطورة. والالتزام الصارم بمعايير عدم الانتشار والسلامة والأمن.

أخيرًا ... إن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير على التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج وهو تكريس لخلل قائم في موازين القوى، حيث أن تلك القوة الإيرانية المتشكلة لن يكون لها مجال تمدد إلا إلى المجال الحيوي الذي تريد خلقه ويشمل دول الخليج العربي بحكم أن تمدده شرقًا وشمالا سيواجه بعوائق من كتل عسكرية أخرى. كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد لا يعني الهيمنة السهلة التي تريدها طهران لكن سيعني النقيض لذلك وهو الاصطدام مع القوى الحامية للخليج مما يعني كوارث حروب وتبعات على المنطقة، سواء بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية أو باغلاق هرمز أو نشر الهياكل العسكرية التابعة لها كحزب الله والحوثيين والحشد الشعبي لتقوم بدورها في الخليج مكملات استراتيجية لطهران. لذا لا خيار لدول الخليج إلا بخلق إجماع خليجي على الشعور بخطورة السباق النووي في شقه العسكري، وكذلك الإجماع الخليجي على التعامل مع هذه المخاطر وإيجاد حلول خليجية جماعية.

* مدير مجموعة مراقبة الخليج

اتفاق دولي على تهديد الصواريخ الإيرانية للخليج وأوروبا

النووي الإيراني .. بين الخيار السلمي والدبلوماسي لدول الخليج..والعسكرة الإيرانية

تعتبر إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي وبحكم موقعها الجيوبوليتكي فقد أصبحت محط أنظار العالم، إلا أنه مع إعلان الجمهورية الإسلامية عام (١٩٧٩م) اتجهت إيران إلى لعب دور إقليمي مختلف عما قبل الثورة أي أيام حكم الشاه، حيث انتهجت مبدأ تصدير الثورة إلى الدول المجاورة التي أخذت في منحى العداء أكثر من الصداقة. أدت الحرب مع العراق عام (١٩٨٠-١٩٨٨م) إلى عزل إيران عن المحيط العربي والخليجي، كما اتسمت العلاقات الخليجية ـ الإيرانية بالتشابك والتعقيد مع حصول بعض الانفراجات بين الحين والآخر وبالرغم من وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد ظلت العديد من المسائل العالقة تصبغ العلاقات بنوع من التوتر إذ ظلت الجزر الثلاثة التابعة لدولة الإمارات محتلة من إيران. ثم أعطى البرنامج النووي الإيراني طهران بعداً استراتيجيًا ويعتبر موضوعًا غير قابل للنقاش في نظر القيادة الإيرانية ويمثل مطلبًا قوميًا على المستوى الرسمي والشعبي الإيراني، فيما يشكل لدول الخليج مصدر قلق للعديد من الاعتبارات لأنه في مصلحة إيران الاستراتيجية ويضعف قدرة دول مجلس التعاون أمنيًا.

د. عبد الله بن علي آل خليفة

ما هي التهديدات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني على دول مجلس التعاون؟ وكيف تستطيع دول المجلس مواجهتها؟

المحور الأول: دول مجلس التعاون الخليجي وأزمة التهديد النووي الإيراني:

تهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي، إبعاد المخاطر الخارجية فهي محاطة بقوى نووية من إسرائيل والهند وباكستان.

دول مجلس التعاون من جانبها، لم ترفض حق امتلاك إيران في التسلح النووي السلمي، لكنها قلقة من حصولها على السلاح النووي، والأخطر هو ربما استخدامه لتهديد الدول المجاورة لتحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام التهديد بالسلاح النووي.

إن دول مجلس التعاون تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطورًا مرعبًا في السياسة الإقليمية رغم ادعاء إيران باستخدامه للأغراض السلمية فقط، وعززت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مخاوف دول المنطقة حول نية إيران تطوير برنامجها للأغراض العسكرية مما يزعج دول المجلس التي التزمت بإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من خلال مطالباتها المستمرة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع الأسلحة الفتاكة تماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لعام (١٩٩١م) وبيان مجلس الأمن بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٢م.

إن مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي يمهد الطريق أمام سباق محموم بالمنطقة لامتلاك الأسلحة النووية كما حصل بين الهند وباكستان الأمر الذي سوف يدخل المنطقة في دائرة الخطر النووي، وقد أطلقت إيران برنامجًا لتطوير الأسلحة النووية خلال حربها مع العراق ١٩٨٠-١٩٨٨م، للتعويض عن حظر الأسلحة الأمريكية التي كان يعتمد عليها نظام الشاه وتطوره مع مرور الوقت، وتنتج إيران الآن دبابات وناقلات الجند المدرعة وصواريخ وتسعى لتخصيب البلوتونيوم، وكذلك حمله على رؤوس الصواريخ من نوع الأبابيل وسجيل.

حذر مسؤولون سعوديون أن وجود إيران نووية يمكن أن يتسبب في سباق تسلح إقليمي مما يشير إلى أن دول المنطقة سيضطرون إلى الحصول على التكنولوجيا النووية أيضًا، وفقا لذلك كان تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن

دول مجلس التعاون حاولت تجنب المواجهة مع إيران وفضلت الطرق الدبلوماسية بعد سقوط نظام صدام وتفكيك القوة العسكرية العراقية

عبد العزيز آل سعود (طيب الله ثراه) بأن المنطقة قد أصبحت على نحو متزايد من الخطر كبرميل الزيت الجاهز للانفجار.

لا تزال أمريكا ملتزمة بتأمين الاستقرار في منطقة الخليج، وكذلك تأمين الممرات المائية التي تصدر عبرها النفط والغاز إلى العالم، إلا أن خفض الإنفاق الدفاعي وتوجه الاستراتيجية الأمريكية نحو آسيا ربما يفضي إلى تخفيض عدد القوات الأمريكية المنتشرة بالمنطقة حتى لو ازداد التهديد الإيراني.

عرفت القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون تزايدًا ملحوظًا يومًا بعد يوم بسبب النضج الذي تشهده القطاعات العسكرية حيث تم إدخال منظومات جديدة متطورة في الخدمة والتي زادت بدورها من القوة الدفاعية وقللت من نقاط الضعف وتعزيز بنيتها الدفاعية المنسقة من خلال اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك والتعاون الفعال بين الأجهزة الدفاعية، تفاديا لمشكلة الأمن التي توليها دول المجلس اهتمامًا كبيرًا حيث ترى أن تعزيز التسليح من أجل حماية دولها وشعوبها.

خلال العقد الماضي حاولت دول المجلس تجنب المواجهة مع إيران وفضلت الطرق الدبلوماسية ولاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين وتفكيك القوة العسكرية العراقية والتي دعمت الاستراتيجية الإيرانية للتوغل في مفاصل الدولة العراقية، كما أصبح جليًا أن الأحزاب الشيعية استحوذت على الحكم وسط مقاطعة للمكون السني ومن ثم ظفرهم بمنصب برئاسة الوزراء طبقًا لدستور الحاكم المدني (بول بريمر) لتصبح إيران المحرك الرئيسي للدولة العراقية الحديثة وكأنها تابعة أو محافظة للإيرانيين.

في اجتماع قادة دول مجلس التعاون في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م، دعوا لدراسات مشتركة من الخبرات الأجنبية لتقديم مشروع للطاقة النووية المدنية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على قاعدة مفادها أن المخزون النفطي والغازي سينفذان يومًا ما وذلك يرمز إلى بداية التعامل مع البرامج النووية في المنطقة.

أبرمت السعودية في ديسمبر ٢٠١١م، اتفاقًا مع كوريا الجنوبية لبناء محطات للطاقة النووية والأبحاث العلمية والتطوير والتدريب وإدارة المخلفات النووية وأمان المفاعلات النووية ويعتبر هذا الاتفاق هو الثالث الذي أبرمته المملكة من بعد اتفاقيتين مع كل من الأرجنتين وفرنسا.

ثم بدأت الإمارات القيام بنفس الشيء، ففي مايو ٢٠١٣م، وضع حجر الأساس في بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية ويتوقع أن تبدأ بالتشغيل في العام ٢٠١٨م، وتتولى كوريا الجنوبية بناء ٤ مفاعلات نووية في دولة الإمارات بموجب عقد تبلغ قيمته ٤٠ مليار دولار وقع عام ٢٠٠٩.

ظلت باقي دول مجلس التعاون أقل تفاعلاً في الموضوع النووي حيث تراجعت الكويت عن التوجه النووي بعد حادث النووي الياباني في مارس ٢٠١١م، أما مملكة البحرين فإنها أعلنت عن إنشاء اللجنة الوطنية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية عام ٢٠٠٩م، ولم تتخذ أي خطوات في هذا الطريق الإعلان في ديسمبر ٢٠١٠ م، عن التخطيط لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠١٧ م، دون وجود ما يعكس هذا التوجه على أرض الواقع.

أما سلطنة عُمان، فكل ما اتخذته من قرارات لم يتعد الإعلان في مايو ٢٠٠٨م، عن الاتجاه نحو الطاقة النووية وتشكيل لجنة بهذا الخصوص وتوقيع مذكرة تفاهم مع روسيا الاتحادية حول التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية في ٢٠٠٩.

حاولت إيران تغيير صورة سعيها للحصول على السلاح النووي في إطار الشرعية والسيادة الدولية إلا أنها تخالف اتفاقية الحد من إنتاج وتطوير السلاح النووي، وترى إيران أن من حقها الدفاع عن نفسها بامتلاك السلاح النووي، فهي تارة تقول أنه للأغراض السلمية وتارة أخرى تلمح بأنه للأغراض الدفاعية ضد أعداء العرب والمسلمين وهي بذلك تقصد إسرائيل، وعلى الرغم من إنكارها المستمر وجود اهتمام لديها بامتلاك أسلحة نووية أو القدرة على إنتاجها فإنها تولي أهمية قصوى لامتلاك "قدرات" التسلح النووي مما سيدفعها إلى الإصرار على الاحتفاظ بحد أدنى من نسبة تخصيب اليورانيوم بحيث تتمكن من رفع هذه النسبة متى قررت امتلاك السلاح النووي.

ترى إيران أنه بامتلاكها للسلاح النووي تزيد من سيطرتها الاستراتيجية وبذلك فهي تستطيع منافسة الدول المسيطرة سياسيًا وعسكريًا وربما اقتصاديًا بالمنطقة، حيث شعرت دول مجلس التعاون أنها وسط قوتين متصارعتين وهما أمريكا وإيران، غير أن السعودية صرحت وعلى لسان وزير خارجيتها الراحل سمو الأمير سعود الفيصل أن دول المجلس بالقريب العاجل ستبنى برنامجها النووي الخاص أسوة بدول الجوار إيذانًا ببدء التسلح النووي بالمنطقة وهو ما أعُتبر رسالة رد على البرنامج النووي الإيراني.

حاولت إيران من خلال موفدين من المرشد الأعلى كسب دول المجلس بجانبها إلا أن اشترطت سحب القوات الأجنبية تدريجيًا من منطقة الخليج العربي وهذا ما تراه دول المجلس تهديدًا لأمنها بسبب تفوق إيران على دول المجلس بالعدة والعدد وشبه امتلاكها للسلاح النووي، دول المجلس رفضت هذا المقترح ولم يحصل توافق وأبدت دول المجلس عدم الرضا على إجراءات السلامة بالمحطة النووية في منطقة أبوشهر وهي أقرب للمنامة من طهران، والسؤال الذي يفرض نفسه، هل تتأثر المنطقة بتواجد هذه المحطة؟

وتوجد دلائل علمية على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفق القواعد العلمية الدقيقة، فمفاعل أبوشهر الذي يقع على بعد نحو ١٥٠ ميلاً بحرياً من مدينة الكويت ويعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملك عناصر الأمان النووي، وهو ما يعنى أن دول الخليج تظل معرضة لخطر تسرب الإشعاعات من تلك المنشآت وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنه أن يؤدي إلى كابوس نووي اكبر حجمًا وأبعد تأثيرًا من كارثة (تشرنوبيل عام ١٩٨٦م) ما قد يؤدي إلى كارثة بالغة الخطورة وهذا ما قد يحدث أيضًا في حالة وقوع زلزال مدمر بسبب وقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشطة بالزلازل كما هو الحال بالذي حصل في اليابان في شهر مارس ٢٠١١م.

زاد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٢م) من حدة التوتر السياسي بين كل من إيران من جهة ودول مجلس التعاون والغرب من جهة أخرى بالتحديات في المنطقة نحو الأسوأ فما زالت إيران ماضية في برنامجها النووي وكذلك بالأسلحة غير التقليدية، كتدشينها في ٢٢ أغسطس ٢٠١٠م، أول طائرة قاذفة بدون طيار أطلق عليها "سفير الموت" لأعداء، كذلك صواريخ "شهاب" الباليستي التي تغطي في مداها أبعد من دول مجلس التعاون، ولقد أطلق الرئيس الإيراني نجاد تصريحه الشهير بأنه سوف يمحو إسرائيل من خارطة العالم في حال تعرض إيران لأي عمل عسكري من قبل الدولة العبرية.

كان الهدف واضحًا من قبل الإيرانيين وهو شق الصف بين القيادات السياسية في دول المجلس وبين شعوبهم التي تكره إسرائيل، وكذلك إيعاز من الإيرانيين بأن القيادات الخليجية

حاولت إيران كسب دول المجلس بشرط سحب القوات الأجنبية من الخليج وهذا ما تراه دولنا تهديدًا لأمنها لتفوق إيران بالعدة والعدد والسلاح النووي

دول التعاون تنظر بقلق لإجراءات السلامة بمحطة بوشهر النووية الأقرب للمنامة من طهران وتمثل خطورة على دول الخليج أكثر من إيران

تقف بصف الأمريكيين وليس في صف شعوبها محاولة بذلك تزعم العالم الإسلامي كمناورة سياسية، حيث انحازت دول المجلس مع كفة واشنطن بتأمين منطقة الخليج من أي تصرف لا تحمد عقباه بعد التهديدات الإيرانية التي تصاعدت ضد دول المجلس خاصة بضرب القواعد الأمريكية في حال تعرض إيران للخطر، مع أحساس دول المجلس بهذا الخطر أخذت بتأمين نفسها تدريجيًا بتوسيع ترسانة السلاح واستبدال مسمى قوات درع الجزيرة إلى قوات مجلس التعاون الخليجي المشتركة وزيادة عددها لتكون نواة حقيقية لدرء الخطر عن دولهم.

إيران من جانبها تتهم إسرائيل بأنها لم تقم بالتوقيع على اتفاقية الحد من الانتشار النووي وحتى اتفاقية الأسلحة البيولوجية وأن إيران قد قامت بالتوقيع على هذه المعاهدات بالفعل في وقت سابق وكذلك المعاهدات الإضافية في عام ٢٠٠٣.

المحور الثاني: الصواريخ الإيرانية وتأثيرها على دول مجلس التعاون والإقليم

يعتبر التهديد النووي الإيراني التهديد الفعلي اليوم في منطقة الخليج من خلال تطوير إيران لصواريخ تقليدية تحمل رؤوسًا نووية والتي تعزز قدراتها الدفاعية لما تتعرض له من حصار اقتصادي، تتحدى المنطقة من خلال سيطرتها على العراق ومساندتها المباشرة لنظام الأسد في سوريا وكذلك دعمها اللامحدود لحزب الله اللبناني.

تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز القصد لكي تبدو هي المتحكمة بذلك الممر الحيوي ولاسيما مع ازدياد الحظر الدولي، لكل تلك التهديدات فإن دول المجلس تحمل هذه التهديدات بالجدية التامة والتي من شأنها الإسراع بتشييد المفاعل النووية للأغراض السلمية بدول المجلس والمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية.

تتفق دول مجلس التعاون وكذلك أمريكا ودول الغرب على أن إيران وبرامجها النووية ولاسيما تطويرها لصواريخ مختلفة المدى معتمدة على أصول تلك الصناعات والتقنيات الروسية والصينية والكورية الشمالية يعتبر تهديدًا مباشرًا ليس لأمن الخليج فحسب، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك حتى يصل إلى تهديد مجمل الدول العربية وحتى أوروبا.

ترى إيران أن امتلاكها وحيازتها لتقنية الصواريخ البالستية بمستوياتها تستطيع أن تتفوق عسكريًا وتستهدف المناطق ذات الكثافة السكانية أو الحيوية أو حتى المصالح الغربية بالمنطقة، والقواعد العسكرية التي تستخدمها تلك القواعد بمنطقة الخليج، من جهة أخرى ترى إيران أن امتلاكها هذه الأنواع من الصواريخ ترفع قدرتها العسكرية وتعزز روح العقيدة العسكرية لديها وتزيد من نفوذها بالمنطقة وترهب وتردع تقييد برنامجها، ونستشف ذلك من خلال التصريحات الأخيرة حول الصواريخ التي باستطاعتها حمل الرؤوس النووية والتي يصل مداها إلى ٩٠ ميل للمتوسط ويصل طول المدى إلى ٢٠٠ ميل بحري.

تبدي دول الإقليم خشية من امتلاك إيران للرؤوس الحربية التقليدية لمنظومة الصواريخ لديها، إلا أن الخطر الأكبر هو في تطوير إيران لتلك الصواريخ برؤوس حربية كيميائية أو بيولوجية مستفيدة من معاملها النووية في قاعدة "بارشين" القريبة من طهران (رغم أن إيران وقعت في وقت سابق عام ٢٠٠٣م، على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحظر عليها امتلاك أسلحة من هذا النوع).

سعت إيران إلى تطوير منظومة الصواريخ البالستية متوسطة المدى، فقد أجرت التجارب على صاروخ شهاب ٣ وهو في الأصل صناعة كوريا الشمالية وصولا إلى شهاب ٦، وكذلك طورت صواريخ أطلقت عليهما عاشوراء وسجيل ويتكون الصاروخ من قطعتين يصل طوله إلى ١٥ متر وذو وقود صلب ليس بسائل.

عملت إيران على تطوير صواريخ قصيرة المدى (كروز) تم نصبها على مقربة من مضيق هرمز لتلوح بتهديد الملاحة في حالة تم إغلاقه حيث أن ميزة هذه الصواريخ أنها لا تحتاج إلى قواعد ومنصات إطلاق وسهلة الحمل والاستعمال.

تمتلك إيران صواريخ قصيرة المدى صينية الصنع من نوع ٨٠٢/٨٠١ دخلت الخدمة عام ١٩٩٥م، ويمكن لتلك الصواريخ مشاغلة الأهداف من بعد ٦ أميال بحرية وتمتاز بدقة عالية وعلو منخفض وبالإمكان وضعها على مقربة من مضيق هرمز أو على سفينة صغيرة في بحر عمان لتهديد الملاحة فيه ومنع العبور والملاحة في ذلك الممر المائي الحيوي إذ يبلغ عرض الخليج العربي ٣٠٠ كيلومتر في أبعد نقطة و٥٠ كيلومتر في أقرب نقطة عند مضيق هرمز وهذا يدل على أن سواحل دول المجلس في مرمى الصواريخ الإيرانية، إضافة إلى أن إيران لا تحتاج إلى صواريخ طويلة المدى لضرب المناطق الحيوية بدول مجلس التعاون لأنها مازالت تحتل الجزر الإماراتية الثلاث التي تعطيها

أفضلية في الوصول لمدى أطول في حال تمركزها ونصب منصات الصواريخ من على أراضي الجزر العربية المحتلة.

أجرى الإيرانيون تجربة ناجحة في أغسطس ٢٠١٠ م، بإطلاق صاروخ مطور ذو وقود سائل، أعلن بعدها وزير الدفاع الإيراني بأن التحسينات على جميع المنظومات الصاروخية وإدخالها في الخدمة سريعًا، وبحلول عام ٢٠١٢ م، أجريت تجربة ناجحة لصاروخ الفاتح ١١٠ بعد تحسينه وهو يعد تطويرًا لنفس الصاروخ أطلق عليه (الزلزال) الذي يحمل رأس متفجر يصل وزنه إلى ٦٠٠ كيلوغرام ومداه المؤثر ٤٠٠ كيلومتر، أما صاروخ الفاتح ١١٠ فقد زود بنظام ملاحي جديد فضلا عن النظام الدوراني القديم مع إدخال التعديلات للحفاظ على زاوية الإطلاق مع الأخذ بتحسين كذلك نسبة الخطأ في الإصابة بعد توثيق التعاون التقني مع الصينيين من ناحية التصميم والإنتاج من منصات ثابتة أو متحركة، وصرحت إيران مؤخرًا بامتلاكها صاروخ أطلقت عليه (خليج فارس) طويل المدى حيث يصل إلى ١١٠٠ كيلومتر وسرعته تصل إلى ٢ ماك ويحمل رأس متفجر يزن ما بين ٤٥٠-٦٥٠ كيلوغرام دخل بالخدمة مطلع عام ٢٠١١م.

على إثر تلك التهديدات لم تقف دول مجلس التعاون مكتوفة الأيدي لصد التهديدات الإيرانية فقد اشترت منظومة متطورة من صواريخ (باتريوت) المضادة للصواريخ بهدف حماية أجوائها من التهديدات الإيرانية المستمرة وتطويرها لمنظومة الصواريخ المعادية، وبلغت قيمة تلك الصفقة ما يقارب الستة مليار ونصف دولار لاقتناء هذه المنظومة التي أدخلت الخدمة في الجيش الأمريكي عام ٢٠١٢ م.

على مدار العقد الماضي حاول قادة ومسؤولون خليجيون تجنب النزاع إلى ردع بالعمل الفعال إذ أن دول المجلس أكملت في وقت سابق ربط مراكز التحكم لإدارة العمليات والإنذار المبكر المشترك والدفاع الصاروخي المتكامل بتوفير المزيد من أنظمة القذائف والرادارات الحديثة عالية التقنية اللازمة لحماية المنطقة.

باتت معظم دول مجلس التعاون تعتمد منظومة الباتريوت المضادة للصواريخ وتم تحديثها بالجيل الجديد من تلك المنظومة (THAAD) حيث كانت المنظومة القديمة تحمل أربعة صواريخ في كل قاذف، بينما المنظومة الجديدة فهي نظام للدفاع الجوي للارتفاعات العالية من مسرح العمليات وكذلك توفر تغطية ممتدة لمواقع القوات والتجمعات السكانية والأهداف الاستراتيجية على مساحات واسعة في مسرح عمليات إقليم محدد ضد هجمات الصواريخ البالستية المعادية واعتراضها بالإضافة إلى أنها مجهزة لحمل الصواريخ من على منصة إطلاق واحدة مع رادار متطور ونظام كهربائي حديث مع تحسين نظام الإصابة بالأهداف التي صرحت به الشركة المصنعة –لوكهيد مارتن– أن نسبة الإصابة بالأهداف المسجلة كانت ١٠٠٪ .

الخاتمة:

تتسم العلاقات الخليجية-الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد إلى حد التناقض، ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية-الإيرانية التي شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقًا للمتغيرات الإقليمية والدولية، وتتمثل مُعضلة دول الخليج في البرنامج النووي الإيراني. فهي من جهة لا تُريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة شقيقة وجارة، ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري. هنا مكمن المُعضلة الأساسية لدول الخليج، لذلك نجد مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره باعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيدًا عن أن تُصبح دولة بقُدرات نووية عسكرية وتهديدًا للسلم الدولي.

مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي يمهد الطريق لسباق محموم بالمنطقة كما حدث بين الهند وباكستان

مع تزايد الخطر النووي الذي تشعر به دول المجلس وازدياد صعوبة الوضع لدى دول المجلس التي باتت ترى أن الخطر النووي يهدد كيانها ومستقبلها وموجه إليها لأنها هي الحلقة الأضعف في الإقليم والتي مازالت لا تملك السلاح النووي، من أجل ذلك فهي ساعية في ذلك الأمر ولكن ليس للاستخدام العسكري بل للاستخدام المدني السلمي وتحت إشراف دولي لإيمانها بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعدم وجود الطموح لديها باستخدامه إلا في الناحية السلمية لإيمانها بالتعايش السلمي مع جيرانها في الإقليم.

* كاتب متخصص في القانون العام والعلوم السياسية - مملكة البحرين

الخلل التسليحي بالشرق الأوسط في غير صالح العرب ويدعم إسرائيل وإيران

السباق في المنطقة: امتلاك العرب للقدرات النووية خيار صعب وضروري

تصنف الأسلحة النووية على قمة أسلحة التدمير الشامل (ا ت ش)، بالإضافة إلى كل من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث استخدمت الأخيرتان خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ -١٩١٨م) بينما ظهرت الأسلحة النووية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) حيث استخدمتها أمريكا ضد اليابان – آخر أقطاب المحور بعد استسلام كل من إيطاليا وألمانيا – لتستسلم اليابان دون قيد أو شرط، وتنتهي الحرب رسميًا في (٢ سبتمبر ١٩٤٥م). تتالى امتلاك الدول الكبرى للأسلحة النووية لكل من (الاتحاد السوفيتي) روسيا، ثم بريطانيا، ففرنسا، وأخيرًا الصين، ليشكلوا ما عرف بالنادي النووي الذي اقتصر عليهم، ويكونوا هم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التي أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية كآلية دولية من أجل السلم والأمن الدوليين، ثم توالى امتلاك دول أخرى – خارج النادي النووي – لكل من إسرائيل، فالهند، فباكستان، ثم كوريا الشمالية على الترتيب، مع محاولات جادة لإيران، أوقفها اتفاق (٥ + ١) عام (٢٠١٥م).

لواء أ ح د. محمد عبد الخالق قشقوش

تواجدت في إقليم الشرق الأوسط وجواره كل الدول النووية الجديدة خارج النادي النووي -عدا كوريا الشمالية- ففي القلب إسرائيل، وفي الحواف إيران وفي جوار الشرق الأوسط شرقًا كل من الهند وباكستان. وإذا كانت الأخيرتان قد أرستا توازن إقليمي فرعي في شبه القارة الهندية وشمالها، فإن الوطن العربي في قلب الشرق الأوسط، يتعرض إلى خلل كبير في التوازن الاستراتيجي النووي بين من يملك، إسرائيل -وعلى الوشك إيران- وبين من لا يملك. فهل يمكن معالجة هذا الخلل ؟؟ سواء بالامتلاك المتبادل أو الإخلاء المتبادل رغم صعوبة كليهما، وهل تسمح البيئة الإقليمية والدولية بذلك ؟؟ هذا ما سنعرض له.

محتويات الدراسة:

خلفية تاريخية – تسلسل امتلاك الأسلحة النووية – الدول النووية والمحتملة في الشرق الأوسط والخلل الاستراتيجي – هل يمكن معالجة هذا الخلل ؟؟ – هل يمكن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وهل تسمح الظروف الدولية والإقليمية بذلك ؟؟ – خاتمة.

أولاً: خلفية تاريخية

منذ مأساة بيرل هاربر وتدمير معظم الأسطول الأمريكي -بواسطة الطيران الياباني- بعد انتقاله من كاليفورنيا إلى هاواي، والتي لم تكن ولاية أمريكية بعد، حيث أجبرت الولايات المتحدة على دخول الحرب وقيادة الحلفاء خلال النصف الثاني من الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحدث، فقد عكف العلماء الأمريكيون في معاملهم ضمن مشروع (مانهاتن) النووي وحتى إجراء أول تجربة ميدانية في صحراء نيو مكسيكو في ١٩٤٥/٧/٦م، أي بعد استسلام قطبي المحور إيطاليا ثم ألمانيا، حيث استمر اليابانيون في قتال القوات الأمريكية والبريطانية في المحيط الهادي – وبعد شهر تمامًا وفي ١٩٤٥/٨/٦م، تم إسقاط أول قنبلة نووية أمريكية على مدينة هيروشيما السكانية أطلق عليها (الولد الصغير) من القاذفة (بي ٢٩) بقيادة العقيد بول تيبيتس، ولم تستسلم اليابان في اليوم التالي حيث تم إسقاط القنبلة الثانية (الرجل السمين)، أكبر من الأولى على مدينة ناجازاكي الصناعية لتعلن اليابان استسلامها دون قيد أو شرط وتوقيع وثيقة الاستسلام في ١٩٤٥/٩/٢م.

توقع الأمريكيون نتائج تدميرية رهيبة، مقارنة بنتائج قنبلة الاختبار والتي بلغت أقل من كج أحدثت انفجار يكافئ ٤٠ – ٥٠ ألف طن من مادة تي ان تي شديدة الانفجار، فما بالنا بقنبلة عيارية ٢٠ ك/طن؟؟ حيث قتلت ١٢٠ ألف فرد في أعقاب الانفجار مباشرة، مع ما خلفته من خسائر كبيرة نتيجة الضغوط

الهائلة والحرارة الشديدة، وأكثر من ضعفي الرقم الأول نتيجة التسمم الإشعاعي (لتلازمة الإشعاع) واستمر لسنوات مؤثرة على البيئة الحية من حيوان ونبات!

تنتج تلك الطاقة الهائلة للقنبلة النووية نتيجة الانشطار المتسلسل لنواة ذرة (اليورانيوم ٢٣٥)، أما القنبلة الهيدروجينية الحرارية الأكثر فتكًا فتنتج عن الاندماج المتسلسل لنواة عنصري (الديتوريوم والليثيوم)، ثم توصل العلم لاحقًا إلى إنتاج الأسلحة النووية التجميعية بما يعرف بالكتلة فوق الحرجة. تقيم القدرة النووية للدولة بثلاثة عناصر هي:

أولاً: امتلاك السلاح النووي.

ثانيًا: امتلاك وسيلة الإطلاق، أي توصيل السلاح النووي برًا أو بحرًا او جوًا إلى الهدف.

ثالثًا: امتلاك إرادة الاستخدام، وهي عنصر حرج ومبعث للخوف، من أن تمتلك نظم متهورة سلاحًا نوويًا وهو ما ينطبق على كل من كوريا الشمالية حاليًا، وإيران في حالة الامتلاك مستقبلا، كما تكمن المخاوف من تسرب أسلحة نووية صغيرة إلى أيدي الإرهابيين.

لذلك كان لزامًا على المجتمع الدولي الاتفاق أن ينشئ آلية للمراقبة والضبط والتفتيش وتطبيق اتفاقيات ومعاهدات خاصة بالأسلحة النووية، لذلك تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA).

ثانيًا: تسلسل امتلاك الأسلحة النووية والظروف المصاحبة:

بدأت بالولايات المتحدة عام ١٩٤٥م، ثم الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩م، ثم بريطانيا ١٩٥٥م، ثم فرنسا عام ١٩٦٠م، ثم الصين عام ١٩٦٤م، ليتكون ما عرف بالنادي النووي، الذي أغلق على هؤلاء، لعدم التوسع الدولي في الامتلاك، ولكن نتيجة اعتبارات الأمن القومي لبعض الدول في بعض الأقاليم، فقد سعت إسرائيل إلى الامتلاك خلال المدة ١٩٦٠ – ١٩٧٠م، حيث تم التعتيم على نجاحها في الامتلاك من عدمه لمزاولة استراتيجية الردع بالشك، حيث اعتبرت أن امتلاكها للأسلحة النووية ضروري في حالة تعرض بقائها للخطر (الاختيار شمشون – سيمسون)، لوجودها وسط بحر من العداء العربي، وهو ما دعاها إلى رفع درجة استعدادها النووي (القنبلة في القبو) خلال المراحل الأولى لحرب عام ١٩٧٣م، المجيدة، تلى ذلك امتلاك الهند عام ١٩٧٤م، مما اعتبرته باكستان خلل استراتيجي للقوى في شبه القارة الهندية وشمالها فعملت بجهد كبير إلى أن حققت الامتلاك والتجارب عام ١٩٩٨م، ثم كوريا الشمالية عام ٢٠٠٦م، حيث سبق إيقاف برنامجها النووي مرتين اتفاق (٦+١) مقابل رفع العقوبات والحصول على امتيازات من كل من الولايات المتحدة – اليابان – كوريا الجنوبية – أوربا الغربية، وكانت المرة الأولى عام ١٩٩٤م، والثانية ٢٠٠٣م، وفي كل مرة كانت كوريا الشمالية توقع الاتفاق وتحصل على الامتيازات

لتحويل برنامجها إلى برنامج سلمي لتوليد الكهرباء، ثم تلتف سرًا وتعود إلى البرنامج العسكري، وردًا على عودة العقوبات وإيقاف الامتيازات في المرة الثانية ٢٠٠٢م، قامت كوريا الشمالية بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي الذي سبق ووقعت عليها (NPT-non prolefiration treaty)، ومنذ هذا التاريخ وحتى منتصف عام ٢٠١٧ م، أجرت كوريا الشمالية عدد من (٥-٦) تجربة نووية وأعلنت أن إحداها هيدروجينية مما يزيد الخطر في الإقليم في مواجهة كوريا الجنوبية واليابان، خاصة مع امتلاكها لصواريخ بالستية متدرجة حتى بعيدة المدى لتصل إلى السواحل الغربية للولايات المتحدة، مع وجود نظام حكم متهور لا تنقصه إرادة الاستخدام في مواجهة التهديدات المتكررة للرئيس الأمريكي ترامب في وسائل الإعلام، كما أن السيناريو الكوري الشمالي مرشح لأن يكون مشابه الآن ومستقبلا للسيناريو الإيراني مع وبعد (٥ + ١)، كما أن هناك دول تخلت عن برنامجها وأسلحتها النووية مثل أوكرانيا -روسيا البيضاء- كازاخستان، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث آلت تلك البرامج إلى روسيا الاتحادية، كما تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها وتم التخلص مما لديها في تسعينيات القرن الماضي.

ثالثًا: الدول النووية والمحتملة في الشرق الأوسط والخلل الاستراتيجي:

١- إسرائيل:

أ- عند قيام إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥م، كان قد مضى أقل من ثلاث سنوات على أول استخدام للسلاح النووي ضد اليابان في ١٩٤٥/٨/٦م، حيث رأت إسرائيل أن امتلاكها لهذا السلاح الفتاك قد يكون هو الملاذ الأخير الذي يمكن استخدامه ضد بحر العربي المحيط بها كدولة صغيرة محدودة السكان للحفاظ على بقائها، لذلك شرعت في مشروعها النووي مبكرًا، وأحاطته بالسرية الكاملة، إلى أن تم اكتشافه بواسطة اعترافات الإسرائيلي (مردخاي فانونو) والذي عمل لفترة طويلة في مفاعل ديمونة الرئيسي تحت الأرض في صحراء النقب في مواجهة الحدود المصرية، حيث اعترف عام ١٩٨٦م، بأن إسرائيل تمتلك ٢٠٠ سلاح نووي، ثم تم اختطاف فانونو من الأرجنتين بواسطة الموساد ومحاكمته، ومنذ هذا التاريخ وإسرائيل تنكر أحيانًا وتقر أحيانًا أخرى بالامتلاك أو عدمه، إعمالا لسياسة الردع بالشك لوضع أعدائها في حيرة من عدم اليقين.

ب- وسائل حمل وإطلاق الأسلحة النووية:

برًا: تمتلك إسرائيل وسائل الإطلاق من خلال الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وأيضًا الصواريخ الجوالة. وجوًا: من خلال الطائرات المتقدمة من الأجيال الحديثة، أما بحرًا: فينتظر مستقبلا أن تكون لديها تلك الإمكانية بوجود أو إدخال خاصية ذلك على الغواصات الألمانية المتقدمة من طراز دولفين سواءً للإطلاق من سطح أو قاع البحر.

ج- مضادات الصواريخ الإسرائيلية:

تتحسب إسرائيل أنها تقع في مرمى العديد من الصواريخ البالستية العربية ذات الرؤوس التقليدية، كما أنها يمكن استهدافها بصواريخ ايرانية تحمل رؤوسًا نووية إذا ما نجحت إيران في الالتفاف على اتفاق (٥+١) وعادت إلى برنامجها العسكري.

حدثَت إسرائيل النظام الصاروخي للقبة الصاروخية بالتعاون مع الولايات المتحدة كنظام دفاعي مضاد للصواريخ البالستية، ويتكون من:

أ- إدارة إطلاق

ب- مراكز مراقبة

ج- رادارات

د- منصات إطلاق

هـ- صواريخ وتتبع وحدة تشغيل الصواريخ في قيادة الجيش الإسرائيلي

د- بيانات منظومة الصواريخ الاعتراضية الإسرائيلية ومجالات عملها:

م	النظام أو الصاروخ	مجال العمل للاعتراض
١	باتريوت	الاعتراض المتوسط أسفل الغلاف الجوي
٢	تي إم -١٦١	الاعتراض في الفضاء الخارجي
٣	أرو	الاعتراض عند طبقة التراتوسفير من الغلاف الجوي
٤	ثاد	الاعتراض أعلى طبقة التراتوسفير من الغلاف الجوي
		اعتراض الأهداف القادمة من الفضاء الخارجي

٢- إيران:

أ- بدأت برنامجها النووي في عهد الشاه رضا بهلوي بالتعاون مع الولايات المتحدة من خلال مفاعل أبحاث صغير، واستمر ذلك حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث رفضت

التوقيع على معاهدة عدم الانتشار بسبب البرنامج النووي الإسرائيلي وعدم توقيع الأخيرة عليه.

ب- بوصول الخميني إلى الحكم في ١٩٧٩م، تعاون مع الاتحاد السوفيتي وتم الحصول على (٣) مفاعلات نووية من خلال ألمانيا الشرقية عام ١٩٧٩م. وبتفكك الاتحاد السوفيتي نشأت حالة من الفوضى النووية استمرت حتى عام ١٩٩٢م، ونجحت إيران خلال تلك الفترة من الحصول على مواد وتقنيات وعلماء سرًا لخدمة برنامجها، ثم حصلت من روسيا على (٤) مفاعلات نووية عالية التقنية بالإضافة إلى عدد كبير من وحدات الطرد المركزي (centerfugei) التي تم تركيبها تحت الأرض لتفادي أي هجمات جوية معادية محتملة، عكس المفاعلات الضخمة سهلة الاستهداف، كما حدث مع المفاعل العراقي عام ١٩٨١م، وحتى لو تم تدمير جز من وحدات الطرد المركزي -رغم صعوبة ذلك- فإن آلاف الوحدات الأخرى سوف تستمر في العمل كما أن تقنية هذه الوحدات تحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة وهي متوفرة لدى إيران التي تعاونت أيضًا مع كوريا الشمالية عبر الصين.

ت- استمرت إيران في مناوراتها السياسية والجدلية ورفضت تفتيش ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما عرضها لعقوبات اقتصادية إلى أن تم توقيع اتفاق ٥+١ الذي بموجبه تم إيقاف المشروع النووي الإيراني طبقًا لضوابط قانونية وفنية مقابل إيقاف العقوبات الاقتصادية.

ث- ليس من المستبعد أن تلتف إيران حول اتفاق (٥+١) كما فعلت كوريا الشمالية وتعود إلى الاستخدام العسكري بدلا من السلمي لتوليد الطاقة الكهربائية وتضحي بعودة العقوبات الاقتصادية لكنها ستكون قد ربحت السباق النووي.

ج- تمتلك إيران ترسانة قوية من نظم الصواريخ البالستية المتدرجة في المدى القصير(من ٢٠٠ - ٣٠٠) كم والتي تغطي عمق الشاطئ الغربي للخليج، إلى مديات متوسطة حتى (٢٠٠٠) كم ،تغطي كل الجزيرة العربية ، إلى مديات بعيدة أكثر من (٢٥٠٠) كم تغطي معظم الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وأجزاء من الأقاليم الفرعية المتاخمة، وأن تلك الصواريخ قادرة على حمل رؤوس تقليدية ونووية لتعوض ضعف وسائل الإطلاق البحري والجوي، كما أنها تفتقر إلى نظم مضادات الصواريخ البالستية وخاصة إذا ما أطلقت عليها بكثافة من منطقة الخليج العربي، كما أنها يمكن أن تطور مستقبلا الإطلاق باستخدام الطائرات بدون طيار التي تنتجها، بالإضافة إلى الصواريخ المستخدمة في مجال الفضاء، وطبقا للجدول الآتي:

المدى القصير أقل من ١٠٠٠ كم المدى		المتوسط ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ كم		المدى البعيد، أكبر من ٣٠٠٠	
الصاروخ	المدى كم	الصاروخ	المدى كم	الصاروخ	المدى كم
فجر	٢٠٠	شهاب ٣	٢١٠٠	بدر ١١٠	٣٠٠٠ فضائي
زلزال	٢٠٠	-	-	شهاب ٤	٤٥٠٠
فاتح ١١٠	٢٠٠	-	-	شهاب ٥	٦٠٠٠
شهاب ١	٣٥٠	-	-	شهاب ٦	١٠٠٠٠ عابر للقارات
شهاب ٢	٧٥٠	-	-	-	-

الطائرات بدون طيار إنتاج إيراني: طراز فطرس – وشاهين

٣-النتيجة:

أن هناك دول غير عربية في إقليم الشرق الأوسط تملك القدرات النووية ووسائل إطلاقها المتعددة وهي إسرائيل، كما أن إيران على وشك أن تمتلكها ولديها وسائل حمل وإطلاق صاروخية كبيرة ومتدرجة المديات وحتى المدى البعيد واحتمال العابر للقارات وكلاهما يملك إرادة الاستخدام مما يشكل خطرًا وخللا استراتيجي في غير صالح الوطن العربي الذي لا يملك.

رابعًا: هل يمكن معالجة الخلل الاستراتيجي النووي في الشرق الأوسط وتحقيق التوازن؟:

هناك احتمالات ثلاثة، أولاً: إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، ثانيًا: يسعى الجانب العربي إلى الامتلاك النووي، ثالثًا: أو امتلاك باقي أسلحة الدمار الشامل الأقل، الكيميائي والبيولوجي بالإضافة إلى القدرات الصاروخية، في مواجهة النووي الأقوى.

١- إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل:

وهو أمر سيرفضه من يملك، إسرائيل وإيران، وخاصة إسرائيل للتخلي عن السلاح الوحيد الذي يمكن أن يضمن بقاءها في حالة تعرضها للفناء، وخاصة أنها بقعة صغيرة وعدد محدود، في وسط بحر عربي معادي كثيف السكان، وهو ما كشف عن نواياها خلال الأيام الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما خسرت أكثر من ١٠٠٠ قتيل خلال اليوم الأول للقتال، كما أعلن وقتها وزير الدفاع موشي ديان، حتى ولو أبدى الجانب

العربي استعداده عن التخلي -إن كان يملك- باقي أسلحة الدمار الشامل ، من كيميائية وبيولوجية، فالمقارنة غير متكافئة من الناحية التدميرية وأثارها. يعرف ذلك في أدبيات ضبط التسلح بنزع السلاح أو الخيار (صفر) وهو خيار نظري حتى الآن.

٢- السعي العربي لامتلاك القدرات النووية:

وهو اختيار صعب أيضًا لكنه ضروري حيث بدأ من سبقونا بتوظيف الطاقة النووية سلميًا مع تحولها عسكريًا عند الضرورة خاصة إذا لم يرتدع الجانب المعادي، رغم المحاذير الدولية والتعرض للعقوبات المختلفة بالإضافة إلى التكلفة المادية والعلمية.

٣- تعظيم القدرات العربية الكيميائية والبيولوجية والصاروخية في المقابل:

رغم عدم تكافؤ المقارنة إلا أن ذلك هو المتاح الممكن حاليًا خاصة إذا تم التنسيق والحشد للقصفات الصاروخية العربية على أهداف محددة بكثافة كبيرة تفوق قدرة العدو على الاعتراض، ليكون ذلك الممكن المتاح للتفاوض على الخطوة الأكبر بنزع أسلحة التدمير الشامل وجعل هذه المنطقة المضطربة أكثر استقرارًا.

خامسًا: هل يمكن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل في ظل الظروف الإقليمية والدولية:

١- تسعى الأمم المتحدة ممثلة في مكتبها لنزع السلاح (UNODA) إلى تفعيل الخريطة التي وضعتها لمناطق وأقاليم نزع السلاح وخاصة أسلحة التدمير الشامل، وتشمل أمريكا الجنوبية والوسطى وإفريقيا وأستراليا وأجزاء من أسيا بالإضافة إلى القارة القطبية الجنوبية، حيث باقي الأقاليم أو القارات هي التي تحتوي على الامتلاك النووي، سواء الرسمي لدول النادي الخمس، أو الدول النووية خارج النادي النووي والتي تقع كلها داخل قارة آسيا (إسرائيل - الهند - باكستان - كوريا الشمالية - واحتمالية إيران)، منهم اثنين في منطقة الشرق الأوسط إسرائيل وإيران المحتملة، وعلى مقربة من الإقليم كل من الهند وباكستان.

٢- منذ مبادرة مصر وإيران عام ١٩٧١م، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل (أ ت ش) لم تتوقف الجهود العربية والإيرانية حتى عام ١٩٩٥م، عن المطالبة بذلك في المحافل الدولية، وخاصة مؤتمرات نزع السلاح، بمعاونة بعض الدول الصديقة مثل الاتحاد السوفيتي والصين، إلا أن تلك الجهود كانت دائما تصطدم برفض إسرائيل وكان الغرب يؤيدها في ذلك وخاصة الولايات المتحدة.

٣- كان ذلك تزامنا مع الجهود الدولية والإقليمية ومنها الشرق الأوسط لتفعيل معاهدة منع الانتشار النووي، ثم اتفاقية الحد الجزئي ثم الكلي للتجارب النووية، مع حظر التجارب في الفضاء الخارجي وتحت الماء، وذلك في عامي ١٩٦٣م، ثم ١٩٦٦م، على الترتيب، وقد دفع عدم توقيع إسرائيل على ذلك، العديد من الدول العربية والشرق أوسطية إلى عدم التوقيع أو عدم المصادقة على التوقيع مثل مصر والسعودية والجزائر وإيران، كما أن مصر وسورية ولبنان ، رفضوا التوقيع عام ٢٠٠٢م، على معاهدتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ردًا على رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار. (NPT)

٤- مازالت الجهود العربية مستمرة وإن كان آخرها التنسيق المصري الروسي لمراجعة معاهدة منع الانتشار للأسلحة النووية، والمنتظر عقده عام ٢٠٢٠م، لصالح السلم والأمن الإقليمي والدولي حيث عقد المؤتمر في ٢٠١٧/٨/٢٩م.

٥- خلال قرابة نصف قرن من الزمان لم تتوقف جهود الدول العربية -والشرق أوسطية أحيانًا- بالتعاون مع بعض القوى الصديقة، عن إخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل وخاصة النووية، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل ليظل الخلل الاستراتيجي في صالح إسرائيل، واحتمال إيران مستقبلا، وفي عكس صالح العرب.

خاتمة:

تعاني منطقة الشرق الأوسط من خلل استراتيجي تسليحي نووي، لصالح كل من إسرائيل وإيران مستقبلاً، وفي غير صالح العرب، ولكي يستقيم الميزان الاستراتيجي يجب على العرب أن يمتلكوا هذه القدرات، سلمية أولاً ثم التحول إلى العسكرية رغم صعوبة ذلك في البيئة الدولية ومدى التعرض للعقوبات، ولنا العبرة في شبه القارة الهندية للخلل ثم التوازن، بين كل من الهند وباكستان على الترتيب وخارج النادي النووي. وكيف تحقق التوازن بامتلاك الطرفين.

مع أهمية تعظيم القدرات العربية للأسلحة فوق التقليدية الأخرى الكيميائية والبيولوجية والصاروخية بالتنسيق وكثافة الاستخدام الذي يفوق قدرة الاعتراض المعادي بكفاءة، وذلك لتقليل الخلل في التوازن وليس استقامته، مع استمرار الجهود الإقليمية والدولية للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل رغم الاعتراضات الغربية والأمريكية، ولكن يجب ألا يتوقف العرب عن المحاولة.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

امتلاك النووي قرار سيادي قد تقدم عليه دول عربية منفردة أو في إطار تفاهمات

العرب بين فكي "كماشة نووية" إقليمية: عدو .. وخصم لدود تنقصه العقلانية

من أهم معالم استقرار عهد الأمم المتحدة، عقب الحرب الكونية الثانية، تطوير سلاح ردع غير تقليدي جديد (السلاح النووي)، يتمتع بخاصتين استراتيجيتين غير مسبوقتين في تعاقب الأنظمة الدولية الحديثة، منذ نهاية القرن الخامس عشر. الخاصية الأولى: قوته التدميرية الشاملة، لدرجة الهلاك والإبادة للجنس البشري، بل وشكل الحياة الموجودة على الأرض. الخاصية الثانية: قوة الردع غير المرنة، التي يمتلكها، لدرجة استحالة استخدامه، دون المجازفة برد الخصم بضربة نووية ثانية، ربما تفوق في ضررها الضربة الأولى، فترتفع بذلك تكلفة استخدامه، في مقابل عدم القدرة على توقع رد الخصم بما بقي لديه من سلاح نووي، حتى لو أجهزت الضربة الأولى على معظم ترسانته النووية.

د. طلال صالح بنّان

العالم إذن يعيش، منذ إسقاط أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما وبعدها بأيام على مدينة نجازاكي اليابانيتين (٢، ٩ أغسطس ١٩٤٥م)، قرب نهاية الحرب الكونية الثانية، وفق نظام فتاك دقيق وصارم للقوة يقوم على حركيّة للتوازن غير التقليدي، عرف بتوازن الرعب النووي، غير ذلك النظام التقليدي لتوازن القوى التقليدي، الذي كان سائدًا من قبل، وحتى نهاية الحرب الكونية الثانية، وكان يعتمد على التسلح التقليدي، ولحدٍ ما غير التقليدي، في شكله الكيمائي والبيولوجي والجرثومية، بمحدودية خطره في ساحات القتال.. وعدم حاجته لوسيلة توصيل بعيدة المدى، للمناطق المأهولة، خارج ساحات المواجهة العسكرية القريبة، كما كان الحال خلال الحرب الكونية الأولى (١٩١٤-١٩١٩م).

فاعلية وكفاءة نظام توازن الرعب النووي

بدايةً، ما كان العالم ليرضى أن تتسيد الولايات المتحدة العالم وهي تحتكر هذا الرادع غير التقليدي الجديد الفتاك، وإلا فإن استقرار العالم... بل وبقاء البشرية واستمرارها سيكونان على المحك. مهما كانت عقلانية صانعي السياسة الخارجية للدولة المحتكرة للسلاح النووي، إلا أن إغراء اللجوء إلى السلاح النووي، خارج آلية متبادلة وفعالة وكفوء للردع المتبادل الفعّال، يكون أمضى من أي رادع سياسي أو أخلاقي أو قانوني، قد يتوفر محليًا أو يتطور دوليًا، يحول دون الإقدام على استخدام السلاح النووي، صورة رعناء وغير مسؤولة. الدليل على ذلك: أن الولايات المتحدة نفسها لم تستطع مقاومة إغراء استخدام السلاح النووي على جبهة الباسفيك مع اليابان، نهاية الحرب الكونية الثانية، رغم أنه كان من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية، لا يحتاج الأمر لإنهاء الحرب على تلك الجبهة، لاستخدام الرادع النووي - النووي.

لذا لم يمضِ سوى أربع سنوات على احتكار الولايات المتحدة للرادع النووي، ويُجري الاتحاد السوفيتي أول تجاربه النووية (٢٩ أغسطس ١٩٤٩م). من يومها جرى تطوير نظام للتوازن غير التقليدي للقوة أُطلق عليه (توازن الرعب النّووي). للغرابة: لقد كان هذا النظام الجديد فعالاً، بالرغم من قوته التدميرية الشاملة والمهلكة، لدرجة يُعزى له السلام الذي يعيشه العالم إلى الآن، بالرغم من التكهنات التي سادت في بداية نشوء نظام توازن الرعب النووي من أنه سيكون نظامًا غير مستقرٍ للقوى يحمل في طياته دمارًا شاملاً لدرجة احتمال هلاك البشرية والحياة على وجه الأرض.

للتدليل على استقرار نظام توازن الرعب النووي توفيره السلام، الذي مكن البشرية خلال سبع عقود من التنمية والتقدم، رغم نشوب الحروب التقليدية المحدودة في بعض بؤر

العالم المتوترة. لقد انتقل العالم، في ظل نظام الأمم المتحدة، خلال السبع عقود الماضية وحتى الآن، إلى آفاق تنموية وعلمية غير مسبوقة في تاريخ البشرية. يكفي أنه خلال سبع عقود لم تنشب حرب كونية واحدة بين قطبي النظام الدولي. قارن هذا بعدم كفاءة نظام توازن القوى التقليدي من حماية نظام عصبة الأمم. وماهي إلى عشرين سنة، وينهار نظام عصبة الأمم بمؤسساته وترسانته العسكرية التقليدية، لتنشب الحرب العالمية الثانية، لتصبح -إلى حين -آخر الحروب الكونية الفاصلة، التي كانت تاريخيًا، وراء تعاقب الأنظمة الدولية الحديثة، منذ نهاية القرن الخامس عشر.

النادي النووي الدولي

نهاية عقد الأربعينات، منذ تفجير الاتحاد السوفيتي لقنبلته الذرية الأولى، بدأ سباق التسلح النّووي يسود العالم، بدأً بباقي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (بريطانيا ٣ أكتوبر ١٩٥٢م، فرنسا ١٣ فبراير ١٩٦٠م، وأخيرًا: الصين ١٦ أكتوبر ١٩٦٤م). ولم يقتصر الأمر على القوى العظمى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، الذين يعتبرون المؤسسين الأوائل لما عُرف بعد ذلك بالنادي النووي الدولي، سرعان ما لحقت بهم قوى إقليمية، أنشأت بين بعضها توازن رعب نووي، من نوع ومستوى آخر، ليأخذ سباق التسلح النووي بعدًا إقليميًا أوسع انتشارًا، كما هو في حال نظام الردع النووي المتبادل بين الهند، التي دخلت النادي النووي الدولي في ١٨ مايو ١٩٧٤م، وباكستان ٢٨ مايو ١٩٩٨م). وكانت آخر الدول، التي تمكنت من امتلاك الرادع النّووي كوريا الشمالية حيث نجحت في تفجير أول قنبلة نووية لها (٩ أكتوبر ٢٠٠٦م).

هذا لا يعني أن السلاح النّووي حكرًا على أعضاء النادي النّووي الدولي " الرسميين"، و" وغير الرسميين" الثمانية، إذا جاز التعبير، بل هناك دول يُشَك بأنها تمتلك السلاح النّووي.. أو لديها الإمكانات اللازمة لتحضيره وتجهيزه في وقت قياسي، متى أتخذ قرار سيادي بهذا الخصوص. إسرائيل تأتي في مقدمة هذه الدول، التي لم تعترف بامتلاكها للسلاح النووي ولم تُجر رسميًا أي تجربة نووية، وإن كانت هناك تقارير تؤكد امتلاكها لأكثر من ٢٠٠ رأس نووية. إسرائيل، وإن لم تعلن أنها تمتلك سلاحًا نوويًا، إلا أنها تمتلك رادعه الاستراتيجي، اعتمادًا على نظرية (الغموض البناء). إسرائيل في حقيقة الأمر - ليست في حاجة إلى الإعلان عن إمكاناتها النووية، لتُدخل نفسها في جدل إقليمي ودولي، له محاذيره السياسية والاستراتيجية والأخلاقية، هي في غنىً عنها، في الوقت الذي يكاد يجزم فيه خصومها الإقليميين، العرب على وجه الخصوص، أنها تمتلك الرادع النووي.

كما تدور شكوك حول امتلاك بعض الدول للسلاح النووي، مثل جنوب إفريقيا. بالإضافة إلى أن هناك تقارير تقول إنه بمقدور أكثر من ٣٠ دولة صناعة القنبلة النووية، إذا ما اتخذت حكوماتها قرارًا سياسيًا بذلك، نظرًا لامتلاك هذه الدول التكنلوجيا.. والموارد الكافية، ولتمتع معظمها باستقرار سياسي، مثل: ألمانيا، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين.

قرار سيادي بامتياز

على أي حال، قرار امتلاك الرادع النّووي، هو في الأساس قرار سيادي في المقام الأول، من صميم اختصاص الدول، ويخضع لتقديراتها الاستراتيجية، في مدى حاجتها إليه.. ومدى قدرتها على دفع تكلفته السياسية والقانونية والأخلاقية، خاصة إذا كانت موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (١ يوليو ١٩٦٨م). في الواقع، وبصفة عامة لا توجد دولة في العالم تمتلك أو تتطلع لأن تمتلك الرادع النّووي، تكتفي بتوفر حماية نووية من قبل طرف دولي آخر يمتلكه. كما لم يكن مثل هذا القرار، إطلاقًا، ثمرة لتعاون مع دول أخرى، مهما بلغ شكل هذا التعاون أو حتى لنقل متانة التحالف الاستراتيجي بينها. باختصار قرار امتلاك الرادع النّووي هو قرار وطني سيادي في المقام الأول لا تشارك الدولة في اتخاذه أو صنعه مع أية جهة دولية أخرى، مهما بلغت درجة التحالف الاستراتيجي بينها.

ومن ثم الكلام عن قنبلة إقليمية يخدم رادعها مجموعة من الدول التي تربطها ببعض أواصر قوية من التعاون والتحالف والرؤية الاستراتيجية الواحدة أو المتطابقة، هذا إذا كان هناك في السياسة الدولية، ما يمكن أن يُطلق عليه الرؤى الاستراتيجية المتطابقة مهما بلغت أواصر التحالف والتعاون بين مجموعة ما من الدول، إنما هو - في أفضل الحالات - ينم عن عدم جدية في المضي في المشروع. ذلك أن قرار امتلاك الرادع النووي يلزمه قرارٌ آخر لا ينفك عنه، وربما أشد خطورة منه، ألا وهو: قرار استخدامه.. أو الاستعداد لاستخدامه، أو التهديد باستخدامه.

قرارات مثل هذه تأتي في قمة أعمال السيادة، الخاصة بالدول وحدها، التي لا يمكن أن تساوم عليها، دون التضحية بأمنها، بل وحتى ببقائها. الدول عادة ما تفشل في اتخاذ قرارات جماعية في قضايا أقل مصيرية.. وتعيد التفكير في جدوى الاستمرار في الصيغة التكاملية مع دول أخرى. بريطانيا، على سبيل المثال: خرجت من صيغة الاتحاد الأوربي، بموجب استفتاء ٢٣ يونيو ٢٠١٦م، بعد انخراطها القوي في تجربة الاتحاد الأوربي، منذ تفعيل مشروع السوق الأوربية المشتركة، لما يقرب من ستة عقود. كما أن إدارة الرئيس ترامب حاليًا تفكر في خروج الولايات المتحدة من اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية مع

باكستان لن تجازف بأمن إسلام أباد وكراتشي من أجل الدفاع عن أية مدينة عربية أو إسلامية

كندا والمكسيك (النافتا)، بعد ربع قرن من التكامل الإقليمي الناجح والمطرد بين الدول الثلاث. إذا كان استمرار تعاون الدول في قضايا تكاملية إقليمية "سلمية"، غير مؤكد ومضمون، مهما طال العمل به وثبوت منفعته المشتركة لأعضائه، فما بالك في اتخاذ قرار مصيري من الدرجة الأولى، مثل الضغط على زر إطلاق السلاح النّووي.

أسطورة الأمن النووي الجماعي

في عصر الأسلحة الفتاكة ذات إمكانات الدمار الشامل المُهلك، مثل السلاح النووي، لا يمكن لأي طرف دولي أن يثق عند تطور أي مواجهة دولية أو إقليمية محتمل استخدام الرادع النووي فيها، أن يعتمد في أمنه القومي، على إمكانات الردع الاستراتيجي لأي حليف دولي آخر، مهما بلغ عمق الروابط الاستراتيجية بينهما. في النهاية لن يقبل ذلك الحليف الاستراتيجي الذي يمتلك الرادع النووي التضحية بأمنه هو من أجل الدفاع عن أمن مَنْ يشمله تحت مظلته النووية، مهما كان تقديره الاستراتيجي لأهمية الحليف بالنسبة له.. ومهما بلغ التزامه السياسي والقانوني والأخلاقي، بل حتى المصيري بأمنه. ذلك لأنه عند اتخاذ قرار المواجهة الاستراتيجية، تحت آلية ومنطق توازن الرعب النووي، لن يفكر مَنْ يمتلك الرادع النووي إلا في أمنه هو لا في أمن أي حليف له يعتمد على مظلته النووية في الدفاع عن نفسه، حتى لو ذلك يعني التضحية ببقاء ذلك الحليف.

لهذا في عصر الحرب الباردة قبلت أوروبا المظلة النووية الأمريكية، ولكنها لم تثق في أن أمريكا، إذا ما تطور وضع

أمني خطير في أوربا تتوفر فيه إمكانات التصعيد لاستخدام السلاح النّووي أو التهديد باستخدامه. بريطانيا وفرنسا طورتا رادعهما النّووي الخاص لقناعتهما أنه في أية مواجهة محتملة مع السوفييت في أوروبا، لا يمكن تصور أن تضحي الولايات المتحدة بنيويورك أو واشنطن أو سان فرانسيسكو، من أجل لندن أو باريس أو روما.

نفس السلوك نراه يتكرر، على الجبهة المقابلة من نظام الحرب الباردة. الصين عندما فاجأت الشقيق الشيوعي الأكبر (الاتحاد السوفيتي) أواسط الستينيات بامتلاك الرادع النّووي، ذلك الصين لم تكن تثق بأن الاتحاد السوفيتي سوف يضحي بموسكو أو ستالين غراد أو كييف من أجل بكين، في أي مواجهة نووية محتملة بين الشرق والغرب. بل إن الصين، حينها، لم تكن تستبعد حدوث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي، نظرًا لطبيعة تعقيد العلاقات التاريخية بين البلدين.. ولطبيعة واقع الوضع الجيوسياسي، إنسانيًا وتضاريسيًا، الذي يفصل بين البلدين.

أما في حالة اليابان وألمانيا، وهما دولتان كبيرتان ومتقدمتان تكنولوجيًا، ويمتلكان إمكانات تطوير رادع نووي خاص بهما، في أي وقت، متى طورتا إرادة سياسية بذلك. إلا أنه هناك محاذير سياسية وقانونية خارجية وداخلية من أن يتصرفا مثل ما ذهبت إليه كل من بريطانيا وفرنسا، بامتلاك الرادع النووي الخاص بهما. اليابان وألمانيا، نتيجة هزيمتهما في الحرب الكونية الثانية، التزمتا سياسيًا وقانونيًا بتحديد قدراتهما العسكرية.. وعدم المشاركة أو التورط في أي نشاط عسكري لهما خارج حدودهما، في مقابل ضمان الولايات المتحدة والحلفاء لأمنهما. كما أنه بسبب الهزيمة العسكرية والإذلال الوطني لهما، الذي سببته هزيمتهما العسكرية في الحرب الكونية الثانية، نتيجة لحكمهما من قبل أنظمة حكم فاشية، تكون رأي عام في داخل ألمانيا واليابان، بتحريم التورط في أي نزاع مسلح خارجي.. ونبذ خيار الحرب بالمرة، كأداة محتملة من أدوات خدمة أهداف سياستهما الخارجية.

لكنه بالرغم من هذا الوضع السياسي والقانوني والأخلاقي الذي يحكم اليابان وألمانيا، فإن إمكانية أن يطورا رادعهما النووي الخاص بهما، ليس مستبعدًا، على إطلاقه، إذا ما تطور ما يمكن أن يقود إلى تعرضهما لاحتمال المواجهة النووية من قبل أطراف دولية أو إقليمية.. وقَدّرتا أنه لا يمكن التعويل أو الثقة في الضمانات الدفاعية النووية الأمريكية، فإنهما لن يترددا في اتخاذ قرار امتلاك الرادع النووي، لتوفر إمكانات ذلك لديهما التكنولوجية والمادية، إذا ما توفر الحافز القومي لتجاوز التزاماتهما السياسية والقانونية والأخلاقية، الخارجية والداخلية.

أمن الدولة أولاً وأخيرًا.. باكستان وإسرائيل

إذا كان الأمن الجماعي، على مستوى حركة ومنطق معادلة توازن الرعب النووي في بعدها الكوني العام "الماكرو"، على مستوى أقطاب النظام الدولي الرئيسية، في عهد الحرب الباردة وحتى الآن، يُعد من أساطير السياسة الدولية، فإنه لا يقل خيالية ورومانسية، في بعده الإقليمي الجزئي "المايكرو". قيل الكثير عن امتلاك باكستان للرادع النّووي، حتى أن البعض حاول تجريد باكستان من قرارها الوطني بامتلاك السلاح النّووي، وأطلق على رادعها النّووي (القنبلة الإسلامية)! بينما واقع الأمر أن دافع باكستان للحصول على الرادع النّووي هو من أجل ردع عدوها الإقليمي (الهند) الذي كان له قصب السبق في تفجير أول قنبلة نووية في شبه القارة الهندية (١٩٧٤م) لقد أخذ من باكستان عقدين من الزمان لتصل لدرجة توازن الرعب النّووي مع الهند. بالتالي: كان مشروع باكستان، في الحصول على الرادع النّووي، دافعه وطني – في المقام الأول – لمواجهة خصم إقليمي يمتلكه، لا ينفع معه لا التحالف مع الصين ولا حتى مع الولايات المتحدة، لردعه.

بمقدور أكثر من ٣٠ دولة صناعة القنبلة النووية إذا ما اتخذت قرارًا سياسيًا بذلك نظرًا لامتلاكها التكنولوجيا

صحيح أن باكستان دولة إسلامية كبرى تحمل مسؤولية سياسية وتاريخية وأخلاقية تجاه أمن الدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي، خاصة الدول العربية تجاه إمكانات الردع النووية التي تمتلكها إسرائيل، بل وحتى احتمالات امتلاك إيران للرادع النووي.. وبالرغم ما قيل عن مساهمة دول عربية لباكستان في تمويل برنامجها النووي ومدى دور ذلك وتأثيره في حقيقة نجاح البرنامج النووي الباكستاني، إلا أنه في النهاية أهداف ومحددات ودوافع امتلاك باكستان لرادعها النووي وطنية خالصة. باكستان لن تستخدم أو تهدد باستخدام رادعها النووي لصالح أي طرف دولي أو إقليمي، مهما بلغت علاقتها الاستراتيجية به، خارج نطاق دواعي أمنها الوطني المباشرة. باختصار باكستان لن تجازف بأمن إسلام أباد وكراتشي وروا البندي، من أجل الدفاع عن أية مدينة عربية أو إسلامية، حتى لو كان الخطر النووي الإسرائيلي والإيراني، خطيرًا وناجزًا.

مثال آخر إسرائيل. ألم تتعهد الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وضمان تفوقها التقليدي في مواجهة الدول العربية جميعًا. مع ذلك إسرائيل لا تثق ولا تطمئن لوعود واشنطن، وعملت منذ الخمسينات على أن يكون لها رادعها النّووي

الخاص بها. صحيح إسرائيل لم تعلن نفسها دولة نووية، والصحيح أيضًا، أنها لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. هذا جعل إسرائيل في وضع استراتيجي ممتاز يُطلق عليه (الغموض البناء).

إسرائيل لا تعلن عن نفسها قوة نووية، وفي الوقت نفسه يكاد جيرانها يجزمون بأنها تمتلك من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رأس نووي! حدث يومًا أن طلب السيد عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية من الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز زيارة وفد من الجامعة العربية لمفاعل ديمونة في النقب، من أجل كما قال عمرو موسى أن يطمئن العرب على نوايا إسرائيل السلمية.. وأن تل أبيب لا تعمل على امتلاك أو لا تمتلك القنبلة النووية. رد عليه شيمون بيريز متهكمًا من قال أن إسرائيل تريد طمأنة العرب من أنها لا تمتلك الرادع النووي.. أو أنها لا تسعى لامتلاكه. إسرائيل، إذن: تُسخِّر نظرية (الغموض البناء) لتستخدم سلاحها النّووي المفترض سياسيًا واستراتيجيًا، دون الإعلان عن ذلك، وكأنها بالفعل إحدى الدول النّووية أعضاء النادي النّووي الدولي.

العرب بين فكي "كماشة" نووية

عربيًا، كما هو حال واقع تجارب الردع النووي دوليًا وإقليميًا، من العبث الحديث عن قنبلة نووية عربية أو خليجية. ليس هناك في العالم، ما يمكن أن يُطلق عليه الأمن الجماعي النووي، المطلق، حتى ضمن التحالفات الاستراتيجية الكبرى. لا على المستوى الدولي ولا على المستوى الإقليمي هناك طرف دولي قادر وفي حاجة استراتيجية للرادع النووي، في مواجهة عدو أو خصم دولي حقيقي أو محتمل يمتلك أو يسعى لامتلاك الرادع النووي، يعتمد على طرف دولي آخر يمتلك الرادع لتوفير أمنه القومي نوويًا، مهما بلغت الأواصر الاستراتيجية والمصيرية، بين الطرفين.

كل تجارب الردع النووي المعروفة، إما تقوم بين قطبين دوليين أو إقليميين، كلاهما يمتلك الرادع النووي، كما هو في حالة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي روسيا حاليًا.. وعلى المستوى الإقليمي، كما هو الحال بين الهند وباكستان. أو في داخل تنظيمات وأحلاف دولية يصل هاجس الأمن الوطني بداخلها بين بعض أطرافها، حد عدم الثقة أن مظلة الأحلاف الاستراتيجية التي تنطوي تحتها، غير كافية لتوفير الأمان النووي لها، وتكون في نفس قادرة ولديها الإرادة السياسية لامتلاك الرادع النووي الخاص بها، كما هو في حال بريطانيا وفرنسا في حلف شمال الأطلسي.. ووضع الصين والاتحاد السوفيتي رغم الأيدلوجية الماركسية التي كانت تجمعهما.. وعداءهما المشترك للعالم الرأسمالي. أو عندما يصل هاجس الأمن في الدولة إلى مستويات متقدمة من القلق، يفرضه واقع الجغرافيا السياسية، التضاريسي والإنساني، لإقليمها.. أو تاريخ طويل من عدم الثقة في حليفه أو حلفائه الاستراتيجيين، مهما بلغت ضماناتهم الأمنية والاستراتيجية، التي يعدونه بتوفيرها، كما هو الحال في وضع إسرائيل، مع الغرب.. وإلى حدٍ ما وضع كوريا الشمالية، مع الصين شمالاً، وكوريا الجنوبية جنوبًا.

في المقابل، عربيًا يمكن الحديث عن قنبلة نووية سعودية أو مصرية أو جزائرية، ليس بالضرورة ويستحيل أن يكون كذلك، موجهًا ناحية بعضها البعض، بقدر ما هو موجه لعدو مشترك يملك فعليًا الرادع النووي ولو لم يعلن عن ذلك، مثل إسرائيل.. أو منافس إقليمي محتمل، يعمل على امتلاك الرادع النووي، مثل إيران. امتلاك قنبلة نووية لدى أقطاب النظام العربي الرئيسية شرقه وغربه، مثل المملكة العربية السعودية ومصر والجزائر، ليس فقط من شأنه أن يعزز أمن هذه الدول من مخاطر نووية محتملة من قبل أعداء أو خصوم إقليميين، إنما أيضًا لحفظ توازن إقليمي فعال وكفء، في حالة عدم نجاح وتفعيل مشروع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.. ورفض إسرائيل توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتخلي عن استراتيجية الغموض البناء، وكذا تخلي إيران عن سعيها الحثيث لامتلاك الرادع النووي.

فقرار امتلاك الرادع النووي أو السعي لامتلاكه، إذن: هو قرار وطني سيادي في المقام الأول، قد تقدم عليه دول رئيسية في النظام العربي، بصورة منفردة وإن كانت متسقة، في إطار تفاهمات قومية جادة تحددها اعتبارات الأمن القومي العربي، ضمن صيغة مشتركة للقوة الإقليمية الرادعة للدول العربية الرئيسية، تبرره وتحكمه ظروف استراتيجية وطنية عليا.. وواقع إقليمي غير مستقر، وسعي خصوم وأعداء إقليميين للحصول عليه، بل وحتى يمتلكونه.

ليس هناك من وضع أقل استقرارًا وأشد خطورة في المنطقة من احتمال حصول إيران على الرادع النّووي.. والجزم بامتلاك إسرائيل له. وضع استراتيجي بالغ الصعوبة والتعقيد أن يكون العرب بين فكي "كماشة نووية" إقليمية: من الشرق إيران ومن الغرب إسرائيل، كلاهما عدوين، وفي أفضل الحالات أحدهما عدو (إسرائيل).. والآخر خصم إقليمي لدود (إيران)، لا يقل عدوانية وشراسة وقد تنقصه العقلانية أكثر من الآخر (العدو).. والعالم العربي، من شرقه لغربه، لا توجد به قوة قومية واحدة تمتلك الرادع النووي.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

يؤمن الإسرائيليون بأن الدولة المحصنة تقضي على أعدائها كلما كان ممكنًا

اغتيال العقول العربية مخطط إسرائيلي تدعمه أمريكا لإبعاد العرب عن مصادر القوة

حرصت إسرائيل منذ نشأتها على تكريس تقدمها العسكري والتكنولوجي على حساب العرب، كما حرصت إسرائيل على امتلاك السلاح النووي، ورفض امتلاك أي من الدول العربية أية أسلحة نووية، وتركزت الاستراتيجية الإسرائيلية بهذا الخصوص على مستويين: أولهما ضرب أية برامج أو مفاعلات نووية أو مراكز أبحاث نووية في الدول العربية، والثاني اغتيال علماء الذرة في الوطن العربي وتتناول هذه الورقة تلك الاستراتيجية الإسرائيلية.

حسين علي بحيري

فقد أثارت -ولا تزال- قضية استهداف العلماء العرب جملة من التساؤلات التي تدور حول أبرز العلماء العرب الذين تم اغتيالهم، وفي أي التخصصات؟ وما هي الأهداف الحقيقية وراء استهدافهم، ومن هي الجهة المسؤولة عن اغتيالهم، وما هي وسائل وأساليب اغتيالهم، وما هي ردود أفعال الدول العربية تجاه هذه الاغتيالات، ومستقبل العلماء العرب الصاعدين في ظل هذه الأجواء.

وبالنسبة لإسرائيل للاغتيال أهداف مركبة، فمنذ نشأة دولة لم تتوقف عن سياسة الاغتيالات، ويحفل التاريخ الإسرائيلي بملاحقة شخصيات عربية وفلسطينية وتغتالها في أوروبا ووصلت إلى أمريكا. فقد تعرض عدد من العلماء المصريين والعرب للاغتيال من أجهزة مخابراتية، لا تريد لمصر والدول العربية التقدم أو الازدهار علميًا، بالإضافة إلى بعض الكتاب والأدباء الذين لم يسلموا من القتل بسبب معاداتهم لإسرائيل وأمريكا.

أولاً: أدوات وأساليب اغتيال العلماء العرب

استخدمت إسرائيل عدة أساليب للتخلص من العلماء المصريين والعرب، ويتمثل هدف تنفيذ أية عملية في تصفية الهدف وعودة منفذ العملية سالمًا دون ترك أي أثر، وإبعاد الهدف المقصود عن المسرح دون تحمل أي مسؤولية، خاصة إذا كان تنفيذ عملية الاغتيال يتضمن انتهاك سيادة دولة قوية.

وكان هذا النمط من الاغتيالات التقليدية المحدودة والموجهة ضد أهداف معينة بدقة تكون عادة خارج إسرائيل، هو النمط المميز لعمليات "الموساد" حتى عهد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م، وفي هذا الإطار اتبعت إسرائيل الأدوات والأساليب التالية:

- **القتل المستهدف:** ويقوم على اتباع منهج الاستهداف المباشر وغير المباشر والذي يعني محاولة احتواء العلماء وتجنيدهم وإعادة توظيفهم لخدمة مصالح إسرائيل وفي حالة عدم الاستجابة للتجنيد يتم تصفيتهم، أسوة بالتجربة الأمريكية، التي اتبعتها مع علماء الألمان عقب الحرب العالمية الثانية حيث نجحت في إغراء العالم الألماني "براون" ومجموعة من زملائه المتخصصين في الأسلحة النووية ونقلهم إلى أمريكا، ثم صفت من رفض، واتبعت واشنطن هذا الإجراء بعد احتلال للعراق ضمن مشروع تفريغ العراق من علمائه (أكثر من ٣٥٠ عالم متخصص في الذرة و النووي) واعتمدت على "الموساد" في تنفيذ العمليات، كما نقلت واشنطن حوالي ٧٠ عالمًا عراقيًا إلى الخارج ضمن برنامج بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار لتأهيل العلماء العراقيين الذين عملوا في برامج التسلح العراقية، وفي هذا الخصوص اغتالت إسرائيل العالم النووي العراقي "إبراهيم الظاهري" في بعقوبة غرب العراق عام ٢٠٠٤.

وفي السياق ذاته، فقد قدرت منظمة "بتسليم" (منظمة حقوقية إسرائيلية) أنه خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) استهدفت إسرائيل بنجاح ٢٠٣ أهداف فلسطينية، معظمهم من حركتي

حماس والجهاد. وأبرز هذه العمليات هي استهداف القائد العام لكتائب القسام، "صلاح شحادة"، عام ٢٠٠٢م، بقنبلة تزن حوالي ألفي رطل تم إسقاطها على منزله، قبل أن يشهد عام ٢٠٠٤م، الضربة الأكبر عبر استهداف القياديين الشيخ "أحمد ياسين" و"عبد العزيز الرنتيسي" مما دفع الحركة إلى الامتناع عن تسمية قائد معروف لها في الداخل الفلسطيني.

● **وحدة كيدون:** يؤمن الإسرائيليون بفكرة أن الدولة المحصنة جيدًا التي تقضي على أعدائها كلما كان ممكنًا، ولاتزال هذه الفكرة تدعمها أغلبية الإسرائيليين، وربما تكون هذه القناعة هي التي سهلت مهمة تحويل "الموساد" من جهاز للتنسيق الأمني إلى آلة للقتل، بل إن وحدة نخبة خاصة داخله، يطلق عليها "كيدون" تابعة لفرع العمليات الخاصة بالجهاز "قيساريا" تم إنشاؤها خصيصًا لهذا الغرض.

وتختص وحدة "كيدون" بتخطيط وتنفيذ عمليات الاغتيال، ويقدر أنه حتى عام ٢٠١٣ م، بلغت العمليات التي نفذتها أكثر من ٧٥ عملية في العالم. وتتكون الوحدة من بضع عشرات من الرجال والنساء، وكان عددهم ٤٨ شخصًا قبيل تنفيذ عملية اغتيال الفلسطيني "محمود المبحوح" (القيادي في حركة حماس) في دبي عام ٢٠١٠م.

كما يخضع هؤلاء للتدريب الصارم في عدة مجالات، من تكتيكات الاستخبارات القياسية إلى القتال اليدوي، مرورًا بالتدرب على استعمال الأسلحة والمتفجرات وإخفائها، وإعداد واستخدام السموم والكيماويات والحقن القاتلة، وقيادة مختلف أنواع المركبات بما في ذلك الدراجات النارية، ويدرسون مناهج مفصلة حول أهم وأشهر عمليات الاغتيال حول العالم، إضافة إلى مناهج جغرافية حول الخرائط التفصيلية لمناطق العمليات المرشحة. ويعمل وكلاء "كيدون" في فرق صغيرة، وغالبًا ما يتم استبدالهم كل بضع سنوات، كما يخضعون لرقابة نفسية صارمة، ووفقاً لهذه التفصيلات فإنهم يطلقون على وحدة كيدون في تل أبيب بأنها "موساد داخل الموساد".

● **مجموعة ستيرن:** من إحدى المهام الرئيسية للمخابرات الإسرائيلية هي تتبع أنشطة العلماء العرب النوويين لاغتيالهم بهدف منع دولهم الاستفادة من قدراتهم وخبراتهم، ويتم ذلك سواء داخل الدول العربية نفسها أو خارجها، أي في الدول التي تلقوا فيها تعليمهم أو تدربوا. فلم تتوقف سياسة الاغتيالات الإسرائيلية للعلماء العرب قط، بل امتدت لتشمل اليهود في مصر والدول العربية لخلق شعور بانعدام الأمن بين المجتمعات العربية وبالتالي تحفيزهم على الهجرة إلى إسرائيل.

ومجموعة "ستيرن" هي المسؤولة عن تنفيذ تلك العمليات ومنها اغتيال "كونت برنادوت" وسيط الأمم المتحدة بين العرب واليهود في سبتمبر ١٩٤٨م، إضافة إلى شخصيات عربية وفلسطينية بارزة مثل الرئيس السابق "ياسر عرفات" وزعيم حماس "أحمد ياسين".

● **شن حملات دعائية** تشهيرية واسعة النطاق للتهويل من أي خطوة عربية مهما كانت متواضعة، واستخدمت إسرائيل مصطلحات مثل القنبلة النووية العربية والقنبلة النووية الإسلامية والقنبلة الإرهابية من أجل إثارة الرأي العام العالمي وفي نفس الوقت تهيئته لقبول أية ضربات عسكرية استباقية قد تشنها إسرائيل ضد هذه الأهداف لتدمير الجهود العربية.

جمال حمدان أثبت كذب انتماء اليهود الحاليين إلى بني إسرائيل وأنهم الخزر التترية فتم اغتياله

ثانيًا: الاستراتيجية الإسرائيلية لاغتيال العلماء العرب

تهدف الإستراتيجية الإسرائيلية في هذا الخصوص، إلى تتبع أنشطة العلماء العرب في مجالات الذرة واغتيالهم، وذلك على النحو التالي:

● **اغتيال العالم المصري دكتور "إسماعيل أحمد أدهم"** الحاصل على الدكتوراة في الفيزياء الذرية عام ١٩٣١م، من موسكو وكان عضوًا في مجمع علومها ثم مدرسًا في جامعة أتاتورك التركية قبل أن يستقر في مصر منتصف الثلاثينيات ويعرفه الناس عبر العديد من مؤلفاته الأدبية والعلمية، وفي عام ١٩٤٠م، جمع كبار علماء الذرة في العالم للبدء في مشروع "مانهاتن" الأمريكي لصنع القنبلة النووية حيث نجح في التوصل إلى معادلات فيزيائية معقدة أسماها "البناء الكهربي للذرة" ولرفضه التعاون مع أمريكا تم اغتياله في ٢٣ يوليو عام ١٩٤٠م، بالإسكندرية.

● **اغتيال العالم المصري "مصطفى مشرفة"** الذي وُلد في دمياط ١١ يوليو ١٨٩٨م، وكان أشهر عالم فيزياء مصري، وأول عميد مصري لكلية العلوم، ومُنح درجة أستاذ من جامعة القاهرة ولم يبلغ عمره الثلاثين عامًا، وكان أحد القلائل الذين عرفوا سر تفتت الذرة وأحد الذين ناهضوا استخدامها في صنع الأسلحة في الحروب، كما كان أول من أضاف فكرة "إمكانية صنع مثل هذه القنبلة من الهيدروجين".

ودارت أبحاث الدكتور "مشرفة" حول تطبيقه الشروط الكمية بصورة معدلة تسمح بإيجاد تفسير لظاهرتي شتارك وزيما، وكان أول من قام ببحوث علمية حول إيجاد مقياس للفراغ، حيث كانت هندسة الفراغ المبنية على نظرية "أينشين" تتعرض فقط لحركة الجسيم المتحرك في مجال

عمليات اغتيال إسرائيل للعلماء العرب بدأت عام ١٩٣١بقتل إسماعيل أدهم ثم سميرة موسى ومصطفى مشرفة ولم تتوقف

الجاذبية، كما أضاف نظريات جديدة في تفسير الإشعاع الصادر من الشمس، والتي تُعد من أهم نظرياته وسبباً في شهرته وعالميته؛ حيث أثبت د. مشرفة أن المادة إشعاع في أصلها، ويمكن اعتبارهما صورتين لشيء واحد يتحول إحداهما للآخر، وفي ١٥ يناير ١٩٥٠م، مات إثر أزمة قلبية، وهناك شك في كيفية وفاته فيعتقد أنه مات مسمومًا، أو أن أحد مندوبي الملك فاروق كان خلف وفاته، ويعتقد أيضًا أنها إحدى عمليات جهاز الموساد الإسرائيلي.

● **اغتيال العالمة سميرة موسى**، عملت المخابرات الإسرائيلية على تتبع العلماء العرب ووضع خطط محكمة لاغتيالهم بهدف حرمان دولهم من الاستفادة من خبراتهم العلمية كما حدث مع العالمة النووية المصرية "سميرة موسى" عندما اغتيلت في حادث سيارة عام ١٩٥٢م، حيث كانت مهتمة وقلقة إزاء مخاطر انتشار الأنشطة النووية الإسرائيلية المتزايدة.

وكانت "سميرة موسى" قد حصلت على شهادة الماجستير في موضوع التواصل الحراري للغازات، وسافرت في بعثة إلى بريطانيا درست فيها الإشعاع النووي، وحصلت على الدكتوراة في الأشعة السينية وتأثيرها على المواد المختلفة، وتم اغتيالها في حادث سيارة بأمريكا بعد رفضها الإغراءات الأمريكية، أثناء توجهها لزيارة معامل نووية في ضواحي كاليفورنيا في ١٥ أغسطس ١٩٥٢م، وكانت المخابرات الإسرائيلية وراء هذا الحادث لوقف أي اتجاه لبناء برنامج نووي مصري.

● **اغتيال عالم الذرة "سمير نجيب"** يعتبر من طليعة الجيل شاب علماء الذرة العرب، فقد تخرج من كلية العلوم بجامعة القاهرة في سن مبكرة، وتابع أبحاثه العلمية في الذرة، ولكفاءته العلمية المميزة تم ترشيحه إلى أمريكا في بعثة، وعمل تحت إشراف أساتذة الطبيعة النووية والفيزياء وسنه لم يتجاوز الثالثة والثلاثين، وأظهر نبوغًا مميزًا وعبقرية كبيرة خلال بحثه الذي أعده في أواسط الستينيات خلال بعثته إلى أمريكا لدرجة أنه فرغ من إعداد رسالته قبل الموعد المحدد بعام كامل.

وأعلنت جامعة ديترويت الأمريكية عن مسابقة للحصول على وظيفة أستاذ مساعد بها في علم الطبيعة، وتقدم لها أكثر من مائتي عالم ذرة من مختلف الجنسيات، وفاز بها الدكتور سمير نجيب، وحصل على الوظيفة ، وبدأ أبحاثه الدراسية التي حازت إعجاب الأمريكيين، وأثارت قلق المجموعات الموالية لإسرائيل، وانهالت عليه العروض لتطوير أبحاثه، ولكنه صمم على العودة إلى مصر بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧م، وما أن أعلن عن سفره حتى تقدمت إليه جهات أمريكية كثيرة تطلب منه عدم السفر (تقديم إغراءات) والبقاء هناك، غير أنه رفض ذلك، وتم اغتياله في حادث سيارة في ديترويت أغسطس ١٩٦٧م.

● **اغتيال عالم الذرة المصري "يحيى المشد" عام ١٩٨٠م**، وقد تخرج من قسم الكهرباء في كلية الهندسة جامعة الإسكندرية سنة ١٩٥٢م، واختير لبعثة الدكتوراه إلى لندن عام ١٩٥٦م، لكن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، حوله إلى موسكو وقضى هناك ٦ سنوات، وعاد عام ١٩٦٣م، متخصصًا في هندسة المفاعلات النووية، وبعد عودته إلى القاهرة استعارته جامعة بغداد لمدة ٤ سنوات، لكن السلطات العراقية تمسكت به وعمل في مؤسسة الطاقة الذرية العراقية إلى جانب التدريس لبعض الوقت في كلية التكنولوجيا. حيث حمل على عاتقه بناء البرنامج النووي العراقي وتوجه إلى العراق بعد عام ١٩٧٣م، ليبدع في أبحاثه المتخصصة في الذرة بعد تلقيه عرضًا من الرئيس الأسبق "صدام حسين".

واعترفت إسرائيل وأمريكا رسميًا باغتيال العالم المصري "يحيى المشد" من خلال فيلم تسجيلي عرضته قناة "ديسكفري" الوثائقية الأمريكية تحت عنوان "غارة على المفاعل" وتم تصويره بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، وبرروا الاغتيال باكتشاف الموساد أن فرنسا على وشك شحن قلب المفاعل إلى بغداد، وقامت بوضعه في مخزن حربي بإحدى المدن الفرنسية، ووضعوا عبوتين ناسفتين لتدمير المكان، لكنهم رأوا أن العراقيين يمكنهم تصليح المفاعل خلال ٦ أشهر، ولهذا قرر الموساد الانتظار ٦ أشهر أخرى حتى تم اغتيال "المشد" في فندق الميريديان بباريس في ١٤ يونيو ١٩٨٠م. وأعلنت كل من إسرائيل وأمريكا أن عملية اغتيال "المشد" كانت خطوة تأمينية ضرورية لضمان القضاء الكامل على المشروع النووي العراقي.

● **اغتيال ٥ من علماء الطاقة السوريين يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٤م**، ففي أثناء الحديث عن المعارك في عين العرب (كوباني) وانتقال قوات من البشمركة العراقية إلى هناك واستحكام الجدل حول الدور التركي وقيام قوات التحالف الدولي الجديد بقصف مناطق عديدة في سوريا والعراق، أقدمت إسرائيل على اغتيال العلماء السوريين، وذلك عن طريق استهداف سيارة كبيرة في

وحدة "كيدون" في الموساد نفذت ٧٥ عملية عام ٢٠١٣ في العالم وتضم ٤٨ عنصرًا واغتالت محمود المبحوح في دبي

منطقة برزة بدمشق – تحت سيطرة الحكومة السورية أدت إلى مصرع خمسة أشخاص، واتضح أنهم من علماء الطاقة النووية في سوريا.

تتبع أنشطة العلماء العرب واغتيالهم:

● **سعيد السيد بدير**، عالم مصري تخصص في مجال الاتصال بالأقمار الصناعية والمركبات الفضائية خارج الغلاف الجوي من مواليد القاهرة ٤ يناير ١٩٤٩م، وتوفي في ١٤ يوليو ١٩٨٩م، بالإسكندرية في واقعة يصفها الكثيرون أنها عملية قتل متعمدة.

ونشرت أبحاثه في جميع دول العالم حتى اتفق معه باحثان أمريكيان في أكتوبر عام ١٩٨٨م، لإجراء أبحاث معهما عقب انتهاء تعاقده مع الجامعة الألمانية، غير أنه تعرض لمضايقات ألمانية حتى يلغي فكرة التعاقد مع الأمريكيين، ونتيجة لذلك عاد إلى مصر في ٨ يونيو عام ١٩٨٨م، وقرر السفر إلى أحد أشقائه في الإسكندرية لاستكمال أبحاثه إلا أنه تم اغتياله فيها، وتؤكد المعلومات أن العالم "سعيد بدير" توصل من خلال أبحاثه إلى نتائج متقدمة جعلته يحتل المرتبة الثالثة على مستوى ١٣ عالمًا فقط في مجال تخصصه النادر في الهندسة التكنولوجية الخاصة بالصواريخ.

● **العالم اللبناني حسن كامل الصباح**، والملقب بـ "أديسون العرب" كان له أكثر من ١٧٠ بحثاً في مجال الهندسة الكهربائية وتم اغتياله في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٥م.

● **العالم اللبناني رمال حسن رمال**، وجد مقتولاً في مختبر للأبحاث بفرنسا، حيث كان أحد أهم علماء العصر في مجال الفيزياء، ولم تشر المواقع الإخبارية إلى أن رمال قد تعرض للتهديد أو حاول الفرار إلى بلده الأصلي، كما لم يوجد آثار عضوية على جثته.

● **العالمة اللبنانية عبير عياش**، تخصصت في علم البيولوجي وطورت علاج لوباء الالتهاب الرئوي (سارس)، غير أنها وجدت مقتولة في باريس ولم يتم تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الحادث ولم يتم الكشف حتى عن ملابسات الحادث، غير أن المؤشرات وظروف حادث القتل تؤكد تورط أحد عصابات

المافيا الطبية لمنع عالمة عربية من التوصل لعلاج مرض السرطان الرئوي.

● **الدكتورة "سامية عبد الرحيم ميمني"**، عالمة سعودية تخرجت من جامعة الملك فيصل بالسعودية، ولها أبحاث في عمليات القلب المطعقدة وجعلتها سهلة بالتخدير الموضعي حيث حصلت على براءة اختراع من المجلس الأمريكي لإختراعها جهاز التحكم العصبي، ونتيجة لذلك عرضت أمريكا عليها الجنسية الأمريكية بالإضافة إلى ٥ ملايين دولار لكنها رفضت ذلك وبعدها وجدت مقتولة في عام ٢٠٠٥ م، بعد سرقة أبحاثها في منطقة "بالم بيتش" الأمريكية.

● **د. جمال حمدان ولد في ٤ من فبراير ١٩٢٨م**، حيث تورطت المخابرات الإسرائيلية في اغتياله، وكان أستاذًا في الجغرافيا، وتمثلت أبرز أسباب اغتيال إسرائيل له، في كونه صاحب السبق في فضح أكذوبة أن اليهود الحاليين هم أحفاد بني إسرائيل الذين خرجوا من فلسطين خلال حقب ما قبل الميلاد، وأثبت في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا" الصادر في عام ١٩٦٧م، بالأدلة العملية أن اليهود المعاصرين الذين يدعون أنهم ينتمون إلى فلسطين ليسوا هم أحفاد اليهود الذين خرجوا من فلسطين قبل الميلاد، وإنما ينتمي هؤلاء إلى إمبراطورية "الخزر التترية" التي قامت بين "بحر قزوين" و"البحر الأسود"، واعتنقت اليهودية في القرن الثامن الميلادي، وهو ما أكده بعد ذلك بعشر سنوات "آرثر كوستلر" مؤلف كتاب القبيلة الثالث عشرة الذي صدر عام ١٩٧٦م. وكان مقدرًا له أن يستمر في النجاح لولا تنبه الموساد الإسرائيلي إلى خطورة ما يقوم به وتم اغتياله في ١٧ من أبريل عام ١٩٩٣م.

ضرب المفاعلات النووية العربية:

● **ضرب المفاعل النووي العراقي:** جاءت عملية "أوبرا" في ٧ يونيو ١٩٨١م، التي نفذها سرب من المقاتلات الحربية الإسرائيلية تألف من مقاتلات (إف ١٦ - إف ١٥) بالطيران انطلاقاً من قاعدته في صحراء سيناء التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية بارتفاع يتراوح ما بين ٩٠ – ١٥٠ مترًا.

فقد حاول العراق منذ ستينيات القرن العشرين الدخول في النادي النووي السلمي وربما العسكري، استغل فيه – منذ بداية السبعينيات–طاقات كتلة كبيرة من العلماء التقنيين كانت حصيلة عقود من التطور التكنولوجي، وخاصة مع اكتمال تأميم ثروته النفطية عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٧٦م، قام وفد من العلماء العراقيين برئاسة عبد الرزاق الهاشمي وعضوية جعفر ضياء وحسين الشهرستاني وهمام عبد الخالق، بزيارة فرنسا لإكمال ترتيبات استقدام مفاعلين نوويين أطلق عليهما اسميّ "تموز١" (يسمى أيضًا "مفاعل أوزيراك" و"مشروع ١٧ تموز") بقدرة ٤٠ ميغا واط، و"تموز٢" بقدرة ٢/١ ميجا واط.

حيث بلغ عدد العاملين في البرنامج النووي العراقي نحو ١٥٠٠ شخص، وساهم فيه علماء كبار في طليعتهم العالم المصري "يحيى المشد" الذي يُعتقد أن الموساد الإسرائيلي اغتاله ١٩٨٠م، لدوره الكبير في هذا البرنامج الذي لم تعرقله شراسة الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أدى إلى إثارة المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي العراقي مما دفعها إلى تنفيذ الهجوم الجوي ضد مفاعل "تموز" الذي قصفته الطائرات الإسرائيلية مستخدمة ١٦ صاروخًا.

مجموعة "ستيرن" اغتالت كونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٨ وياسر عرفات وأحمد ياسين

● **ضرب المفاعل النووي السوري:** دمرت الطائرات الحربية الإسرائيلية المفاعل النووي السوري بدير الزور في ٦ سبتمبر ٢٠٠٧م، بالصواريخ والقنابل الذكية ثم اغتالت اللواء "محمد سليمان" في ١ أغسطس ٢٠٠٨م، الذي كان مسؤولاً عن المفاعل السوري الذي بدأ بالتعاون مع كوريا الشمالية عام ٢٠٠١م، وقد اكتشفت إسرائيل أمره بعد تعقب عضو اللجنة السورية العليا للطاقة النووية اللواء "إبراهيم عثمان" خلال المشاركة في اجتماع للجنة الدولية للطاقة النووية عام ٢٠٠٧م.

● ضرب مركز البحوث النووية السورية: أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية في عام ٢٠١٣م، أن إسرائيل استهدفت مواقع حيوية وعسكرية منتقاة في الدولة السورية حيث قامت طائرات حربية إسرائيلية بتفجير أحد مراكز البحث العلمي المسؤولة عن رفع مستوى المقاومة والدفاع عن النفس الواقع في منطقة "جمرايا" بريف دمشق حيث يقع أحد أفرع مركز "البحوث العلمية" الذي أنشأه الرئيس السابق "حافظ الأسد" عام ١٩٧١م.

ثالثًا: الأهداف من وراء اغتيال العلماء العرب

يوضح الاستعراض السابق استراتيجية إسرائيل باغتيال العلماء العرب ممن تخصصوا في الذرة والأسلحة النووية من جانب، والعلماء العرب الذين حققوا تقدمًا في مجالات أخرى كان من شأنها تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي للدول العربية من جانب آخر، أن هناك جملة من الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها.

● **الحفاظ على التفوق النووي لإسرائيل:** تغتال إسرائيل العلماء العرب لتحقيق عدة أهداف على رأسها منع الدول العربية

من الحصول على المعرفة النووية والتكنولوجية والاستفادة منها بما يعزز من عناصر قوتها الشاملة، لذلك هناك اعتقاد كبير بتورط وكالة المخابرات الإسرائيلية "الموساد" في استهداف العديد من العلماء العرب والمسلمين.

● **تحديات الحروب المقبلة:** تهدف إسرائيل من استهداف العلماء العرب إلى تحسين قدراتها ومكانتها في حال دخول أية حروب مستقبلية مع الدول العربية وفي هذا الإطار جاءت عملية اغتيال المهندس "محمد الزواري" التونسي الخبير في تصميم الطائرات بدون طيار في ديسمبر ٢٠١٦م، بمدينة صفاقس التونسية وتورط المخابرات الإسرائيلية في الحادث.

وقد ارتبطت هذه العملية برغبة إسرائيل في تحسين مكانتها في أية حرب مستقبلية ضد حركة "حماس" في قطاع غزة وذلك بعد أن تغيرت القدرات القتالية والميدانية لحركة حماس بشكل واضح منذ أن شرعت الحركة بالتزود بالطائرات من دون طيار، التي كان الزواري أحد المسؤولين عن تطويرها لصالح الحركة، حيث أن الطائرات من دون طيار باتت مركبًا أساسيًا من مركبات القوة العسكرية للحركة وأحد مصادر التهديد الجدية لإسرائيل.

● **الحفاظ على التفوق النوعي العسكري:** قامت إسرائيل بمحاولات عديدة بهدف القضاء على أية مشروعات عربية تسعى لاستخدام الطاقة النووية من أجل انفراد إسرائيل بقدرات عسكرية تمنحها تفوق نوعي عسكري واستراتيجي.

● **طمس الحقائق التاريخية:** ترفض إسرائيل أية محاولات عربية علمية جادة حول التاريخ الإسرائيلي وكشف حقيقة الاستعمار الإسرائيلي للأراضي العربية وهو ما دفعها لسرقة مسودات وكتب مؤلفات "جمال حمدان" لعدم نشرها والعمل من ناحية أخرى لاستكمال احتلال التاريخ بعد الجغرافيا وتغيير هوية فلسطين بشكل منهجي.

رابعًا: الخلاصة

استهداف إسرائيل وأمريكا للعلماء المصريين والعرب على مدار التاريخ إلى وجود استراتيجية إسرائيلية ترتكز على مجموعة من السياسات والأدوات الخاصة باغتيال العقول العربية سواء بطريق مباشر عبر تتبع العلماء واغتيالهم أو بطريق غير مباشر عن طريق تقديم كافة محاولات الإغراء والإحتواء لهؤلاء العلماء وإعادة تأهيلهم بما يخدم المصالح الإسرائيلية والأمريكية.

هذه الإجراءات تم استخدامها للحفاظ على تفوق إسرائيل في شتى المجالات في إطار الدعم الأمريكي لها، الأمر الذي شجع إسرائيل على الإستمرار في تبني هذه الإجراءات ضد العلماء العرب، فقد وصل الأمر بإسرائيل بالضغط على الدول الغربية لتحديد فرص طلاب دول العالم الثالث لرفض انضمام أي طلاب عرب في الدراسات ذات الصفة الاستراتيجية، ورفض إلحاقهم بالمستويات الدراسية الخاصة بتخريج علماء الذرة والصواريخ، وبالتالي فإنه من المرجح أن تؤثر تلك السياسات سلبًا على فرص حصول الطلاب العرب بشكل عام وحرمانهم من تطوير فرص حصولها على نخبة علمية متميزة في هذه المجالات، الأمر الذي يضع الدول العربية أمام تحدي تطوير قدراتها في هذا الخصوص.

ومن ناحية أخرى من الملاحظ أن البرنامج النووي الإسرائيلي شهد تعتيمًا رغم تأكيد جهات معنية كثيرة وتقارير استخبارية أنه برنامج أكثر تطورًا وأنها تمكنت من إنتاج أسلحة نووية ولديها صواريخ قادرة على حمل تلك الأسلحة، إلا أنها تحرص دائمًا على إحاطة هذا البرنامج بالغموض، وقد لوحظ أن الدول الكبرى وخاصة أمريكا تساعد على هذا التعتيم وترفض كل الصيغ لتجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. واعترضت أمريكا على طلبات التفتيش على البرنامج النووي الإسرائيلي ما مكنها من إحراز تقدم واضح في هذا البرنامج، وكانت تصريحات عالم الذرة "فانونو" هي التي كشفت ما وصل إليه هذا البرنامج.

ومن الواضح أن هناك تركيزًا إسرائيليًا على البرنامج النووي الإيراني وتعتبر إسرائيل هي أكبر قوة ضاغطة على الإدارة الأمريكية لوقف هذا البرنامج واتخاذ كافة الإجراءات التي تحول بين إيران واستكمالها البرنامج النووي، وقامت المخابرات الإسرائيلية باغتيال أحد علماء الذرة الإيرانيين كما نجحوا في تجنيد بعض العاملين في البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي ساهم في اكتشاف مدى التقدم الايراني على هذا المستوى.

إذن سوف تبقى إسرائيل تخطط وتسعى للحيلولة دون نجاح أي من الدول العربية في تطوير برامج نووية حتى تبقى هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة، وبغض النظر عن اتفاقيات السلام الموقعة معها انطلاقًا من استراتيجيتها للهيمنة وفرض السيطرة.

* باحث استراتيجي بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

ترامب المتناقض المتخبط يسبح ضد التيار مع روسيا والصين وإدارته الداخلية

أزمة كوريا الشمالية وأمريكا: هل تتعايش واشنطن مع القنبلة النووية الكورية؟

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتن "في كوريا الشمالية مستعدون لأكل العشب قبل تنازلهم عن قدرتهم النووية"، فالمسألة النووية في كوريا الشمالية تعتبر كرامة وطنية، وتجد إجماعًا وطنيًا. ويهدد الرئيس الأمريكي ترامب كوريا الشمالية في حالة استمرار تجاربها الصاروخية بتدميرها تدميرًا شاملاً، وفي خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وصف ترامب الرئيس الكوري الشمالي "برجل الصواريخ" ورد وزير الخارجية الكوري الشمالي، بأن القافلة تسير والكلاب تنبح، وفي الوقت الذي يهدد ترامب بالتصعيد، فإن روسيا الاتحادية والصين تدعو كل منهما بالحوار السياسي، وحتى وزير الدفاع الأمريكي وكذلك وزير الخارجية الأمريكي يرى كل منهما أن الحوار السياسي هو الأمثل في ظل استحالة الحل العسكري في الوقت الذي تهدد كوريا الشمالية بتفجير قنبلة هيدروجينية في المحيط الهادي وأن صواريخها العابرة القارات تصل الأراضي الأمريكية.

د. أحمد سليم البرصان

والسؤال في ظل هذه الأوضاع السياسية هل تتعايش واشنطن مع كوريا الشمالية النووية كما تعايشت مع الهند والصين وغيرها من القوى النووية، وهل تمتد تجربة كوريا الشمالية إلى إيران في ظل تهديد ترامب بالانسحاب من اتفاقية البرنامج النووي الإيراني وتدخل دول شرق آسيا في سباق نووي؟

البعد التاريخي ١٩٥٠-١٩٥٣: الحرب بالوكالة

إن العلاقة الأمريكية لها بعدها التاريخي منذ الأزمة الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣م، عندما تدخلت الولايات الأمريكية في شبه القارة الكورية مع بداية الحرب الباردة، فالولايات المتحدة أقامت قواعد عسكرية في اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، كما امتد نفوذها العسكري في شبه القارة الكورية، وهي ذات أهمية جيوبولتيكية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي آنذاك ولروسيا الاتحادية الآن. فالولايات المتحدة قامت باحتواء الاتحاد السوفيتي غربًا باقامة حلف الناتو عام ١٩٤٩م، وأحلاف عسكرية وقواعد في جنوب غرب آسيا وجنوب شرقها، وأرادت الاحتواء في شرق آسيا بالقواعد العسكرية في اليابان وشبه القارة الكورية، وهذ أقلق السوفييت والصين الشعبية الناشئة وعلاقاتها آنذاك قوية مع الاتحاد السوفيتي وهما المعسكر الشيوعي، ولذلك اتفقت الصين مع الاتحاد السوفيتي في مواجهة الوجود الأمريكي في شبه القارة الكورية.

كانت الولايات المتحدة تخشى أن يصل المد الشيوعي لليابان في ظل سيطرة ماو تسي تونغ على الصين وأصبحت دولة شيوعية ١٩٤٩م، وكانت إدارة الرئيس ترومان تحاول صد المد الشيوعي وفقًا للتقرير الاستراتيجي الأمريكي (NSC-68) الذي دعا بول نتزه فيه إلى التخلي عن سياسة الاحتواء التي طرحها جورج كنن، ولذلك رغم أن الخوف على مصير اليابان كان مهما إلا أن واشنطن أخذت في مواجهة المد الشيوعي في شرق آسيا، وقد رأى ترومان في دعم كوريا الجنوبية سبيلا لدور الولايات الأمريكية في مواجهة الشيوعية وزعامة واشنطن للعالم، وبما أن الولايات المتحدة دولة نووية وكذلك الاتحاد السوفيتي لذلك كان الصراع بالوكالة في شرق آسيا.

كان الزعيم الكوري الشمالي، كيم إل سونغ، قد أقنع ستالين وكذلك ماوتسي بأن بلاده يمكنها الانتصار على كوريا الجنوبية، واستغلت كوريا الشمالية تهديد الزعيم الكوري الجنوبي أي سنغ مان لها. فشنت كوريا الشمالية هجومًا كاسحًا على كوريا الجنوبية وتدخلت الولايات المتحدة لصد الهجوم الشمالي، واجتاحت القوات الأمريكية خط العرض ٣٨، وهو الخط الفاصل بين الكوريتين، وكان التقدير الأمريكي بأن الصين الشعبية الحديثة العهد بقيادة ماوتسي تونغ لن تتدخل عسكريًا، وكانت توقعات خاطئة فقد دفعت الصين بآلاف الجنود الصينين في

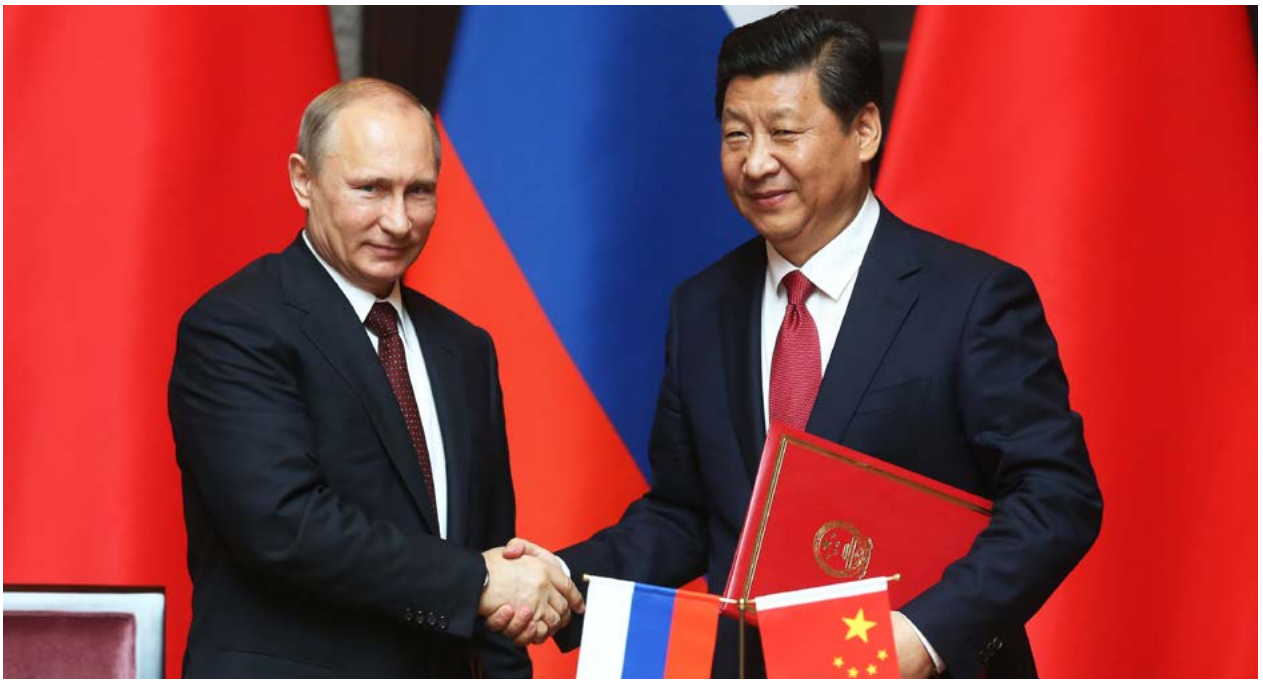

الصين وروسيا تناديان بالحوار السياسي وجود قنوات سرية بين واشنطن وبيونغ يانغ رغم تهديد ترامب فجيران كوريا الشمالية ضد التصعيد

حرب عصابات فاجأت القائد الأمريكي دوغلاس ماك ارثر مما دفع القيادة الأمريكية للتراجع بعد خط عرض ٣٨ وهو الخط الحدودي بين الكوريتين، وكان التدخل الأمريكي تحت مظلة الأمم المتحدة، وعقدت هدنة بين الطرفين، فالولايات المتحدة كانت تريد استسلام كوريا الشمالية ولذلك رفضت واشنطن عقد معاهدة سلام مع كوريا الشمالية، وكأنهما في حالة حرب لأنه لا توجد معاهدة سلام.

ولذا يمكن فهم تعقيد الموقف من كوريا الشمالية، أن لها حلفاء منذ بداية الحرب الباردة، حليف أيديولوجي، الصين الشعبية وكذلك الاتحاد السوفيتي سابقًا وروسيا الاتحادية حاليًا، بينما نجد أن الولايات المتحدة حليفًا لكوريا الجنوبية واليابان وتتمركز فيهما القوات الأمريكية ولذلك نجد أن الموقف الروسي والصيني يجعل العمل العسكري ضد كوريا الشمالية مستحيلاً.

البرنامج النووي الكوري الشمالي

ترجع جذور امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي إلى فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث قام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦م، في تدريب وإعداد الخبراء والعلماء الكوريين بالمعرفة النووية، وأخذت كوريا الشمالية في تخصيب البلوتونيوم منذ عام ١٩٨٠م، وانضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام ١٩٨٥م، إلا أنها انسحبت منها في عام ١٩٩٣م، وفي عهد إدارة الرئيس كلنتون حدثت مفاوضات مع كوريا الشمالية حول مفاعلها النووي، وتم توقيع اتفاق مبادئ بين واشنطن وبيونغ يانغ، أدى إلى تجميد برنامج تخصيب البلوتونيوم، مقابل تزويد كوريا الشمالية بالبترول الخام (٥٠٠٠٠٠ طن سنويًا) والتعاون الاقتصادي وأربعة مليارات دولار كمساعدات في بناء مفاعل نووي لتوفير الطاقة للأغراض السلمية،ولكن الكونغرس الأمريكي تحت سيطرة الجمهوريين لم يف بهذا الاتفاق، ومع عام ١٩٩٨م،قامت بيونغ يانغ بتطوير برنامجها النووي بمساعدة باكستان والاستفادة من خبرة العالم عبد القدير خان، ومع مجيء إدارة بوش زاد التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وأخذ منحى آخر بسبب عدم الثقة بين الطرفين، والغيت اتفاقية المبادئ عام ٢٠٠٣م، خاصة أن إدارة بوش التي هيمن عليها تيار المحافظين الجدد اتهمت بيونغ يانغ بعدم الالتزام بتجميد التخصيب وأنها تطور تقنيتها النووية سرًا في الوقت الذي تتهم أيضًا كوريا الشمالية أن الولايات المتحدة لم تف باتفاق المبادئ.

أعلن الرئيس جورج بوش في خطاب الاتحاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٢م، بأن كوريا الشمالية تشكل (محور الشر) مع إيران والعراق، وأنها تهدد السلام والأمن العالمي، مما زاد من حدة الخطاب الإعلامي بين البلدين. ولكن في الوقت التي صعدت إدارة بوش، فقد زار رئيس الوزراء الياباني بيونغ يانغ إضافة للمفاوضات السياسية بين كوريا الشمالية والجنوبية، لأن سيؤل وطوكيو تريان أن التوتر مع كوريا الشمالية سيؤدي لعدم الاستقرار في شرق آسيا.

وأثر تدخل كل من الصين وروسيا الاتحادية فقد عادت كوريا الشمالية إلى المفاوضات عام ٢٠٠٥م، مع عرف آنذاك مع مجموعة الستة (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، اليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية)، وتم الاتفاق على تجميد بيونغ يانغ لمشروعها النووي مقابل المساعدات الغذائية ورفعت الولايات المتحدة كوريا الشمالية من قائمة الدول التي تدعم الارهاب.

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ما أطلق عليه "استراتيجية الصبر" Strategic Patience، أي النفس الطويل على أمل أن تفعل العقوبات والتجسس مفعولها في إجبار كوريا الشمالية إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولكن كوريا تحت إدارة الزعيم الشاب كيم يونغ ين، الذي ثبت أركان حكمه، فقام بتسريع امتلاك بلاده للسلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات ICBM.

التجارب النووية لكوريا الشمالية

أعلنت كوريا الشمالية أول تجربة نووية لها في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦م، وأن التجربة تمت بنجاح، مما أثار حفيظة الإدارة الأمريكية، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي ١٧١٨ في ١٤ يناير ٢٠٠٦م، وكان القرار يعني فرض العقوبات على كوريا الشمالية، ولكن الصين وروسيا الاحادية رفضتا العقوبات عليها. ورغم العقوبات فقد عقدت محادثات مباشرة بين الادارة الأمريكية وكوريا الشمالية في برلين في ١٦ يناير ٢٠٠٧م، ولكن لم يصل الطرفان إلى تسوية الخلافات بينهما حول البرنامج النووي الكوري، وقامت كوريا بتطوير الصواريخ البالستية المتوسط والبعيدة منذ عام ١٩٩٣م، وقامت بتصديرها لبعض البلدان مثل إيران وسوريا، بل تعاونت في مجال تكنولوجيا الصواريخ والتقنية النووية مع بعض الدول الآسيوية كباكستان مثلا ومع جيرانها خاصة بأن البرنامج النووي الكوري بدأ في الحرب الباردة بدعم الاتحاد السوفيتي، كما أن الصين تتمتع بعلاقات وطيدة عقديًا واقتصاديًا مع بكين.

وتعددت التجارب النووية الكورية ففي السادس من يناير ٢٠١٦م، أجرت التجربة النووية الرابعة، وفي التاسع من سبتمبر من نفس العام أجرت التجربة النووية الخامسة، وفي الثالث من سبتمبر ٢٠١٧م، أجرت تجربتها النووية السادسة، وقبل ذلك في الرابع من يوليو أطلقت تجربة صواريخ عابرة للقارات واتبعتها بأخرى في الثامن والعشرين من نفس الشهر مما جعل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يهدد ويتوعد بتدمير كوريا الشمالية، وفي تصعيد تهديدات ترامب أطلقت كوريا الشمالية صواريخ بالستية فوق اليابان مهددة واشنطن بالتصعيد وإجراء تجربة هيدروجينية في المحيط الهادئ وأن الأراضي الأمريكية تقع في مرمى الصواريخ العابرة للقارات الكورية. وحيث يصعد ترامب، فإن كل من الصين وروسيا الاتحادية تنادى كل منهما بالحوار السياسي ويتردد أن هناك قنوات سرية بين واشنطن وبيونغ يانغ رغم تهديد ترامب فجيران كوريا الشمالية ضد التصعيد العسكري.

الصين وترويض الرئيس ترامب

ورغم تهديد ترامب بتدمير كوريا الشمالية إذا استمرت في تجاربها، فإن الصين حذرت ترامب من أي عمل عسكري ضد جارتها كوريا الشمالية، كما أن بكين حشدت بعض قواتها العسكرية على جارتها، على اعتبار أمن كوريا الشمالية عاملا مهما للامن القومي الصيني، وتريد بكين شبه القارة الكورية مستقرة سياسيا، ولن تسمح بمهاجمة جارتها عسكريا. وتعتمد كوريا الشمالية على الصين في تجارتها الخارجية حيث أن ٨٠-٨٥٪ من تجارتها الخارجية مع الصين. ومن الناحية الاستراتجية تعتبر كوريا الشمالية حاجزًا عن الوجود الأمريكي في كوريا الجنوبية واليابان حيث القواعد العسكرية الأمريكية وهناك حوالي ٢٨٠٠٠ جندي أمريكي في هذه القواعد العسكرية.

إن الصين تخشى من توحيد الكوريتين والوجود الأمريكي فيها، ولذلك تدعم كوريا الشمالية الحليف التاريخي منذ الحرب الباردة، وبسبب النفوذ الصيني في كوريا الشمالية تضغط إدارة ترامب على الصين لتضغط هي بدورها على كوريا الشمالية للدخول لوقف برنامجها النووي وتجاربها، ولكن كوريا الشمالية تريد مفاوضات مباشرة مع واشنطن والحصول على تأكيد منها على عدم تهديد نظام كيم يونغ ين، والحصول مساعدات اقتصادية لها وإلغاء المناورات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية.

ورغم أن الصين وافقت على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي واخرها القرار ٢٣٧١، إلا أن تنفيذ العقوبات من قبل الصين شيء آخر لأن الصين لن تسمح بتغيير النظام أو الهجوم العسكري بيونغ يانغ.

روسيا: الحل الدبلوماسي الطريق الوحيد

إن الاتحاد السوفيتي السابق، ساهم منذ الخمسينيات في تأهيل وتدريب العلماء الكوريين بالمجال النووي، وحتى

روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي تعتبر كوريا الشمالية حليفًا لها، وساهم في السابق بالمفاوضات (مجموعة الستة) لحل الخلافات بين بيونغ يانغ وواشنطن، ومع تصعيد ترامب تهديد الخيار العسكري، نجد أن بوتن يصرح أن هذا الخيار لن يؤدي إلى حل الأزمة بل يعقدها، ومثل الصين يدعو إلى الحل الدبلوماسي، وقال بوتن "على جميع الأطراف ترك التصريحات الإعلامية والجلوس وجهًا لوجه على طاولة المفاوضات"؟ بل ذهب إلى القول إن مزيدا من العقوبات لن تحل الأزمة؟ وحقيقة أن روسيا لديها أوراق ضغط على كوريا الشمالية، فهناك حوالي ٤٠ ألف عامل من كوريا الشمالية في روسيا الاتحادية، ولكن روسيا تفضل الحل الدبلومسي وليس تصعيد ترامب أو عقوبات مجلس الأمن رغم موافقة روسيا عليها إلا أن التنفيذ يبقى محل تساؤل؟

وحقيقة أن موقف كل من الصين وروسيا الاتحادية يحمي كوريا الشمالية من أي تصعيد عسكري، وفي ظل ما طرحه الرئيس أوباما بتوجه واشنطن نحو آسيا والمحيط الهادي، يبقى أن كوريا الشمالية تخدم الأمن القومي الصيني وكذلك الروسي في مواجهة التحالف الثلاثي اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وهناك محور مقابل الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية لتحقيق التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا، فتبقى كوريا الشمالية ورقة ضغط سياسي ضد محور واشنطن وحلفائها في شرق آسيا، وموقف الصين وروسيا، بلا شك ، حمى كوريا الشمالية خلال العقود الماضية من أي تهديد عسكري أمريكي؟ لانهما لا يمكن قبول أن تسيطر واشنطن على شبه القارة الكورية واليابان لأن ذلك يعتبر تهديدًا للأمن القومي للصين وروسيا؟

كوريا الشمالية تخدم الأمن القومي الصيني والروسي في مواجهة التحالف الثلاثي اليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا

ضبابية الموقف الأمريكي : ترامب والدولة العميقة

إن معضلة السياسة الخارجية الأمريكية عدم خبرة الرئيس ترامب السياسية، فهو رجل أعمال وتاجر عقارات، وهو دخيل على النخب السياسية في واشنطن، ويعقد الأمر تصريحاته المتناقضة والخطيرة، مما أدى إلى انقسام في السياسة الخارجية، الرئيس ترامب يهدد بضربة عسكرية استباقية والمؤسسات الأمريكية: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والمخابرات الأمريكية CIA مع الحل الدبلوماسي، الدبلوماسية القسرية أو ما يسمى دبلوماسية القوارب المسلحة التهدد لتحقيق الهدف ولن ليس الحرب. ويقول الأكاديمي الأمريكي مايكل مكافول الذي كان سفيرًا لواشنطن في موسكو ٢٠١٢-٢٠١٤م، إن الخطورة الانقسام بين صانعي السياسية الخارجية وعدم تحديد الأهداف السياسية بدقة في الأزمة، فالانقسام بين الدبلوماسية والعمل العسكري، ولكن أيضًا الأهداف مختلفة من مسؤول لآخر، كما الحال في التخبط في إدارة ترامب والاستقالات المتتابعة في إدارته. إن ترامب يدعو إلى منع كوريا من امتلاك السلاح النووي Denuclearization، وهناك فريق في الإدارة يرى تغيير النظام السياسي وتوحيد الكوريتين Reunification، وفريق ثالث يرى تدمير البرنامج النووي الكورية بضربة عسكرية Military Strike، وفريق رابع يدفع باسقاط الرئيس كيم يونغ ين وفريق خامس يؤيد المفاوضات والاتصال المباشر مع الحكومة الكورية الشمالية، ونجد أن إدارة ترامب ترسل رسائل سياسية متضاربة حول أهدافها السياسية، بل تصريحات ترامب مناقضة للخارجية الأمريكية، ففي الوقت الذي يصرح وزير الخارجية ريكس تيلرسون أن الخارجية الأمريكية على اتصال مباشر مع الحكومة الكورية الشمالية حول برنامجها النووي وصواريخها البالستية، نجد أن ترامب يصرح بأن الحديث مع الزعيم الكوري كيم يونغ ين مضيعة للوقت، هذه الرسائل المتناقضة تعزز من عدم ثقة النظام السياسي في كوريا الشمالية من ترامب وإدارته.

وحيث أن ترامب يهدد بالانسحاب من الاتفاقية التي أبرمتها مجموعة ٥+١ مع إيران حول مفاعلها النووي، فهذا يعطي كوريا الشمالية انطباعًا بأن الإدارة الأمريكية، إدارة ترامب لا يوثق بها أو بتعهداتها للدخول معها في مفاوضات. ويحتاج الأمر إلى مصداقية الإدارة الأمريكية وتحديد هدفها والتعاون مع الصين وروسيا والوصول لإجماع في مجلس الأمن الدولي بقرار يكون مقبولا لكافة الأطراف الستة، ولكن في ظل تناقض المصالح بين هذه الأطراف وتخبط إدارة ترامب وتصميم كوريا الشمالية على برنامجها النووي، فليس مستبعدًا أن تعلن كوريا الشمالية تجربتها القنبلة الهيدروجينية في أي وقت، وتفرض الأمر الواقع، وعندها على واشنطن أن تتعايش مع القنبلة النووية لكوريا الشمالية، وعندها تدخل دول شرق آسيا، اليابان وكوريا الجنوبية في سباق التسلح النووي لتحلق بالنادي النووي، لأن معضلة الأمن Security Dilemma تدفع إلى التصعيد في امتلاك القنبلة النووية لتحقيق الردع الاستراتيجي.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز (سابقًا)

التحدي الإيراني للناتو من منظور التوازن الإقليمي وتعزيز علاقة طهران بموسكو

حلف الناتو والبرامج النووية الإيرانية: محددات الرؤية وآليات المواجهة

على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي أنشئ بموجب معاهدة واشنطن عام ١٩٤٩م، يعد تحالفًا عسكريًا للدفاع عن أراضي أعضائه وفقًا للمادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف والتي تضمنت أن أي هجوم على دولة أو أكثر من دول الحلف يعتبر هجومًا على دوله جميعها بما يمنح تلك الدول حق الدفاع الذاتي عن النفس بشكل فردي أو جماعي، فإن ذلك لا يعني أن عمل الحلف ظل محددًا بأراضي أعضائه في ظل تغير البيئة الأمنية العالمية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ ظهرت بيئة أمنية جديدة أفرزت تهديدات عديدة ليس أقلها سعي بعض الدول لتطوير طاقة نووية لغير الأغراض السلمية ومنها إيران، ومع أن الناتو كمنظمة لم يكن طرفًا مباشرًا في المفاوضات النووية التي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول ال٥+١ في يوليو ٢٠١٥م، فإن الحلف معني بتلك القضية كجزء من تفاعل الحلف في بيئة أمنية متغيرة أوجدت تهديدات ليست بالضرورة أن تكون مباشرة لأراضي دوله وإنما ترتبط بتحديات لدى شركاء الحلف سواء في مبادرة الحوار المتوسطي عام ١٩٩٤ أو مبادرة اسطنبول عام ٢٠٠٤م، ناهيك عن علاقات التحالف الإيرانية–الروسية.

د. أشرف محمد كشك

ويثير ما سبق تساؤلات ثلاثة **أولها**: ما هي أسباب ومظاهر اهتمام حلف الناتو بمسألة الانتشار النووي عمومًا وفي منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص؟ **وثانيها**: ما هو مضمون الرؤية الأطلسية للبرامج النووية الإيرانية؟ **وثالثها**: ما هي آليات الناتو لردع إيران؟

أولاً: أسباب ومظاهر اهتمام حلف الناتو بمسألة الانتشار النووي عمومًا وفي الشرق الأوسط على نحو خاص:

فمن ناحية أولى نجد أن حلف الناتو يولي أهمية للتصدي للانتشار النووي لأسباب ترتبط بالحلف من حيث الهوية والهدف، فالحلف أنشئ كتحالف دفاعي بين الدول الغربية عام ١٩٤٩م، فضلاً عن أن القوى النووية العالمية هي ذاتها الدول الكبرى في الحلف بما يعني أن عملية التصدي للانتشار النووي في العالم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعامل الردع الذي يعد جوهر عمل الحلف، وهو ما يفسر دعم الحلف لمعاهدة الحد من الانتشار النووي عام ١٩٦٨م، ورفض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي اعتمدتها الأمم المتحدة بموافقة ثلثي أعضائها في يوليو٢٠١٧م، والتي تعد أول اتفاق متعدد الأطراف ذو طبيعة إلزامية يتم التوصل إليه بعد مفاوضات استغرقت زهاء عشرين عامًا والتي تتضمن إجراءات متكاملة بشأن الأسلحة النووية مثل قضايا تطوير واختبار وإنتاج وتصنيع واستحواذ أو امتلاك أو تخزين الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، بالإضافة إلى استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. حيث صدر بيان عن مجلس حلف الناتو مفاده أن تلك المعاهدة لا تعد كافية لمواجهة مسألة الانتشار النووي لكونها تتجاهل واقع البيئة الأمنية الدولية بالنظر إلى أنها لن تكون فعالة تجاه دولة تمتلك ترسانة أسلحة نووية بالفعل، كما أنها تقوض دعائم معاهدة حظر الانتشار النووي التي كانت جوهر الجهود العالمية على مدى عقود خلت والتي بدأ التوقيع عليها عام ١٩٦٨م، وأكد بيان الحلف أن" الناتو لن يكون طرفًا في معاهدة حظر الأسلحة النووية ولكنه سيبقى تحالفًا نوويًا من أجل الحفاظ على السلام وردع عدوان القوى النووية".

ومن ناحية ثانية فإن أمن منطقة الشرق الأوسط يرتبط على نحو وثيق بأمن الناتو انطلاقًا من أن تلك المنطقة تضم دولاً ترتبط بشراكات مع الناتو وهي دول مبادرة الحوار المتوسطي التي أطلقها الحلف عام ١٩٩٤م، وتضم ٧ دول متوسطية وهي (مصر والأردن

وموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب وإسرائيل) ومبادرة اسطنبول للتعاون والتي أطلقها الحلف عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها كل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر، وقد لوحظ أن التصدي لأسلحة الدمار الشامل كان بندًا أساسيًا ضمن مضمون المبادرتين، فمبادرة الحوار المتوسطي على الرغم من كونها إطارًا للحوار السياسي بين الحلف والدول المشار إليها فإنها تستهدف المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التوصل لفهم مشترك للتصدي للتحديات المشتركة ومنها أسلحة الدمار الشامل، أما مبادرة اسطنبول للتعاون بين الحلف ودول الخليج فيعد التصدي لأسلحة الدمار الشامل أحد بنودها الست الأساسية حيث نصت المبادرة على "المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها"، بما يعنيه أن المبادرة لا تعنى بتهديدات تلك الأسلحة فحسب بل أيضًا بالصواريخ القادرة على حمل الرؤوس النووية والتي تعني امتلاك قوة الردع، فلا معنى لتطوير أسلحة نووية بدون القدرة على إيصالها.

ويلاحظ أن حلف الناتو كان جل تركيزه في الماضي على التسلح النووي داخل النطاق الجغرافي لدوله مع إيلاء عملية نزع السلاح النووي أهمية في الوقت ذاته من خلال دوله الرئيسية وليس من خلال الحلف كمنظمة، إلا أنه كان هناك إغفال للدول التي تسعى لتطوير تلك الأسلحة ومنها إيران وكوريا الشمالية على سبيل المثال، الأمر الذي حدا بالحلف لضرورة مراجعة فكرة الردع وهو ما عبر عنه الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج أمام مؤتمر ميونخ للأمن الذي عقد في فبراير ٢٠١٦م، بالقول "ينبغي ألا يظن أحد أن الأسلحة النووية قد تستخدم كجزء من صراع تقليدي، بل أنها سوف تغير من طبيعة أي صراع بشكل جذري"، ومع عدم تحديد الأمين العام للحلف دولاً بعينها يستهدفها ذلك التصريح وربما كان المقصود هو التهديدات الروسية للحلف على خلفية الأزمة الأوكرانية فإن التصريح يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أن الحلف لن يسمح لأي دولة أن تستخدم السلاح النووي أو حتى مجرد التهديد به ضمن صراعها مع دولة أو دول أخرى حيث أن ذلك سوف يعني تغيير قواعد اللعبة برمتها بشكل جذري لارتباط الأمر بتطبيق مفهوم الردع على أرض الواقع، وهو الأمر الذي يفسر وجود بعض الأفكار الأكاديمية الصادرة عن الحلف وترى أن مفهوم الردع يتعين أن يكون في بؤرة المفاهيم الاستراتيجية التي يصدرها الحلف كل عشر سنوات والتي تعد بمثابة مراجعة أمنية لواقع التهديدات الأمنية التي تواجه الحلف وتحديد آليات مواجهتها تتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا تتناقض معه، لأن ذلك سوف يمثل رسالة محددة وواضحة بشأن مدى جدية الحلف بشأن التصدي للانتشار النووي، وأن دخول دائرة التسلح النووي سواء من خلال الاستخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة يعني تغيير قواعد اللعبة بشكل جذري.

وتعكس المفاهيم الاستراتيجية التي تصدر عن الحلف كل عشر سنوات مظاهر اهتمام الحلف بالتصدي للانتشار النووي فقد تضمن المفهوم الاستراتيجي الصادر عام ١٩٩٩م، أن "الحلف سوف يحافظ في المستقبل المنظور على القدر الكافي من الأسلحة النووية وغير النووية في الأراضي الأوروبية مع المحافظة على تطويرها بشكل مستمر حيثما اقتضت الضرورة ذلك"، أما المفهوم الاستراتيجي الصادر عام ٢٠١٠م" فقد تضمن أن "انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهدد بعواقب يصعب حصرها بشأن الاستقرار والرفاه العالمي. وسيتخذ الانتشار خلال العقد المقبل منعطفًا أكثر حدة في بعض مناطق العالم المضطربة... وأن الحلف سوف يواصل تطوير قدراته من أجل التصدي للتهديدات التي ترتبها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية وأسلحة الدمار الشامل"، وعلى الرغم من عدم تحديد إيران بالاسم كتهديد محتمل للناتو ضمن هذا السياق فقد نص المفهوم الاستراتيجي في مواضع أخرى على أنه "من شأن حالات عدم الاستقرار في مناطق ما وراء حدود الدول الأعضاء أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الحلف الأمر الذي يتطلب التشاور مع أكبر شركاء الحلف"، وخلال قمة حلف الناتو التي عقدت في وارسو عام ٢٠١٦م، تعهدت الدول الأعضاء بالعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل سواء من جانب الدول أو الجماعات دون الدول، فضلاً عن أن اللجنة الخاصة بالتخطيط النووي بالحلف اجتمعت عشر مرات خلال عام ٢٠١٦م، لمناقشة المخاطر والتهديدات التي ترتبها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والإشعاعية، ومناقشة كيفية تطبيق ما تضمنه المفهوم الاستراتيجي للحلف عام ٢٠٠٩م، بشأن تلك القضية من خلال وضع خطة عمل للناتو للرد على الانتشار النووي على مستوى العالم وقد ضمت تلك المناقشات مسؤولين من كل من فنلندا والسويد وإسرائيل، من ناحية أخرى عقد حلف الناتو مؤتمره السنوي في مايو ٢٠١٦م، والذي تم تخصيصه لقضية الانتشار النووي وقد ضم ١٠٠ مشارك من ٤٤ دولة، بالإضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومسؤولين من منظمة حظر الأسلحة الكيمائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

ثانيًا: رؤية حلف الناتو للبرامج النووية الإيرانية:

مع أن حلف الناتو كمنظمة لم يكن طرفًا في المفاوضات التي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي بين دول مجموعة الـ٥+١ وإيران في يوليو ٢٠١٥م، فإن الحلف لم يكن بعيدًا عن تلك المسألة بشكل تام فخلال زيارة له لدولة الإمارات العربية المتحدة في مارس ٢٠١٦م، قال ينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف الناتو ردًا على سؤال بشأن مستقبل التعاون بين الناتو ودول الخليج في أعقاب

توقيع الاتفاق النووي "إن الهدف من الاتفاق هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي" وأضاف "الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية وأوروبا تصب تركيزها على أهمية تنفيذ بنود الاتفاق وعلى أهمية احترامه" وقال "من المهم أن يكون هناك تنفيذ كامل للاتفاق النووي وأن يتم تنفيذ آليات التحقق من التزام إيران بتنفيذ بنوده كاملة لمنع الانتشار النووي عموماً" مؤكدًا على أن رؤية حلف الناتو تجاه قضية الانتشار النووي عمومًا ترتكز على ثلاثة أسس:

الأول: منع الانتشار النووي كإجراء وقائي من خلال دعم معاهدة الحد من الانتشار النووي عام ١٩٦٨م.

الثاني: نزع السلاح النووي.

الثالث: تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولم يقتصر اهتمام الحلف على البرامج النووية الإيرانية بل تعداه إلى التهديدات الإيرانية غير النووية لاسيما تطوير إيران لصواريخ بعيدة المدى لكونها تبقى هي العنصر الأكثر خطورة حال تمكنت إيران من تطوير سلاح نووي إذ أنها سيكون لديها وسائل إيصال ذلك السلاح مما يمثل تهديدًا ليس فقط لكافة جيرانها الإقليميين بل لدول الحلف ذاتها، وضمن هذا الإطار قال الأمين العام للحلف ردًا على سؤال بشأن مدى التزام إيران ببنود الاتفاق النووي من عدمه "لا يعود للحلف تقييم مدى التزام إيران وإنما إلى الدول الموقعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" وأضاف "إن الاتفاق يشمل الموضوع النووي ولكنه لا يشمل برامج الصواريخ ونحن قلقون بشأن استمرار تعزيز قدرات إيران الصاروخية"، وهو الأمر الذي حدا بإيران للرد على لسان بهرام قاسمي الناطق باسم الخارجية الإيرانية بالقول "أن بيان الناتو بشأن البرامج الصاروخية الإيرانية مرفوض، وأن برنامج إيران الصاروخي لا يمت بأي صلة للاتفاق النووي أو المفاوضات النووية"، مضيفًا أن "تطوير الصواريخ لا ينتهك القرار الأممي رقم ٢٢٣١"، وقال أن "برنامج إيران الصاروخي يعد ضمن الاستراتيجية الدفاعية المتعارف عليها والتي ستبقى مستمرة"، ولاشك أن مخاوف الحلف بشأن الصواريخ بعيدة المدى تعد أحد الأسباب التي تفسر حرص الحلف على نشر نظام الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية، كما أن سعي إيران لتطوير أجيال متعاقبة من الصواريخ والتي يتراوح مداها بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ كم مما يمكنها من الوصول لأي مكان في منطقة الشرق الأوسط والدول الأوروبية قد دفع تركيا وهي أحد أعضاء الناتو والجبهة الجنوبية للحلف إلى العمل على تحديث الصاروخ شهاب ٣، فضلاً عن العمل تطوير الصواريخ متوسطة المدى والتي يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كم، ولا تقتصر مخاوف الحلف على الصواريخ الإيرانية بل من حالة عدم الاستقرار على الجبهة الجنوبية للحلف عمومًا والتي تضم منطقة الشرق الأوسط، حيث أن انتشار الصواريخ الباليستية والصواريخ قصيرة المدى في تلك المنطقة يعد أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار فيها، فوفقاً لتقرير صدر في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أكثر من ٩٠٪من الصواريخ الباليستية التي استخدمت في النزاعات في دول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت في تلك المنطقة والتي شهدت إطلاق أكثر من ٥٠٠٠ صاروخ وخاصة التي تمتلكها الجماعات دون الدول مثل حزب الله الأمر الذي جعل دول مجلس التعاون تولي إنشاء شبكات دفاعية لحماية أراضيها وأجوائها أهمية كبيرة.

ثالثًا: آليات الناتو لردع إيران:

ربما يسود اعتقاد مؤداه أن الحلف بعيد عن الملف النووي الإيراني، وواقع الأمر أن البرامج النووية الإيرانية تعد جزءًا من المنظور الأطلسي الاستراتيجي الأوسع لأمن منطقة الخليج العربي التي ترتبط أربع من دولها بشراكات أمنية ودفاعية مع الحلف ضمن مبادرة اسطنبول الأمر الذي تعكسه آليات الحلف لردع إيران كما يلي:

الآلية الأولى: عدم اقتصار اهتمام الحلف على التصدي لسعي إيران لتطوير طاقة نووية لغير الأغراض السلمية بل أيضًا التسلح التقليدي والذي لا يقل أهمية عن تلك الأسلحة ذاتها، حيث تتمثل تلك الوسائل في تطوير صواريخ لديها القدرة على حمل رؤوس نووية لمسافات بعيدة وفي هذا السياق أكد الأمين العام للحلف قدرة الناتو على "مواجهة التهديدات التي تشكلها البرامج الصاروخية التي يجري تطويرها خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية من جانب دول مثل إيران، وأضاف أن" نظام الدفاع الصاروخي الذي يقوم الحلف بنشره في دول أوروبا الشرقية ليس موجهًا ضد روسيا وإنما لمواجهة التهديدات التي تأتي من خارج النظام الأوروبي الأطلسي" وقال إن "عددًا من الدول منها إيران تقوم بتطوير أنظمة باليستية متنوعة واختبارها وتقويتها وهو ما يؤكد الدوافع التي تجعل حلف الناتو يواصل تطوير نظامه الصاروخي"، ويفسر ذلك نشر حلف الناتو منظومة رادار متطور ضمن الدفاع الصاروخي للحلف على الأراضي التركية وفقًا لما قررته قمة الحلف في لشبونة عام ٢٠١٠م، وقد وضعت تركيا شروطًا لاستضافة تلك الدرع الصاروخية منها ألا يكون سببًا لتوتر علاقاتها بدول الجوار ومن ذلك عدم تسمية إيران وسوريا كتهديدات محددة تواجهها الدرع الصاروخية وأن يكون تشغيل مكوناتها من جانب الجيش التركي، والجدير بالذكر أن تلك المنظومة تستهدف اكتشاف واعتراض أي صواريخ مواجهة ضد دول حلف الناتو أو حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وقد جاء نشر تلك المنظومة في أعقاب تهديد إيران غير ذي مرة بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر منه ٢٠٪من النفط المتداول في العالم، ففي رده على سؤال بشأن جهود الحلف للتصدي لتهديدات الصواريخ الباليستية عمومًا قال الأمين العام للحلف أندريه فوج راسموسن " إن حلف الناتو يرد على التهديدات التي تشكلها الصواريخ الباليستية من خلال تأسيس منظومة دفاع ضد تلك الصواريخ وقد

أنشأ موقعين لهذه المنظمة في رومانيا وبولندا ويعمل على تطوير منشآت أخرى في سياق بناء تلك المنظومة الدفاعية، وقال " إنه في سياق الرد على التهديدات التي تشكلها الصواريخ الباليستية نشرت الولايات المتحدة أيضًا سفنًا حربية مجهزة بنظام إيجيس لتوفير مقدرات الدفاع الجوي والدفاع ضد الصواريخ الباليستية في الوقت نفسه في عرض البحر.

أما الآلية الثانية: فتتمثل في حرص الحلف على ضمان حرية الملاحة البحرية حيث تولى الحلف قيادة عملية مكافحة القرصنة في المحيط الهندي من خلال العملية التي أطلق عليها عملية" درع المحيط" وذلك للمرة الأولى عام ٢٠٠٩م، وفقًا للقرارات الأممية الصادرة بهذا الشأن، كما أنه كان من بين مهام الحلف في تلك العملية مساعدة دول المنطقة على تطوير قدراتها في مكافحة أنشطة القراصنة حال طلبها ذلك، وتعد جهود الحلف في هذا الشأن تطبيقًا لمضمون المفهوم الاستراتيجي للحلف عام ٢٠١٠ والذي جاء فيه" تطوير قدرات المساهمة في أمن الطاقة، بما يشمل حماية البنى التحتية الطاقوية الحساسة ومناطق وخطوط نقلها، والتعاون مع الشركاء والتشاور بين الحلفاء وفقا لتقييمات استراتيجية ومخططات للطوارئ"، ولاشك أن تلك الجهود تعد أمرًا مهمًا للغاية في ظل تهديدات إيران للملاحة في مضيق باب المندب ليس أقلها دعم الحوثيين في اليمن.

أما الآلية الثالثة فهي: إعلان الحلف المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سوريا من خلال إرسال طائرات أواكس لهذا الغرض، بما يعكس مؤشرًا مهمًا على رغبة الحلف في الانخراط في معالجة النزاعات الإقليمية التي تعد إيران لاعبًا رئيسيًا فيها ولكن يلاحظ أن دور الحلف ضمن الجهود الدولية في هذا الشأن.

ومع أهمية تلك الآليات، يثار تساؤل مؤداه ما هي المصالح الاستراتيجية لحلف الناتو والتي تحتم على الحلف العمل للحيلولة دون تطوير إيران طاقة نووية لغير الأغراض السلمية؟ ويمكن تحديدها في ثلاثة أمور:

أولها: أن نجاح إيران في تخطي العتبة النووية سوف يؤدي إلى تكريس خطير في خلل توازن القوى الإقليمي بما يعنيه من تهديد للمصالح الاستراتيجية لدول الحلف في تلك المنطقة ليس أقلها أمن الطاقة حيث أن توقف ضخ النفط لدول الحلف من خلال طرق المرور البحرية سيكون عملاً عدائيًا يستوجب على حلف الناتو التحرك عسكريًا للتصدي لهذا الأمر، صحيح أن حلف الناتو لم يتدخل عسكريًا كمنظمة في الأزمات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط سوى في الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، بيد أنه لم يكن بعيدًا عن الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج العربي حيث كان لأعضاء الحلف الرئيسيين دور مهم إبان الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات لتأمين ناقلات النفط الخليجية فيما عرف بحرب الناقلات، وحرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، بما يعني أن الأمن والاستقرار الإقليميين يعد هدفًا أساسيًا للحلف سواء كمنظمة أو كدول بشكل فردي، وتدرك إيران القدرات العسكرية الهائلة لحلف الناتو فعلى الرغم من زيادة إيران ميزانيتها العسكرية بنسبة ١٢٨٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة إذ بلغت الزيادة ١,٣مليار دولار خلال العام الحالي ٢٠١٧ م، لتبلغ ١١,٦مليار دولار، فإن تلك الميزانية تظل متواضعة للغاية مقارنة بالنفقات العسكرية لدول حلف الناتو مجتمعة والتي بلغت في عام ٢٠١٧ م، حوالي ٩١٥ مليار دولار تم تخصيص ٦٦٤ مليار دولار للإنفاق العسكري.

وثانيها: أن تحول إيران إلى دولة نووية سيكون تهديدًا للعمق الاستراتيجي للحلف في ظل وجود إيران على نقاط تماس استراتيجي للحلف سواء ضمن الدول الشريكة للحلف في مبادرة اسطنبول أو في آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما يعني الحد من نفوذ الحلف في تلك المناطق، أخذًا في الاعتبار استمرار عمل قوات الحلف في أفغانستان والتي لايزال لإيران نفوذًا متناميًا فيها، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية المتنامية بين إيران وروسيا التي لاتزال تمثل تحديًا للحلف على جبهتيه الشرقية "الأزمة الأوكرانية" والجنوبية" الأزمة السورية"، ففي أعقاب التدخل الروسي في الأزمة السورية عام ٢٠١٤م، قال أحد مسؤولي الحلف" اعتدنا الحديث عن التهديد الشرقي والتهديد الجنوبي ولكن الجبهتين تشابكتا الآن"، وربما يفسر ذلك سعي إيران للانضمام لتكتلات مناوئة للحلف حيث تحظى بصفة مراقب في منظمة شنغهاي التي تعد جبهة مناوئة لحلف الناتو وتسعى إيران للحصول على عضويتها الكاملة، وتضم تلك المنظمة عددًا كبيرًا من الدول الآسيوية بما يعادل نصف سكان العالم تقريبًا، كما تعد دولها من الدول الموردة للنفط ولدى العديد منها أسلحة نووية.

وثالثها: ارتباط جهود حلف الناتو بالتصدي للانتشار النووي بتعزيز الثقة مع شركاء الحلف ضمن مبادراته الإقليمية، صحيح أن فكرة تقديم الحلف ضمانات أمنية لهؤلاء الشركاء تكتنفها صعوبات عديدة بالنظر إلى القيود التي يفرضها الميثاق المنشئ للحلف إلا أن إظهار الحلف القدرة على ممارسة الردع تجاه التهديدات التي تواجه هؤلاء الشركاء تبقى أمرًا مهمًا من شأنه الدفع نحو تطوير تلك الشراكات، وعلى الرغم من عدم صدور تصريحات رسمية من حلف الناتو بشأن المخاطر غير النووية والصاروخية لإيران فإن ثمة كتابات صدرت عن دورية تابعة للحلف ومفادها أن المبدأ الذي ترتكز عليه السياسة الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو" تمكين الشيعة" من خلال دعم الجماعات المسلحة دون الدول وذلك على غرار استراتيجية الاتحاد السوفيتي تجاه الحركات الشيوعية في العالم الثالث إبان الحرب الباردة، وترى تلك الرؤى

تعكس المفاهيم الاستراتيجية التي تصدر عن الحلف كل عشر سنوات مظاهر الاهتمام بالتصدي للانتشار النووي

أن "إيران لن يحالفها النجاح في النهاية بالنظر إلى رفض الدول السنية تلك السياسات والتصدي لها، فضلاً عن عدم التجانس الداخلي الذي تعاني منه إيران".

ومع التسليم بالتزام دول مجلس التعاون بالمواثيق الدولية المنظمة لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية كخيار استراتيجي وهو ما عكسه البيان الختامي لقمة مجلس التعاون عام ٢٠٠٦م، والذي تضمن "الدعوة إلى إيجاد برنامج في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، طبقًا للمعايير والأنظمة الدولية"، والتي ترتب عليها بدء بعض دول الخليج برامج نووية سلمية مع عدد من دول الحلف بشكل ثنائي، فإن فكرة الردع تظل حاضرة وبقوة في ظل ما يكتنف البرامج النووية الإيرانية من غموض وعدم شفافية، ومن ثم فإن التساؤل المنطقي هو هل يمكن لحلف الناتو أو أحد أعضائه إمداد دول الخليج بمظلة نووية كأحد الخيارات لحماية تلك الدول من احتمال تطوير إيران أسلحة نووية؟ والواقع أنه بالرغم من أن حلف الناتو لم يعلن من قبل فكرة دعم الشركاء في منطقة الشرق الأوسط والخليج من خلال" مظلة نووية" فإن تلك الفكرة قد أثيرت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر أعضاء الناتو، ففي عام ٢٠٠٩م، اقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون إقامة مظلة نووية لحلفائها في منطقة الشرق الأوسط وتضم" دول الخليج ومصر وإسرائيل" إلا أنه لم يكن هناك ترحيب بذلك المقترح وخاصة من جانب مصر، ففي حديث لصحيفة الأهرام المصرية قال الرئيس المصري السابق حسني مبارك" مصر لن تكون طرفًا في مثل هذه المظلة لسببين **الأول**: لأنها تعني قبول تواجد قوات وخبراء أجانب على أرضنا وهو ما لا نقبله"، **والثاني**: لأن هذا الطرح ينطوي على قبول ضمني بوجود قوى نووية إقليمية وهو ما لا نرضاه"، وأضاف "أن الشرق الأوسط ليس في حاجة لقوي نووية لا من جانب إيران أو من جانب إسرائيل، المنطقة في حاجة للسلام والأمن والاستقرار والتنمية" الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة المظلات النووية لحماية أمن حلفائها مثل اليابان و كوريا الجنوبية وعدد من الدول الأوروبية، وتركيا، وكندا، واستراليا، وذلك منذ الحرب الباردة وحتى الآن.

وخلاصة القول: إن التحدي النووي الإيراني يعد من القضايا التي يعنى بها حلف الناتو ليس فقط من منظور توازن القوى الإقليمي والوفاء بمتطلبات الشراكة الأطلسية الخليجية وإنما في ظل سعي إيران لتعزيز علاقاتها مع روسيا التي أضحت تناوئ الناتو في مناطق تماس استراتيجي عديدة.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية ـ مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الرؤية التركية للسباق النووي العسكري: اتاحته في الشرق الأوسط بشروط

تركيا قد تضطر للتفكير بامتلاك السلاح النووي لمواجهة المخاطر الخارجية

تفرض الأوضاع المتوترة في منطقة الشرق الأوسط على دولها نوعًا من المقاربات والتحديات والعداءات المتبادلة، وبالأخص في موضوع التسلح والمخاوف الأمنية والقومية من بعضها وعلى بعضها بعضًا، وبصورة أكثر خصوصيةً وخطورةً يشغل السباق النووي دول الشرق الأوسط كافةً، بل يشغل بصورة أكبر الدول الكبرى، التي تتحكم بمجلس الأمن والقرارات الدولية الكبرى، والتي تعمل لمنع كافة دول الشرق الأوسط من امتلاك السلاح النووي بصورة قانونيةٍ أو موافقة دولية باستثناء الدولة الإسرائيلية، فلا يبقى أمام الدول التي تشعر بالتهديد النووي من غيرها إلا امتلاكه بالطرق السرية، فتدخل في حالة سباق نووي وتنافس إقليمي ودولي ولو بصورة سريةٍ وخفية، أو الموافقة على الاتفاقيات الدولية التي تلزمها بالاستخدام المدني والسلمي فقط، والتحكم بكمية ودرجة حاجتها إلى الطاقة النووية غير العسكرية، في ظل حاجة العالم كله إلى بدائل عن الطاقة الغازية والنفطية التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية والتدفئة وغيرها، ولكن وبسبب ازدواجية المعايير الغربية تجاه دول الشرق الأوسط، فإن العديد من المشاكل والأزمات الدولية تنشأ حول ملف السباق النووي، ولو كان ضمن شروطه المدنية والسلمية؛ لأن وجود الدولة الإسرائيلية في الشرق الأوسط كدولة نووية عسكريًا وحدها، وبدون خوضها لاتفاقيات دولية تعترف بها أولاً، وتحد من سلاحها النووي ثانيًا، يجعل منطقة الشرق الأوسط في حالة من عدم الاستقرار بشكل دائم ومضطرب؛ لأن الخوف من اشتعال الحروب النووية فيها يبقى احتمالاً قائمًا بشدة، وهذا ما يجعل السباق النووي فيها أزمة دولية قائمة ودائمة وخطيرة، لا تقوى دولة واحدة منه معالجتها وحدها.

د. محمد زاهد جول

الرؤية التركية للسباق النووي في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ومخاطره العسكرية

تدرك تركيا حاجة دول العالم إلى الطاقة النووية في المستقبل بدرجة أكبر، بحيث قد لا توجد دولة في المستقبل لا تستخدم الطاقة النووية للأغراض المدنية وإنتاج الطاقة الكهربائية بكميات كبيرة لتشغيل مصانعها وتأمين حاجتها من الطاقة المنزلية؛ ولذلك فإن تركيا تعمل ومنذ عقود على تطوير قدراتها النووية المدنية، وتبني الآن ثلاثة مفاعلات نووية في جنوب البلاد بالتعاون مع روسيا الاتحادية، إضافة إلى تعاونها مع بعض الدول الأوروبية في هذا المجال، فتركيا تدرك أنها لن تستطيع الاستغناء عن الطاقة المنتجة في المفاعلات النووية في ظل مخاوف من شح الطاقة النفطية التقليدية في المستقبل، إضافة إلى أن تركيا الآن دولة مستوردة بدرجة كبيرة لحاجتها من الطاقة قد تصل ٩٠٪ مما تستهلكه سنويا، وعلى هذا الأساس فإنها تتفهم حاجة الدول الأخرى لهذه الطاقة النووية لأغراض سلمية ومدنية.

أما الرؤية التركية للسباق النووي لأغراض عسكرية فهي تنسجم مع الموقف الدولي العام في هذه القضية، وهي منع إدخال السباق النووي منطقة الشرق الأوسط، ولكن ضمن شروط عادلة ومتساوية وبدون تحيز أو تمييز، فتركيا ترفض السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنها منطقة مشتعلة بالنزاعات والحروب وعدم الاستقرار، وقد دمرتها الحروب المتوالية لأكثر من سبعة عقود، فمنذ إقامة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، والحروب متوالية في المنطقة، وكان امتلاك الدولة الإسرائيلية للسلاح النووي بمثابة إشعار لدول المنطقة بالخطر والتهديد الشديد، وبالأخص أن الحجة التي تتذرع بها الدولة الإسرائيلية يمكن أن تدعيها كل دول الشرق الأوسط دون استثناء، وهي حجة أن وجودها يقع تحت تهديد الزوال والتدمير، في خضم شرق أوسط كبير لم يتقبل وجود

دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران والسعودية ومصر يمكنهم المطالبة بامتلاك السلاح النووي للدفاع عن نفسها من التهديد الخارجي

هذا الكيان قبل التوصل إلى اتفاقيات سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أولاً، وبين إسرائيل ومحيطها العربي والإسلامي ثانيًا، هذه الحجة يمكن أن تدعيها كل دولة تسعى لامتلاك سلاح نووي، وبالتالي، فإما أن تكون كافة دول الشرق الأوسط خالية من الأسلحة الذرية والنووية أو أن أزمة السباق على الأسلحة النووية لن تعرف التوقف.

لذا قد لا يكون من السهولة إعطاء رأي دقيق عن الرؤية التركية حول السباق النووي في الشرق الأوسط قبل التوصل إلى اتفاقيات سلام بين دول المنطقة بما فيها اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي وعربي إسرائيلي، فتركيا وبالرغم من إقامتها لعلاقات سياسية ودبلوماسية مع الدولة الإسرائيلية فإنها لا توافق الموقف الإسرائيلي ولا الأمريكي ولا الأوروبي من امتلاك إسرائيل وحدها للسلاح النووي في الشرق الأوسط دون قيود، ومع ذلك فإن تركيا لم تعمل على تبني سباق نووي مع أحد من دول الشرق الأوسط بما فيها الدولة الإسرائيلية، لأن ذلك إشعار لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري لتركيا وللمنطقة، كما يجري الآن ومنذ عقود مع الجمهورية الإيرانية مع أمريكا والدول الغربية، إضافة إلى أن تركيا كانت تركن ولعقود وسنوات ماضية إلى الترسانة النووية لحلف الناتو على أراضيها.

لقد عمدت تركيا مرارًا على نفي امتلاكها لأسلحة نووية، ونفت سعيها لامتلاكها، بغض النظر عن الحجج المقدمة من دول الشرق الأوسط، وأعلنت أنها تسعى لامتلاك مفاعلات نووية سلمية لإنتاج الطاقة بالتعاون مع روسيا الاتحادية، فتركيا اليوم تبني ثلاثة مفاعلات نووية سلمية لإنتاج الطاقة الكهربائية، ولا يوجد عليها ضغوط دولية حول ذلك، لأنها لا تخفي شيئًا من مشروعها النووي السلمي وتتعاون فيه مع المجتمع الدولي، عن طريق منظمات الطاقة الذرية، إضافة لارتباطاتها مع حلف الناتو حول تواجد عدد من القنابل الذرية والاسلحة النووية على أراضيها، وهذه القنابل الذرية تابعة لدول حلف الناتو منذ أيام الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى تعاونها العلني مع روسيا الاتحادية على بناء تلك المفاعلات النووية المدنية، فالمشروع النووي التركي مدني وعلني ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية المختصة.

إن أهم التقارير الأمريكية التي نشرتها مجلة العلماء النووية الأمريكية في عام ٢٠١٢م، من إعداد روبرت موريس وهانز كريستانسن أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سلمت تركيا أيام الحرب الباردة قنابل ذريةً لا تزال موجودة في المخازن التركية منذ سنوات، وأن بعض هذه القنابل موجودة في القواعد العسكرية التركية التي يستفيد حلف شمال الأطلسي من استخدامها، مثل قاعدة أنجرليك، وقد سعت تركيا مرارًا على التفاوض مع أمريكا على مستقبل هذه القنابل وبالأخص أنها تحتاج إلى تحديث في طرق تخزينها، ومن المفترض أن يكون هذا العام ٢٠١٧م، قد عالج هذه المشاكل مع أمريكا وحلف الناتو.

كما أن العلاقات المتزايدة مع روسيا والعلاقات الحسنة بين الرئيس التركي أردوغان والرئيس الروسي بوتين تضع هذه المسائل النووية في معرض العلاقات التركية ـ الروسية، وبالأخص بعد أن سعت الحكومة التركية لتزويد جيشها بمعدات عسكرية روسية متطورة، مثل منظومة الدفاع الجوي الروسية س٤٠٠، بالرغم من انتقاد الناتو لهذه الصفقة، بل وتراجع الولايات المتحدة عن تنفيذ اتفاقيات تدريب عسكرية مع تركيا، كعقوبات أمريكية ضد تركيا بسبب تقاربها العسكري مع روسيا الاتحادية، فروسيا تدرك بأن نجاح تعاونها العسكري مع تركيا يعتبر اختراقًا استراتيجيًا لحلف الناتو، كما أن الرئيس الروسي بوتين يعمل على إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب، ويتعاون فيه مع العديد من الدول الكبرى دوليًا وإقليميا مثل الصين وتركيا وإيران وغيرها لتحقيق ذلك، ومن أهم ضرورات التوازن الدولي هو وضع حد للسباق النووي دوليًا، وبالأخص في مناطق النزاع في الشرق الأوسط.

إن روسيا أكثر حماسًا للتعاون الاستراتيجي مع تركيا، وبالأخص في مشاريع خطوط الطاقة والغاز، وكذلك في بناء مفاعلات نووية لتركيا، وبمساعدة مالية من روسيا أيضًا، وفي السنوات القليلة الماضية توسعت طموحات الدولتين لتعاون عسكري ونووي أكبر ، بدون أن يواجه معارضة دوليةً أو إسرائيليةً على غرار ما واجهته إيران في عهد الجمهورية الإيرانية وثورتها التوسعية، وتحديدًا بعد بناء إيران نفوذًا قويًا لها في العديد من الدول العربية ومنها لبنان المحاذي للحدود الإسرائيلية، عن طريق حزب الله اللبناني، مع تبني إيران لزعامة ما تصفه بدول محور المقاومة ضد المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

إن تركيا وروسيا تسعيان إلى زيادة التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار في جميع المجالات، وهذا أمر

ممكن التحقق والزيادة عليه بعد تجربة الدولتين السابقة التي أعقبت أزمة اسقاط الطائرة الروسية سوخوي٢٤ بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥م، فقد كانت الخسائر بعشرات المليارات لكلتا الدولتين خلال بضعة أشهر، وهذا يعني أن طريق المصالح المشتركة الروسية التركية قابل للنجاح والزيادة في كل المجالات، بما فيها التعاون في بناء مفاعلات نووية تركية، قد تكون مقدمة لمشروع نووي استراتيجي يجعل الاعتماد على الطاقة النووية أمرًا رئيسيًا لتوفير الطاقة في تركيا، وكذلك تقريب الخيار النووي في المجالات الأخرى أمرًا ممكنا في السنوات القادمة ـ إذا لزم الأمر ..

لقد مرت تركيا في السنوات القليلة الماضية بعدة تجارب من الحاجة الدفاعية من الدول الغربية وأمريكا، وطلبت الحماية لها في ظل الأزمة مع إيران أولًا، ثم مع روسيا ثانيًا، ولكن الردود الأمريكية والأوروبية كانت مخيبة للآمال، بل في ظل تلك الأزمات سحبت بعض دول حلف الناتو صواريخها ومنظومتها الصاروخية الدفاعية من نوع باتريوت من الأراضي التركية، تاركة تركيا وحدها لتواجه مخاطرها، فكان ذلك دليلًا على أن حلف الناتو لن يدافع عن تركيا في حالة تعرضها للخطر من إيران أو من روسيا أو من غيرها، وبالتالي كان توجه القيادة التركية إلى بناء قوتها الدفاعية الذاتية أمرًا ضروريًا واضطراريًا، ووضعت الخطط العسكرية لبناء تركيا قوتها الدفاعية الكاملة محليًا، وفق خطة تصنيعية تنتهي عام ٢٠٢٣م، والنجاح في ذلك سيمنح تركيا مساحة أكبر في استقلال قرارها السياسي في المستقبل، ولكن بقاء تركيا عند حدود امتلاكها للأسلحة الدفاعية حتى عام ٢٠٢٣م، هو محل تفكير وخطر بالنسبة إلى الدول الغربية إذا زادت تركيا من اعتمادها على التعاون العسكري مع روسيا، ما قد يضطر تركيا للتفكير بامتلاك أسلحة نووية مع ازدياد المخاطر على أمنها القومي من التهديدات الخارجية، وبالأخص إذا عجز مستوى الأسلحة الدفاعية التقليدية عن تأمين الأمن القومي التركي وحده، وهذه المرحلة النووية يمكن بناؤها على أساس أنها أسلحة دفاعية أيضًا، في ظل السباق النووي في الشرق الأوسط، وقد يكون ذلك أحد أسباب تراجع دول الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا إليها، فهي تخشى من زيادة مستوى استقلال تركيا بقرارها السياسي والعسكري في المستقبل، كما تخشى أثر ذلك على دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة كلها.

إن هذه المساعي – لو حصلت – سوف تكون تكررًا للجهود الباكستانية عند بنائها لقنبلتها الذرية منذ عقود، فقد كانت تدعي حقها بالدفاع عن نفسها ضد جارتها الهند، التي امتلكت القنبلة الذرية قبلها، وكذلك الحال بالنسبة لكل دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران والسعودية ومصر وغيرها، فيمكنها المطالبة بحقها بامتلاك السلاح النووي للدفاع عن نفسها من التهديد النووي الخارجي، وهذا يفرض على الجهود الدولية المانعة للسباق النووي في الشرق الأوسط التخلي عن ازدواجية المعايير، ومعاملة كل دول الشرق الأوسط بنفس المعايير الدولية المانعة لسباق التسلح النووي في الشرق الوسط، وإلا فإن تلك الدول سوف تلجأ عاجلاً أم آجلاً إلى امتلاك مشروعها النووي السلمي أولاً، ثم العسكري ثانيًا، كما فعلت الهند وباكستان وإيران، وسياسة الاتهام والعقوبات الدولية لن تكون ذات نتائج رادعة على المدى الطويل، فالتركيز على العقوبات الدولية على إيران أدى بها إلى توقيع اتفاق نووي مع الدول الست (٥+١)، وهي أمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا، بمنتصف حزيران ٢٠١٤م، ولكن لا يمكن القطع بعدم وجود مشروع نووي سري لدى إيران، وما كان للعقوبات أن تؤتي أكلها إلا بعد أن فعلت العقوبات الدولة أضرارها الهائلة في الاقتصاد الإيراني، وهذا أمرٌ غير مستبعد أن تتعرض له كل الدول التي تتهم بوجود مشاريع نووية سرية لديها، بما فيها احتمال اتهام تركيا بدخولها مضمار السباق النووي في الشرق الأوسط، واتهامها بأنها تعمل سرا لبناء قوة عسكرية نووية على المدى المتوسط، بهدف إيقاف المشروع النهضوي التركي المتقدم والمستقل عن الدول الغربية.

مخاطر السباق النووي الإيراني على تركيا والمنطقة

تكاد تكون الدول العربية والإسلامية ودول الشرق الأوسط مقتنعة بوجهة النظر الغربية من وجود مخاوف من امتلاك إيران في عهد الثورة الخمينية والخامنئية لأسلحة نووية، فإيران استخدمت كل انواع أسلحتها التقليدية والصاروخية في حروبها ضد الشعب العراقي والشعب السوري والشعب اليمني والشعب اللبناني، وفي السنوات الماضية استخدم الحرس الثوري الإيراني ميليشياته وقواته العسكرية التقليدية في عمليات احتلال مباشر أو عن طريق ميليشياتها الشيعية الطائفية لأربع عواصم عربية هي بغداد ودمشق وصنعاء وبيروت، وفاخر الزعماء السياسيون والعسكريون الإيرانيون بذلك، وقد انتقدت الحكومة التركية ذلك مرارًا، ورفضت الدعوات الطائفية التي تصدر من مسؤولين إيرانيين تدعو إلى ذلك، فتركيا شأنها في ذلك شأن العديد من الدول العربية والإسلامية ودول الشرق الأوسط والعالم لا تتقبل فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي؛ لأنه من أشد أنواع التهديد الحقيقي في الشرق الأوسط، فاستخدام جيش بشار الأسد للأسلحة الكيماوية لا يمكن تبرئة إيران والحرس الثوري

الإيراني من المشاركة فيها أو المسؤولية عنها، فكيف لو امتلكت إيران أسلحة نووية أيضًا؟.

إن أولى المخاطر التي تخشاها تركيا من امتلاك إيران والحرس الثوري الإيراني للأسلحة النووية أن أراضيها سوف تكون مهددة من هذه الأسلحة، إن لم يكن على أيدي القيادة الإيرانية الحالية فمن قيادات أخرى للحرس الثوري الإيراني في المستقبل، وهذا سيدفع تركيا رغما عنها لامتلاك السلاح النووي أيضًا، وسوف يدخلها في إرهاق اقتصادي لا نهاية له، ولحين تحقيق ذلك فإن تركيا سوف تكون تحت تهديد إيراني في حال خالفت أو عارضت المشاريع الإيرانية التوسعية في المنطقة، كما أنه سوف يضر بالرؤية السياسية والمشاريع التركية للمنطقة، سواء بإحلال السلام وإنهاء صراعات المنطقة، والتي كانت إيران من أكبر أسبابها، أو في رؤية منطقة شرق أوسط تنعم بالاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، فإيران نووية – إن لم توازيها تركيا نووية أيضًا – سوف يحد من قدرات تركيا على منع نشوب حروب في المنطقة، وسوف يحد من قدرات تركيا من مساعدة دول المنطقة الأخرى، وبالأخص دول الجوار العربي ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا.

تتفهم تركيا حاجة إيران إلى الطاقة النووية السلمية المدنية، وحقها في بناء مفاعلاتها النووية، و قد عملت تركيا لمساعدة إيران للتوصل إلى اتفاق بين إيران والدول الست (٥+١)، فقد حاولت تركيا التوسط مع البرازيل في مايو ٢٠١٠م، لمساعدة إيران في التوصل إلى اتفاق نووي مع أمريكا، وذلك قبل أيام من إصدار مجلس الأمن لقراره رقم (١٩٢٩) الذي يفرض عقوباتٍ جديدةً على إيران، بهدف التوصل إلى اتفاق لمبادلة الوقود النووي مع طهران، وعرضت تركيا أن يتم ذلك التبادل على الأراضي التركية، وفق الشروط الدولية، ولكن ذلك لم يتم بسبب مخاوف الدول الغربية بأن يكون هناك اتفاق سري بين إيران وتركيا حول ذلك.

لا شك أن وجود تركيا في حلف الناتو يعطيها حماية من أي هجوم خارجي، ولكن ذلك كان مقبولا في مرحلة الحرب الباردة وحتى تاريخ انهيار حلف وارسو عام ١٩٨٩م، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد يمتد ذلك لعام ٢٠٠٣م، حيث كانت بداية القرن الحادي والعشرين صانعة لتغيرات دولية وإقليمية كبيرة، ففي عام ٢٠٠٣م، رفض البرلمان التركي ذو الأغلبية البرلمانية من حزب العدالة والتنمية، رفض السماح للجيش الأمريكي مهاجمة العراق عبر الأراضي التركية، وبدأت تركيا تسمع أمريكا والدول الغربية مواقف سياسية مستقلة في القضايا الدولية الشائكة، ومنها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ومنها تأييدها لنتائج الانتخابات الفلسطينية الداخلية عام ٢٠٠٦م، ووصول حركة حماس إلى السلطة السياسية البرلمانية وتشكيل الحكومة الفلسطينية لأول مرة، كما رفضت الحكومة التركية الحروب العدوانية الإسرائيلية على غزة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، وعاقبت الموقف الإسرائيلي من مهاجمة سفينة مرمرة ٢٠١٠م، وأيدت ما وقع بعدها في أحداث الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية منذ أواخر ٢٠١٠م، وأخيرًا

رفضت الحكومة التركية المشاركة العسكرية في محاربة التنظيمات الإرهابية على الطريقة الأمريكية فقط، وطالبت أن تكون شريكة في وضع خططها العسكرية وأهدافها السياسية وبالأخص في سوريا والعراق، فهذه التطورات جعلت تركيا في نظر بعض الدول الغربية وأمريكا دولة مستقلة في صنع قرارها السياسي وفي حلول مشاكل المنطقة وأزماتها، ومدافعة قوية عن ضعفائها ومظلوميها.

لقد مرت العلاقات التركية ـ الإيرانية بعد اندلاع الثورة السورية بالصعوبات الكبيرة، ولحق تركيا تهديات إيرانية عديدة، ووجه الإعلام الإيراني وحلفاؤه اتهامات وإساءات كبيرة لتركيا وحكوماتها ورئاستها، وأطاحت سياسة الحكومة الإيرانية بالكثير من المشاريع الايجابية التركية والدولية لحل الأزمة السورية منذ سنوات، ومع ذلك لم تقف تركيا مع العقوبات الدولية ضد المشروع النووي السلمي الإيراني، لقناعة الحكومة التركية أن هذه العقوبات الأمريكية والغربية والدولية كانت ضد الشعب الإيراني أيضًا، بينما كانت أمريكا وروسيا على تفاهم وتوافق وتشجيع للأطماع الإيرانية في العراق وسوريا واليمن وغيرها، فما كان لإيران وحرسها الثوري تحقيق شيء من الانتصارات العسكرية الوهمية في سوريا دون تأييد سياسي وعسكري وغير أخلاقي من أمريكا وروسيا والصين، ولذلك لم تراهن السياسة التركية على خيار الصدام مع إيران في سوريا ولا في العراق، لأن ذلك سوف يزيد أزمات المنطقة بصورة خطيرة جدًا، وإنما عمدت لإيجاد قواسم مشتركة من التعاون مع إيران بما يثنيها عن خوض معارك خاسرة في سوريا والعراق والمنطقة على المدى القريب وليس البعيد ولا المتوسط فقط، فتركيا لها الكثير من نقاط الاختلاف مع إيران، ولكنها دولة جارة لها وبينهما حدود مشتركة، وبينهما مصالح اقتصادية كبيرة، ولذا سعت السياسة التركية إلى تشجيع الحكومة الإيرانية على توقيع الاتفاق النووي، وأيدته ورحبت به بعد توقيعه على أمل أن تأخذ إيران بسياسة حسن الجوار والتعاون المشترك مع جميع دول المنطقة وأمن الشرق الأوسط.

الدور التركي في توطين المفاعل النووية للأغراض السلمية في الشرق الأوسط

وقعت تركيا عام ٢٠١٠م، اتفاقا مع روسيا لبناء ثلاثة مفاعلات نووية جنوب البلاد لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهذا الاتفاق مهم جدًا لتركيا، وتأمل تركيا أن تكون اتفاقيات إيران النووية مع روسيا شبيهة بالاتفاقيات الروسية مع تركيا سلمية ومدنية فقط، وكذلك باقي مشاريع توليد الطاقة النووية المدنية في الشرق الوسط، مع ما فيها من قدرات تكنولوجية لتخصيب اليورانيوم في تركيا، فتركيا تعمل مع روسيا في الاستثمار في التقنيات اللازمة لتفعيل برنامج مدني للطاقة النووية، وفي حالة السعي لإنتاج سلاح نووي فإن ذلك يحتاج إلى بناء البنية التحتية اللازمة لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع السلاح النووي، وهذا ليس متوفرًا في تركيا، فهي لا تملك البنية التحتية اللازمة لاستخراج اليورانيوم وتخصيبه، أو إعادة معالجة الوقود النووي المستنفد، ولذلك لا يوجد مؤشرات على أن تركيا تعمل الآن لامتلاك السلاح النووي، وسوف تبقى قدراتها النووية تعتمد على المساعدات الخارجية، وبالأخص التعاون مع دولة روسيا الاتحادية في قادم الأيام، ولكن روسيا لن تكون الدولة الوحيدة الداعمة لتركيا في هذا المجال، فتحسين علاقات تركيا مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة قد توفر لها إمكانيات وقدرات مساعدة، وكذلك علاقاتها الحميمة مع باكستان والصين أيضًا.

هذا النموذج التركي في امتلاك المفاعلات النووية لأغراض سلمية ومدنية هو خير نموذج لتوطين تطوير التكنولوجية النووية في الشرق الأوسط للحاجات المدنية والاقتصادية، بدليل أن المشرع النووي التركي يسير بهدوء وتقدم ودون مشاكل داخلية أو خارجية، وهذا كان أمرًا ممكنًا في إيران أيام نظام الشاه قبل وصول الخمينية إلى السلطة عام ١٩٧٩م، فلا مشكلة من توطين المفاعلات النووية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، لأنها حاجة علمية ومدنية ومن ضرورات التطور العلمي والتكنولوجي، كما أن الطاقة النووية أصبحت من ضرورات تطوير الأبحاث العلمية الطبية والعلاجية وغيرها.

إن من المطالب الرئيسية للسياسة الخارجية التركية أن يكون النظام العالمي أكثر عدلاً، فالعالم أكبر من خمس دول، كما يقول الرئيس التركي أردوغان، ولكن سعي تركيا لبناء نظام عالمي أكثر عدلاً لا يعني أن تركيا تؤيد تدمير النظام العالمي الحالي قبل الاتفاق الدولي الواسع على نظام عالمي جديد، وسباق التسلح النووي غير المنضبط دوليًا يعني تدمير النظام العالمي الحالي قبل بناء النظام الجديد، وعلى هذا الأساس استنكرت الحكومة التركية مرارًا التجارب النووية لكوريا الشمالية، لأنها تأتي في هذا السياق التدميري للعالم، ولا تصب في مصلحة بناء نظام عالمي جديد، وهذا ينطبق من وجهة نظر تركية على كل الدول التي تشارك في السباق النووي الضار بالبشرية جمعاء.

* كاتب وباحث تركي

٣٣٤ مليار دولار إنفاق أوروبا على التسليح وتحتل ٤ مراكز بين المصدرين

أوروبا لا تؤيد إخلاء الشرق الأوسط من النووي وبريطانيا رفضت المقترحات العربية

تعد أوروبا، باعتبارها قوة معيارية، مؤيدًا قويًا للاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة. ونظرًا لتاريخ القارة العجوز في الحروب، وتحديدًا الحرب العالمية الأولى والثانية خلال القرن العشرين، ونظرًا لكونها الخط الفاصل خلال الحرب الباردة والتي كانت تُهدد أوروبا بشكل خاص باعتبار أن أي تعامل نووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيكون على الأراضي الأوروبية، لذلك وضعت أوروبا قضية منع انتشار الأسلحة النووية على رأس أولوياتها. أما على الصعيد السياسي، فتُعتبر الدول الأوروبية من أكثر المؤيدين للمنظمات الدولية، والداعمين لاستمرار عملها المتعلق بمعاهدات الحد من الأسلحة. وعلى المستوى المحلي والمجتمعي، فقد تكفلت حركات السلام الأوروبية بتقديم الدعم الثابت للقضايا السلمية ونزع السلاح.

د. كريستيان كوخ

ونتيجة لمساعي أوروبا لتحقيق السلام والأمن، منحت لجنة جائزة نوبل الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٢م، جائزة السلام نظرًا "لمساهمتها على مدار أكثر من ٦ عقود في تشجيع السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في دول أوروبا."

ولكن، وبالرغم من زعم أوروبا أنها بطلة كافة الجهود الساعية لعدم انتشار الأسلحة، إلا أن ثمة وجه آخر للعملة. فالدول الأوروبية تواصل إنفاق مبالغ طائلة على التسليح؛ إذ تعتبر أوروبا بائع نشط للمعدات العسكرية والأسلحة. وذكر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، والذي يعتبر أحد المراكز الرائدة في مجال مراقبة التسلح والإنفاق العسكري، ونقل الأسلحة، أن الإنفاق العسكري في أوروبا بلغ ٣٣٤ مليار دولار في ٢٠١٦م، أي ما يعادل ٢٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي". وتحتل فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا المراكز من الرابع إلى الثامن في قائمة كبار مصدري الأسلحة في جميع أنحاء العالم للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م، والتي تُشكل ٧٫٢١٪ من عمليات نقل السلاح على مستوى العالم خلال هذه الفترة. وبالنظر إلى وضع المملكة المتحدة وفرنسا، فلدينا في أوروبا دولتين تمتلكان أسلحة نووية، في حين يوجد لدى هولندا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا قوات نووية على أراضيها. وباتخاذ ما ذكر سلفًا بعين الاعتبار، فإن الأمثلة المذكورة تشير إلى تباين واضح من حيث سجل عدم انتشار الأسلحة النووية في أوروبا.

وباعتبارها الإطار القانوني الدولي الأكثر شمولية الموجود حاليًا، تضم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ١٩١دولة عضو موقعين عليها منذ التفاوض على المعاهدة، والاتفاق عليها في عام ١٩٧٠م. ومن ثم، تعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي داعم قوي للركائز الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار: منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وسيُركز هذا المقال على هذه الركائز الثلاث من أجل تحليل موقف الاتحاد الأوروبي، والتعرف على الإجراءات المتخذة من أجل دعم التقدم على الجبهات الثلاث.

أوروبا ومنع انتشار الأسلحة النووية:

قالت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في تصريحات مؤخرًا إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى؛ وثمة إجماع على نطاق واسع أن هذه الاتفاقية قد منعت

المملكة المتحدة وفرنسا تمتلكان أسلحة نووية وفي هولندا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا أسلحة نووية على أراضيها

الانتشار النووي الهائل، وإلى الآن يقتصر الانتشار النووي عالميًا على الهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية. ولكن في الوقت نفسه، لم يتحقق أحد الأهداف الجوهرية من المعاهدة وهو المساهمة في نزع الأسلحة النووية والمنع النهائي لها. وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن هذا الهدف الأخير في الواقع قد أتى بنتائج عكسية.

فقد اعتمد المجلس الأوروبي، في اجتماعه المنعقد عام ٢٠٠٣م، إعلانًا حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بغية التصدي لخطر انتشارها، حيث نص البيان على الاستراتيجية التالية للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل:

يُعرِض انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصاروخية أمن دولنا، وشعوبنا، ومصالحنا الموجودة حول العالم للخطر، ولذلك، فإن مجابهة هذا التحدي أحد العناصر المحورية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ إذ يجب على الاتحاد الأوروبي العمل بعزم وتصميم عبر استخدام كافة الأدوات والسياسات المتاحة لديه لمواجهة ذلك. وليكن هدفنا هو منع برامج انتشار تلك الأسلحة المثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم، ووقفها وحيثما أمكن، القضاء عليها نهائيًا.

وكانت هذه الاستراتيجية نتيجة مباشرة لإخفاق الاتحاد الأوروبي في تبني موقف وسياسة مشتركة مع العراق فيما يتعلق باقتراحات برنامج الأسلحة النووية التي سعى إليه نظام صدام حسين. وبالتالي، سعى الاتحاد الأوروبي لأخذ زمام المبادرة عندما تعلق الأمر بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ إذ سرعان ما اضطلعت أوروبا بدور رائد فيما يتعلق ببرنامج إيران لتخصيب اليورانيوم. وكانت النتيجة هي التوصل لاتفاق في أكتوبر ٢٠١٣م، مع إيران، تعهدت طهران بموجبه بالإعلان عن الأنشطة النووية القديمة، ووعدت بتعزيز آفاق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل منعت الثلاث دول الكبرى بالاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) إحالة إيران إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحددة. وفي نوفمبر ٢٠٠٤م، أبرمت إيران مع الثلاث دول الكبرى بالاتحاد الأوروبي اتفاق باريس، والتي تعهدت بموجبه إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجتها إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق طويل الأجل".

وبحلول نوفمبر عام ٢٠٠٨م، بدا أن الجهود الأوروبية المبذولة للتعاون مع إيران قد وصلت إلى طريق مسدود، ولكن انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة قد أدى في النهاية إلى مواصلة تلك الجهود، والتي من خلالها تم الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران والدول الثلاث الكبرى بالاتحاد الأوروبي (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة) والصين، وروسيا، والولايات المتحدة في يوليو عام ٢٠١٥م، ويمثل هذا الاتفاق، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أكبر منجزاته حتى الآن فيما يتعلق بالمساعي المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبموجب الاتفاق، يتحمل الاتحاد الأوروبي حاليًا مسؤولية خاصة من أجل ضمان التزام كافة الأطراف بشروط الاتفاق. وبالنسبة للجانب الفني، يعتبر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي هو المنسق الرسمي للجنة المشتركة المُشَكَلة للإشراف على التنفيذ الفعلي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الصعيد السياسي، يلتزم الاتحاد الأوروبي بضمان العمل وفق روح هذا الاتفاق، فضلاً عن ضمان وجود زخم كافي يدفع جميع الأطراف إلى الاستمرار في رؤية فوائد هذه الخطة بدلاً من أضرارها. ومع ذلك، فقد تأثر هذا العامل الأخير سلبًا بانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصف الاتفاق مع إيران بأنه "أسوأ اتفاق" على الإطلاق. كما رفض مؤخرًا، بصفته أحد الموقعين، التصديق على أن إيران لا تزال تلتزم بشروط الاتفاق. ورغم وجود إجماع بين جميع الموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن ضرورة الحفاظ على هذا الاتفاق، فإن هناك شعور ما بأن الاتفاق لا يزال يحتوي على ثغرات، يجب معالجتها في المستقل القريب.

وتواجه أوروبا تحديًا في المستقل القريب يتعلق بكيفية الحفاظ على القوة الدافعة لجهود منع عدم الانتشار، في الوقت الذي أصبحت فيه الشروط الخاصة بمثل تلك الاتفاقات أقل ملاءمة. وقد تبددت عوائد السلام في الفترة التي خلفت الحرب الباردة، فبدلاً من تطوير مبادرات عدم الانتشار في ظل ظروف سلمية، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراءات أكثر استهدافًا كالعقوبات وغيرها من الخطوات القسرية الأخرى لضمان سريان الاتفاقيات الحالية وإمكانية مواجهة التحديات المستقبلية بطريقة شاملة. ولذلك تأتي استجابة الاتحاد الأوروبي إزاء قضايا نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار وسط ضغط كبير.

أوروبا والترويج للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية:

يخضع الاستخدام السلمي للطاقة النووية داخل الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) والتي تم إبرامها في عام ١٩٥٧م، وفيما يتعلق بالاستخدام السلمي، فقد تناول الاتحاد الأوروبي الأنشطة النووية من ثلاثة محاور خاصة:

- **السلامة النووية:** المتعلقة بالتشغيل الآمن للمنشآت النووية، فضلاً عن الحماية من الإشعاع وإدارة النفايات المشعة.
- **الضمانات النووية:** وهي عبارة عن معايير لضمان عدم استخدام المواد النووية إلا للأغراض المحددة من قبل المستخدمين.
- **الأمن النووي:** ويتعلق بالحماية المادية للمواد والمنشآت النووية من أية أعمال ضارة متعمدة.

تمتلك أوروبا حاليًا ١٣٠ مفاعلاً نوويًا في ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنتج حوالي ٣٠٪ من الكهرباء المنتجة في الاتحاد الأوروبي.

وتشمل المجالات التي ينشط فيها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالطاقة النووية، مجالات السلامة النووية، والذي يخضع إلى التوجيهات المعدلة للأمان النووي الصادرة في عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى النفايات المشعة وإيقاف التشغيل، بما في ذلك برنامج مساعدة إيقاف التشغيل النووي الخاص بالدول التي ترغب في إيقاف المفاعلات القديمة، وكذلك الحماية من الإشعاع والتي تشمل مراقبة النشاط الإشعاعي في المياه، وفي الجو، والتربة، وضمانات الاستخدام الصحيح للمواد النووية وإمدادات الوقود النووي، والتي تُشرف عليها وكالة الإمداد التابعة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

ويساهم الاتحاد الأوروبي في عمليات تحسين مستويات السلامة النووية وتنفيذ ضمانات نووية فعالة في دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي بواسطة مركز الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال السلامة النووية، والذي أنشئت بموجب لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٣٠٠، في فبراير عام ٢٠١٧م، ويتضمن هذا المركز البنود التالية كجزء من برنامج العمل مع الدول التي ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي: "تعزيز وتطوير أطر تنظيمية فعالة، وتقديم الدعم الفني للهيآت التنظيمية النووية، ومنظمات السلامة النووية الوطنية، وتوفير الضمانات النووية، وإدارة النفايات المشعة، والاستعداد لحالات الطوارئ". ويرغب الاتحاد الأوروبي عبر تلك الإجراءات ضمان جعل "السلامة النووية هي المفهوم الرائد في الأطر التنظيمية والقانونية والقرارات التشغيلية في الدول التي ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي". وعلاوة على ذلك، تشمل البرامج التي يُجرى متابعتها مؤخرًا برنامج المعالجة البيئية في آسيا الوسطى والذي يهدف إلى التغلب على أثر استخراج اليورانيوم، وتم إطلاق مشروع تبلغ تكلفته ٢,٥ مليون يورو في مجال السلامة النووية بالتعاون مع منظمة الطاقة الذرية لإيران في يوليو ٢٠١٧.

بالإضافة إلى نهج الاتحاد الأوروبي متعدد الأطراف إزاء هذه المسألة، فهناك أيضًا البرامج الوطنية لفرنسا والمملكة المتحدة، والتي يمكن أن تستفيد منها دول الشرق الأوسط. وقد وقعت فرنسا اتفاقيات عام ٢٠٠٨م، مع قطر "من أجل المشاركة في المناقشات الخاصة بالتعاون في مجالات إنتاج الطاقة النووية" ومع الإمارات العربية المتحدة لوضع إطار للتعاون المستقبلي في الطاقة النووية". وفي فبراير ٢٠١١م، وقعت السعودية أيضًا أول اتفاق نووي لها مع فرنسا، يسمح بإمكانية إنشاء عدد من المفاعلات النووية لتوسيع أنشطة بحوث مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية. وتم توقيع اتفاقيات متابعة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥م، ولكن لم يكن هناك مؤشر واضح في هذه المرحلة حول موعد البدء في تفعيل هذه الاتفاقيات. كما أبرمت مدينة الملك عبد الله أيضًا عددًا من الاتفاقيات مع دول أوروبية أخرى. وفي مايو عام ٢٠١٤م، وقعت مدينة الملك عبد الله اتفاقية مع هيأة السلامة الإشعاعية والنووية الفنلندية للمساعدة في استقدام وتدريب الموظفين ووضع معايير السلامة اللازمة. وعلاوة على ذلك فقد تم توقيع اتفاق مماثل مع المجر في أكتوبر عام ٢٠١٥. ومن جهتها أبرمت الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات مع السويد من أجل دراسة مستودع النفايات الجيولوجية في الإمارات.

وفي حين أن الإجراءات المذكورة أعلاه لن تجذب بالضرورة الانتباه، بيد أن مشاركة أوروبا في هذه الإجراءات يُعد عنصرًا حاسمًا لضمان التعامل مع المواد النووية بشكل سليم، فضلاً

تمتلك أوروبا حاليًا ١٣٠ مفاعلاً نوويًا في ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنتج حوالي ٣٠٪ من الطاقة

بريطانيا رفضت اقتراح من مصر وعدد من الدول العربية لإبرام معاهدة ملزمة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

عن ضمان اتباع الدول المعنية بالبحث النووي وتطويره المعايير والإرشادات التي تُخفض من احتمالات تغيير طبيعة تلك المواد أو إساءة استخدامها إلى الحد الأدنى. وبالنظر إلى احتمالية انتشار الأسلحة ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن أيضًا في أجزاء أخرى حول العالم، فقد يكون هذا المجال الرئيسي، الذي سيتطلب استمرار الخبرة الأوروبية.

أوروبا ونزع السلاح:

وعلى صعيد نزع السلاح، يعتبر موقف أوروبا غير واضح. وبالتأكيد، يُمكن القول بأن قضية نزع السلاح النووي هي مسألة لا تخلو من الجدل داخل أوروبا. وباعتبارهما من القوى النووية، فقد تعمدت كل من فرنسا والمملكة المتحدة تجنب أي مناقشات جادة حول نزع السلاح النووي، على الرغم من حقيقة أن معاهدة عدم الانتشار النووي تُجبر الدول الموقعة عليها بالالتزام بنزع السلاح النووي نهائيًا. وبالنسبة إلى وضع هولندا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، والذين يستضيفون -باعتبارهم أعضاء في حلف الناتو- ما بين ١٥٠ و٢٠٠ سلاح نووي على أراضيهم، فهذا يشير إلى وضع قانوني غير مستقر فيما يتعلق بالدول التي تتقاسم الترسانات النووية. وعلى الجانب الآخر، تأتي دول كالدنمارك، والسويد، والنمسا، وإيرلندا في صدارة الدول التي تؤيد نزع السلاح. ولذلك، فقد أطلقت هذه الدول "مبادرة إنسانية" انضمت إليها بالفعل ١٥٩ دولة وتهدف إلى التغلب على الفجوة القانونية لمنع الأسلحة النووية والقضاء عليها.

ويمكن النظر إلى الانقسام الداخلي حول قضية نزع السلاح من خلال حقيقة أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على تقديم موقف مشترك أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والذي أدى في النهاية إلى فشل المؤتمر. وبالمثل، لا يوجد اتفاق داخل أوروبا فيما يتعلق بمناقشات الحظر النووي. وعلى سبيل المثال، فإن هولندا كأحد أعضاء حلف الناتو، والتي تستضيف أسلحة نووية أمريكية على أراضيها قد صوتت ضد المعاهدة المتعلقة بحظر الأسلحة النووية في يوليو عام ٢٠١٧م، في حين أن أغلبية دول أعضاء الاتحاد الأوروبي لم تشارك حتى في مفاوضات هذه المعاهدة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، كانت المملكة المتحدة إحدى الدول التي رفضت اقتراح مقدم من مصر وعدد من الدول العربية الأخرى من أجل عقد مؤتمر يهدف إلى "إحراز تقدم مستمر للمفاوضات وإبرام معاهدة ملزمة قانونًا لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالرغم من إصدار البرلمان الأوروبي قرارًا عام ٢٠١٠ يدعو من خلاله إلى التحرك بجدية نحو عالم خالي من الأسلحة النووية، لم تصدر أية قرارات في هذا الاتجاه. وعندما يتعلق الأمر بفرنسا والمملكة المتحدة بصفة خاصة، فهناك قلق مباشر من التحركات التي تهدف إلى نزع السلاح، لأن تلك التحركات قد تؤدي إلى إضعاف قدرتهم الدفاعية، لدرجة أن الدولتان رفضتا الإقرار بأن تفجيرات الأسلحة النووية قد يكون لها "عواقب إنسانية كارثية".

وعلى رأس ما سبق ذكره، فقد انخفض تمويل البرامج الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية من ٤٩ مليار يورو خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣م، إلى ٣٨ مليار يورو خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦م، كما ظهر مصطلح "عدم انتشار الأسلحة النووية" ثلاث مرات فقط في استراتيجية الأمن الأوروبي المكونة من ٦٠ صفحة والتي صدرت في يونيو، ٢٠١٦. وكل هذا يشير إلى عدم وجود توجه موحد للاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بسياسات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ونظرًا لأن البيئة الأمنية العالمية تزداد تقلبًا وخطورة، يجد الاتحاد الأوروبي أن الأدوات المتاحة تحت تصرفه للترويج لمسألة الحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار النووي قد أصبحت أقل قابلية للتطبيق وأكثر صعوبة في المتابعة. ولعكس هذا المسار، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يجد دوافع أكبر للوحدة بين الدول الأعضاء وكذلك داخل المؤسسات الأوروبية. فبرغم أن الشرق الأوسط سيكون قادر على الاستفادة من الخبرة الفنية الأوروبية، وبرامجها، لكنه سيجد أوروبا شريكًا أكثر انقسامًا فيما يتعلق بالجوانب الأخرى الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف

إيران تستطيع امتلاك القنبلة النووية من خلال الاتفاق في حال قررت ذلك

٣ مسارات محتملة لأزمة الاتفاق النووي الإيراني وأمام العرب ٤ خيارات

رغم أن إيران دائمًا ما تسعى إلى تأكيد سلمية برنامجها النووي، إلا أن ثمة اعتبارات عديدة تضفي وجاهة خاصة على التقديرات التي تشير إلى أنها ربما لم تتراجع عن الحفاظ على جانب عسكري خفي من هذا البرنامج، يتمثل أبرزها في محاولاتها المستمرة البحث عن "ثغرات" في الاتفاق النووي الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، ورفعت بمقتضاه العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها بداية من منتصف يناير ٢٠١٦م. أهم هذه الثغرات يكمن في إصرارها على إجراء تجارب لإطلاق صواريخ باليستية، رغم أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، الذي صدر في ٢٠ يوليو ٢٠١٥م، يطلب منها التوقف عن ذلك لمدة لا تقل عن ثماني سنوات. وقد تعمدت إيران في هذا السياق إجراء تجارب عديدة لإطلاق هذه الصواريخ، بل إنها حرصت أيضًا على إطلاق ستة منها على مدينة دير الزور ادعت أنها استهدفت بعض مواقع تنظيم "داعش" في ١٩ يونيو ٢٠١٦م.

محمد عباس ناجي

ومع أن قرار مجلس الأمن لا يتضمن -حسب كثير من المراقبين- صياغة واضحة بشكل تام تمنع إيران من مواصلة هذه الأنشطة، إلا أن ذلك لا ينفي أن تعمد إيران البحث عن ثغرات في الاتفاق النووي يكشف أنها لا تتعامل بشفافية مع مطالب المجتمع الدولي وأنها سعت في الأساس إلى رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها قبل أن تكون لديها رغبة حقيقية في تحويل برنامجها النووي إلى برنامج للأغراض السلمية.

ومن دون شك، فإن ذلك يضفي أهمية وزخمًا خاصًا على الانتقادات التي وجهت إلى الأطراف التي انخرطت في مفاوضات مع إيران مهدت للوصول إلى الاتفاق النووي، وفي مقدمتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، التي سعت إلى تحقيق ما اعتبرته "إنجازًا" في هذا الملف، لتعويض إخفاقاتها في الملفات الخارجية الأخرى، على غرار الصراع في سوريا والأزمة مع كوريا الشمالية، وضم روسيا لإقليم القرم، فضلا عن عملية التسوية في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهنا، فإن حرص الإدارة السابقة على تعزيز فرص الوصول إلى هذا الاتفاق دفعها إلى التغاضي عن إشكاليتين رئيسيتين: تتعلق الأولى، بالصياغة الفضفاضة التي تحمل أكثر من معنى في البند الخاص بالصواريخ الباليستية بشكل منح إيران هامشًا واسعًا من المناورة وحرية الحركة دفعها إلى تحدي مطالب المجتمع الدولي دون أن تتعرض لعقوبات دولية شديدة.

وتتصرف الثانية، إلى ما يسمى بـ"بند الغروب النووي" Nuclear Sunset Clause الخاص بالقيود التي سوف ترفع تدريجيًا على بعض الأنشطة المرتبطة بالبرنامج النووي بداية من عام ٢٠٢٥، أى بعد عشرة أعوام من الوصول إلى الاتفاق.

واللافت هنا، أن هذه الانتقادات باتت محط اهتمام من جانب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ توليها مهامها في ٢٠ يناير ٢٠١٧م، وهو ما بدا جليًا في السياسة الجديدة التي تبنتها، بداية من ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، للتعامل مع التهديدات النووية والإقليمية الإيرانية. ويبدو أن ذلك سوف يكون له تأثير مباشر على المسارات المحتملة التي قد يتجه إليها هذا الاتفاق خلال المرحلة القادمة.

أولاً: واقع الاتفاق النووي:

يمكن القول أن الاتفاق النووي ساهم في إبطاء حركة البرنامج النووي الإيراني لفترة مؤقتة، لكنه لن يمنع إيران في المستقبل من الوصول إلى مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج

إيران تبحث عن ثغرات في الاتفاق النووي الخالي من صياغة قاطعة تمنعها من تطوير الصواريخ الباليستية

القنبلة النووية، وذلك في ضوء اعتبارات عديدة يمكن تناولها على النحو التالي:

١- تخفيض مستوى التخصيب: فرض الاتفاق قيودًا على عمليات تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها إيران. فبدلاً من نسبة ٢٠٪ التي وصلت إليها إيران قبل الاتفاق النووي، فإن الاتفاق ألزمها بالتخصيب حتى مستوى ٣,٥٪.

وهنا، فإن ذلك يمكن اعتباره مكسبًا لإيران وليس العكس، خاصة أنها بذلت جهودًا حثيثة قبل الاتفاق النووي من أجل الوصول إلى أعلى مستوى في عمليات التخصيب بشكل ساهم في تعزيز موقعها التفاوضي مع القوى الدولية، وهو ما مكنها في النهاية من الوصول إلى حل وسط مع تلك القوى يقضي باستمرارها في عمليات التخصيب لكن بنسبة أقل، بعد أن كانت تلك القوى ترفض من الأساس مواصلة إيران لتلك العمليات.

٢- تقليص أجهزة الطرد المركزي: فمن بين نحو ٢٠ ألف جهاز طرد مركزي امتلكتها إيران قبل الاتفاق، سمح لها الأخير باستخدام ٥٠٦٠ جهاز فقط من الطراز الأول، بما يتوافق مع تخفيض مستوى التخصيب إلى ٣,٥٪.

٣- تغيير نظام التشغيل في مفاعل "آراك": بما يساعد في تقييد قدرة إيران على استخدامه لإنتاج البولوتونيوم الذي يمكن أن يعزز قدرتها على إنتاج القنبلة النووية في مرحلة لاحقة، مع نقل معظم ما تمتلكه من المياه الثقيلة إلى الخارج لبيعها في السوق الدولية.

٤- فرض رقابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية: التي تلتزم بإصدار تقارير دورية تقيم فيها مدى تعاون إيران والتزامها ببنود الاتفاق النووي، وهو متغير يمكن أن يترتب عليه إعادة فرض العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران قبل الاتفاق، في حالة ما إذا أقرت الوكالة بعدم تعاون إيران أو عدم التزامها. لكن ذلك لم يحدث حتى الآن، حيث تؤكد الوكالة باستمرار التزام إيران ببنود الاتفاق.

وفي مقابل التزام إيران بهذه البنود، رفعت العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، حيث سمح لها بزيادة صادراتها النفطية إلى شركائها الدوليين السابقين، كما عادت إلى التعاملات البنكية بنظام "سويفت"، واستردت بعض أموالها المجمدة في الخارج، التي تصل حسب بعض التقديرات إلى نحو ١٥٠ مليار دولار، إلا أنها لم تحصل بالفعل سوى على حوالي ٤٠ مليار منها حتى الآن.

كما بدأت إيران في إبرام صفقات اقتصادية كبرى مع بعض الشركات الدولية، مثل "إيرباص" و"بوينج" و"توتال" التي تولت تطوير المرحلة الحادية عشر من حقل بارس الجنوبي للغاز بالتعاون مع شركة "سي إن بي سي" الصينية و"بتروبارس" الإيرانية بقيمة تصل إلى نحو ٥ مليارات دولار وفقًا للاتفاق الذي وقع في ٣ يوليو ٢٠١٧م.

وحرصت حكومة الرئيس روحاني على تأكيد إمكانية انخراط الشركات الأمريكية في صفقات اقتصادية داخل السوق الإيرانية، رغم التحذيرات التي وجهها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في هذا السياق.

فضلاً عن ذلك، تحسنت علاقات إيران مع الدول الغربية، خاصة الدول الأوروبية، التي قام الرئيس الإيراني حسن روحاني بزيارة بعضها، على غرار إيطاليا وفرنسا إلى جانب الفاتيكان في يناير ٢٠١٦م، عقب رفع العقوبات الدولية مباشرة.

كما جرت مياه جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن بدأت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في محاولة استثمار الوصول إلى الصفقة النووية لتعزيز فرص الدخول في حوارات مع إيران حول قضايا غير نووية، على غرار الأزمة السورية.

ثانيًا: السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الاتفاق:

لكن مع تولي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهامها في ٢٠ يناير ٢٠١٧م، بدا أن ثمة تغير في السياسة الأمريكية سواء تجاه الاتفاق النووي أو إزاء العلاقات مع إيران بشكل عام. فقد بدأت تلك الإدارة في توسيع نطاق خلافاتها مع إيران لتتجاوز الاتفاق النووي وتمتد إلى الدور الإقليمي الإيراني الذي ساعم في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ودعم التنظيمات الإرهابية.

ووجهت تلك الإدارة انتقادات حادة للإدارة السابقة بسبب تغاضيها عن أنشطة إيران التي أثرت سلبيًا على أمن واستقرار المنطقة، وتجنبها فرض عقوبات قوية على إيران من أجل منع الأخيرة من الإقدام على اتخاذ إجراءات قد تؤثر على استمرار العمل بالاتفاق في الفترة التالية على الوصول إليه.

وبدأت الإدارة الحالية في اتخاذ خطوات إجرائية لتفعيل السياسة الجديدة التي تتبناها تجاه إيران، تتضمن آليات عديدة هي:

١- رفع مستوى العقوبات المفروضة على إيران: خاصة على الحرس الثوري الذي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أنه الجهة

المسؤولة عن تطوير البرنامج النووي ودعم الدور الإيراني على الساحة الإقليمية.

لكن واشنطن لا تسعى من خلال ذلك إلى فرض ضغوط على إيران من أجل منعها من مواصلة إجراء تجارب خاصة بالصواريخ الباليستية فحسب، وإنما تهدف أيضًا إلى وضع عقبات عديدة أمام الأخيرة تخصم من قدرتها على الحصول على العوائد الاقتصادية للاتفاق النووي.

إذ أن تلك الإجراءات يمكن أن تدفع بعض الشركات والمصارف الغربية إلى العزوف عن الدخول للسوق الإيرانية، خشية أن تتعرض لعقوبات أمريكية نتيجة تعاملها مع جهات تابعة للحرس الثوري أو متهمة بدعم برنامج الصواريخ الباليستية أو البرنامج النووي.

وقد اضطر بنك "بي إن بي باريبا" الفرنسي، في بداية يوليو ٢٠١٤م، إلى دفع غرامة وصلت إلى ٨,٩ مليار دولار، بعد إقراره بانتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وكوبا والسودان.

ومن هنا، اعتبرت اتجاهات عديدة أن انخراط شركة "توتال" الفرنسية في صفقة جديدة لتطوير المرحلة الحادية عشرة من حقل بارس الجنوبي يمثل مغامرة محفوفة بالمخاطر، قد تضطرها إلى دفع غرامات في حالة ما إذا تعاملت مع جهات تابعة للحرس الثوري، الذي يمتلك، حسب بعض التقديرات، ما بين ٢٠ إلى ٤٠٪ من الاقتصاد الإيراني، وتهيمن واجهته الرئيسية وهي شركة "خاتم الأنبياء" على ٨١٢ شركة أخرى.

ووفقًا لتقديرات النائب الأول للرئيس الإيراني اسحق جهانجيري، فإن قيمة الاتفاقات التي تفاوضت حولها إيران مع شركات أجنبية وصلت إلى ١١,٦ مليار دولار، لكنها لم تستطع تفعيل سوى ١٠٪ منها فقط، بسبب تأثير ضغوط العقوبات الأمريكية.

ومن دون شك، فإن العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران كانت سببًا رئيسيًا في تراجع العوائد الاقتصادية للاتفاق، لكن ذلك لا ينفي في الوقت نفسه أن ثمة أسباب أخرى ترتبط بالسياسة التي تتبناها إيران، كان لها دور أيضًا في هذا السياق.

رفضت إيران تفتيش بعض منشآتها العسكرية وسمحت بتفتيش ٢٢ موقعًا مشتبهًا فيها من أصل ٣٢ وفرضت قيودًا على المفتشين

إذ أن إصرار إيران على إجراء مزيد من التجارب الخاصة بالصواريخ الباليستية فضلاً عن دورها في دعم التنظيمات الإرهابية المختلفة، على غرار تنظيم "القاعدة" الذي كشفت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، في ٢ نوفمبر الماضي، عن وثائق تركز على علاقاته مع إيران، دفع الشركات الأجنبية إلى تجنب إبرام صفقات اقتصادية مع جهات داخل الأخيرة.

٢- ممارسة ضغوط من أجل تعديل الاتفاق: على نحو يقلص من قلق واشنطن إزاء بعض البنود التي يتضمنها والتي يمكن، في رؤيتها، أن تساعد إيران في الوصول إلى مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية، وتحديدًا البند الخاص بالصواريخ الباليستية، والقيود التكنولوجية التي سوف ترفع تدريجيًا بعد عشرة أعوام.

ويبدو أن ذلك كان أحد أهداف الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها إدارة الرئيس ترامب لمواجهة طموحات إيران النووية والإقليمية، في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م. إذ أن ترامب سعى عبر رفض الإقرار بالتزام إيران بالاتفاق النووي، على غرار ما فعل قبل ذلك، ونقل الملف إلى الكونجرس الذي سيتخذ الخطوة التالية فيما يتعلق بالاتفاق النووي خلال الفترة المقبلة، إلى ممارسة ضغوط على إيران من أجل دفعها إلى القبول بإجراء تعديلات على الاتفاق النووي، بشكل يمكن أن يؤدي إلى إبرام اتفاق جديد أو اتفاق مكمل يتضمن قيودًا أكبر على أنشطتها النووية.

واللافت هنا، هو أن إدارة ترامب حاولت أيضًا ممارسة ضغوط على الدول الأوروبية التي ما زالت تؤيد استمرار العمل بالاتفاق النووي من أجل التدخل لدى طهران لإقناعها بضرورة التوصل إلى اتفاق مكمل يتضمن البنود التي تثير قلقًا خاصًا من جانبها.

وقد حاولت بعض الدول الأوروبية بالفعل تبني مبادرات في هذا السياق، على غرار فرنسا، التي ألمحت إلى إمكانية إجراء مفاوضات جديدة بين إيران ومجموعة "٥+١" حول القضايا التي تحولت إلى محور للخلافات بين الطرفين، بل إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لم يستبعد، حسب تقارير عديدة، إمكانية القيام بزيارة إلى طهران للقاء المسؤولين الإيرانيين، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى علي خامنئي، بهدف إقناعهم بضرورة الاستجابة للضغوط الأمريكية من أجل حماية الاتفاق النووي وتعزيز فرص استمرار العمل به خلال المرحلة القادمة، وأنه قد يكلف وزير الخارجية جان ايف لودريان بإجراء زيارة مسبقة لاستشراف مدى إمكانية قبول طهران بذلك.

٣- الدعوة إلى إعادة تفتيش بعض المنشآت العسكرية: وهي الدعوة التي وجهتها المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي خلال زيارتها لمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧م، حيث أكدت تصميم واشنطن على امتلاك الوكالة الموارد التي تمكنها من إجراء تحقيق في النشاطات النووية الإيرانية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن السياسة الإيرانية في الماضي تثير شكوكًا فيما يتعلق باحتفاظها بجانب عسكري خفي في برنامجها النووي، خاصة فيما يتعلق بنشاطات مستترة في بعض المواقع العسكرية والجامعات.

ثالثًا: أهداف إيران من الاتفاق:

تعاملت إيران مع مجمل تلك المطالب الأمريكية بتبني سياسة متشددة، حيث قابلت العقوبات الدولية التي فرضت عليها بالاستمرار في إجراء تجارب لإطلاق صواريخ باليستية، بل إنها بدأت في توجيه تهديدات مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، في ٨ أكتوبر ٢٠١٧م، أن على الأخيرة إبعاد قواعدها العسكرية لأكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر هي مدى الصواريخ الإيرانية في حالة ما إذا صنفت الحرس الثوري كمنظمة إرهابية.

كما أكد المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧م، على أن برنامج الصواريخ الباليستية ودور إيران الإقليمي خارج نطاق المفاوضات مع القوى الدولية، وهو ما تلاه إعلان الرئيس حسن روحاني، في ٢٩ من الشهر ذاته، عن أن إيران سوف تواصل إنتاج الصواريخ دون أن تنتهك، في رؤيته، أية اتفاقات دولية.

فضلا عن ذلك، رفضت إيران الدعوة الأمريكية لإجراء عمليات تفتيش في بعض منشآتها العسكرية، وأشارت تقديرات عديدة إلى أن إيران سمحت بتفتيش ٢٢ موقعًا من المواقع المشتبه فيها من أصل ٣٢ موقعًا، وفي إطار قيود شديدة على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إصرار إيران على تبني تلك السياسة يشير إلى أنها ترى أن الاتفاق النووي وفر لها خيارات متعددة، بشكل يمكن أن يساعدها في مواجهة الضغوط الأمريكية. ووفقًا لرؤية طهران،

فإن الإدارة الأمريكية الحالية لا تستطيع بسهولة الانسحاب من الاتفاق النووي، باعتبار أن ذلك سوف يفرض عليها مسؤولية دولية كبيرة وسيؤدي إلى توسيع نطاق خلافاتها مع شركائها الأوروبيين والقوى الدولية الأخرى، مثل الصين وروسيا، التي تحاول تعزيز فرص استمرار العمل بالاتفاق خلال المرحلة القادمة.

كما أنها ما زالت تتعمد استغلال الثغرات القانونية التي يتضمنها الاتفاق وتغاضت عنها الإدارة الأمريكية السابقة من أجل الحفاظ عليه، دون أن تغامر بالتعرض لعقوبات دولية كبيرة. إلى جانب أنها تسعى في الوقت ذاته إلى استغلال دعم الدول الأوروبية للاتفاق بهدف تكريس التباين في مواقفها مع واشنطن بشكل يمكن أن يقلص من حدة الضغوط التي تمارسها الأخيرة، من أجل إجراء تعديلات في الاتفاق.

الاتفاق النووي وفر لإيران خيارات لمواجهة الضغوط الأمريكية وتغاضت إدارة أوباما عن الثغرات

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن إيران تسعى من خلال التمسك بالاتفاق النووي ورفض الضغوط الأمريكية إلى تحقيق أهداف عديدة يتمثل أبرزها في:

١- الاحتفاظ بمختلف مكونات برنامجها النووي: خاصة أن الاتفاق لم يؤد إلى تفكيك أي منها، بل قضى بإبطاء نشاطها فقط، أو تغيير نظام العمل فيها، وهي التزامات يمكن أن تتراجع عنها إيران في حالة ما إذا توقف العمل بالاتفاق النووي لأي سبب كان.

وقد هددت إيران بالفعل بأن لديها القدرة على إعادة تطوير برنامجها النووي في حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت إلى أن الفترة التي تحتاجها في هذا السياق قد لا تستغرق سوى ساعات أو أيام قليلة، حسب تصريحات الرئيس حسن روحاني ومساعده رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية على أكبر صالحي.

٢- رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها: بشكل يمكن أن يساعد الحكومة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الداخلية، على غرار ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر وانهيار البنية التحتية، إلى جانب دفع الشركات الأجنبية إلى العودة للاستثمار في السوق الإيرانية، ورفع مستوى الصادرات النفطية الإيرانية إلى الخارج، فضلًا عن استعادة الأموال الإيرانية المجمدة في المصارف الأجنبية.

٣- الوصول لمرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية: وهو ما يمكن أن تحققه إيران حتى من خلال الاتفاق النووي. فرغم القيود التي يفرضها الاتفاق عليها، إلا أن بعضها سوف يتم رفعه تدريجيًا خلال المرحلة القادمة، وهو ما يمكن أن يساعد إيران في مرحلة معنية على امتلاك القدرات التي يمكن أن تحتاجها لإنتاج القنبلة النووية في حالة ما إذا اتخذت قرارًا سياسيًا في هذا الشأن، لاسيما أنها أصرت من بداية المفاوضات على عدم تفكيك أي من الأركان الرئيسية في برنامجها النووي.

٤- تكرار النموذج الكوري الشمالي: تحاول إيران، عبر سياستها القائمة على دعم فرص استمرار العمل بالاتفاق النووي وعدم الاستجابة في الوقت نفسه للضغوط الأمريكية، الاحتفاظ بالجانبين السلمي والعسكري لبرنامجها النووي، تحسبًا للمسارات المحتملة التي قد تتجه إليها علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو أنها تتابع في هذا السياق اتجاهات الأزمة الحالية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، حول البرنامج النووي الذي تمتلكه الأخيرة، حيث أن المآلات التي سوف تنتهي إليها تلك الأزمة سوف تكون محط اهتمام ودراسة متأنية من جانبها، إذ لم تعد دوائر سياسية عديدة داخلها تخفي رغبتها في تبني النموذج الكوري الشمالي في التعامل مع الضغوط الأمريكية.

رابعًا: مسارات محتملة:

على ضوء ذلك، يمكن القول أن ثمة ثلاثة مسارات محتملة يمكن أن تتجه لها أزمة البرنامج النووي الإيراني خلال المرحلة القادمة: المسار الأول، هو استمرار العمل بالاتفاق النووي، خاصة في ظل تمسك إيران والقوى الدولية به، فضلا عن تجنب الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب منه حتى الآن، رغم الانتقادات القوية التي توجهها له.

وحتى في حالة انسحاب واشنطن منه، فإن ذلك قد لا يؤدي إلى وقف العمل بالاتفاق، حيث ما زالت حكومة روحاني تعول على مواصلة القوى الدولية الخمسة (روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) العمل به، خاصة أن معظم التعاملات المالية والاقتصادية الإيرانية مع هذه القوى، في ضوء عزوف الشركات الأمريكية عن الاستثمار في السوق الإيرانية.

لكن الانسحاب الأمريكي المحتمل من الاتفاق سوف يفرض ضغوطًا قوية على إيران، في ضوء الثقل الذي تحظى به أمريكا على المستوى الدولي، بشكل يمكن أن يزيد من دوافع الشركات الأجنبية لعدم الدخول في صفقات مع شركات إيرانية.

المسار الثاني، هو توقف العمل بالاتفاق، نتيجة الضغوط القوية التي يمكن أن تفرضها القيادة العليا ممثلة في

المرشد خامنئي والحرس الثوري وتيار المحافظين الأصوليين على حكومة روحاني لعدم مواصلة الالتزام ببنوده في حالة الانسحاب الأمريكي منه، حيث أنها لا تبدو مقتنعة بإمكانية استمراره في حالة حدوث ذلك، وهو الاحتمال الذي تتبناه حكومة روحاني.

وقد ينتج هذا المسار تداعيات عديدة، إذ أنه قد يدفع إيران إلى إعادة تنشيط برنامجها النووي من جديد، وربما الوصول إلى مستويات غير مسبوقة، على غرار رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من ٢٠٪ واستخدام الطرازات الأكثر تطورًا من أجهزة الطرد المركزي التي قامت بتخزينها وفقًا للاتفاق، وإعادة تشغيل مفاعل "آراك" الذي يعمل بالمياه الثقيلة لإنتاج البولوتونيوم.

وهذا المسار تحديدًا هو الذي يمكن أن ينتهي بوصول إيران إلى مرحلة امتلاك القدرات اللازمة لإنتاج القنبلة النووية، وهو ما يعزز من احتمالات نشوب حرب في المنطقة، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لن تسمح لإيران ببلوغ تلك المرحلة.

المسار الثالث، هو إجراء تعديلات في الاتفاق بشكل يمكن من خلاله معالجة الثغرات القانونية التي تستغلها إيران للالتفاف على الالتزامات التي يتضمنها، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية والقيود التي سترفع تدريجيًا على بعض الأنشطة النووية بعد عشرة أعوام.

لكن هذا المسار يواجه عقبات عديدة، أهمها أن إيران وبعض القوى المعنية بالاتفاق ما زالت ترفض إجراء أية تعديلات، باعتبار أن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى انهياره في النهاية وفقًا لرؤيتها.

خامسًا: كيف يمكن التعامل مع التهديدات الإيرانية:

تبدو الدول العربية معنية أكثر من غيرها بمواجهة التهديدات الناتجة عن السياسات الإيرانية، باعتبار أن المنطقة العربية تمثل ساحة الصراع الأساسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أن أي مسار محتمل للأزمة النووية الحالية سوف يؤثر على أمن ومصالح هذه الدول.

ومن هنا، فإن على الدول العربية أن تتبنى سياسة جديدة للتعامل مع التهديدات التي تفرضها سياسات إيران. وربما يمكن طرح آليات متعددة يمكن أن تعتمد عليها تلك السياسة.

تتمثل الأولى، في توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى مخاطر التغاضي عن التداعيات السلبية التي تفرضها السياسات الإيرانية في المنطقة، والتعويل فقط على التزامات إيران بالجوانب الفنية للاتفاق النووي، وهي التزامات مشكوك فيها من الأساس بسبب فشل إيران في إثبات قدرتها على التحول إلى طرف يستطيع الانخراط في اتفاقات دولية صارمة.

وتتعلق الثانية، بتفعيل الخطوات التي اتخذتها العديد من الدول العربية لامتلاك برامج نووية نوعية للأغراض السلمية، على غرار الخطوات التي بدأتها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، بعد أن تحولت الطاقة النووية إلى ركيزة أساسية في عملية التنمية.

وتنصرف الثالثة، إلى دعم الجهود التي تبذلها قوى دولية من أجل مراقبة الأنشطة النووية الإيرانية بشكل كامل، لمنع إيران من تطوير جانب عسكري خفي لبرنامجها النووي، والدعوة إلى إجراء عمليات تفتيش صارمة على المنشآت النووية والعسكرية المشتبه فيها.

وتتصل الرابعة، بضرورة دعم التوجه الدولي نحو إجراء تعديلات في الاتفاق النووي، بشكل يساعد بالفعل في إنهاء أي مسعى إيراني محتمل لامتلاك برنامج نووي للأغراض العسكرية، من خلال العمل على تلافي السلبيات المتعددة التي يتضمنها الاتفاق النووي الحالي، خاصة فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية والقيود التي سترفع على بعض الأنشطة الحيوية في البرنامج النووي بداية من عام ٢٠٢٥م.

خاتمة:

في النهاية، يمكن القول أن تحقيق أي من المسارات السابقة يتوقف على متغيرات عديدة، يرتبط أبرزها بمدى قدرة الإدارة الأمريكية على اتخاذ خطوات إجرائية لتفعيل الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها لمواجهة طموحات إيران النووية والإقليمية، وهي مهمة لن تكون سهلة في ضوء علاقات إيران مع التنظيمات الإرهابية والمسلحة في دول الأزمات ومساعيها لدعم تمددها في مناطق عديدة بالشرق الأوسط.

ومن دون شك، فإن الضغوط التي يمكن أن تفرضها تلك الخطوات على إيران يمكن أن تتصاعد في حالة ما إذا اقتربت مواقف القوى الدولية، لاسيما الدول الأوروبية، بدرجة أكبر من السياسة الأمريكية، بشكل يمكن أن يمنع إيران في مرحلة تالية من محاولة استغلال الانقسام الحالي بين الطرفين لتعزيز موقفها في مواجهة الضغوط الأمريكية ويدفعها إلى إجراء تغييرات في سياستها التي أدت إلى تفاقم الأزمات الإقليمية بالمنطقة وزعزعة الاستقرار ودعم التنظيمات الإرهابية.

* رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

برعاية علمية صلبة تحقق نجاحها والسعودية من أكثر الدول ملاءمة واستحقاقًا

تأسيس هيأة خليجية علمية للطاقة النووية السلمية: ضرورة استراتيجية

لا يمكن الحديث عن طاقة نووية سلمية في منطقة الجزيرة والخليج العربي دون التفكير بتأسيس هيأة علمية تجمع طاقات خليجية وعربية وعالمية فريدة، تقوم على أساس الاختصاص العلمي الدقيق، لتؤسس لبرنامج عربي خليجي مشترك، من شأنه أن يقود إلى وحدة خليجية على مستوى إنتاج الطاقة الذي يعزز أواصر العلاقات الخليجية، ويضعها على صعيد المستقبل في بوتقة ثقافية واحدة، وينقلها إلى مستوى الوحدة الاقتصادية والسياسية في عالم تتفجر أزماته يومًا بعد آخر، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط الذي يتعرض إلى مخاطر التمزق، ليكون الجواب البليغ على كل ذلك ممثلًا بتعزيز وإنتاج طاقة خلاقة تضع الإنسان الخليجي في ترابط عضوي مع منطقته الخليجية والعربية، متهيئًا ومسلحًا بالعلم والتكنولوجيا، ليشيّد تجربته وجعلها من أقوى مصدات الأمن القومي العربي الخليجي.

د. عبد الواحد مشعل

الجامعات العربية وإنتاج صفوة مبتكرة

على الرغم من الدور العلمي والثقافي الذي تضطلع به الجامعات العربية بشكل عام منذ مطلع القرن العشرين في رسم خرائط الحداثة في المجتمع العربي، إلا أن دورها الابتكاري لا يزال قاصرًا في نقل القوالب النظرية إلى طور التطبيق الخلاق، فلا زالت المناهج العلمية على المستويات كافة، غير قادرة بشكل فعال على وضع المجتمع العربي في مرحلة التحول البنيوي سواء الثقافي أم التكنولوجي، ما يجعل أهمية إنشاء هيأة علمية خليجية حاجة تتزايد يومًا بعد أخر، تأخذ على عاتقها استقطاب الطاقات العلمية العربية والإسلامية والخبرات العالمية، ولاسيما في علوم الطبيعة، للقيام بأبحاث ودراسات علمية مقننة قادرة على إنتاج طاقة نووية سلمية لرفد التنمية الإنسانية، ليس على مستوى المجتمع الخليجي، إنما على نطاق الوطن العربي، من أجل نهضته وأخذ زمام المبادرة في تنمية عربية خليجية خلاقة أكثر ابتكارًا، تنفض عنه غبار التأخر، مع الأخذ بنظر الاعتبار على أن ذلك لا ينفصل عن الاستفادة من التراث العلمي العربي والإسلامي، وتوظفيه في خطوات التراكم العلمي في مرحلته الحاضرة والمستقبلية، مما يستلزم مراجعة نقدية لواقعنا الثقافي والعلمي، سواء على مستوى مهام الجامعات ومراكز الأبحاث، أم على مستوى السياسات التنموية الجارية في المجتمع الخليجي، ليكون لازمًا على المعنيين في إنشاء هذه الهيأة العلمية، التفكير بالقيام بتنمية معرفية تقود إلى إنتاج تقني متقدم يضع المجتمع، وجها لوجه أمام واقع جديد يمكّنه من النهوض في عالم يخوض صراع تقني محتدم، فالوسائل التقليدية في الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرهما، لا يمكن أن يجاري ما يحصل في عالم متغير جل اهتمامه بات منحصرًا في إنتاج طاقة نظيفة، فالنهوض بواقع المجتمع الثقافي الخليجي لا يمكن إن يتم إلا بوجود معرفة تقنية يستوعبها العقل العربي الخليجي، وتستجيب لها البنى الثقافية التقليدية لتحديث نفسها، إذ لا يمكن الفصل بين الأصالة الثقافية العربية المشرقة والحداثة التقنية بأي شكل من الأشكال وهذا هو طريق النهضة العلمية لمجتمعاتنا الحاضرة.

المعرفة والتكنولوجيا النووية السلمية

لاشك أن المجتمع الذي يأخذ بناصية العلم والمعرفة لابد أن يحقق درجة عالية من التقدم الاجتماعي والثقافي والذي يفضي بدوره إلى بناء إنسان قادر على تحدي الصعاب المختلفة وتوليد معرفة مجردة تقود إلى ميدان تطبيقي أصيل، فكل شيء يمكن تطويعه بالعلم، ولا طريق أمام المجتمع الخليجي في المرحلة الحالية غير ذلك، لاسيما وأنه يمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة يمكن توظيفها في بناء الذات في فترة زمنية قياسية، إذا ما توفرت النية والعزيمة، ففي عصر المعرفة المنفتح يمكن تطوير تجربة واعدة،

وهذا لا يأتي إلا بالاستفادة من المعرفة التي أضحت متاحة للجميع، وما الطريق إلى ذلك إلا بالتصميم على تأسيس هيأة علمية ومعرفية تتبنى المعرفة والتكنولوجيا بما تشمله من معرفة تراكمية، ومبتكرات تقنية في شتى المجالات، ما سيتيح أمامه فرص حقيقية ضمن تخصصات الهيأة العلمية التي ينبغي أن تسهم في تطوير موارد بشرية على نطاق واسع، ولاسيما الشباب الذي ينخرط بأعداد كبيرة بالجامعات والمعاهد التقنية من خلال تعزيز برامجها العلمية وربطها بالهيأة واستقطاب كفاءاتها وقدراتها العقلية الشابة، واحتضانها وتهيئة المستلزمات الضرورية لتبعث في نفوس أصحابها عنصر الإبداع والأمل في بناء مجتمع حديث يتفاعل مع عالم متطور بشكل صميمي وحقيقي، وليس شكليًا، كما يجري للشباب الجامعي في معظم الجامعات والمعاهد العربية، وبخاصة في استحواذ معارف وعلوم دون أن يكون بينها وجانبها التطبيقي تفاعل خلاق.

إن بناء طاقة نووية خليجية ليس بالأمر الهين ولا السهل إذا بقي الحال على ما هو عليه من محاولات فردية لدولة معينة التي ينبغي أن تكون مشتركة وتأخذ طريقها إلى العمل من خلال الاهتمام بالمستقبل، مع الاحترام لتلك المحاولات الضخمة، إلا أن العمل المشترك بين الدول الخليجية العربية في هذا المجال سيجعلها تسير بتوازي لبناء مجتمع عربي خليجي معرفي، فالبناء العمراني والطرق الجميلة واستيراد التكنولوجيا بأنواعها على الرغم من أهمية كل ذلك في عملية التحديث، إلا أنه يبقى ناقصًا إذا لم نتمكن من بناء قدرات علمية ومشاريع تكنولوجيا يساندها نسق ثقافي يتفاعل معها باستمرار.

تفاعل معرفي وتكنولوجي نووي مع تجارب عالمية فعالة

الاستفادة من العالم المتقدم معرفيًا وتكنولوجيا ضرورة ماسة ينبغي أن تهيمن على المعنيين في الدول العربية الخليجية، وتأخذ اهتمامًا بارزًا من نشاطهم، لأن مستقبل هذه الدول مرهونا بالتقدم العلمي في المجلات كافة، ولاسيما في مجال الطاقة النووية، كطاقة بديلة من جهة، وقدرتها على الدفع بهذه البلدان إلى الأمام من جهة أخرى، حتى تحتل مكانة فعالة على الخريطة العلمية والاقتصادية والثقافية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فمكانة الدول اليوم تقاس بتفوقها العلمي والتكنولوجي الابتكاري، وهذا لا يأتي إلا من خلال البعثات العلمية إلى الجامعات الرصينة في العالم المتقدم، واستقبال الكفاءات العائدة ودعم أصحابها بكل السبل، فضلا عن إيجاد مكان فعال في الهيأة العلمية والتكنولوجية التي ندعو إليها، من أجل تأسيس قاعدة علمية وطنية، كما ينبغي التواصل باستمرار مع المراكز العلمية العالمية، ومتابعة دورياتها العلمية في مجال الطاقة النووية، والعمل على إيجاد آليات لتطويعها بما يتناسب وحركة التطور العلمي المتاحة والمخطط لها في برامج ومناهج مؤسسات الهيأة العلمية الخاصة بالطاقة النووية السلمية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وإيجاد قاعدة للتصنيع الوطني في المجالات المختلفة، الصناعية والزراعية والتعليمة والثقافية بصيغ مقنعة ومتفاعلة مع البنية العقلية الخليجية، وتحقيق التكيف الإيجابي والهادف مع التكنولوجيا المتقدمة، بما يساعد في بناء مجتمع معرفي يستجيب لعملية التقدم التكنولوجي، ويفتح آفاق التواصل بين هذا المجتمع والمجتمعات

المعرفية العالمية الذي يصب في نهايته بكل تأكيد في مصلحة تقوية أواصر العلاقات في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الخليجي بشكل خاص، التي تشهد نوعًا من التفكك الاجتماعي والثقافي بفعل الهجمة الاتصالية التي تتعرض لها، فضلا عن مواجهة حالة التمزق السياسي الخطيرة التي تتعرض لها في المرحلة الحالية.

دعم البحوث والدراسات في العلوم الطبيعة

يتطلب تأسيس هيأة علمية للطاقة النووية السلمية في منطقة الجزيرة والخليج العربي، فتح آفاق غير محدودة من الدعم المادي والمعنوي على الصعيدين الشعبي والرسمي، وتعزيز ثقافة علمية ابتداءً من الأسرة إلى المؤسسات الأخرى، فتهيئة مستلزمات التفاعل مع النهضة العلمية يتطلب تهيئة المجتمع اجتماعيًا وثقافيًا أولا، وتوفير مستلزمات النهضة المادية على الأصعدة كافة ثانيًا بزيادة الاستثمار في مجال تطوير القدرات العلمية للمؤسسات الأكاديمية، وربطها مباشرة بقنوات الهيأة المقترحة بعمل دؤوب لا ينقطع مع التأكيد على ترجمة المورث الثقافي بصفته عاملاً مساعدًا ومسانداً لعملية انبثاق فجر جديد من الفتح العلمي، ففي تراثنا الكثير من المساندة لعملية الدفع العلمي إلى الأمام، من خلال العمل على تعزيز التوجه نحو ثقافة إنتاجية مضادة لثقافة الاستهلاك السائدة في أغلب مجتمعاتنا، وهذا يتطلب دعمًا سياسيًا مرتكزًا على استراتيجية نهضوية طويلة الأمد، وكل ذلك مرتبط أصلا بدعم المشروع بتأسيس مصانع ومراكز أبحاث متخصصة في المجالات الإنسانية والطبيعية في آن واحد لأن النجاح في النهضة ينبغي أن يتم بجناحي العلم الإنساني والطبيعي معًا.

توظيف الطاقة النووية في التنمية الإنسانية

تعد الطاقة النووية السلمية واستخدامها في عملية التطوير العلمي والتكنولوجي من أهم سمات الألفية الثالثة، مع تعاظم الطلب على الطاقة النظيفة في المجتمعات الحديثة، لذا أبرز مجالات توظيف الطاقة النووية تكمن في المجال البيئي والغذائي وإنتاج تكنولوجية تحويلية تساهم في بناء ركائز الاقتصاد الصناعي القوي القادر على تحقيق معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي، بما يسهم في تنمية المجتمع في المجالات المختلفة الاجتماعية والثقافية وبناء الدولة الحديثة المنفتحة على العالم، والمتفاعلة معه في تبادل الخبرات، ولاسيما الاستفادة من برامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فضلاً عن توظيف الطاقة النووية في مجالات الطب والزراعة والصناعة والكهرباء والبيئة وغيرها.

كما إن ذلك يتطلب إشراك أبناء المجتمع بهذه النهضة، الأمر الذي يفرض على وسائل الإعلام المختلفة تبصير الناس بجدوى ذلك على مستوى الحاضر والمستقبل وضرورة الاندماج الحضاري مع حركة التقدم في العالم، ومواجهة التحديات التي تواجه الإنسان الخليجي في المرحلتين، الحالية والمستقبلية، وهذا يتطلب استحضار طاقات الشباب وتوجيهم نحو البحث العلمي في العلوم الطبيعية، كما يتطلب إشراك المرأة بكل الجوانب الحياتية والعلمية، وتفعيل قدراتها العلمية والمهارية في خدمة مشروع التنمية الإنسانية في البلاد.

رعاية مستمرة وصلبة لمشروع الهيأة العلمية للطاقة النووية السلمية

إن توفر رعاية قيادية وإدارية علمية صلبة منتخبة، يحقق نجاح مؤكد للهيأة المشار إليه، وهو أمر ضروري وحتمي من لدن صناع القرار في مجلس التعاون الخليجي، وأن تقام بأكبر الدول الخليجية ثقلاً ودورًا في النواحي المختلفة، وبهذا تكون المملكة العربية السعودية هي من أكثر الدول ملاءمة واستحقاقًا، لمكان إقامة المشروع وتكون تحت رعاية صاحب القرار مباشرة دعمًا وتشجيعًا وشحذ همم، على إن تكون لها فروع أو مؤسسات في جميع دول الخليج العربية ، وتحظى برعاية أصحاب القرار في تلك الدول أيضًا، لأن مسألة تحقيق خطوات نهضة حضارية فاعلة يتطلب دعمًا سياسيًا واقتصاديًا على أعلى المستويات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بإنتاج تكنولوجيا نووية سلمية، فالرعاية هنا ينبغي إن تسند إلى زعيم ذو سمات كاريزمية تضع في نصب عينها عملية تحول بنيوي صناعي وثقافي ليكون بمثابة حدث تاريخي قادر على نقل المجتمع إلى مرحلة حضارية حديثة، لا تقل أهمية عن النماذج الحضارية المنتجة في العالم المتقدم اليوم، وتكون على المستوى دول الخليج العربية مجتمعة، محور اهتمام إنسانها حاضرًا ومستقبلاً.

إن وجود النظام البيروقراطي العلمي الصارم في مثل هذه المشاريع العملاقة ضرورة تنظيمية يتطلبها العمل في كل خطوة من خطواتها، لاسيما عندما يرتبط مباشرة بصانع القرار نفسه رعايةً وإشرافًا، فضلاً عن ربط مؤسسات الهيأة بالجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها، فكل هذا سيؤدي في نهاية المطاف لبناء مؤسسات علمية قادرة على إنتاج مؤسسات مهتمة بالمعرفة، وتكوين طاقات إنسانية قادرة على توليد المعرفة المجردة والعمل على إخراج الإنسان من قالبه التقليدي، إلى قلب محدث لمرحلة تطبيقية نابعة من الجذر الثقافي العربي نفسه، وغير مقلدة، أي معرفة مبتكرة على مدى المستقبل، فالرعاية الصلبة من أصاب القرار مباشرة، هي الإشارة الصحيحة لحركة التغير الثقافي في مجتمعاتنا. لتكّون بمجملها حلقة علمية منتجة على نطاق مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي يعطي دفعًا مستمرًا ومثمرًا لحركة النهضة الحضارية التي ستظهر نتائجها المذهلة خلال سنوات عدة، وبما يعزز الشعور الوطني نحو الوحدة الخليجية.

* أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة بغداد

تـروج إسـرائيل لرصـد ٥ أهـداف اسـتراتيجية عربيـة وتلـوح بتدميرهـا

الـملـف الـنـووي الإسـرائـيـلـي: تـوظـيـف الـغـمـوض وخـلـق الـتـوازنـات

لطالما شكل الملف النووي الإسرائيلي رقمًا صعبًا في معادلة توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يرتبط في جانب كبير منه بحالة الغموض التي تكتنف هذا الملف على نحو لا يمكن الجزم بالاتجاه العام لنمط علاقات القوة بين الفاعلين الدوليين في المنطقة. ومع الاعتراف بفاعلية هذه الحالة من الضبابية المتعمدة التي تغلف المسألة النووية الإسرائيلية، بيد أن هناك عدد من الجوانب التي من الممكن تلمس ملامحها الأساسية بشأن هذا الملف لمتابعة انعكاساته على سيرورة خارطة التفاعلات بين دول الإقليم وتطوراتها. ولعل من النقاط التي يجدر التوقف أمامها في هذا السياق:

د. مروة نظير

تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي

بدأت إسرائيل تستكشف فكرة الخيار النووي منذ أيامها الأولى. ففي عام ١٩٤٩م، بدأت وحدة خاصة تابعة للجيش الإسرائيلي، مسحًا جيولوجيًا استمر سنتين في صحراء النقب بحثًا عن مكامن يورانيوم، وإن لم يعثر على مقادير ذات شأن. ثم قفز هذا البرنامج خطوة كبيرة في العام ١٩٥٢م، عندما أنشئت لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، التي تولى رئاستها العالم النووي الإسرائيلي ارنست ديفيد بيرغمان الذي يعتبر الأب الشرعي للبرنامج النووي الإسرائيلي، حيث نجحت بحلول ١٩٥٣م، في تطوير عملية معالجة لاستخراج كميات اليورانيوم التي عثر عليها في النقب، كما طورت تقنية جديدة لإنتاج المياه الثقيلة، ما وفر لإسرائيل قدرات ذاتية لإنتاج بعض من أهم المواد النووية.

سعت إسرائيل للحصول على مساعدة من فرنسا لإنشاء مفاعل نووي، ويعود التعاون النووي بين الجانبين إلى أوائل الخمسينيات، كانت فرنسا شريكاً منطقيًا لإسرائيل، حيث رأت كلتا الحكومتين في تبني خيار نووي مستقل وسيلة للاحتفاظ بدرجة معينة من الاستقلالية في عالم القطبين خلال الحرب الباردة، وفي ١٩٥٦م، وافقت فرنسا على تزويد إسرائيل بمفاعل أبحاث بقوة ١٨ ميجاواط حراري، وهو ما ارتبط في جانب منه بالعدوان الثلاثي ضد مصر، فخلال هذه الحرب أطلق الاتحاد السوفييتي تهديدات ضد الدول الثلاث المعتدية (بريطانيا – فرنسا – إسرائيل)، وهذه الواقعة لم تؤد فقط إلى تعزيز رأي في إسرائيل يرى أن من الضروري الاعتماد على قدرات نووية مستقلة بدلاً من حلفاء قد لا يمكن التعويل عليهم، وإنما أيضًا إلى إحساس بين الزعماء الفرنسيين بأنهم اخفقوا في تنفيذ تعهداتهم تجاه شريكهم الإسرائيلي. حتى إن رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك موليه قال في مجلس خاص إن فرنسا مدينة بالقنبلة لإسرائيل، وفي ٣ اكتوبر١٩٥٧م، وقعت فرنسا وإسرائيل اتفاقاً معدلاً يقضي بأن تبني فرنسا لإسرائيل مفاعلاً بقوة ٢٤ ميجاواط حراري علمًا بأن أنظمة التبريد ومنشآت معالجة النفايات النووية صممت بحيث تكون بطاقة أكبر بثلاث مرات، وكذلك مصنعًا لإعادة المعالجة الكيماوية. وقام فنيون فرنسيون وإسرائيليون ببناء هذا المجمع في موقع ديمونا بسرية تامة تحت إشراف الجيش الإسرائيلي، وقد بلغ المفاعل مرحلة التشغيل الفعلي في عام ١٩٦٤.

الملامح الرئيسة للبرنامج النووي الإسرائيلي: تقديرات متباينة

ظل حجم وتركيب الترسانة النووية الإسرائيلية غير مؤكدين، وهما موضوع تقديرات وتقارير عدة، معظمها متضارب. وقد نشرت تقارير عدة أفادت أن إسرائيل كانت تملك قنبلتين في عام ١٩٦٧م، وأن رئيس وزرائها آنذاك ليفي اشكول أمر بتجهيزهما

للإطلاق خلال أول إنذار نووي إسرائيلي أثناء حرب ذلك العام. وأفادت تقارير أيضًا أن الإسرائيليين عندما تخوفوا من الهزيمة في حرب اكتوبر١٩٧٣م، جهزوا ١٣ قنبلة ذرية كانت الواحدة منها بقوة ١٣ كيلو طن. وفي ١٩٨٦م، نشرت صحيفة صنداي تايمز البريطانية تقريرًا عما وصف بأنه مصنع قنابل نووية تحت الأرض في مفاعل ديمونا، تضمن صورًا وبعض التفاصيل. والصور التقطها الفني النووي الإسرائيلي موردخاي فعنونو، الذي فصل من الجيش وحوكم. واستنادًا إلى معلومات فعنونو، استنتج بعض الخبراء أن إسرائيل كان لديها في حينه مخزونًا من ١٠٠ إلى ٢٠٠ سلاح نووي. وفي أواخر التسعينيات، كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تقدر أن إسرائيل لديها ٧٥-١٣٠ سلاحًا نوويًا، وذلك استنادًا إلى تقديرات القدرات الإنتاجية. ورأت بعض التقديرات التي نشرت في تلك الفترة أن إسرائيل ربما كان لديها ما قد يصل إلى ٤٠٠ سلاح نووي. وأخيرًا، ليس هناك أي دليل على أن إسرائيل قد أجرت يومًا تجربة نووية علمًا بأن العديد من المراقبين تكهنوا بأن ما يشتبه بأنه انفجار نووي حدث فوق جنوب المحيط الهندي عام ١٩٧٩م، كان تجربة نووية مشتركة أجرتها إسرائيل وجنوب إفريقيا، وهناك مؤشرات عدة بشأن تعاون تل أبيب مع دول كثيرة في المجال النووي مثل تايوان والهند والصين والباكستان إلى جانب فرنسا وأمريكا وجنوب إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تحتل مكانة متقدمة بين الدول الأكثر إنفاقاً في مجال الأسلحة النووية، حيث تأتي في المرتبة الثانية عشرة، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠٠٧م، تم تخصيص نحو ١٨٪ من الميزانية العامة للجانب العسكري ومنها التسلح النووي وهذا يدل على اهتمام إسرائيل بهذا الجانب وإيلائه حصة كبيرة من إنفاقها الاقتصادي، ولذلك كانت هنالك دعوات داخل إسرائيل لتقليص الانفاق على التسلح النووي واقتراحات بخفضها إلى ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وبصفة عامة من الممكن تحديد الملامح الرئيسة للبرنامج النووي الإسرائيلي على النحو التالي:

١- المفاعلات النووية:

تمتلك إسرائيل ثلاثة مفاعلات نووية أساسية، وكان أول مفاعل تم تأسيسه هو مفاعل ديمونا ثم ريشيون لبزيون وبعده ناحال سوريك.

أ- مفاعل ديمونا: يقع مفاعل ديمونا على الطريق الصحراوي بين بئر سبع وسدوم، وقد اختير هذا المكان لقربه من المواد الأولية الموجودة في صحراء النقب لاسيما اليورانيوم، وقد قدرت تكاليف بناء المفاعل بحوالي ١٣٠ مليون دولا، وطاقته بلغت ١٢٦ ميجاواط، وقد كان قادرًا على إنتاج ٨ كجم من البلوتونيوم سنويًا وكان يعمل باليورانيوم المخصب ٩٠ ٪ وهو مفاعل ينتج البلوتونيوم الذي يعد العنصر الأساسي لإنتاج القنبلة الذرية الانشطارية. وقد جرى بناء هذا المفاعل بتصاميم فرنسية وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية.

ب- مفاعل ريشبون لبزيون: وهو أول مفاعل ذري إسرائيلي بمساهمة أمريكية ساهمت في إنشائه شركة أ.م.ف وتومكس الأمريكية بوضع التصاميم اللازمة لهذا المفاعل المعروف وتبلغ طاقته الإجمالية ثمانية ملايين وات حراري. وفي إطار مشروع ايزنهاور "الذرة من أجل السلام" أرسلت إسرائيل بعثات طلابية إلى الجامعات الأمريكية من أجل تدريبهم في مراكز الأبحاث النووية التابعة لوكالة الطاقة الذرية. ووفق تقرير لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن فبوسع هذا المفاعل النووي إنتاج قنبلة ذرية واحدة في السنة.

ج - مفاعل ناحال سوريك: وافقت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٥م، على بناء مفاعل نووي لإسرائيل قوته ٥ميجاواط وهو من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف، وقد أثير الجدل حول مفاعل سوريك، وطرحت تساؤلات حول إذا ما كان إنشاؤه كان لاهداف استراتيجية لاسيما قبل حرب السويس ١٩٥٦م، أم لاهداف سلمية، وقد أوضح الخبراء قدرة هذا المفاعل على إنتاج السلاح الذري، بيد أن ما يحول دون تحقيق ذلك هو قلة اليورانيوم المخصب، إلى جانب توافق إسرائيل وأمريكا حول عدم إنتاج هذا المفاعل للقنابل النووية بمقتضى اتفاق لإنشاء ووضع المفاعل تحت المراقبة الأولية من قبل واشنطن ثم وكالة الطاقة الذرية كمرحلة ثانية.

وبصفة عامة تشير تقديرات إحدى دراسات معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في جامعة جورج تاون الأمريكية في مطلع الألفية الثانية أنه باستطاعة إسرائيل نشر أكثر من ٣٠ سلاحًا نوويًا خلال عشر ساعات وأن إسرائيل بمقدورها استخدام ترسانة أكثر من ٨٠ قنبلة نووية زيادة على تطويرها المستمر للاسلحة النووية التكتيكية وسعي إسرائيل منذ عقد التسعينات إلى امتلاك هذا النو، وأن هذه الرؤوس لها قوة تدميرية محدودة فضلاً عن الرؤوس الذرية وهي أول ما امتلكته إسرائيل أي قنابل عملاقة ذات قوة هائلة وكذلك امتلاكها للقنبلة النيوترونية التي لها القدرة على قتل البشر دون تدمير البنى التحتية للمدن مستخدمة أشعة كاما لذلك الغرض وأنها تنتج كميات كافية من الديتريوم والتريتوم التي تستخدم لصنع الرؤوس الهيدروجينية، كما أن إسرائيل لا تمتلك السلاح النووي حسب بل تمتلك أيضًا الوسائل الكفيلة لحمله إلى مسافات تصل إلى آلاف الأميال.

٢- الناقلات النووية:

تعتمد إسرائيل في نشر أسلحتها النووية و استخدامها عبر ثلاث وسائل أهمها:

٣ خيارات أمام العرب: الدخول تحت مظلة نووية دولية -الانضمام للتشريعات الدولية- تطوير الرادع النووي العربي

أ- نظام الصواريخ: تملك إسرائيل نظام صواريخ متطو رة قادرة على حمل رؤوس نووية، فإسرائيل تملك صواريخ أريحا-٩ التي يبلغ مداها ٦٠٠ كم ٢ وحمولتها ١٠٠٠ كلجم. وصواريخ أريحا-٢ التي يبلغ مداها ١٤٥٠ كلم ٢ وقد خضعت للتحسين أوائل التسعينات فأصبح مداها يقارب ٢٢٠٠ كلم٢ مع حلول منتصف الألفية الثانية. كما تعمل إسرائيل على تطوير صواريخ أريحا-٣ العابر للقارات ومن ثم تجهيز قاعدتي زكريا في جنوب شرق تل أبيب وتل نوف في الشمال الغربي من تل أبيب، وخزنت أيضًا كميات كبيرة منها في حصن كفر زخريا.

ب - الطائرات: يضم الأسطول الجوي الإسرائيلي ما يزيد عن ٤٠٠ طائرة أهمها F16 القادرة على حمل قنابل نووية وبمدى يتجاوز ٥٠٠٠ كلم٢. وتشير بعض المعلومات اعتماد إسرائيل على عدد ضئيل من الطيارين في مثل هكذا ضربات. وتتمركز هذه الأسراب في قواعد تل نون ونيغابكم الواقعة جنوب شرق بئر السبع و أرموان في صحراء النقب.

ج - الغواصات: تملك إسرائيل ثلاث غواصات نووية. دولفين تم شراؤها من ألمانيا مجهزة بصواريخ كروز الأمريكية القادرة على حمل رؤوس نووية ويبلغ مداها ٩٠٠ كلم٢. تجوب الغواصة الأولى في البحر الأبيض المتوسط والثانية في البحر الأحمر أما الثالثة فإنها ترسي على الشواطىء الإسرائيلية، وفي ٧ تموز عام ٢٠٠٦م، وقعت إسرائيل صفقة جديدة مع ألمانيا لشراء غواصتين جديدتين.

ولكن على الجانب الآخر، تتجه دراسات وتحليلات أخرى إلى التقليل من مدى تطور البرنامج النووي الإسرائيلي، تستند هذه الآراء على معطيات تفيد بأنه وخلافًا لما يعتقده البعض بأن إسرائيل تمتلك مئات الطائرات من طراز F-16 القادرة على حمل قنابل نووية، فإنها في الحقيقة لا تمتلك أكثر من سربين من هذه الطائرات القادرة والمدربة وتمتلك الوسائل والقدرات والتدريبات التي تمكنها من تنفيذ عملية قصف نووي. وفيما يتعلق بوسائل الإطلاق الأخرى فإسرائيل لا تمتلك ١٠٠ صاروخ "يريحو" بل لا يتجاوز عدد الصواريخ التي تمتلكها من هذا الطراز عن "دزينتين" منتشرتين في موقعين مختلفين يمكن رصدهما وتشخيصهما عبر صور الأقمار الصناعية فيما تعمل إسرائيل حاليًا على تطوير الجيل الثالث من صواريخ "يريحو". كذلك لا توجد أي أدلة تؤكد امتلاك إسرائيل لصواريخ من طراز "هفون" القادرة على حمل رؤوس نووية ويتم إطلاقها من

الغواصات. أما القدرات النووية الإسرائيلية التكتيكية فالجيش الإسرائيلي لا يمتلك رؤوسًا حربية نووية تكتيكية أو تشكيلة من الأسلحة النووية بل يمتلك في الأساس أسلحة دمار شامل نووية الهدف منها الردع أو القيام بالرد على هجوم نووي سلاح يسمح للجيش الإسرائيلي بتوجيه الضربة النووية الثانية وليست الأولى. وهذا ما تؤكده حقيقة عدم إجراء إسرائيل لأي تجربة نووية أو على الأقل لم تؤكد القيام بمثل هذه التجربة لذلك وفي ظل غياب البنية التحتية التي تمكنها من إجراء التجارب النووية لا يمكنها تطوير تشكيلة متنوعة من الأسلحة النووية لذلك قصرت استثمارها على إنتاج قنابل من شانها أن تردع قيادة "العدو". وكلها معطيات تؤكد على أن الأسلحة النووية الإسرائيلية ليست مؤهلة وليست مخصصة للقتال الميداني، كما أنها لا تمتلك إستراتيجية منظمة للحرب النووية لامتلاك تشكيلة متنوعة من الأسلحة النووية والرؤوس الحربية النووية.

تأثيرات نووي إسرائيل على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

تقوم نظرية الأمن الإسرائيلي على افتراض أن إسرائيل بلد صغير لا يملك عمقًا استراتيجيا وبالتالي فإن حدودها غير آمنة وأي هزيمة كبيرة لها ستعني إزالة هذا الكيان من الوجود، ومن ثم فلابد من وجود خلل في ميزان القوى في المنطقة لصالحها، وهو ما سعت لتحقيقه من خلال امتلاكها جيش قوي يتفوق على الدول المحيطة بها مجتمعة بما يمثل قوة ردع تمنع تلك الدول من شن أي هجوم على إسرائيل، وهو ما يتطلب تطوير برنامجًا نوويًا وتعزيزه. وقد استغلت تل أبيب ورقة ملفها النووي لتحقيق هذا الغرض عبر فرض ستار من التعتيم على قدراتها النووية فيما عرف بسياسة "الغموض النووي/الإيجابي" والتي تقوم على رفض إخضاع ترسانتها النووية للرقابة والتفتيش الدوليين بدعوى إنها لا تزال في حالة حرب مع دول في الجوار الجغرافي، وتفاديًا للضغوط الدولية. وهو ما يكرس مع رفض إسرائيل الدائم الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.

وعلى الرغم من علاقاتها بالدول الغربية التي ساعدتها في تطوير ذلك البرنامج مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إسرائيل أصرت على أن سلاحها النووي سلاحًا ذاتيًا لا تتحكم فيه سوى إرادتها فقط.

ويمكن القول أن توظيف إسرائيل لفكرة سلاح نووي يترك آثاره على توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، عبر تكرس فكرة التفوق الإسرائيلي في المجال النووي على دول الشرق الأوسط، وهو ما يجعل المعطيات السياسية والعسكرية في المنطقة تدور في حلقة من انعدام التوازن الاستراتيجي بين الفاعلين الرئيسين في المنطقة. وهو ما يتجلى في عدد من القنوات، لعل من أهمها:

- الردع عبر التهديد الواضح باستخدام الأسلحة أو التكنولوجيا النووية:

يرى المراقبون أن هناك عدد من الحالات التي من المحتمل أن تلجأ فيها إسرائيل لاستخدام الأسحة النووية، أولى هذه الحالات هي تعرض وجود إسرائيل للخطر على نحو لا يمكن للقوة الإسرائيلية التقليدية التعامل معها، أما الحالة الثانية فتشمل الاستخدام العملياتي للاسلحة النووية، لاسيما وأن الترسانة تشمل أسلحة نووية تكتيكية كقنابل النيوترون، فيما يقصد بالحالة الثالثة الحرب الوقائية وفيها توجه إسرائيل ضربة نووية لدولة أو أكثر إذا ما كانت لديها مؤشرات بأن هذه الدولة تستعد لضربها، وبطريقة تقلل من فرص الرد عليها بالأسلحة التقليدية، وهناك أخيرًا حالة تعرض إسرائيل للهجوم بأسلحة غير تقليدية كالأسلحة البيولوجية والكيميائية.

إسرائيل تستطيع نشر ٣٠ سلاحًا نوويًا خلال ١٠ ساعات واستخدام ترسانة من ٨٠ قنبلة ذرية

هناك مؤشرات عدة على أن القيادة الإسرائيلية فكرت في استخدام السلاح النووي مرتين على الأقل، خلال الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣م، عندما شعرت إسرائيل بالهزيمة الحقيقية، والثانية خلال حرب الخليج ١٩٩١م، في مواجهة احتمالات التصعيد العراقي ضد إسرئيل بعدما هدد العراق بضرب إسرائيل بالأسلحة النووية. وبصفة عامة يروج الإسرائيليون إلى فكرة أن معظم الدول العربية بها ما بين ٣-٥ أهداف ذات قيمة استراتيجية عالية ويكفي أن تمتلك إسرائيل ٣٠-٤٠ قنبلة نووية استراتيجية ذات قوة تتراوح ما بين ٢٠-٦٠ كيلو طن من أجل تدمير كافة الأهداف التي تتصورها إسرائيل في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا والسعودية والأردن بصورة قد تعيد هذه الدول إلى العصور الوسطى.

- استخدام الملف النووي كعنصر تفاوضي:

بهدف التأثير في توجهات الطرف الآخر خلال عملية المساومة، فالقوة بشكل عام تؤثر في التفاوض.حيث تدفع إسرائيل الدول العربية إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد احتمال للانتصار على إسرائيل ويدفعها من ثم إلى البحث في طرق التسوية السياسية وهذا ما يتأكد مع ما يردده قادة إسرائيل باشتراط توقيع سلام مع جميع الدول العربية قبل التباحث في السلاح النووي، وهي صورة من صور الاستخدام السياسي للسلاح النووي بهدف

الوصول للسلام دون التزام باستحقاقاته، كإعادة الأرض والسماح بعودة اللاجئين وتفكيك المستوطنات ... إلخ.

وفي هذا السياق تشير الكثير من التحليلات إلى وجود قناعة متجذرة في إسرائيل بدور ترسانتها النووية في دفع الدول العربية للتوقيع على معاهدات سلام معها. وقد عبر عن ذلك بشكل واضح، شمعون بيريس، حيث قال " السلام لن يأتي بنفسه، ولن يأتي بتأثير قوى غيبية، لكن إسرائيل أدركت أنه بإمكانها أن تحقق السلام إذا نجحت في إقناع العرب أنه بواسطة التقدم العلمي (يقصد تطوير المشروع النووي) فإن إسرائيل قادرة على أن تقضي على أي فرصة للعرب لتهديد وجودها".

- التأثير على الطابع العام لاقتصادات المنطقة:

ساهم التفوق العسكري الإسرائيلي (لاسيما في الجانب النووى) في تكريس سباق تسلح في المنطقة بحيث أصبحت دولها المستورد الأول للسلاح في العالم وهو ما من شأنه التأثير على التنمية في الدول العربية.

الخيارات المتاحة للدول العربية

يرى المتابعون لشؤون منطقة الشرق الأوسط أن الخيارات المطروحة أمام الدول العربية للتعاطي مع فكرة التفوق النووي لإسرائيل تشمل عددًا من الأمور، لعل أبرزها الدخول تحت مظلة نووية دولية بحيث تتعهد الدولة التي تملك الأسلحة النووية بمد القوة الرادعة لتشكل درعًا لدول لا تملك أسلحة نووية ولكنها طرف في تحالفات او ترتيبات معينة وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى رسو سفينة سوفيتية محملة برؤوس نووية أثناء حرب أكتوبر في الإسكندرية، مما اعتبره كثيرون بمثابة توفير مظلة نووية سوفيتية لمصر تمنع إسرائيل من استخدام سلاحها النووي.

أما ثاني هذه الأطروحات فيشمل ضرورة انضمام الدول العربية للتشريعات الدولية ذات الصلة، فغالبية الدول العربية بانضمامها لمعاهدة منع انتشار السلاح النووي تتمتع باضمانات التي توفرها الأمم المتحدة مثل قرار مجلس الأمن ٢٥٥ و ٤٨٤ بيد أن هذه الضمانات لا توفر الحماية من مخاطر هذه الأسلحة.

تتناول ثالث هذه الخيارات ضرورة سعي الدول العربية إلى تطوير الرادع النووي، وهو إن كان صعب فهو ليس مستحيل، وذلك بغية إنهاء الاحتكار النووي الإسرائيلي. وإن لم يتيسر ذلك فعلى الدول العربية امتلاك الرادع فوق التقليدي كالأسلحة البولوجية والكيماوية الجرثومية وغيرها من أسلحة دمار شامل، وهو خيار ضروري ولو بشكل مؤقت، مع التأكيد على إمكان القيام بضربة ثانية وثالثة ورابعة بحيث تكون هذه الضربات من القوة لدرجة تمنع العدو من توجيه ضربات أخرى، فضلا عن القدرة على امتصاص تأثير الضربة الأولى.

من المهم كذلك تفعيل الجهود العربية الهادفة إلى إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية، وذلك من خلال مساع لنزع أسلحة إسرائيل النووية وإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي بهدف دعم الاستقرار والأمن في المنطقة، وهو ما يجب أن يتضمن ضغوطًا لانضمام إسرائيل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتفعيل سياسة منع انتشار النووي من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق معايير عادلة وعبر خلق آليات واقعية وشفافة تستجيب للحاجات الأمنية للدول المراد نزع أسلحتها.

كما يجب النظر في العمل الجماعي بين الدول العربية والتوجه نحو التعاون مع القوى الأخرى في المنطقة بهدف تنسيق المواقف، إذ تعدد الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك أو قد تمتلك الأسلحة النووية، ويقصد بذلك كل من إيران وتركيا التي تتطلع لحيازة الأسلحة النووية فهنالك جهود تركية لإنشاء عشرة مفاعلات نووية بحلول ٢٠٢٠م، وأهمها اكويو جنوب تركيا، وتحصل أنقرة على مساعدات بهذا الشأن من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية التي كانت تحت نفوذ وسلطة الاتحاد السوفيتي السابق. ورغم إصرار تركيا على الإعلان بعدم رغبتها في تطوير الأسلحة النووية وأن هذه المفاعلات لأغراض توليد الطاقة سلميًا، بيد أن محاولات تركيا مازالت مستمرة في إنجاز برامجها النووية. يجب أن تكون الدول العربية مستعدة لاستغلال الفرص في هذا السياق مثلما حدث مع توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا على خلفية ضرب إسرائيل لاسطول الحرية التركي الذي كان متجهًا لفتح حصار قطاع غزة ويحمل معه المساعدات الإنسانية وذلك في ٣١ ايار ٢٠١٠م، وقد ساءت العلاقات بين البلدين بحيث وصلت لحد تخفيض التمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري. إن ذلك قد يعيد حسابات تركيا في أن تكون دولة إقليمية لها وزن كبير وذلك من خلال حصولها على الحيازة النووية في المنطقة وبذلك سوف تكون هنالك دولتان هما تركيا وإيران تسعيان للحاق بالركب الإسرائيلي في مجال القدرة النووية وهذا ما يخلق ترتيبات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وخللاً في المعادلة الأمنية التي تحاول إسرائيل قدر المستطاع الحفاظ عليها. وفي السياق ذاته يشير البعض هنا إلى إمكانية استغلال أزمة الملف النووي الإيراني وربطه بالملف النووي الإسرائيلي والمساومة عليه بحيث تسير الترتيبات المتعلقة بتسويتهما بشكل متوازي على نحو ما.

* خبير العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مصر

إسرائيل تمتلك ٣ مؤسسات للصناعات العسكرية و٣ منظومات للدفاع الصاروخي

القدرات النووية الإسرائيلية: "البارانويا" الصهيونية والأمن الوهمي المتبدد

لم يعد سرًا أن إسرائيل هي أول دولة في الشرق الأوسط نجحت في حيازة أسلحة نووية، بل وتعتبر، بحسب أبحاث وتقارير عسكرية، القوة النووية السادسة في العالم، ورغم ذلك ما زالت إسرائيل تبذل أقصى جهودها للمحافظة على سرية أبحاثها وإنجازاتها في هذا المجال الذي يكتنفه الغموض والتكتم الشديد لدرجة الترهيب والملاحقات القانونية وغير القانونية، وبسبب ادعاء إسرائيل أن السلاح النووي هو قوة ردع كبيرة ضد العرب، تمنع عمليات التفتيش التي تجريها وكالة الطاقة الذرية على المنشآت النووية في العالم، وترفض التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية. وحسب ما نشرته مجلة "ناشيونال انترست" الأمريكية، في شهر أبريل من العام الحالي فإنه، "لا يعرف الكثير عن الأسلحة النووية الإسرائيلية المبكرة، خصوصًا ما يتعلق بقوتها التفجيرية وحجم المخزون منها، ولا تؤكد إسرائيل أو تنفي امتلاكها لأسلحة نووية، ويقدر خبراء عمومًا أنها تمتلك ما يقارب ٢٠٠ رأسًا نوويًا، وهو عدد يقل عن بلدان مثل فرنسا، والصين، والمملكة المتحدة، غير أنه يبقى عددًا كبيرًا بالنظر إلى عدم امتلاك خصومها لأي رأس نووي.

فايز أبو رزق

وكانت أوائل الأسلحة النووية الإسرائيلية على الأرجح قنابل مسقطة تحملها الطائرات المقاتلة، ويعتقد أن طائرات "فانتوم اف٤"، ويرجح أن جيلا أحدث وأصغر من القنابل النووية المسقطة يمكن إضافتها لمقاتلات اف١٥ أي، واف ١٦ أي. ورغم أن البعض قد يجادل بأن القنبلة المسقطة قد عفا عليها الزمن وتوقف استخدامها في ضوء التقدم الإسرائيلي في تكنولوجيا الصواريخ، إلا أن الطائرة التي يقودها طيار تسمح بإلغاء الضربة النووية حتى آخر لحظة.

وفي عام ١٩٨٦م، مزق الإسرائيلي مردخاي فعنونو حاجز السرية وفجر قنبلته الإعلامية، عندما كشف بالصور لصحيفة "صنداي تايمز" الانجليزية عن وجود ترسانة نووية، فكان أول كشف صحفي موثق عن قدرات إسرائيل النووية. وأكد خبراء نوويون حللوا معلومات فعنونو أن مفاعل ديمونا قادر على إنتاج كميات من البلوتونيوم يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة النووية أكثر مما كان معتقدًا. وكان فعنونو قد أوضح أن المفاعل طور أكثر من مرة لزيادة قدرته الإنتاجية من البلوتونيوم، وكان يستطيع المفاعل عام ١٩٨٥م، إنتاج ١,٢ كيلوجرام من البلوتونيوم أسبوعيًا وهو ما يكفي لإنتاج ١٢ رأسًا نوويًا سنويًا.

كما ذكر فعنونو قصصًا عن كيفية خداع خبراء أمريكيين كان قد سمح لهم بزيارة المفاعل في الستينيات حيث لم يلحظوا الحوائط الزائفة أو المصاعد المخفية الأمر الذي جعلهم لا يدركون أن هناك ستة طوابق كاملة تحت الأرض في منشأة "ماشون٢". وقبل أن تنشر "صنداي تايمز" تقريرها الذي يتضمن المعلومات التي حصل عليها فعنونو، استدرج فعنونو بعيدًا عن لندن واختطف في روما في عملية خطط لها الموساد، ونقل فعنونو إلى إسرائيل وحوكم لكشفه أسرار إسرائيل النووية.

جرائم في الجوار

لم يتوقف الأمر في الغطرسة الإسرائيلية حول إرهاب من يحاول الكشف عن مشاريعها النووية، بل طال التعدي على حقوق الدول العربية في تطوير القدرات النووية، وفي سبيل ضمان التفوق في كل المجالات اغتال الموساد المئات من العلماء العرب، كان العدد الأكبر منهم من العلماء العراقيين بعد الدمار الذي حل بالعراق وقبل ذلك، وفي العام ١٩٨١م، وتعدت هذه السياسة أيضا علماء من ألمانيا والنمسا قدموا لمصر في بداية الستينات لبناء برنامج الصواريخ لديها، في عملية أطلق عليها الاسم الحركي "دامو كليس"

أرسلت إسرائيل الرسائل المفخخة إلى علماء ألمانيا والنمسا، وعلى الرغم من أن هذه الرسائل لم تقتل العلماء الألمان والنمساويين، وقتلت مساعدين وعلماء مصريين، ولكنها أدت الغرض المطلوب منها، وأرعبتهم وأجبرتهم على الرحيل عن مصر، مما سبب توقف برنامج الصواريخ المصري في مراحله الأخيرة.

لم تتوقف نشاطات إسرائيل عند العرب، وأخطر قضية أعلن عنها هي قضية الجاسوس اليهودي جوناثان بولارد، الذي عمل محللا للمعلومات في جهاز المخابرات البحرية الأمريكية، وزود إسرائيل بالآلاف من الوثائق فائقة السرية قبل أن يتم القبض عليه ومحاكمته، رفض خلالها خمسة رؤساء أمريكيين إطلاق سراحه. وأطلق سراحه في نوفمبر العام ٢٠١٥م، بعد قضائه ٣٠ عاما في السجون الأمريكية.

والحادث الأخطر في تاريخ التجسس الإسرائيلي هو مهاجمة إسرائيل عام ١٩٦٧م، سفينة التجسس الأمريكية "يو اس اس ليبرتي" التابعة للبحرية الأمريكية، وكانت ترسو أمام سواحل العريش المصرية في المياه الدولية للبحر المتوسط، وقتل خلال الهجوم ٣٤ بحارًا أمريكيًا وأصيب ١٣٧، ورغم تبرير إسرائيل أنها أخطأت في تشخيص السفينة وظنتها مصرية، إلا أن شهادات من نجا من الحادثة ولجان التحقيق أثبتت أن إسرائيل قصفت السفينة الأمريكية بعد معرفة هويتها، بسبب كشف السفينة تجاوزات إسرائيل غير الأخلاقية في حرب عام ١٩٦٧م.

النووي الإسرائيلي والقانون الدولي:

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد من القرارات حول استخدام الأسلحة النووية، وأهم قرار الذي يحمل رقم ١٦٥٣ (١٩٦١/٧/٢٤م) وينص على عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية بالنظر إلى آثارها الكارثية.

في عام ٢٠١٠م، أجمعت ١٨٩ دولة على اتفاقية عدم انتشار النووي، وتم اعتماد تاريخ ٢٦ يوليو من كل عام يومًا عالميًا للتخلص من السلاح النووي، كما اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، وأكد الحرص على وجوب تخلص الدول من هذه الأسلحة وضرورة عدم انتشارها، لكنه لم يتطرق إلى منع استعمالها. إلى ذلك، لم يناقش المجلس الملف النووي الإسرائيلي وما تملكه إسرائيل من قنابل وصواريخ نووية، مع العلم أنه أصدر عدة قرارات تتعلّق بالملف النووي الإيراني. وقد فشلت الدول العربية في التأثير على وكالة الطاقة الذرية فيما يتعلق بوضع ملف إسرائيل النووي قيد البحث واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه".

التسلسل التاريخي للمشروع النووي الإسرائيلي

يقول أفنير كوهين في كتابه، إسرائيل والقنبلة النووية، "لم يكن في إسرائيل بنهاية عام ١٩٤٨م عالم فيزيائي واحد، وقد كتب "دافيد بن غوريون" في مذاكرته: أنه سمع عن عالم فيزيائي يهودي يدعى "موشيه سوردين" من مواليد فلسطين والذي يعمل ضمن الطاقم العاكف على بناء المفاعل النووي الفرنسي الأول، وبعد بضعة أسابيع تم إحضار سوردين إلى إسرائيل لإجراء حوار حول المفاعلات النووية، ولقاء بن غوريون".

وفكرة امتلاك الدولة العبرية لسلاح نووي بدأت تراود دافيد بن غوريون منذ تعيينه أول رئيس وزراء للكيان في العام ١٩٤٨م، بن غوريون المحامي البولندي المولد، تأثر كثيرًا بعبارة ثيودور هرتسل مؤسس الصهيونية الحديثة " إنك حين تريد فلن يصبح هذا الأمل حلمًا من الأحلام".

مشروع بحث إسرائيل عن مفاعلها النووي الأول كان مكلفا من الناحية المادية، مما دعا الساسة الإسرائيليين على جمع تبرعات من يهود العالم في ذلك الوقت بشكل سري، ودعاها أيضًا لإقامة علاقات سرية وعلنية مع بعض الدول لبحث سبل التعاون في المجال النووي، وبدأت إسرائيل أول تعاون مع فرنسا في العام ١٩٤٩م، عندما زار مسؤول في الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية إسرائيل لبحث سبل التعاون المشترك، واستمر التعاون الفرنسي الإسرائيلي في هذا المجال وتوج في العام ١٩٥٣م، بتوقيع اتفاقية تعاون بين الجانبين لاستخراج اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل.

خارطة البرنامج النووي الإسرائيلي

● **معهد وايزمان للعلوم**

يقع في مدينة (رحوفوت) حوالي ٣٥كم جنوبًا لمدينة تل أبيب، أقيم في عام ١٩٣٤م، باسم (دانيال زيف للبحوث)، وتم توسيعه في عام ١٩٤٩م، وأصبح رسميًا منذ ذلك التاريخ يعرف بمعهد وايزمان للعلوم، نسبة إلى حاييم وايزمان أول رئيس للدولة العبرية.

يهتم المعهد بمجال الفيزياء النووية وأبحاث النظائر المشعة، والإلكترونيات، والرياضيات التطبيقية، والكيمياء العضوية، والفيزياء الحيوية، والأحياء الدقيقة، ويضم خمس كليات، تقسم إلى ١٨ عدد من التخصصات المختلفة.

"وقد عمل معهد وايزمان منذ البداية على دعم البحوث النووية والذرية في إسرائيل حيث ابتكر العلماء والباحثون تقنيات خاصة بفصل اليورانيوم وتخصيبه وإنتاج الماء الثقيل – ضروري لتشغيل وتهدئة المفاعلات النووية – فضلا عن ابتعاثه كوكبة من الطلبة المتميزين عام ١٩٤٩م، إلى دول أوروبا وأمريكا لدراسة الهندسة النووية والفيزياء على نفقة الحكومة الإسرائيلية، وعندما أسست إسرائيل وكالتها للطاقة النووية عام ١٩٥٢م، والتي وضعت تحت إمرة وزارة الدفاع والتي كان يتولاها بن غوريون، باشرت إسرائيل على تطوير برنامجها النووي بشكل مستقل وعاد الباحثون ليطوروا أبحاثهم ويجرون عدة محاولات لإيجاد طرائق جديدة لإنتاج الماء

الثقيل، واستخلاص اليورانيوم من مناجم الفوسفات في صحراء النقب الواقعة جنوبي فلسطين المحتلة".

مفاعل ناحال سوريك

يقع المركز غرب مدينة، "ناحال سوريك" على شاطئ البحر المتوسط، وهو عبارة عن مشروع "مفاعل ماء خفيف حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية وقعت بينهما في ١٩ مارس ١٩٥٨م، وبدأت عملية إنشائه في نوفمبر ١٩٥٨م، وانتهت في مايو ١٩٦٠م، وتبلغ طاقته ٥ ميجاوات، ويخضع للضمانات والرقابة بالصورة التي نصت عليها الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية، ويعتمد على اليورانيوم المخصب بدرجة عالية –٢٠ ٪– ومركز "ناحال سوريك" النووي تابع لجامعة تل أبيب ، ويعد مركز أبحاث مدني".

● **مفاعل ديمونا**

"أنشئ سنة ١٩٥٧م، وبدأ تشغيله في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣م، بطاقة ٢٦ ميجا وات، ويعمل فيه نحو ٢٧٠٠ عالم وتقني، وهو مكون من ثمانية طوابق تحت الأرض يعالَج فيها الوقود النووي المحترق، وهي المرحلة الأولى لإنتاج القنبلة الذرية التي تنقل إلى مكان آخر لتخزن أو تحمل على صواريخ. ولهذا المفاعل قدرة كبيرة على إنتاج البلوتونيوم بمقدار تسعة كيلوغرامات سنويًا، بحيث تكفي لإنتاج قنبلة ذرية بقوة تفجيرية قدرها ٢٠ كيلو طنا، وهي نفس القوة التفجيرية للقنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة ناجازاكي اليابانية إبان الحرب العالمية الثانية".

● **مفاعل الكيشون**

في جنوب مدينة حيفا المحتلة، تبلغ طاقته: ٥,٢٥ ميجا وات، يستخدم لأبحاث الكيماويات.

● **مفاعل النبي روبين**

في غرب مدينة الرملة المحتلة، تبلغ طاقته ٢٠٥ كيلو وات، يستخدم لإنتاج الكهرباء.

● **موقع بئر يعقوب**

يصنع صواريخ باليستية بعيدة المدى المسماة (أريحا ١).

● **موقع كفار زحاريا**

في الشمال الغربي لمدينة الخليل في الضفة الغربية، ويعتبر مخزنا للصواريخ المصنعة في بئر يعقوب، كما يوجد به مخازن القنابل النووية.

● **معمل رافائيل**

في مدينة سخنين المحتلة، ويشتمل على جناح هام يسمى –جناح٢٠– ويختص بالصناعات النووية مثل تجهيز وتركيب الرؤوس النووية على الصواريخ.

● **موقع عيلبون**

في شرق قرية عيلبون المحتلة، وتحت الأرض، ويعتبر أحد المستودعات الهامة لتخزين الأسلحة النووية التكتيكية.

● **موقع هكرياه أو البئر**

يعتبر أهم موقع عسكري إسرائيلي وهو عبارة عن منطقة في وسط تل أبيب فيها وزارة الدفاع الإسرائيلية ومكاتب ودوائر حكومية أخرى، ويقع إلى شمال المنطقة قاعدة هيأة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي التي تحمل اسم اسحق رابين.

وموقع البئر مخصص لحماية القيادة العسكرية والسياسية في أوقات الحرب حتى من خطر الصواريخ الموجهة ودقيقة الإصابة وتلك التي تحمل رؤوسا نووية. بدأت إسرائيل نقل أول مبنى حكومي لهذا المجمع في العام ١٩٤٩م، ويتواجد في المجمع ممثلين عن كافة الأذرع والفروع التابعة للجيش الإسرائيلي والاستخبارات العسكرية "أمان" وسلاح الجو والبحرية والقيادات اللوائية والشاباك والشرطة وغيرها من فروع الأمن، حيث تدار من هذا الموقع الحروب والعمليات العسكرية، وفي العام ٢٠١٤م، بدأت إسرائيل تنفيذ خطة "تستغرق عدة سنوات" بهدف نقل المجمع من وسط تل أبيب وتوزيعه على عدة قواعد عسكرية متفرقة.

● **قاعدة بلماحيم الجوية**

شمال مدينة أسدود، يتم فيها إجراء تجارب لإطلاق الصواريخ، ويطلق منها صاروخ شافيت، وتحوي أيضًا منظومة لإطلاق صواريخ حيتس الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية. ونقلت "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية بتاريخ ١٣-٩-٢٠١٦ م، عن مصادر بوزارة الجيش الإسرائيلي عن إطلاق القمر التجسسي الإسرائيلي "أفق ١١" من هذه القاعدة.

الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية

تنتشر الأسلحة النووية في ثالوث إسرائيلي للقوات الموجودة في البر والجو والبحر، وموزعة بطريقة تردع أي هجوم نووي مفاجئ.

ومن الممكن القول أن إسرائيل صاحبة أكبر صناعة عسكرية متطورة في الشرق الأوسط،

وإلى جانب امتلاكها ثلاث منظومات للدفاع الصاروخي أولت لها اهتمامًا واسعًا لمواجهة خطر الصواريخ البالستية العربية، فإن إسرائيل تحوز نصيب الأسد من ترسانة الصواريخ البالستية الهجومية في منطقة الشرق الأوسط.

ولهذا الغرض توجد ثلاث مؤسسات إسرائيلية رئيسية كبرى للصناعات العسكرية وهي:

مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، ومؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومؤسسة رافائيل، بالإضافة لبعض مؤسسات التصنيع العسكري الأقل حجمًا من المؤسسات الثلاث الكبرى مثل سولتام، تاديران، أحواض السفن، إيلوب، البيت، بيت شيمش، وغيرها، وحسب مقالة مترجمة عن صحيفة هأرتس العبرية بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٧م، وردت في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(مارس٢٠١٧م)، فقد بلغت قيمة العقود التي وقعتها الصناعات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع جيوش أجنبية وتنظيمات في أنحاء العالم، لسنة ٢٠١٦م، نحو ٦,٥ مليار دولار. ويزيد هذا المبلغ بنحو ٨٠٠ مليون دولار عن حجم الصفقات التي تم توقيعها في عام ٢٠١٥م، حيث وصل حجم الصادرات الأمنية إلى ٥,٧ مليار دولار.

وفي أوروبا، وأثر تعاقب العمليات الإرهابية التي تقوم بها بعض التنظيمات، ووفقاً لدراسة تم نشرها حديثًا من "مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، كشف النقاب أنه في الأعوام الأخيرة، ازداد الطلب الأوروبي على وسائل قتالية مختلفة من صنع إسرائيلي، وذلك لمواجهة ما وصف بالتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها القارة الأوروبية.

● **سلسلة صواريخ شافيت :**

بدأ تصنيع الصاروخ شافيت في عام ١٩٦١م، حيث شهدت تلك الفترة تنافسًا شديدًا بين الجيشين المصري والإسرائيلي لتطوير وإنتاج صواريخ باليستية أرض – أرض، وعملت إسرائيل على إجراء تجارب حثيثة على سلسلة شافيت الصاروخية حتى وصلت حد إرسال المركبات وأقمار التجسس للفضاء الخارجي، وشافيت تعني (المذنب أو النيزك)، وقد استمر العمل لإنتاج النماذج الحديثة في العام ١٩٨٨م، من قبل شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية، وكللت المهمة الأولى بالنجاح في عام ١٩٩٤م، حيث تم إطلاقه من قاعدة بلماحيم الجوية، وآخر إطلاق ناجح كان في يوليو من العام ٢٠١٦ م، حيث أوصل الصاروخ شافيت، القمر الصناعي التجسسي "أفق ١١" إلى الفضاء، (أفق ١١ يمكنه التقاط صور بدقة عالية عن ارتفاع ٦٠٠ كيلو متر بغض النظر عن طبيعة الأحوال الجوية على مدار العام)، ورغم أن مهمة الصاروخ شافيت الرئيسية هي إرسال الأقمار العلمية و الجاسوسية للفضاء، لكنه يستطيع أيضا حمل رؤوس نووية وتقليدية.

● **سلسلة صواريخ أريحا الإسرائيلية:**

لم يقتصر التعاون الفرنسي الإسرائيلي على مساعدة فرنسا الكبيرة لإسرائيل في برنامجها النووي وبناء مفاعل ديمونا، بل ساعدتها أيضا في بناء قدراتها الصاروخية الأولى وتطوير صواريخ بالستية أرض/ أرض لحمل الرؤوس النووية، حيث وقعت إسرائيل في عام ١٩٦٣م، عقدا مع شركة (مارسيل داسو) الفرنسية، ونتج عن هذا العقد تطوير صاروخين، أطلق على الأول اسم "م. د – ٦٢٠" ، والثاني "م. د – ٦٦٠". وبدأ عمليًا إجراء التجارب على إطلاق هذه الصواريخ في العام ١٩٦٥م، وعلى أثر حرب العام ١٩٦٧م، أعلن الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" عن حظر تصدير الأسلحة، حيث قامت إسرائيل آنذاك باستكمال تطوير هذين الصاروخين تحت اسم يريحو، أو كما تعنيه بالعربية أريحا.

مفاعل ديمونا أنشئ في ١٩٥٧ وبدأ ١٩٦٣ ويعمل به ٢٧٠٠ عالم وتقني ومكون من ٨ طوابق تحت الأرض

- **أريحا ١**

"من الأنظمة ذات المدى القصير، والتي تعمل بالوقود الصلب وظيفتها الأساسية هي كسلاح ردع ضد الدول المجاورة المعادية ويمكن أن تكون مجهزة برؤوس تقليدية أو كيميائية أو نووية.

وكان أقصى مدى في أريحا ١ حوالي ٥٠٠ كيلومترا (٣١٠ ميلا)، ويحمل حمولة من ٤٥٠ كجم، إلى ٦٥٠ كجم أو رأس نووي ٢٠كيلوطن بالنظر إلى حجم الحمولة، وهذا عائد منخفض، ومواصفاته وزن إطلاق ٦٧٠٠ كجم، ويبلغ طوله ١٣,٤ متر، وبعرض ٠,٨ متر. مع رأس حربي أقصى وزن له ٦٥٠ كم ودقة المبلغ عنها ١٠٠٠ م يمكن إطلاقه من شاحنة أو السكك الحديدية أو المركبات المتنقلة.

- **أريحا ٢**

من الصواريخ المتوسطة المدى، والتي تعمل بالوقود الصلب وتتمركز بعض هذه الصواريخ في كهوف زخاريا تحت الأرض، إلى الجنوب الغربي من تل أبيب.

كانت أريحا ٢ استمرارًا لمشروع أريحا١، وبدأت التجارب عليها في عام ١٩٧٧م، وهناك بعض الأدلة والتقارير عن تعاون إسرائيلي إيراني مشترك بهذا المشروع، ولكن انتهى عام ١٩٧٩م. وتشير التقارير أيضًا إلى أن هناك تعاونًا بين إسرائيل وجنوب إفريقيا بدأ في مشروع الصاروخ عام١٩٨٠م، وهو ما يتضح كذلك من المسافة التي قطعها وتقدر ب ١٤٠٠ كم (٨٦٩ ميل) أثناء إحدى تجارب الإطلاق في جنوب إفريقيا خلال عام ١٩٨٩م. أيضًا هناك ثمانية اختبارات إضافية قد أجريت من قبل إسرائيل بين عامي ١٩٨٩م، و٢٠٠١م.

المدى الأقصى للصاروخ هو ١٥٠٠ كيلومتر (٩٣٢ ميلا)، وله قدرة كافية لضرب معظم الأهداف في منطقة الشرق الأوسط من مواقع إطلاق آمنة.

طول الصاروخ هو ١٤,٠ مترا و١,٥٦ متر عرض مع وزن إطلاق ٢٦،٠٠٠ كجم وحمولة ١٠٠٠ كجم، قادر على حمل رأس حربي نووي. ويستخدم مرحلتين مع محرك يعمل بالوقود الصلب مع دقة غير معروفة. وهذه الصواريخ يمكن إطلاقها من صومعة، أو شاحنة السكك الحديدية المسطحة، أو مركبة متنقلة. وهذا يعطيها القدرة على أن تكون مخفية، وتتحرك بسرعة، أو الاحتفاظ بها في صومعة وضمان البقاء والرد ضد أي هجوم.

- **أريحا ٣**

الأخطر في قائمة الصواريخ البالستية الإسرائيلية. هو صاروخ باليستي متوسط المدى، بدأ العمل به في عام ٢٠١١م. ويتكون من اثنين أو ثلاثة مراحل تعمل بالوقود الصلب مع حمولة من ١٠٠٠

إلى ١٣٠٠ كجم. ومن الممكن أن يتم تجهيز الصاروخ برأس حربي نووي واحد أو اثنين أو ثلاثة رؤوس صغيرة.

يبلغ وزن الإطلاق ٢٩،٠٠٠ كيلوغرام، وطوله ١٥،٥ حتى ١٦،٠ متر، وقطره ١،٥٦ متر. ومن المرجح أنه مشابه لصاروخ شافيت المخصص لإطلاق حمولات للفضاء، ويقدر أنه ذو مدى من ٤،٨٠٠ إلى ٦،٥٠٠ كم (٢،٩٨٢ إلى ٤،٠٣٨ ميل). ويستخدم أريحا ٣ التوجيه بالقصور الذاتي مع رادار موجهة للرؤوس الحربية. والصاروخ يمكن أن يكون مخزنا في صومعة مع القدرة على الإطلاق من السكك الحديدية أو مركبات متنقلة.

وتشير التقارير إلى أن الصاروخ أريحا ٣ تم اختباره للمرة الأولى في يناير ٢٠٠٨ م، واختبار غير مؤكد أخر في عام ٢٠١١م" .وفي شهر مايو ٢٠١٧م، أجرت إسرائيل تجربة صاروخية يعتقد أنها لتطوير صاروخ أريحا الهجومي العابر للقارات، وفي ذات الشهر صنف موقع "كورا" الأمريكي، صاروخ أريحا الإسرائيلي في المرتبة السادسة ضمن أقوى ١٠ صواريخ على مستوى العالم.

● صاروخ لانس

تم تصميم هذا الصاروخ من قبل الولايات المتحدة للاستخدام في أوروبا بواسطة حلف "الناتو" باعتباره صاروخًا ميدانيًا ذا قوة مزدوجة قادر على حمل رأس نووية أو تقليدية، وفي منتصف السبعينيات قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بصواريخ لانس بحجة التغلب على الأنظمة الصاروخية التي حصل عليها العرب آنذاك من الاتحاد السوفيتي ومواصفات الصاروخ كالتالي.

الطول: ١٧،٦ متر، القطر: ٥٦ سم، الوزن: ١٧٧٨ كجم، برأس حربي تقليدي و١٥٣٠ كجم برأس حربي نووي، وزن الرأس الحربي: ٤٥٤ كجم، تقليدي، ٢١٢ – نووي، المدى الأقصى: ٧٠ كلم، برأس حربي تقليدي، و١٢١ كجم برأس حربي نووي، المدى الأدنى: ٤٨ كلم.

وقد أجرت الولايات المتحدة اختبارا على قنبلة (نيترونية) بقوة ألف طن تم حملها على صاروخ(لانس) توجه بها الصاروخ نحو هدف لتنفجر فوقه بارتفاع ١٠٠متر.

● سلسلة صواريخ بوباي Popeye

"البوباي هو صاروخ كروز متعدد النسخ وممكن إطلاقه من الغواصات أو الطائرات، دخل الصاروخ الخدمة بالجيش الإسرائيلي عام١٩٨٥م، وبسبب نجاعته الحربية تم بيع أعداد من صواريخ بوباي لكل من الولايات المتحدة –استخدمته في حربها ضد العراق – واستراليا والهند وكوريا الجنوبية وتركيا. وتنقسم السلسلة للنسخ التالية:

- **صواريخ "بوباي AGM-142 Popeye"**: "الجوالة المطلقة جوا من خارج نطاق الدفاعات الجوية أو الغواصات.

- **صاروخ Popeye II Have Lite TV**: موجه بنظام الملاحة بالقصور الذاتي والقمر الصناعي INS / GPS توجيه نهائي بكاميرا تليفزيونية مع وصلة بيانات تسمح للطيار بإعادة توجيه الصاروخ لهدف آخر (Fire & Update) ويصل مداه إلى ١٥٠ كم ورأسه الحربي يزن ٣٤٠ كجم، ويعمل على مقاتلات اف ١٦ صوفا.

- **صاروخ Popeye II Have Lite IIR**: موجه بنظام الملاحة بالقصور الذاتي والقمر الصناعي INS / GPS مع نظام توجيه نهائي بكاميرا حرارية (Fire & Forget)، ويصل مداه إلى ١٥٠ كم ورأسه الحربي يزن ٣٤٠ كجم، ويعمل على مقاتلات اف ١٦ صوفا.

- **صاروخ Popeye Turbo ALCM**: ذو المدى البالغ ٣٢٠ كم ويعمل على مقاتلات اف ١٥ ويستطيع أن يحمل رأسًا نوويًا تكتيكيا.

- **صاروخ Popeye Turbo SLCM**: يطلق من غواصات دولفين، ومن فتحات مخصصة يبلغ قطرها ٦٥٠ مم، قادر على حمل رأس نووي تكتيكي يزن ٢٠٠ كيلو طن والذي يمنح الجيش الإسرائيلي قدرة شن ضربة نووية ثانية".

وخلاصة القول؛ إن ما حققته إسرائيل من خلال ترسانتها النووية لا يتعدى كونه أمنًا وهميًا لا يعول عليه كثيرًا، بل يظن هذا الكيان أنه قادر على التلاعب بالدول الكبرى من خلال تقمص دور الضحية التي تلجأ للخيار الأخير في التسلح النووي دعما لقضيته الزائفة، ولا ينسى "كيف هددت إسرائيل هنري كيسنجر وريتشارد نيكسون باستخدام الأسلحة النووية في اليوم الثالث من حرب ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣م، ونجحت في ابتزاز البيت الأبيض لينقل جوًا الإمدادات التي كانت في حاجة ماسة إليها ".

وما لا يمكن تصنيعه لظروف قاهرة، يمكن بالطبع شراؤه خاصة في ظل المتغيرات التي حدثت في السنوات العشرين الأخيرة على الساحتين الإقليمية والدولية، وليس من المستبعد أن دولا عربية قد يكون لها برنامج نووي في الخفاء، بالإضافة لذلك فإن بعض الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية يملكون من الأسلحة، ما يضع كافة المدن الإسرائيلية في مرمى الهدف ولا تبقي فيها حجرًا فوق حجر.

وحتى مفاعل ديمونا النووي أصبح يشكل عبئًا على إسرائيل، وهناك مخاوف من كارثة تشيرنوبل جديدة قد تلحق بالمنطقة في ظل أعطاله المستمرة، والتي بلغت ١٥٣٧ بحسب ما كشفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في شهر سبتمبر من العام الحالي.

* كاتب وباحث فلسطيني

النووي السلمي الخيار الوحيد لدول المغرب العربي لما بعد النفط

المغرب العربي والطاقة النووية: الضرورة الحتمية وصراع الكبار

منطقة المغرب العربي تكتسب أهمية جيو-سياسية وجيو-استراتيجية هامة، بالنسبة لإفريقيا وللمنظومة الدولية باعتبارها منطقة غنية بكثير من المقدرات وتقع في محيط جغرافي غني بالمواد الطاقوية وأخرى تستخدم في مجالات حيوية واستراتيجية كالطاقة النووية. ولقد أضحت في العقود الأخيرة مصطلح الطاقة النووية كلمة مفتاحية في المنطقة لأهميتها الاقتصادية والطاقوية. وباتت الطاقة النووية واستخداماتها شعارًا عمليًا لبلدان المغرب العربي، ففي الآونة الأخيرة، طرقت هذه البلدان أبواب روسيا وفرنسا وكندا وجنوب إفريقيا والصين سعيًا للحصول على التكنولوجيا الذرية ولإنشاء مفاعلات نووية تؤمن لها الطاقة التي تحتاج إليها، خصوصًا بعد تصاعد كلفة مصادر الطاقة التقليدية بصورة مطردة. وأضحى التنافس في المنطقة المغاربية لإقامة مفاعلات لاستخراج الطاقة النووية واستعمالها سلميًا في إنتاج الكهرباء. حيث يرى الكثير من المتتبعين والخبراء في مجال الطاقة، أن هذه الجهود التي تبدو متناثرة للوهلة الأولى، إنما تأتي في سياق تحوّل عميق، يهدف إلى تكريس التحوّل في هذه البلدان صوب الطاقة الذرية، وتاليًا دخولها العصر النووي.

أحمد ميزاب

لكن يظل أمام هذه الطموحات الحق لنا أن نطرح جملة من التساؤلات والتي تتصل بمدى قدرة دول منطقة المغرب العربي الفنية والعلمية لاستغلال قدراتها وإمكاناتها للتوظيف الأنسب للطاقة الذرية؟

وهل كسب المعارف والتأهيل العلمي قد يجعل دول المنطقة في يوم من الأيام تتحول عن مسار الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتوظيفها لاستخدامات عسكرية كعامل لتوازن القوى خاصة إذا ما سلمنا التنافس المحموم الذي تحول إلى ما نسميه بالإرهاب النووي في الساحة الدولية؟

وهل لدول المغرب العربي القدرة على تجاوز العوائق والعقبات التي تحول دون تحقيق أمثل لطفرة نوعية في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية؟

١- موقف دول المغرب العربي من السباق النووي:

حينما يأتي الحديث عن مواقف دول المغرب العربي حول المسائل المتعلقة بالطاقة النووية فسوف نتحدث عن مواقف مشتركة أو على الأقل أن مواقف دول المغرب العربي تنطلق من زاوية واحدة فهي ترى أن أي استخدام للطاقة النووية لأغراض عسكرية، فهو تهديد مباشر لأمنها. ومعظم دول المنطقة انخرطت ضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمسألة الاستخدام العسكري للطاقة النووية وحتى التجارب النووية ويكفي أن نأخذ الجزائر كمثال فهي تعاني من تبعات التجارب النووية الفرنسية في منطقة رقان والتي أثرت على الثروة الحيوانية والفلاحية.

والمتابع لسياق سياسات الدول المغاربية يستوعب أنها تستبعد أي ممارسة للنشاط النووي أو استغلال للطاقة النووية لأغراض عسكرية وتعمل في فضائها الإقليمي على صد أي استغلال غير منهجي أو عقلاني للطاقة النووية مثل ما يقابل هذا التوجه الداخلي حراك لدول فاعلة في المجال تمارس ما نصطلح عليه بالرقابة الاستخباراتية في المنطقة للوقوف في وجه أي استغلال للطاقة النووية لغير الأغراض السلمية ولا حظنا ذلك من خلال التقارير الصادرة بشأن موقعي دراية وعين وسارة الجزائريين للطاقة النووية مطلع التسعينيات القرن الماضي. بحيث كان فيه تخوف لان يستخدم لغير الأغراض السلمية.

كما أن المغرب ومنذ ثمانينات القرن الماضي كل الدراسات التي أنجزها من أجل إنشاء مفاعل للطاقة النووية للأغراض السلمية لم يتناول التوظيف العسكري له.

وبالنسبة لتونس التي تفكر في الأمر دون خطوات على الأرض لا يوجد ضمن أجندتها سوى توليد الطاقة عن طريق الطاقة النووية.

هذه المواقف تدفعنا بالقول أن دول المغرب العربي لا تشعر بالحرج أمام تنامي التوجه لاستخدام الطاقة النووي للأغراض الإنسانية لكن تتحفظ عن ذلك التسابق غير المبرر ما يجعل المنطقة ساحة معركة مفتوحة، أو حلبة مواجهة بين الدول الفاعلة في هذا السياق وهو أمر معقد. باعتبار منطقة الساحل التي تشكل خزان مهم لمادة اليورانيوم والذي لا يحتاج في عملية تخصيبه لتقنيات كثيرة وتكلفة استخراجه إلى تكلفة عالية، ونظرًا لظروف المنطقة التي تتسم بعدم الاستقرار واستفحال الإرهاب والجريمة المنظمة وفي ظل التنافس الجنوني يدفع بدول المنطقة إلى دق ناقوس الخطر وهو الأمر الذي يدفع إلى التخوف.

لكن إذا أخذنا الفضاء المغاربي في سياقه العربي فنحن نتحدث عن تخوف متزايد راجع لامتلاك إسرائيل لترسانة ومفاعلات نووية وهي التي تبعد عن دول المغرب العربي بـ ٣٠٠٠كلم.

من ناحية أخرى فإن الاختراق الدولي لخاصرة منطقة المغرب العربي والتنافس المحموم لهذه القوى الدولية هو ما يدفع دول المغرب العربي لإبداء قلقها وتخوفها وحتى انزعاجها لأن الاختراقات الإيرانية والإسرائيلية والأمريكية والصينية والفرنسية تجعل المنطقة مرشحة لكل الاحتمالات وهو ما يجعل دول المنطقة تدق ناقوس الخطر.

ودول المغرب العربي تدرك أنه في لعبة الأمم لا مكان لحسن النوايا. فالدول ليست جمعيات خيرية. إذ أن لكل موقف ثمناً.

وعليه تظل رغبة دول المغرب العربي منفردة في خوض غمار العالم النووي من باب الاستخدام السلمي خيار استراتيجي تفرضه الحتمية لتغطية احتياجاتها الطاقوية وتستدعيه الضرورة لفرض منطق التوازن وورقة تناور بها في حال ما تغيرت المعطيات الإقليمية أو الدولية.

٢- المحفزات العلمية والفنية لامتلاك دول المغرب للطاقة النووية:

ليست كل دول المغرب العربي تمتلك نفس الإمكانات التي تسمح لها بامتلاك الطاقة النووية أو التي تسهل لها سرعة امتلاك القدرات النووية، باعتبار أن هناك دول في المنطقة المغاربية من استبقت الزمن وأسست أرضية بحثية وأخرى تجريبية في هذا المجال ونوعت من شركائها واستطاعت أن تتجه نحو تأسيس معاهد بحثية وأخرى للتكوين في المجال، ودول أخرى بدأت بالدراسات لكن مع إمكانات فنية محدودة بالتالي هناك فوارق في الإمكانات والقدرات والعنصر البشري القادر على التشغيل وسأحاول أن أتطرق لكل بلد مغاربي على حدة لوضع صورة متكاملة حول الموضوع من حيث الإمكانات العلمية والفنية:

١-الجزائر:

تم إحياء البرنامج النووي في الجزائر منذ ١٩٨١م، من قبل المؤسسة العسكرية الجزائرية بمساعدة الأرجنتين كخطوة أولى في سياق اكتساب الأرضية. لكن سرعان ما توجهت الجزائر نحو تعزيز قدراتها من خلال الاستعانة بالصين لعدة عوامل موضوعية.

وجهت عدة انتقادات للجزائر وموجة من التشكيك حول مدى نية الجزائر امتلاك الطاقة النووية وتوظيفها للأغراض السلمية وكانت الجزائر تواجه تلك الانتقادات بنفي أي أغراض عسكرية لبرنامجها النووي وعبرت عن صدق ذلك وأكدت التزامها بعدم خطورة ما تقوم به ووقعت عام ١٩٩٥م، على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. لكن مركز الاستخبارات الوطني الأسباني قال في تقرير له سنة ١٩٩٨م: (الجزائر لديها النية لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، وهي مادة قادرة على إنتاج سلاح نووي.)

الجزائر تمتلك كميات هائلة من اليورانيوم الذي تقدر بـ ٥٦,٠٠٠ طن والمؤشرات تتوقع أنها تمتلك أضعاف الكمية

إلا أن الجزائر أثبتت عكس ذلك وشهدت المنطقة حراك استخباراتي عالي المستوى للتحقق من مدى صحة تلك المعلومات وهو ما اصطدم بانفتاح الجزائر على المنظمة الدولية للطاقة الذرية، حيث شيدت الجزائر ومنذ ثمانينات القرن الماضي تم بناء المفاعل النووي نور الجزائر والمتواجد بمنطقة درارية بالعاصمة الجزائرية، ومن مميزات المفاعل النووي نور الجزائر، أن قوته تبلغ ٣ميجاوات ويعمل بالماء الخفيف. وهو يصنف على أنه مفاعل أبحاث مخصص لاستخدام اليورانيوم المخصب ٢٠٪.

أما المفاعل الثاني وهو الذي أطلق عيه اسم مفاعل سلام الجزائر ويصنف على أنه مفاعل أبحاث مخصص لإنتاج المواد الصيدلانية الإشعاعية. ويمكن لهذا المفاعل إنتاج قوة قدرها ١٥ ميجا وات وتم بناؤه بالتنسيق مع الصين ويقع بعين وسارة التي تبعد ١٥٠ كم عن العاصمة الجزائرية ودخل الخدمة مع بداية التسعينات من القرن الماضي. ويعد من المفاعلات التي تشتغل بالماء الثقيل.

وعليه فإن الجزائر تمتلك وعبر أكثر من ٣عقود من العمل البحثي رصيد علمي وإمكانات فنية وشركاء فاعلين في الميدان يمكنها من التوجه نحو امتلاك الطاقة النووية وفي وقت أقل.

البلدان المغاربية تخطط لتطوير مراكز بحوث ذرية واقتناء مفاعلات صغيرة حاليًا ومرشحة للتوسع مستقبلاً

فالجزائر تمتلك معهد الهندسة النووية الذي يضطلع بتكوين المهندسين والفنيين لتسيير محطات للطاقة النووية قادرة في آفاق ٢٠٢٠-٢٠٢٥م، امتلاك أول محطة نووية لإنتاج الطاقة.

ولقد وقعت روسيا والجزائر في سبتمبر ٢٠١٤م، اتفاقية مشتركة حول التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ومن بين المجالات الرئيسية للتعاون بموجب الاتفاقية، بناء محطات الطاقة الذرية ومفاعلات البحوث النووية في الجزائر، واستخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر، والتنقيب الجيولوجي المشترك واستكشاف واستغلال رواسب اليورانيوم، ودورة الوقود النووي، وإدارة معالجة الوقود النووي والنفايات المشعة وإعادة التدوير. وذكرت الاتفاقية أيضًا إمكانية استخدام التكنولوجيا النووية في الزراعة والبيولوجيا وعلوم التربة والموارد المائية والصناعة والطب، بما في ذلك إنتاج النظائر المشعة.

ولا ننسى أن الجزائر تمتلك كميات هائلة من اليورانيوم الذي قدر فقط من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠١م، بـ ٥٦,٠٠٠ طن رغم أن المعطيات تقول أن الجزائر تمتلك أضعاف هذا العدد.

٢-المغرب:

تعتبر المغرب حديثة العهد بالخوض في المجال النووي الذي جاء مع بداية الألفية الثالثة بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أن الدراسات المتعلقة بإمكانية امتلاك المغرب لمفاعل نووي كان مع ثمانينات القرن الماضي والذي كان يشرف عليه مكتب دراسات فرنسي وكان يتوقع أن تمتلك المغرب أول مفاعل نووي مع حلول سنة ٢٠١٠م، إلا أن ذلك لم يحدث لعدم نضج الأرضية لتحقيق ذلك علميًا وفنيًا.

فالمغرب تعد ضمن ثلاثين دولة في العالم تسعى للحصول على برامج للطاقة النووية، وتتوزع بين أمريكا الجنوبية وأوربا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وصنف تقرير الهيأة النووية الدولية المغرب ضمن الصنف الخامس من الدول التي اعتمدت مخططًا في طريق النمو، إلى جانب كل من المملكة العربية السعودية، ونيجيريا، وبنغلاديش، والشيلي، وماليزيا.

ولقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المغرب يملك المؤهلات البشرية والتجربة والكفاءة العلمية لإطلاق برامج للطاقة النووية لأغراض سلمية خصوصًا في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

وعليه يمكن القول أن الطريق معبد للمغرب لإعادة إحياء مشروع محطة نووية لأغراض سلمية و اقتصادية باعتبار أن المغرب كانت تعمل على تشغيل مفاعل المعمورة الذي أقيم بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية و بدأت تشغيل ورش المفاعل سنة ١٩٩٩م، بعد إجراء أبحاث علمية مع خبراء أمريكيين وفرنسيين ومن كوريا الجنوبية وكان يفترض أن يتم التشغيل مع بداية ٢٠٠٦م، إلا أن التأخير يعود إلى نهاية اتفاق التعاون في المجال النووي بين المغرب وأمريكا وتم تجديد الاتفاق بعد سنة ليغطي ٢٠ سنة قادمة أي من ٢٠٠١م، ولم يصادق على الاتفاق إلا في ٢٠٠٢م.

وعلينا أن نقر أن للمغرب لجنة خبراء لدراسة إمكانية استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر على المحيط الأطلسي وتشكل خيارات الطاقة النووية تجربة تكميلية إضافية في المغرب الذي بات يعتمد كل أنواع الطاقات المتاحة والممكنة وتلك التي يسمح بها القانون الدول.

كما أن هناك اتصالات مغربية مع الصين وروسيا لإنشاء محطة للطاقة النووية تعتمد مفاعلات متوسطة الحجم لتحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء في ضواحي طرفاية جنوب المحيط الأطلسي.

أبدت روسيا وعن طريق رئيس وزرائها دمتري مدفيديف خلال زيارته بداية شهر أكتوبر ٢٠١٧ م، لكل من الجزائر والمغرب استعداد بلاده دعم الجزائر غير المشروط بكل الإمكانات التقنية والفنية والمرافقة لتشغيل الطاقة النووية. كما أعرب عن دعم بلاده للمغرب ودعمها في مجال الطاقة النووية وتم إبرام اتفاقات في السياق.

٣-تونس:

تعد تونس من دول منطقة المغرب العربي الأقل إمكانيات والأقل قدرة فنية لامتلاك الطاقة النووية وذلك لاعتبارات جغرافية ومادية وتقنية وأخرى ترتبط بالعنصر البشري المؤهل.

لكن ذلك لم يمنع تونس من خوض التجربة بحيث إنه وفي سنة ٢٠٠٦م، وقعت تونس اتفاق تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع فرنسا وكان محور الاتفاق الطاقة النووية وتحلية مياه على أساس أن يتم الانتهاء من المشروع آفاق ٢٠٢٠م، بحيث سيغطي ٢٠ ٪ من احتياجات تونس للطاقة.

كما قامت تونس وفي إطار التسريع وتغطية النقائص المتعلقة بالقدرات العلمية والفنية من توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة النووية لأغراض سلمية مع روسيا وتم التوقيع على مذكرة التفاهم سنة ٢٠١٥م.

لكن تظل تونس متأخرة مقارنة بدول المغرب العربي (الجزائر-المغرب-ليبيا).

٤-ليبيا:

المشروع النووي الليبي بدأ سرًا وانتهى بالعلن ولم يتوقع أحد أن يستيقظ على كشف ليبيا تقدمها في مجال استخدام المشروع النووي عسكريًا. وتعتبر التجربة الليبية في مجال الطاقة النووية الأكثر إثارة للجدل، كونها لم تركز على مفاعلات البحوث العلمية مثل الجزائر والمغرب، بل اهتمت في الدرجة الأولى بالجانب العسكري أي كانت لغايات عسكرية محضة حتى بالنسبة للاستخبارات الغربية التي أصابها الذهول حينما كشف فريق الخبراء سنة ٢٠٠٣م، وبعد إعلان ليبيا نيتها التخلص من المشروع النووي قصد الاستفادة من فك الحصار والأخذ بالعبرة لما حل بالعراق. حيث وقف فريق للخبراء على امتلاك ليبيا لأجهزة الطرد المركزي وكميات من اليورانيوم المخصب والمختبرات وهو ما دفع الكل يتيقن أن ليبيا كانت تمتلك برنامجًا متكاملاً ومتقدمًا لتوظيف الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

ما يمكن قوله إن دول المغرب العربي تمتلك إمكانات وشراكات تمكنها من ولوج عالم الطاقة النووية من بابه الواسع خاصة أن هناك دول في المنطقة خطت أشواطًا متقدمة في المجال وتمتلك من المقومات الطبيعية ما يؤهلها للانفراد بالصدارة في هذا المجال دون منازع وأخرى وجدت نفسها أنها في ممر إجباري لامتلاك الطاقة النووية رغم بساطة إمكاناتها وعدم قدرتها التقنية والفنية. لكن تظل أن هناك عوائق تقف في طريق تحقيق هذه الأهداف.

٣-معوقات امتلاك الطاقة النووية في منطقة المغرب العربي:

عند استحضار قدرات المنطقة المغاربية نستوعب أنها قادرة على السير قدمًا لتحقيق الأهداف التنموية المتعلقة باستخدام الطاقات المتجددة والتوظيف الأنجع للطاقة النووية. لكن رغم ذلك لم تسر هذه الدول بالسرعة المطلوبة نظرًا لجملة من العوائق الداخلية والأخرى الخارجية.

فإذا تحدثنا عن العوائق الخارجية سنلخصها في النقاط التالية:

- الحاجز الإسرائيلي المعرقل والذي يمنع أي امتلاك للتقنية النووية بالمنطقة لأنه يعتبر ذلك تهديدًا مباشرًا لأمنها وسلامتها. فإسرائيل تتابع خطوات المنطقة المغاربية في مجال الطاقة النووية. ولنا في التجربة الجزائرية مثال لما تعرضت له من عراقيل من قبل إسرائيل وتشكيك وضغوطات على مستويات مختلفة وحرب استخباراتية غير معلنة.
- المماطلة في تقديم التقنية، والتكاليف الباهظة مقارنة بالإمكانات الاقتصادية رغم توفر المواد الأولية أو قربها. والسعي لجعل دول المنطقة لا تمتلك التقنية بالتالي التبعية الدائمة والحاجة الملحة للطرف الخارجي.

أما داخليًا فيمكن أن نلخصها في:

- ضعف التأهيل العلمي بالتالي الحاجة إلى تكوين المختصين والاستعانة بالخبرات الأجنبية مما يؤدي إلى تأخر في تنفيذ البرامج والنقص في العنصر البشري المتخصص.
- غياب القدرات الفنية وهو ما دفع بجل المشاريع النووية في المنطقة المغاربية تتأخر مثلاً المغرب كان يفترض أن يشغل أول مفاعل سنة ٢٠١٠ م، إلا انه تأخر إلى أفاق ٢٠٢٠ أو ٢٠٢٥م، أما الجزائر كان يفترض أن تشغل مفاعل لإنتاج سنة ٢٠٢٠ تم تأخيره إلى ٢٠٢٣م.
- الخضوع للعامل الخارجي من أجل إنجاز الدراسات، وعدم توفر القدرات المادية.
- ضعف التنمية وهو ما يؤخر تحقيق تقدم في المجال، والتنافس الداخلي ما بين دول المغرب العربي دون جدوى في ذلك لأن استخدامات الطاقة النووية كلها لأغراض تنموية وهذا التنافس يدفع إلى عدم التنسيق وهو ما يترجم بغياب التكامل.
- الهاجس الأمني وانعكاساته على مدى تقدم المشاريع النووية.
- الصراعات المتشابكة وانعكاساتها.

الخلاصة:

يمكن نستخلص أن اللجوء إلى الحل النووي في مجال إنتاج الطاقة بالنسبة لدول المغرب العربي، باعتباره طريق إجباري للبلدان المغاربية، أي الخيار الاستراتيجي الوحيد عمليًا في مرحلة ما بعد نضوب احتياطات هذه البلدان من النفط والغاز الطبيعي. واستنادًا إلى ذلك، فإن البلدان المغاربية تسعى وتعمل على التخطيط حاضرًا لتطوير مراكز بحوث ذرية، واقتناء مفاعلات نووية ما زالت صغيرة الحجم في هذه المرحلة، لكنها مرشحة للتوسيع أو استبدالها بأخرى أكبر حجمًا في فترات لاحقة.

لكن يظل السؤال مطروح في مدى قدرة وإمكانيات دول المغرب العربي في ممارسة النفس الطويل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتنموية للطاقة النووية في ظل تنافس دولي محموم وعراقيل صلبة ورغبة غربية في التحكم في مصير دول المنطقة بكل ما يتعلق بالطاقة النووية؟

* متخصص في القضايا الأمنية والاستراتيجية ـ الجزائر

١٠٠٠ دولار تكلفة دفن طن نفايات نووية في الغرب و٤٠ دولارًا في إفريقيا

دفن ٣٠ ٪ من نفايات العالم النووية في إفريقيا.. وصحراء نيفادا أكبر مستودع

القارة السمراء تملك دائما النفيس من المعادن، لذلك عند الحديث عن إنتاج الطاقة النووية من الصعب أن تخرج من دائرة دور قارة إفريقيا عن هذا المنتج الهام والخطي، وعلاوة على حصولها على لقب "سلة الغذاء" ، فتعرف إفريقيا تاريخيًا باسم "خزان العالم" من الثروات التعدينية الموجودة في باطن الأرض، حيث تملك حوالي ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم، فهي تسيطر على ٨٩٪ من" البلاتين"، و٨١٪ من مادة "الكروم" و ٦١ ٪ من "المنجنيز" و٦٠٪ من "الكوبالت"، ووفقاً لأرقام نشرتها مجلة "افريك إكسبانسيون" (Afrique Expansion) التي تصدر من باريس، تستحوذ إفريقيا على ما يقارب خمس احتياطي العالم من الماس والذهب واليورانيو، وتسلط الضوء على هذا المعدن الأخير بعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة نسبة التلوث في العالم ومن ثم إحياء النقاش حول ضرورة تقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية لتوليد الطاقة، واستبدالها بالطاقة النووية، واليورانيوم هو العنصر الأهم المستخدم في توليد الطاقة النووية.

شاهيناز العقباوي

وتحتل أربع دول إفريقية من إجمالى سبعة عشر دولة على مستوى العالم مراكز متميزة فى إنتاج هذا المعدن النفيس، حيث تأتى النيجر في مرحلة متقدمة تليها ناميبي، وجنوب إفريقيا وفى السنوات الأخيرة احتلت ملاوي مركزًا مهمًا، ومؤخرًا منحت مؤسسة مانترا تنزانيا رخصة لاستخراج اليورانيوم من تنزانيا والتي تعد امتدادًا لمؤسسة مانترا ريسورز وهى من كبرى شركات تعدين اليورانيوم على مستوى العالم والتي أجرت دراسات تعدينية مطولة في تنزانيا بدأت في عام ٢٠١٠م، وخلصت إلى اعتبار الأراضي التنزانية أحد أكبر مناطق مخازن اليورانيوم في العالم، حيث تحتوى مناجمها على ٣٦٠ ألف طن من اليورانيوم الخام وهو في حد ذاته كفيل بجعل تنزانيا الدولة الإفريقية النامية أعلى إنتاجًا في اليورانيوم مقارنة بكندا التي تعد ثاني أكبر منتج لليورانيوم في العالم، و سيوجه الإنتاج إلى التصدير لعدم امتلاك تنزانيا مشروعات نووية تحتاج لخام اليورانيوم كمصدر للطاقة.

وتنتج النيجر كذلك حوالى ٨٪ من الإنتاج العالمي من اليورانيوم وتعد الأكبر في إفريقيا والرابع على مستوى العالم وتعتمد النيجر على مؤسسة اريفا النووية الفرنسية ثانى أكبر شركات إنتاج اليورانيوم فى العالم على استخراج ثلث موادها الخام من النيجر، تليها ناميبيا المنتج الخامس لليورانيوم عالميًا والثانى فى قارة إفريقيا والثامن في حجم الاحتياطي العالمي، تعقبها في الترتيب جنوب إفريقيا التى تحتل الموقع الحادى عشر على مستوى العالم والثالث عشر في إفريقيا في إنتاج اليورانيوم، وتأتي دولة ملاوي في مستوى متقدم في الإنتاج بين دول القارة، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الدول الإفريقية التي تزخر باطن أراضيها بهذا المعدن المشع، لكن لعدم توفر دراسات كافية فضلا عن قلة المستثمرين المتخصصين في التنقيب على هذا المعدن جعل هذا الكنز لايزال قابعًا في باطن الأرض.

كيب تاون وإنتاج الطاقة

وعلى الرغم من استحواذ القارة السمراء على مستوى متقدم بين قارات العالم في إنتاج هذا المعدن النادر إلا أن حظها من الدخول في مراحل الاستفادة منه فعليًا قليلة لأسباب تعود إلى وضع دول القارة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، حتى الدول التي حاولت أن تخرج من هذه الحلقة الضيقة أغرقت بالكثير من المعوقات والمشاكل الداخلية والدولية التي حالت بينها وبين السير في طريق إنتاج الطاقة النووية فمفاعل "كويبر" الذي يقع على بعد ٣٠ كم شمال مدينة كيب تاون، هو المفاعل النووي

الوحيد العامل في القارة السمراء والمسؤول عن إمداد البلاد من احتياجاتها من الطاقة، وتسعى جنوب إفريقيا إلى تطوير المحطات القائمة وبناء مفاعلات جديدة، حيث وقعت مع روسيا مؤخرًا على اتفاقية حول الشراكة الاستراتيجية والتعاون في مجال الطاقة النووية والصناعة، وبموجبها تقوم موسكو بمساعدة كيب تاون في بناء ٨ مفاعلات نووية، مع القدرة على بناء ما يصل إلى ٩,٦ جيجاوات من المفاعلات النووية بحلول عام ٢٠٣٠م.

وعلى الصعيد عسكرة الطاقة النووية في إفريقيا وبحسب الموقع الرسمي لـ "مبادرة منع التهديد النووي The Nuclear Threat Initiative"، كانت جنوب إفريقيا على عتبة أن تصبح قوة نووية مع برنامجها المتطور لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وتعود صناعة الطاقة النووية في كيب تاون إلى منتصف الأربعينيات، ففي عام ١٩٤٨م، أنشأت جنوب إفريقيا لجنة الطاقة الذرية، والتي أصبحت فيما بعد "منظمة الطاقة الذرية" للإشراف على الصناعة الوطنية لتعدين وتجارة اليورانيوم، وفي عام ١٩٥٧م، وتحت غطاء برنامج الطاقة الذرية السلمية وقعت على اتفاقية تعاون نووي لمدة ٥٠ عامًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، و أسفرت عن حصولها على المفاعل النووي "سفاري ١"، وكذلك إمدادات مصاحبة من وقود اليورانيوم عالي التخصيب مما مكنها من امتلاك البنية التحتية اللازمة التي وضعتها على الطريق لامتلاك الطاقة النووية، وطبقًا لما ذكرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية عام ١٩٦٥م، أوصلت شركة "Allis-Chalmers" المفاعل النووي ذو قدرة ٢٠ ميجا وات "سفاري ١"، ولكن في عام ١٩٧٥ م، أوقفت أمريكا تصدير اليورانيوم عالي التخصيب إلى المفاعل "سفاري ١" كاحتجاج على إنشاء المفاعل "y" وبرنامج للأسلحة النووية في جنوب إفريقيا. دون الحصول على موافقة رسمية من أمريكا لاسيما بعد أن توصلت واشنطن إلى أدلة رسمية تفيد بوجود اتفاقيات تعاون تبادلي بين كيب تاون وتل أبيب فى مجال الطاقة النووية، ووفقًا لـ الموقع الرسمي "مبادرة منع التهديد النووي The Nuclear Threat Initiative"، فإنه في عام ١٩٥٩م، وافقت حكومة جنوب إفريقيا على انطلاق الصناعة النووية الوطنية كونها عضو مؤسس فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٥٧م، وكانت جنوب إفريقيا في ذلك الوقت هي الدولة الوحيدة المسموح لها بتطوير الأسلحة النووية، والتي تخلت عن ذلك طوعًا فيما بعد، وبالفعل ونظرًا للنجاح الذى حققته شرعت في برنامج تصنيع أسلحة نووية بحلول عام ١٩٧٠م، وامتلكت جهاز نووي وكانت صحيفة "الجارديان" البريطانية كشفت عن وثائق سرية جنوب إفريقية توضح أن إسرائيل عرضت أن تبيع "رؤوس صواريخ نووية" إلى حكومة الفصل العنصري السابق، وذكرت الصحيفة، في تقرير لها، إن لقاءات سرية جرت بين مسؤولين كبار من الدولتين عام ١٩٧٥م، أظهرت أن وزير دفاع جنوب إفريقيا "بيتر بوتا" طلب الرؤوس الحربية، وأجاب "شمعون بيريز" وزير دفاع إسرائيل آنذاك بعرض من ثلاثة أحجام، مشيرة إلى أن بوتا وبيرس وقعا اتفاقًا واسع النطاق يغطي العلاقات العسكرية بين البلدين تضمن شرطًا معلنًا ينص على الحفاظ على الاتفاق في إطار السرية، وهو ما أثار حفيظة المعارضة فيما بعد ووفقًا لما ذكرته الصحيفة، فإن الوثائق كشفت أيضًا أن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أراد الحصول على الرؤوس النووية من إسرائيل لاستخدامها كرادع، ضد شن ضربات محتملة ضد دول الجوار، وأشارت الصحيفة، إلا أن وزير دفاع جنوب إفريقيا آنذاك، لم يكمل الصفقة بسبب التكاليف، فضلا عن عدم وضوح ما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي سيوافق على الصفقة أم لا، الأمر الذي دفع نظام جنوب إفريقيا في نهاية المطاف إلى الشروع فى صناعة قنابل نووية معتمدًا على المقومات الداخلية، لكن لم تعترف جنوب إفريقيا بالسعي لامتلاك سلاح نووي إلا إن التقارير الدولية أشارت إلى أن إسرائيل حصلت على اليورانيوم من كيب تاون، فيما زودتها تل أبيب بمعدن الترتيوم tritium المشع، ذلك الذي يدعم من قوة القنابل الذرية، و يستخدم في صناعة القنابل الهيدروجينية.

وفي نهاية حقبة الثمانينيات أصبحت كيب تاون تمتلك ستة رؤوس نووية، والسابع قيد التحضير، بقوه تدميرية تعادل قوة القنابل التي ألقيت على كلٍ من هيروشيما وناجازاكي خلال الحرب العالمية الثانية، ورغم النجاح الذى حققته لإنتاج الرؤوس النووية، ومع إنها عضو مؤثر فى النادى النووى تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها النووي أوائل التسعينات من هذا القرن خلال فترة حكم الرئيس فريدريك ديكلارك، ومع وصول نيلسون مانديلا رئاسة البلاد تنازلت تمامًا عن خططها المستقبلية، وفككت القنابل التي لديها حيث عدت الدولة الوحيدة التي تخلت عن برنامجها النووي دون أي ضغوط دولية أو عسكرية لإجبارها على الرجوع عن خططها، لكن ظلَّت هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك محطات نووية لأغراض سلمية حتى وقتنا هذا.

ليبيا والمشروع النووى

ولم تكن كيب تاون الدولة الإفريقية الوحيدة التى سعت إلى امتلاك سلاح نووي، فليبيا أيضًا كان لها العديد من الطموحات في ثمانينات القرن الماضي، غير أن الرئيس معمر القذافي اضطر إلى التخلي عن برنامج بلاده النووي عام ٢٠٠٣م، طبقًا لما ذكره الموقع الرسمي لـ "مبادرة منع التهديد النووي The Nuclear Threat

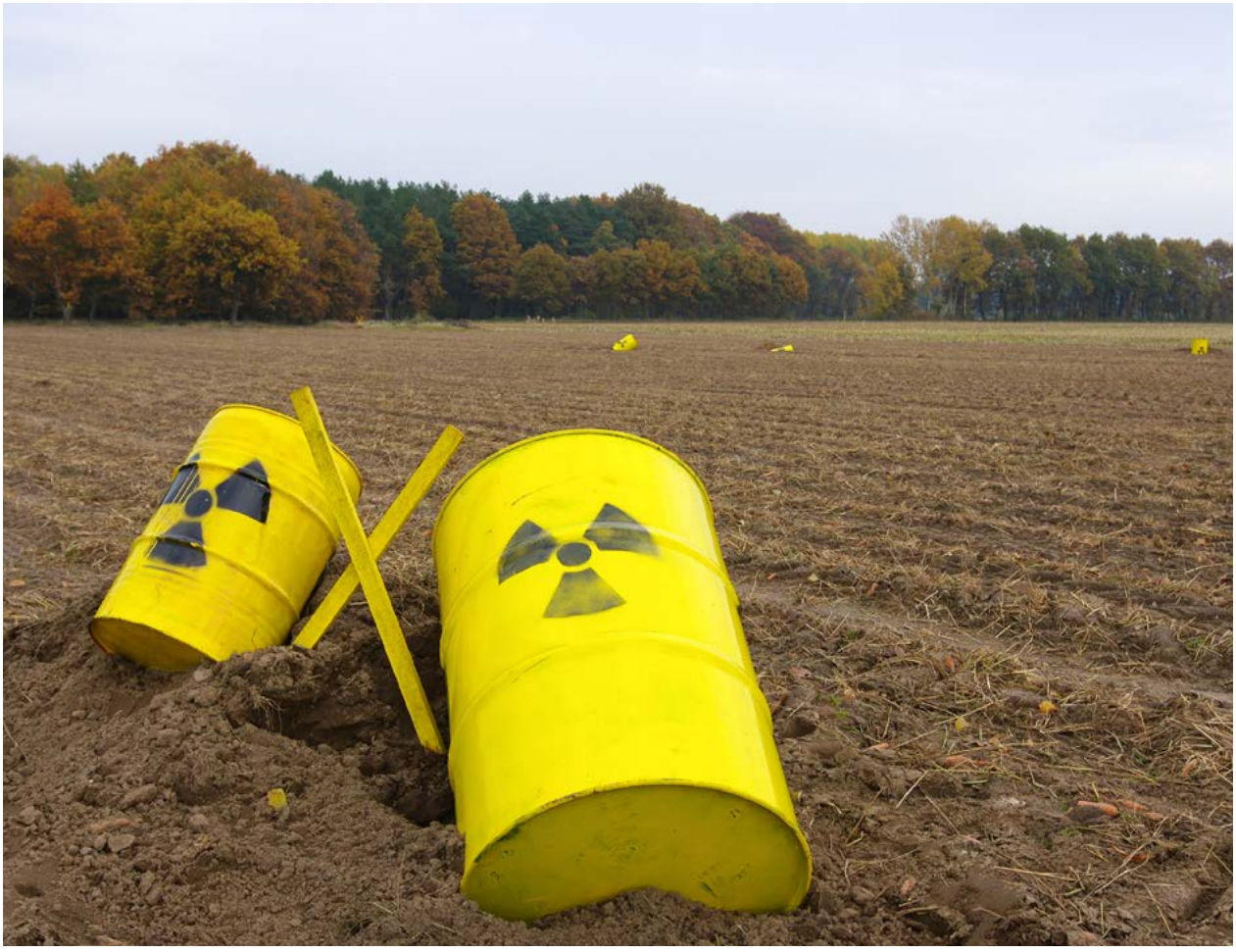

موزنبيق وإفريقيا الوسطى تمثلان ٣٣٪ من المدافن الإفريقية طبقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

Initiative". فقد كان من المحتمل أن طرابلس بدأت برنامجها في أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية تحت رغبة زيادة تأثيرها في الشرق الأوسط وإفريقيا، ونقلا عن صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، صرح مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن ليبيا حصلت على اليورانيوم من كوريا الشمالية، وزودتها باكستان بمعظم البنية التحتية لبرنامجها النووي، وكشف الدكتور عزت عبد العزيز، رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية الأسبق أن طرابلس تمكنت من تخصيب اليورانيوم بالفعل للأغراض السلمية بدعم من الرئيس الراحل السادات، لكن بعد سنوات من العمل خاف القذافي مما فعلته أمريكا في العراق والدمار الذي لحق بها بعد الحرب الأمريكية عليها، وقام بتسليم الغرب كل ما لديه فيما يتعلق بمشروع الطاقة الذرية.

وحسبما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة كان من أهم العوامل التي دفعت ليبيا إلى التخلي عن برنامجها النووي والذي ترتب عليه منع سفينة تحتوي على مركبات نووية من التوجه إلى طرابلس.

إفريقيا ودفن النفايات النووية:

علاقة إفريقيا مع إنتاج الطاقة النووية لم تتوقف عند امتلاك اليورانيوم واستخراجه وتصديره واستخدامه في الأغراض السلمية، لكن هناك عنصر آخر أكثر خطورة يواجه القارة بقوة رغم عدم امتلاكها مفاعل نووية سواء للأغراض السلمية أو العسكرية ألا وهو دفن النفايات النووية حيث كشفت دراسة "قضية دفن النفايات النووية الخطرة في إفريقيا"، التي

أصدرها مركز زايد للتنسيق والمتابعة التابع لجامعة الدول العربية أن العالم ينتج سنويًا أكثر من ٤٢٠ مليون طن من النفايات النووية، موزعة بين الدول الصناعية الكبرى بنسبة ٩٠٪ ودول العالم الثالث بنسبة ١٠٪، حيث ينتشر في العالم أكثر من ٢٥٠ ألف مفاعل نووي وكيميائي لكل منها نفايات خطرة، وتعمل الدول الصناعية على دفنها في مناطق متعددة منها قارة إفريقيا التي يدفن فيها ٣٠٪ من هذه النفايات، ومن بين ١٥٠ موقعًا تدفن فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفاياتها تشتهر صحراء نيفادا كمستودع للنفايات النووية، كما تشتهر منطقة لاهاج في فرنسا، هذا بالإضافة إلى المحيط القطبي الشمالي.

ويرجع استئثار إفريقيا بنصيب كبير من النفايات النووية والخطرة طبقًا لما جاء في الدراسة إلى أسباب خاصة بالدول الغربية المصدرة لهذه النفايات، وأخرى متعلقة بالدول الإفريقية المستقبلة لها؛ ففي حين تبحث الأولى عن مكان بعيد ورخيص التكاليف لدفن نفاياتها، فإن الثانية فقيرة وتحتاج إلى العملات الصعبة، ومن هنا نشطت تجارة دفن النفايات النووية عبرالعالم، وفاقت في حجمها المالي تجارة المخدرات، واجتذبت عددًا كبيرًا من الشركات الإجرامية والوسطاء، واستغلت الأسعار والرقابة القانونية بين دول الشمال والجنوب، حيث تبلغ تكلفة دفن الطن الواحد من هذه النفايات في الدول المتقدمة أكثر من ١٠٠٠ دولار، بينما لا يدفع الوسطاء والشركات الإجرامية عن دفنه في إفريقيا إلا ٤٠ دولارًا، الأمر الذي جعل نسبة ٩٥٪ من ضحايا هذه النفايات من الشعوب النامية والفقيرة ولم يفت الدراسة أن تبرز دور بعض الحكومات الإفريقية والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة الخطرة، مؤكدة على أنه لا بد من تضافر ثلاثة محاور لمعالجة ملف النفايات النووية الخطرة في إفريقيا، يتمثل أولها في إصلاح النظام السياسي الإفريقي للقضاء على الثغرات التي تتسرب منها هذه السموم كالرشوة، والثاني بضرورة التكاتف الإقليمي بين الدول الإفريقية ومؤسسات الاتحاد الإفريقي من أجل حماية الأراضي الإفريقية، بينما يرتبط المحور الثالث بضرورة إصلاح النظام الدولي ومنع ازدواجية المعايير، والتعامل مع بلدان العالم الثالث بنظرة المساواة.

وكشفت جريدة "لوسوار" البلجيكية أن دول مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان بالإضافة إلى دول غربية مثل: ألمانيا والنمسا وفرنسا تبدو "مهتمة" بدفن النفايات النووية في إفريقيا، وجاء في جريدة "اللوموند" الفرنسية أن الدول الإفريقية التي تجد صعوبة في تجاوز أزماتها الاقتصادية والسياسية لا تبدو"معترضة" على صفقات دفن النفايات طالما أن المقابل المضمون سيكون مدفوعًا مسبقًا بالدولارات.

وذكرت مجلة "لوسولاي" السنغالية أن كل من موزنبيق وإفريقيا الوسطى تشكل نسبة٣٣٪ من المساحة المخصصة في إفريقيا التي ترمي فيها الدول الغربية نفاياتها النووية وهو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتى كشفت في تقرير لها سنة ٢٠٠٣ عن "سوق النفايات النووية" من أن موزنبيق تعتبرمن الدول الإفريقية الأهم في دفن النفايات النووية التي تلقي بها الدول الصناعية الكبيرة على أرضه.

تحتل أربع دول إفريقية من إجمالي سبعة عشر دولة على مستوى العالم مراكز متميزة في إنتاج اليورانيوم

الكاميرون وموزمبيق وإفريقيا الوسطى

ويقول الكاتب والمحلل السياسي الكاميروني "باتريس دافيد دولبا" صاحب كتاب (لا تدفنوا نفايتكم عندنا) أن قضية النفايات النووية لم تكن سرًا، ففي السبعينات انفجرت قضية النفايات النووية الاسترالية التي قيل إنها دفنت في الأراضي السنغالية مقابل ملايين الدولارات، والتي كانت سببا في موت الزرع والحيوان. وفى عام ١٩٨٩م، نشرت منظمة الصحة العالمية تقريرًا جاء فيها أن سبب موت الأطفال في دول مثل الكاميرون وموزنبيق وإفريقيا الوسطى هو دفن النفايات النووية في هذه البلدان.

والقضية الأخطر في دفن النفايات حسبما ذكر باتريس في كتابه لا تنحصر في كونها ليست أماكن عشوائية الاختيار، بل أنها أماكن استراتيجية بحكم صراعات داخلية وإقليمية، إذا فهي عملية إبادة ممنهجة على حد قوله.

يظل، إفريقيا ليست بعيدة عن إنتاج الطاقة النووية فهى تملك الثروة التى تقوم عليها مثل هذه الصناعة الاستراتيجية لكن السعي في هذا الطريق صعب ومحاط بالعديد من المخاطر لاسيما أن الكثير من دول القارة لاتزال تفتقد إلى العديد من المقومات الحياتية لمساعدة شعوبها على الحياة مما يجعل من التفكير فى إقامة مشروعات نووية ضخمة، حلم ليس بالبعيد لكنه ليس في الوقت الراهن لكن بالتأكيد ستتمكن بعض دول القارة السمراء من دخول النادي النووي بعد أن تتخلص من المعوقات والمعطلات التي تحول دون الوصول إليها.

* صحفية بمجلة الأهرام العربي ـ باحثة دكتوراه

التنافس المحموم للقوى الدولية .. والنوايا الخبيثة للجماعات الإرهابية

اليورانيوم في إفريقيا... ورقة رابحة وحصان خاسر

توفر اليورانيوم والنفط بكميات تجارية يجعل واقع القارة الإفريقية النائمة على ٦٠ ٪ من الاحتياطي العالمي لليورانيوم في خوف وقلق، فهي نقمة على شعوب إفريقيا، كونها ثروة التي ارتبطت بها قوة دول "العالم " عسكريًا ومدنيًا، ارتباطا عضويًا. كان الاهتمام باليورانيوم في البداية مرتبطًا بالجانب العسكري، فبعدما نجحت أميركا في تحويل اليورانيوم إلى قنبلة نووية، سريعًا ما تحركت فرنسا هي الأخرى إلى مستعمراتها كالغابون ومدغشقر لتطوير برنامجها النووي، قبل أن تثبت أركانها في النيجر مطلع التسعينيات.وازداد اهتمام العالم باليورانيوم الإفريقي لتتحول إفريقيا إلى ساحة للتنافس بين القوى العالمية والقوى الصاعدة كإيران وكوريا الجنوبية مثلما ارتبط ملف اليورانيوم بإفريقيا بحسابات تؤثر على الأمن البيئي والأمن الصحي للإنسان. فالدول الكبرى توظف مفهومين في تنفيذ سياساتها، مفهوم خاص بها تفهمه هي في دوائرها الضيقة ومفهوم أخر يفهمه الضعفاء توظفه للتضليل وإيهام تلك الدول. فالمفهوم الخاص بالقوى الكبرى يقوم على مبدأ المنفعة حيث لا يوجد مجال للأخلاق-العدالة-القانون-الإنسان...الخ وإنما المصلحة كعامل لتحقيق معادلة المنفعة. أما بالنسبة للضعفاء فيستخدم مفهوم الشراكة -الإنسان- الاستثمار...الخ لكن الواقع يقول عكس ذلك تمامًا.

إيمان لوافي

وبالرغم من الاحتياطي الاستراتيجي الذي في إفريقيا من هذه الثروة إلا أنها تظل من حيث القدرات مغيبة عن استغلالها رغم توفر عقود ومشاريع لعدة دول إفريقية للولوج إلى عالم الطاقة النووية، إلا أنها ستلج هذا العالم من خلال مرافقة لشركات عالمية وليس بإمكانيات وطنية وهذا ما يجعل أن القارة تظل محطة للتنافس والصراع الدولي. فمن أبسط مبادئ التفوق الاستراتيجي ألا يقتصر على الحصول على أدوات صراع استراتيجية كالنفط واليورانيوم وإنما أن تمنع الخصم من الاستحواذ عليه وهو ما تحاول الدول الكبرى فعله في دائرة سياستها الخارجية.

ملف اليورانيوم في إفريقيا خاصة جنوب الصحراء تحول إلى ورقة تجاذب ومخاوف، ورقة وظفت لإسقاط أنظمة، وصراعات داخلية. وورقة لتبرير التدخل العسكري الأجنبي لتبرير الحرب على الإرهاب وهي نقاط سنتطرق إليها من خلال هذه الورقة التي سنسلط فيها الضوء على نقاط تواجد حقول اليورانيوم في إفريقيا وأهم الشركات الأجنبية العاملة في المجال ودوافع الصراع الدولي حول اليورانيوم وحقيقة دخول الجماعات الإرهابية على خط اليورانيوم في إفريقيا.

١-أهم مناطق تواجد اليورانيوم في إفريقيا:

إفريقيا بصفة عامة احد أهم المناطق الغنية باليورانيوم وبها دول مصنفة بين الدول العشر الأوائل في العالم الأكثر امتلاكًا لاحتياطي اليورانيوم والذي قدر بثلث إجمالي احتياطات العالم ومن أهم هذه الدول:

١-**جنوب إفريقيا**: تأتي في المرتبة السابعة عالميًا والثالثة إفريقيًا في امتلاكها لاحتياطي اليورانيوم حيث تملك ما يقدر ٣٣٨٠٠٠طن.

٢-**ناميبيا**: تأتي في المركز السادس عالميًا والثاني إفريقيًا حيث تمتلك من احتياطي اليورانيوم ما يقدر ٣٨٣٠٠٠ طن.

٣-**النيجر**: هي أكثر الدول الإفريقية امتلاكًا لاحتياطي اليورانيوم حيث يصل إلى ٤٥٠٠٠٠ طن.

اكتشف اليورانيوم في مناجم الذهب بإفريقيا الجنوبية، و بمناجم الراديوم في الكونغو الديمقراطية مع مطلع القرن العشرين، لكن هذا العنصر الطبيعي ترك خامًا ولم يستخرج إلى أن قارب القرن الماضي على الانتصاف، تحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية التي انتصر فيها الحلفاء بقنبلة كان مصدرها اليورانيوم الإفريقي.

عندها فقط التقط صناع القرار الإشارة، وسارعوا إلى الحصول على اليورانيوم الذي أصبح مصدرًا نفيسًا في الصناعات النووية.

٤-الجزائر: احتياطات الجزائر تمثل حوالي ١ ٪ من الاحتياطي العالمي، وقد سبق للجزائر أن سجلت أولى اكتشافاتها الفعلية لليورانيوم عام ١٩٧٣م، مع إحصاء أربعة مناجم رئيسية في أقصى جنوب البلاد، وقدر الاحتياطي بأكثر من ١٢,٧ مليون طن بنسبة ٠,١٨٧ ٪ من اليورانيوم الخام، أي ما يعادل ٢٣ ألف طن من المعدن القابل للاستغلال. وحسب آخر إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر فإن الاحتياطي الحالي يقدر بـ ٢٩ ألف طن.

ففي الوقت الذي تم تحديد قدرات الجزائر في مجال احتياطي اليورانيوم، برزت منافسة شديدة بين عشر شركات دولية من بينها الرائد الكندي "كاميكو" والفرنسي "أريفا" والأسترالي-الكندي "ريو تينتو" التي أعلنت اهتمامها بالسوق الجزائرية والمجموعة الأسترالية البريطانية "بي أش بي بيليتون".

ويقدر إجمالي إنتاج الشركات العشر ٥٠ مليون طن، على رأسها "ARRIVA" المتواجدة بقوة في النيجر، والتي تنتج أكثر من ٨,٦٢ مليون طن، تليها الشركة الكندية "كاميكو" بـ٨ ملايين طن، ثم"RIO TONITO" بـ ٧,٩ مليون طن.

وتشير عدة تقارير إلى أن هذه الشركات بعد أن تركزت في النيجر وناميبيا وجنوب إفريقيا ومالاوي، دخلت كل من الجزائر والسودان دائرة استقطابها واهتمامها بعد بروز معطيات عن احتياطيات قابلة للاستغلال.

ورغم تواضع الاحتياطي مقارنة بذلك الذي تتمتع به دولة مثل النيجر، إلا أن خبراء في الجزائر أكدوا على إمكانية أن يرتفع الاحتياطي إلى أكثر من ٣٠ ألف طن نظرًا لاتساع المساحة القابلة للاستكشاف على محيط الحقول المكتشفة.

وتملك الجزائر مفاعلين نوويين تجريبيين في دراية بضواحي العاصمة وعين وسارة. كما أنه سنة ٢٠٢٠م، مقبلة على افتتاح أول محطة نووية، وتنوي بعدها بناء محطات أخرى كل خمسة أعوام، وقد وقعت اتفاقات تعاون في المجال النووي المدني مع الأرجنتين وفرنسا والصين والولايات المتحدة.

٥-تنزانيا: أوضحت دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أن منطقة حقول اليورانيوم التنزانية في جنوب شرق البلاد تحوي ٣٦٠ ألف طن من اليورانيوم الخام لكن المؤسسة التي حصلت على امتياز التطوير والاستخراج تقدر أن الإنتاج في مراحله الأولى لن يتعدى ١٤ ألف طن من اليورانيوم الخام سنويا وهو في حد ذاته كفيل بجعل تنزانيا -تلك الدولة الإفريقية النامية- أعلى إنتاجًا من اليورانيوم مقارنة بكندا التي تعد ثاني أكبر منتج لليورانيوم في العالم من تلك الاحتياطيات. ومناطق أخرى في إفريقيا كالغابون وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية... الخ

انظر الصفحة التالية للخارطة التي وضعتها الأمم المتحدة سنة ٢٠١٤م، لصادرات الدول الإفريقية من اليورانيوم

٢- دوافع الصراع الدولي حول حقول اليورانيوم في إفريقيا:

إن المخزون الاستراتيجي الذي تتربع عليه القارة الإفريقية وإلى جانب الثروات الطبيعية التي تجعلها وعبر التاريخ محطة من محطات التنافس الدولي وهو ما يدفع للقول إن اليورانيوم فتح باب الصراع والتنافس الدولي على مصرعيه بين كبرى الشركات العالمية والقوى الكبرى في العالم وسأحاول من خلال هذه النقطة التطرق لأهم الدول المتصارعة على ثروة اليورانيوم كأحد مصادر للطاقة والقوة وبعض خلفيات هذا الصراع الدولي المحموم.

وإذا أردنا أن نستعرض قائمة الدول التي تتصارع وتتنافس على اليورانيوم في إفريقيا فسوف نجد:

١- فرنسا:

الوجود الفرنسي في المنطقة يشكل إرث استعماري، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة في غرب إفريقيا ومن أهم تلك المصالح استخراج اليورانيوم من النيجر والذي تديره شركة"ARRIVA" الفرنسية والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة"O.D.F" للكهرباء في فرنسا، حيث حصلت شركة "ARRIVA"على امتياز استغلالها منذ عقود.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية

الوجود الأمريكي في المنطقة يتحرك عبر كندا وشركاتها العاملة في مالي والدول المجاورة وإسرائيل التي تعمل بكل قوتها في الدول الإفريقية ومن أهم الشركات الكندية العاملة في المنطقة وأكبرها شركة "روك جيت" وقد قدمت طلبًا للتنقيب عن اليورانيوم في منطقة VALIA التي تبعد مسافة ٣٥٠ كم غرب العاصمة المالية باماكو وبالقرب من حدود السنغال وغينيا.

هذه الخارطة التي وضعتها الأمم المتحدة سنة ٢٠١٤م، لصادرات الدول الإفريقية من اليورانيوم.

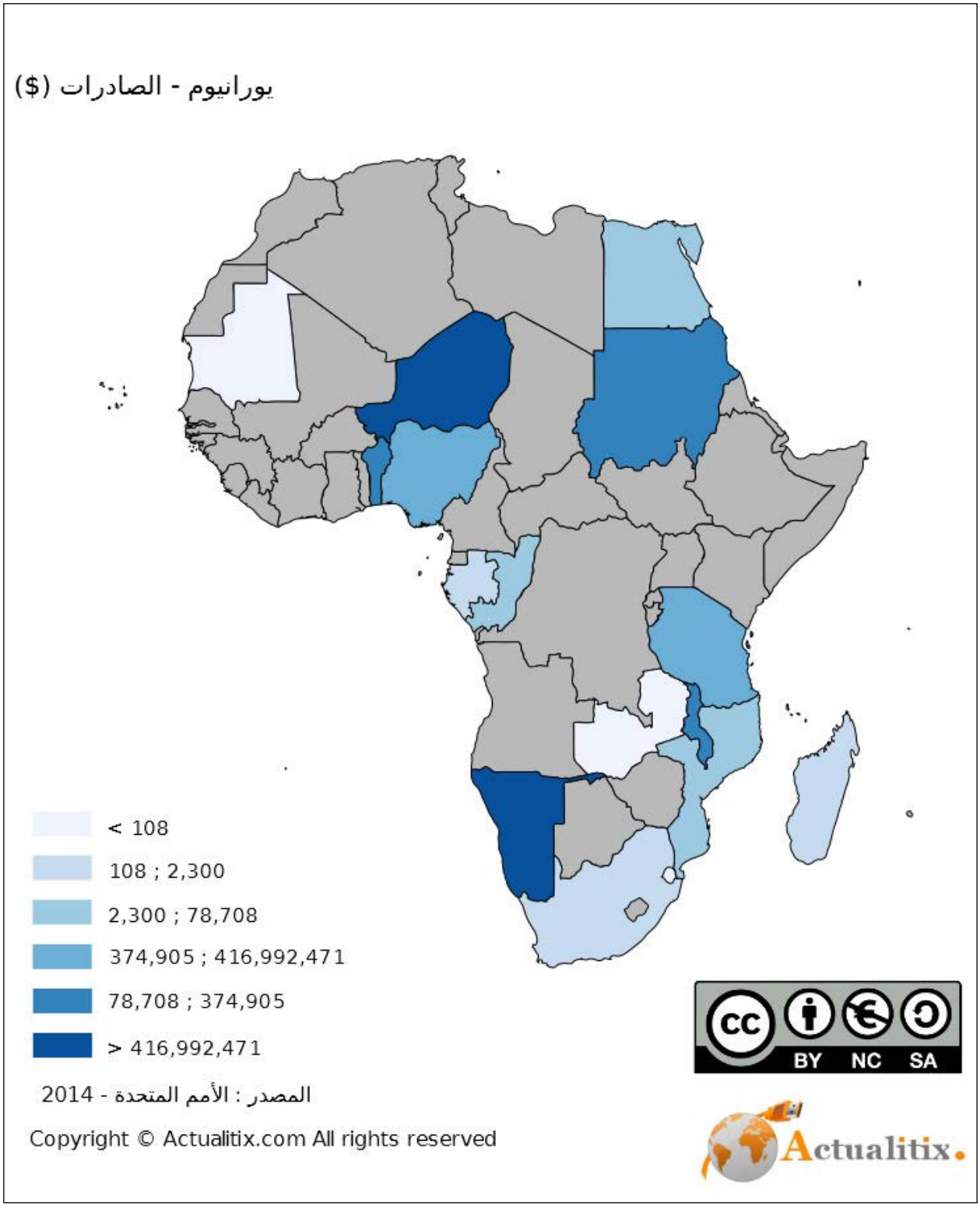

اليورانيوم في إفريقيا جنوب الصحراء ورقة تجاذب ومخاوف ووظفت لإسقاط أنظمة وتغذية الصراعات الداخلية والتدخل العسكري

وقد عهدت شركة "روكجيت" في ١٥ نوفمبر٢٠١٢م، إلى مجموعة "D.R.I"الجنوب افريقية بإجراء دراسة جدوى حول مشروعها في "VALIA"والذي يهدف للتنقيب عن اليورانيوم ،وأشارت التقديرات الأولية إلى أن المنجم يحتوي على حوالي ١٢ألف طن من اليورانيوم أي ما يزيد أربع مرات على إنتاج المنجم الذي نقبت عنه شركة"ARRIVA" في "ARLITTE" بالنيجر عام ٢٠١٢م.

٣-الصين:

لقد ازداد حجم المصالح الاقتصادية للصين بشكل ملفت في إفريقيا خلال العقود الأخيرة ،حيث بلغ حجم التبادل التجاري أكثر من ٣٥٠مليار دولار سنويًا، وهذا يزيد عن حجم التبادل الأمريكي و الاتحاد الأوروبي معًا في إفريقيا، ولهذا فإن أي زعزعة في الأوضاع تعد ضربة لمصالح الصين في القارة الإفريقية، والمواجهة ستتفاقم وذلك في سبيل الحصول على اليورانيوم والموارد الأخرى في الوقت الذي ستحاول فيه الصين الحفاظ على مصالحها ولن تتخلى عن النضال من أجل الحصول على فوائد جديدة في قارة إفريقيا، فضلاً عن أن الأحداث في ليبيا وتقسيم السودان كانت ضربة قوية لمصالح الصين في إفريقيا ولم يعرف مصير المليارات من الدولارات التي سخرت للاستثمار في البنية التحتية.

وفي سياق الدفع بالتنافس على حقول اليورانيوم وللصين حصتها حينما نتوقف عند دعم الصين لاستثمار الجزائر في الطاقة النووية من مطلع ثمانينات القرن الماضي نستوعب الثقل الصيني وفي خضم تصاعد التنافس وتعدد المتنافسين وحرب النقاط الجغرافيا بين القوى الكبر كان هناك تساؤل مطروح؛ ما دوافع إنشاء الصين لقاعدة عسكرية بالقرن الإفريقي؟

٤-روسيا:

روسيا كذلك من الدول التي دخلت خط المنافسة في القارة الإفريقية وعبر بوابة دول شمال إفريقيا والشركات الصينية ولو نأتي للواقع سنجد ان روسيا تستحوذ مابين ١٠ إلى ١٢ بالمائة من الحقول والصفقات.

دون الحديث كذلك على إيران وكوريا الجنوبية وإسرائيل. وعليه نستخلص دوافع الصراع أو التنافس الدولي من حيث:

- تربع إفريقيا على احتياطي استراتيجي حولها إلى محطة تنافسية.
- جودة ونوعية وسهولة استخراج واستغلال اليورانيوم في القارة الإفريقية.
- خصوبة اليورانيوم والميزات الايجابية التي يتمتع بها في منطقة الساحل والصحراء.
- التكلفة مقارنة بمناطق أخرى.
- من يسيطر على حقول اليورانيوم يتحكم في الصناعات النووية سواء كانت عسكرية أو مدنية.

٣-الطموحات النووية للدول الإفريقية ورقة رابحة غير مستغلة:

تتوقع معظم التحليلات والقراءات أن تعبر بعض الدول الإفريقية عن طموحاتها النووية والتي، رغم إصرار بعض هذه الدول الإفريقية على أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض المدنية السلمية فإن هناك العديد من الشكوك وملامح اللا يقين التي تنطوي عليها هذه الطموحات.

ومن بين هذه الدول: الجزائر، مصر، كينيا، ناميبيا، المغرب.. كل هذه الدول لديها احتياجات متزايدة لتلبية الطلب المتزايد في أسواقها على مصادر الطاقة، إضافة إلى الرغبة في القضاء على مخاطر الاحتباس الحراري العالمي المهدد للبيئة العالمية فإن السبيل الأمثل أمام هذه الدول هو استخدام التكنولوجيا النووية باعتبارها من المصادر النظيفة غير الملوثة للبيئة، إضافة إلى أنها منخفضة التكاليف.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر سنتطرق لبعض هذه الدول الإفريقية الراغبة في توظيف هذه الورقة:

١- الجزائر:

أكدت على سعيها من أجل إنجاز بناء محطتها الأولى للطاقة النووية التجارية في حدود عام ٢٠٢٠م، ثم بعد ذلك بناء المزيد بواقع محطة طاقة نووية كل خمس سنوات، وقد دخلت الجزائر في اتفاقيات تعاون مع كل من الأرجنتين، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أن الجزائر تمتلك رصيدًا وافرًا من مخزونات النفط والغاز فإن الجزائرية تسعى إلى استخدام النفط و الغاز كسلع للصادرات بما يتيح لها الحصول على أكبر ما يمكن من

النقد الأجنبي وبالتالي فإن استبدال محطات التوليد الكهربائي التي تعمل بالنفط والغاز بمحطات توليد نووي سوف يتيح لها تحقيق طموحاتها المالية والنقدية لدعم اقتصادها المضطرب.

لكن هذا الطموح وهذه الرغبة تقابلها من جهة أخرى واقع وهو أن الجزائر لا تمتلك القدرة على تخصيب اليورانيوم.

٢-النيجر:

تعتبر من أكبر البلدان المصدرة لليورانيوم الخام، وقد وصلت إلى مرحلة متقدمة في مفاوضاتها مع جنوب إفريقيا لجهة إبرام صفقة بناء المفاعل النووي بعد الحصول على موافقة وكالة الطاقة الذرية العالمية.

إلا أن النيجر لا تستطيع استغلال ما تملك من احتياطات لان الوجود الفرنسي سيحول دون ذلك.

٣-جنوب إفريقيا:

أول بلد إفريقي نجح في بناء برنامجه النووي واستطاع إنتاج الرؤوس النووية الحربية، ولكن خلال فترة حكم نلسون منديلا تم تفكيك القدرات العسكرية النووية، واكتفت باستخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية السلمية وحاليًا تمتلك جنوب إفريقيا مفاعل ايسكوم النووي الذي يزودها في تغطية احتياجاتها المتزايدة للكهرباء والمصحوبة بالرغبة من التخلص من محطات توليد الكهرباء المعتمدة على الفحم الحجري، فقد أعلنت على مساعيها لتطبيق خطة عشرية تهدف لزيادة المفاعلات النووية، والجدير بالذكر أن جنوب إفريقيا لن تحتاج إلى التعاقد مع الشركات العالمية لأنها تملك القدرة على تصنيع التكنولوجيا النووية، إضافة إلى وجود خامات اليورانيوم بالقدر الكافي للاحتياجات المحلية والتصدير.

٤-التدخل العسكري وكلمة السر(اليورانيوم):

ولفهم السياق الذي نعتبر فيه أن الفكر الاستعماري وترجمة الصراع الدولي حول اليورانيوم في إفريقيا واقع موجود والقواعد الخلفية لذلك:

أولا-الحالة المالية:

مدير مرصد الأبحاث النووية الفرنسية، صرح لصحيفة "لوموند" أن فرنسا تحركت لتأمين تواجدها في المناطق الصحراوية المالية الغنية بالغاز والبترول والذهب، وبدرجة أولى حماية إنتاجها من اليورانيوم في دوله النيجر القريبة من مالي المستعمرة الفرنسية السابقة، ثالث منتج للذهب في إفريقيا.

وأوضح أن فرنسا ليست لها مصلحة حقيقية في مالي، باعتبارها لا تشارك في تعدين الذهب، المورد الرئيسي للتصدير في البلاد، ولكن في المستقبل، يمكن أن يكون، حيث كانت الحكومة المالية في عهد الرئيس السابق توماني توري قد منحت باريس وكندا امتياز استخراج البترول والغاز في عدة مناطق في الشمال الذي سيطرت عليه الجماعات المسلحة، خاصة في حقل "تاودني" القريب من موريتانيا، والذي تتقاسمه مالي وموريتانيا والجزائر، وتبلغ مساحته الإجمالية ٥,١ مليون كيلومتر مربع، وذلك بعد عمليات التنقيب والاستكشاف التي قامت بها شركة سوناطراك ولاسيما فرعها "سايباكس" والمؤسسة الوطنية للجيوفيزياء، قبل أن تتوقف عمليات التنقيب عقب الانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٢ مارس٢٠١٢م.

وكانت شركة النفط الفرنسية العملاقة (توتال) أعلنت عام ٢٠٠٨م، عن بيعها لقدر من حصتها في رخصة استغلال حقل تاودني في موريتانيا إلى شركة قطر للبترول الدولية، بنفس النسبة التي تملكها (سوناطراك) من حصة شركة توتال الفرنسية البالغة ٦٠ ٪.

فإن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي كان بهدف حماية مواقع تعدين اليورانيوم التي تديرها شركة ARRIVA الفرنسية الحكومية في منطقتي ارليت وأكوكان النيجرية والحقل الثالث الذي سيكون جاهزًا في غضون ٢٠٢٠م، ويتعلق الأمر بحقل ايموارن والذي قد تنتج ٥٠٠٠ آلاف طن سنويا، وبذلك يكون أول منجم أورانيوم في إفريقيا، وهي جميعها لا تبعد عن مدينة غاو أحد معاقل الجماعات المسلحة سوى بضع مئات الكيلومترات.

باريس سارعت إلى تأمين منجم أرليت بالنيجر في أعقاب الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بتيقنتورين في الجزائر، وبهذا نفهم دعوة رئيس النيجر محمد إيسوفو، فرنسا، للإبقاء على تواجدها العسكري في مالي، حيث قال في تصريحات صحفية لراديو فرنسا الدولي: "لم يحظ أي تدخل أجنبي في إفريقيا بالشعبية التي حظي بها التدخل الفرنسي في مالي"،

إفريقيا من أهم المناطق الغنية باليورانيوم وبها دول مصنفة بين العشرة الأوائل عالميًا وتمتلك ثلث احتياطات العالم بالمعدن

مضيفًا "هدف هذه الحرب لا يجب أن يقتصر على تحرير مالي، بل تحرير منطقة الساحل كلها من هذا التهديد الذي لا يهددنا فحسب، ولكن أيضا أوروبا وفرنسا والعالم".

وتعمل ARRIVA في تعدين اليورانيوم في النيجر منذ أكثر من خمسة عقود وتزود قطاع الطاقة النووية الفرنسي بجزء كبير من المواد الخام، حيث تنتج ٣٠٪ من حاجيات فرنسا في تشغيل المحطات النووية الـ ٥٨ المتواجدة في فرنسا، التي تنتج ٧٥٪ من الكهرباء في فرنسا.

فكل القواعد الفرنسية المنتشرة في إفريقيا جنوب الصحراء هدفها الأول حماية حقول اليورانيوم التي تستغلها فرنسا ولهذا فإن فرنسا تعتبر منطقة الساحل خط أحمر لا تسمح لأي قوى أخرى التوغل فيه لأنها تعتبره تهديدًا مباشرًا لمصالحها.

ثانيًا- الحالة السودانية:

قال الرئيس السوداني في أحد التصريحات: "هناك مساع غربية لإفراغ دارفور من سكانها بعد أن أثبتت الدراسات وجود أكبر مخزون يورانيوم في العالم كله بدارفور، الدوائر الغربية تمتلك إحصاءات ووثائق عن الثروات الكامنة في دارفور بعد أن فرطت الحكومات السودانية السابقة فيها".

هذا التصريح يدفعنا لتأكيد أحد الفرضيات والتي تبنى على أساس أن الطاقة والثروة أحد الفواعل التي تحرك من خلالها القوى الكبرى دفة صراعتها من خلال خلق الأزمات الداخلية لبسط سيطرة القوى الدولية على المقدرات الطاقوية.

فنحن نتحدث على منطقة تزخر باليورانيوم بكميات وفيرة والنفط بكميات تجارية، وهذا الأخير مارست بسببه الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على شركات بترونا المالیزیة وتاليزمان الكندية والنفط الصينية لدفعها للرحيل من السودان. أما الأول؛ فقد ردت القوات الفرنسية ـ بدعمها للرئيس التشادي السابق حسين حبري ـ القوات الليبية على أعقابها أواخر الثمانينات عندما بدأ التنازع بين البلدين على إقليم أوزو الشمالي بتشاد لمعلومات قيل: إن (الزعيم الليبي) معمر القذافي قد تبلغها من العالم الباكستاني النووي الأبرز عبد القدير خان عن مخزون هائل من اليورانيوم في الإقليم.

ففي المحصلة نستوعب أنه من أجل الحصول على الطاقة كسلاح ردع استراتيجي وفي إطار التنافس الدولي توظف ثلاث أوراق للسيطرة ولإخضاع الحقول وهي:

- التدخل العسكري بمسمى ملاحقة الجماعات الإرهابية.
- فرض مبدأ الحماية الاقتصادية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.
- تغذية الصراعات الداخلية وإضعاف الدولة الوطنية.

٥-الهجمات الإرهابية على حقول اليورانيوم في إفريقيا جنوب الصحراء:

حينما هاجمت مجموعة إرهابية منشآت فرنسية بالنيجر وهي عبارة عن حقول لليورانيوم كانت الرسالة السطحية لجماعة الجهاد والتوحيد هي الانتقام لتدخل فرنسا عسكريًا في شمال مالي.

فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين أهم الدول الطامعة في اليورانيوم الإفريقي

لكن حينما تتكرر الهجمات وعلى مواقع اليورانيوم ومن جماعة مختار بالمختار يدفعنا هذا إلى القول إن السبب الذي دفع فرنسا للتدخل في شمال مالي وهو إبقاء النيجر تحت سيطرتها باعتبار أنها توفر ٧٥٪ من احتياجات فرنسا النووية هو ذات الدافع الخفي الذي دفع بالجماعات الإرهابية في توجيه هجماتها ضد فرنسا في المواقع الحيوية بالنسبة لفرنسا.

وإذا عدنا لتقارير الاستخبارات الأمريكية خاصة بعد حادثة نيروبي وتفجير السفارة الأمريكية سنة ١٩٩٨م، سنتيقن أن الجماعات الإرهابية تلعب على هذا الخط باعتبار أنها تستوعب جيد أهمية اليورانيوم مثل أهمية النفط وهنا أضع نقطة وأعود للسطر.

الخلاصة:

ستظل القارة الإفريقية ولتعدد حقول اليورانيوم ولإمكانية استكشاف حقول جديدة غير مستغلة خاضعة لإرادة القوى الكبرى التي تحولت إلى متحكم في مصير القارة الإفريقية رغم توفر إرادة منفردة لدولها لتلج عالم الطاقة النووية إلا أن شدة التنافس الدولي يقف حجر عثرة أمام هذا الطموح الذي تحول رغم أنه طموح مشروع إلى طموح مبالغ فيه فكلما أرادت إفريقيا النهوض إلا ووجدنا آلة التدخل العسكري الأجنبي والنفخ في النزاعات الداخلية إلى أن يصل يوم ليدخل لاعب ثالث وهي تلك التنظيمات الإرهابية كعوائق يحول دون تحقيق القارة الإفريقية لحلمها المشروع.

* باحثة جامعية ـ الجزائر

عسكرة البرنامج النووي الإيراني تخل بتوازن القوى وتضعف مكانة تركيا

الرؤية التركية للبرنامج النووي الإيراني ... التطور والمحددات

يُعد البرنامج النووي الإيراني من الملفات ذات الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى الرغم من انعكاساته على الصعيد الداخلي سواء كانت الإيجابية أو تلك السلبية إلا أنه من الملفات ذات التأثير، والتأثير على المستوى الخارجي أكثر من تأثيره على المستوى الداخلي، فهو ملف يثار حوله الجدل الكبير في الأوساط الإقليمية والدولية على السواء، إذ أثيرت حوله الشكوك لما لنتائجه في حال تحققه من انعكاسات على المحيط الإقليمي لإيران فيما لو تحول هذا البرنامج من سلمي إلى عسكري عندها ستتغير موازين القوى لصالح إيران التي ستكون القوى الإقليمية رقم واحد في المنطقة بامتلاكها للسلاح النووي وعلى حساب أدوار ومكانة الدول الأخرى العربية وغير العربية، ودوليًا ستدخل عتبة النادي النووي وستكسر حاجز احتكار هذا السلاح من قبل القوى الكبرى في الساحة الدولية كما هو حال الهند وباكستان اللتان وضعتا المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع عند الإعلان عن امتلاكهما الأسلحة النووية وتم الاعتراف بهما كدولتين نوويتين.

د. مثنى فائق العبيدي

وعندما تسعى تركيا لأن تكون صاحبة المكانة والدور الإقليميين الأهم في الشرق الأوسط وأن إيران من أكثر القوى منافسة لها سيتضح مدى التأثير والتأثر بين تركيا وإيران في مجال التعاطي مع ملف البرنامج النووي الإيراني بشكل خاص وباقي المجالات والملفات السياسية والاقتصادية والأمنية الأخرى بشكل عام.

طبيعة الرؤية التركية

ترى تركيا أن من حق إيران أن تمتلك وتطور برنامجًا نوويًا سلميًا وللأغراض والاستخدامات المدنية، على أن تخضع إيران للشروط والاتفاقات المقرة مع وكالة الطاقة الذرية ومعاهدة منع الانتشار النووي، وتشترط تركيا في هذه الرؤية أن يتم التشديد على أن يكون البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية فقط دون أن يستغل للأغراض العسكرية، وسعت تركيا إلى أن يتم تبني الطرق والخيارات الدبلوماسية من قبل المجتمع الدولي بدلاً عن الطرق والخيارات العسكرية والعقوبات الاقتصادية في التعامل مع إيران بخصوص ملفها النووي، وتبرز في هذا التوجه التركي المطالبة بدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تطبق على دول المنطقة ومنها إيران وإسرائيل دون اعتماد المعايير المزدوجة من قبل المنظمات الدولية في هذا المجال. وهذا الموقف والرؤية التركية استمر منذ بداية ظهور ملف البرنامج النووي الإيراني إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق بشأن هذا البرنامج بين إيران و(مجموعة الدول ٥+١) في العام ٢٠١٥م.

وعندما تفاقمت الأزمة بين إيران والمجتمع الدولي بخصوص برنامجها النووي طرحت تركيا توسيط نفسها بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة وإيران من جهة أخرى بغية التوصل إلى حل في هذا الشأن وعدم تفاقم الأزمة بين هذه الأطراف وذلك في الاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م، وقدمت تركيا مقترحها لحل الأزمة في العام ٢٠١٠م، يتضمن تطبيق عملية تبادل اليورانيوم ضعيف التخصيب -على الأراضي التركية- بوقود مخصب بنسبة ٢٠٪ تقدمه الدول الكبرى لإيران، ولكن هذا المقترح الذي لم تعترض عليه الولايات المتحدة الأمريكية قد لاقى شكوكًا في فرص نجاحه بنيت على أساس أن إيران غير راغبة في ذلك الوقت بإقامة حوار موضوعي حول الأزمة، وبدورها إيران لم تعلن عن موقف واضح من المبادرة أو الوساطة التركية كونها -متحفظة على آية وساطة من الممكن أن يتبناها

تركيا تدعم امتلاك إيران برنامجًا نوويًا سلميًا وخضوعه لوكالة الطاقة وضد الخيار العسكري والعقوبات الاقتصادية

طرف ثالث- وفضلت إيران أن تحط رحالها في جنيف وفيينا بدلاً عن أن تحط في أنقرة، في ظل إدراكها بحدة التنافس التركي الإيراني في ملفات متعددة منها مختلف قضايا المنطقة العربية، حتى لا يكون لتركيا نقاطًا دبلوماسية يزيد من أهمية الدور التركي الإقليمي على حساب الدور الإيراني الإقليمي.

بيد أن إيران عادت لتعلن قبولها بالتفاوض على المقترح التركي عام ٢٠١٠م، على أن تكون تركيا محطة تبادل اليورانيوم مع الغرب، وفقًا لمقترح الأمين العام لوكالة الطاقة الذرية السابق محمد البرادعي، وهو ما تم التفاوض على أساسه بين إيران والمجتمع الدولي وبقيت تركيا تحدد مساعيها بغية حل الأزمة بشكل سلمي وعدم تفاقم الأوضاع التي ستساهم في فرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران.

وبالرغم من فرض عدة عقوبات اقتصادية على إيران بسبب ملفها النووي خلال هذه المرحلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إلا أن إيران رأت أنها غير معنية سوى بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، وأنها ستواصل تعاملاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران ولن تثنيها العقوبات عن ذلك.

وبالرغم من الجهود التركية لممارسة دور الوسيط في ملف البرنامج النووي الإيراني والمساعي من أجل حل هذا الملف بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ورفض تركيا والبرازيل عندما كانتا عضوين غير دائمين في مجلس الأمن التصويت على فرض المزيد من العقوبات على إيران إلا أن تركيا لم تحقق نتيجة في ذلك، وتعرضت لضغوطات أمريكية للابتعاد عن مسعاها هذا وذلك عندما طلبت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية -حينها- من نظيرها التركي أحمد داوود أغلو الامتناع عن التدخل في الملف النووي الإيراني وتركه بيد مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية فما كان من تركيا إلا النزول عند رغبة الحليف الأمريكي في هذا الأمر.

واستمرت تركيا على موقفها من ملف البرنامج النووي الإيراني وتطوراته المختلفة إلى أن طرح اتفاق الإطار النووي الإيراني في أبريل ٢٠١٥م، بمدينة "لوزان" السويسرية ومن ثم حصل عقد الاتفاق في أغسطس من العام نفسه بعد مفاوضات استمرت لمدة ١٨ شهرًا بين إيران ومجموعة دول ٥+١ المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا فضلاً عن ألمانيا، وفي الوقت الذي أثار فيه الاتفاق جدلاً واسعًا في الأوساط الإقليمية والدولية فإن تركيا رحبت بهذا الاتفاق وأيدته، وتم الإعلان عن الموقف التركي المؤيد للاتفاق بعد ساعات من عقده وتوالت تصريحات المسؤولين الأتراك المرحبة بالاتفاق، ولم يكن هذا الموقف مختلفًا عن سياسة تركيا السابقة تجاه الملف النووي الإيراني ومحاولتها ممارسة دور الوسيط في معالجة هذا الملف بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة، وإيران من جهة أخرى والاعتراف بحق إيران بامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.

محددات الرؤية التركية

كانت رؤية تركيا لتطورات ملف البرنامج النووي الإيراني قائمة على أساس مجموعة من المحددات أثرت وتؤثر في تبني تركيا لها وتطور موقفها من هذا الملف بناءً عليها، ولعل أهم هذه المحددات تتمثل بما يلي:

- **المحدد الاقتصادي**، تسبب تشديد العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي بانخفاض التبادل التجاري بين تركيا وإيران وتراجع الصادرات التركية من حوالي ١٠ مليارات دولار عام ٢٠١٢م، إلى حوالي ٣,٩ مليار عام ٢٠١٤م، أي بخسارة تقدر بحوالي ٦ مليارات دولار، بينما تطمح تركيا إلى رفع حجم التبادل التجاري مع إيران إلى ١٤ مليار دولار مثلما أثرت تلك العقوبات على التعاون التركي الإيراني في مجالي النفط والغاز ، بينما أتاح رفع العقوبات عن إيران بعد التوقيع على اتفاق الإطار النووي الإيراني عام ٢٠١٥م، إلى استيراد النفط والغاز الإيراني من قبل تركيا ودخول "اتفاق التجارة التفضيلية" إلى حيز التنفيذ بين الدولتين، مثلما حصلت زيادة في حجم الاستثمارات التركية في إيران وفي قطاعات مختلفة، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية المتطورة بين تركيا وإيران الممتدة لسنوات طويلة، ما جعل هذا المحدد مؤثرًا في موقف ورؤية تركيا لتطورات ملف البرنامج النووي الإيراني.

- **المحدد الأمريكي**، بحكم العلاقات والتحالف والمصالح المتعددة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن للأخيرة تأثير على تطورات التعاطي التركي مع ملف البرنامج النووي الإيراني فإذا تحسنت العلاقات بين الدولتين كان الموقف التركي متماشيًا مع التوجه الأمريكي في التعامل مع هذا الملف بينما يحدث غير ذلك عند حصول تضارب أو اختلاف مصالح بينهما، وحصل أن تراجعت تركيا في عدد من مواقفها إزاء البرنامج النووي الإيراني، بسبب الضغوط الأمريكية عليها.

- **المحدد الأوروبي**، في ظل السعي التركي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي فإن تركيا تحاول في ملف البرنامج النووي الإيراني وغيره من القضايا الإقليمية والدولية أن تتماشى مع الخط العام للاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأوروبية تجاه هذا الملف أو غيره من الملفات والقضايا الأخرى.

- **الطموح النووي التركي**، لتركيا مساعٍ ليست وليدة اللحظة لتطوير قدراتها في مجال امتلاك برنامج نووي سلمي، وقد أعلنت تركيا عن وضع حجر الأساس لإنشاء محطة نووية لإنتاج الكهرباء في بلدة اكويو بولاية مرسين جنوب البلاد، مثلما ذكرت تقارير أن تركيا وقعت عام ٢٠١١م، اتفاقًا مع شركة روس اتوم الروسية لبناء مفاعل نووي كبير على بعد ٣٠٠ كيلو متر من مدينة أنطاليا وبلغت قيمته ١٥ مليار دولار ثم اتبعته باتفاق ثاني بلغت قيمته ما يقرب من ١٧ مليار يورو مع شركة يابانية- فرنسية للغرض ذاته. وأشارت تقارير ألمانية إلى أن تركيا حصلت على مساعدة باكستانية في بناء برنامجها النووي منذ ثمانينات القرن الماضي، ومن الممكن أن يعطي هذا الأمر تفسيرًا للتعاطي التركي مع تطورات ملف البرنامج النووي الإيراني.فضلاً عن ذلك فإن الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني يمكن اعتباره بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لدول المنطقة ومنها تركيا أن بإمكانها إنشاء مفاعلاتها النووية، وهو أمر تسعى إليه تركيا لزيادة قدرتها الصناعية النووية ولا سيما لتوليد الكهرباء والطاقة وسيجنب تركيا إمكانية حصول اعتراض دولي على المفاعل النووي السلمي الذي قامت الحكومة التركية بإنشائه جنوب البلاد في "أكويو".

- **أحداث وقضايا المنطقة**، لا تخرج رؤية تركيا لملف البرنامج النووي الإيراني عن سياق التطورات والأحداث والقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، وكانت إيران قد تدخلت بتفاصيل هذه الأحداث والقضايا بمواقف وسياسات تتراوح بين التدخل العسكري المباشر وغير المباشر والمساندة السياسية والدعم الاقتصادي لأنظمة أو جماعات معينة ضد أطراف أخرى.

- **ممارسة دور إقليمي مؤثر**، تعاملت تركيا مع تطورات الملف النووي الإيراني على مختلف مراحله من تشديد العقوبات بسبب هذا البرنامج على إيران وصولاً إلى التوصل إلى اتفاق بخصوص هذا الملف، وذلك انطلاقًا من الهدف التركي المتمثل بإيجاد دور تركي إقليمي مؤثر في قضايا المنطقة ومنها البرنامج النووي الإيراني، وفيما لو كانت قد استطاعت تركيا أن يكون لها الدور في هذا الملف لاستطاعت أن تقدم نفسها للتأثير في مختلف قضايا وأحداث المنطقة الأخرى.

- **تأتي الرؤية التركية في التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني** وتطوراته بالارتكاز على تأكيد أبعاد دول الشرق الأوسط من الدخول في سباق تسلح نووي يستنزف قدرات هذه الدول ويزيد من اضطرابات المنطقة، مثلما ترتكز تركيا على رؤية مفادها ضرورة ضمان وضع المشاريع النووية لدول منطقة الشرق الأوسط تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية بما فيها إيران وإسرائيل، بهدف إبقاء المنطقة بعيدًا عن التورط في خوض سباق التسلح النووي غير المجدي.

الانعكاسات على تركيا

على الرغم مما يمكن أن يحققه "اتفاق الإطار النووي الإيراني" من تطور في المصالح الاقتصادية بين تركيا وإيران واحتمالية إزالة ما كان يمكن أن يشكله من تهديدات على تركيا فيما لو تحول البرنامج النووي الإيراني إلى الاستخدام للأغراض العسكرية، إلا أن ما تبديه تركيا من تفهم للمقاصد المدنية المعلنة للبرنامج النووي الإيراني لا يزيل القلق التركي من الطموحات النووية العسكرية الإيرانية المحتملة، ومن الممكن أن تنعكس على تركيا من ناحيتين: الأولى تبرز فيما لو استطاعت إيران امتلاك أو تطوير برنامجها النووي إلى عسكري، فمن شأن ذلك أن يخل بتوازن القوى الاستراتيجي ويعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية على حساب المكانة والمصالح التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويدفع تركيا إلى الدخول في مضمار سباق حيازة السلاح النووي لموازنة مكانة إيران. أما الناحية الثانية فتبرز في حالة استمرار إيران بسعيها لامتلاك السلاح النووي وما يمكن أن يؤديه ذلك إلى ظهور نهج أمريكي-إسرائيلي للقيام بعمل محرج من الممكن أن يدخل تركيا في دوامة جدل في المجالين المحلي والدولي حول قبولها أو رفضها لهذا العمل العسكري من عدمه. لا سيما بعد تبني إدارة دونالد ترامب لسياسة التشدد والعودة إلى فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي واتهامها بالتدخل في شؤون دول منطقة الشرق الأوسط ولا سيما تلك الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات وثيقة.

يضاف إلى ذلك فإن الاتفاق النووي الإيراني يمكن أن يكون له انعكاسات وآثار على المنطقة وتركيا كونه يساعد إيران على التحرر من قيود العقوبات الدولية المفروضة عليها، مما يزيد من قدرتها ويساعدها على مد نفوذها في المنطقة وتعزيز دورها الإقليمي على حساب الدور التركي، كما سيمنح إيران الفرصة لزيادة قدراتها العسكرية الأمر الذي يدفع بدول المنطقة إلى مجاراة هذه الزيادة لتحقيق التوازن الإقليمي ما يدخل هذه المنطقة في سباق تسليح ومن الممكن أن يحفز التنافس التركي-الإيراني في المناطق المحيطة أيضًا.

* كاتب وأكاديمي

لم يتبق في التويثة إلا ساتر ترابي شاهد على المغامرات السياسية الفاشلة

البرنامج النووي العراقي: الحلم الكابوس.. صنعه الطموح ودمره الموساد

مثّلت قصة البرنامج النووي العراقي عبرة لأي دولة نامية تحاول امتلاك التكنولوجيا النووية، ولم تأخذ في حسبانها متغيرات التاريخ والجغرافيا ومرونة السياسة الخارجية وحركية العلاقات الدولية وحسابات الكبار فيها، والتي تعد عناصر حاسمة تضمن عبور البرنامج النووي الفتي لأي دولة تنوي دخول النادي النووي العالمي لأول مرة بأمان أو خطر، إذ مثّلت البداية المتفائلة والطموحة ذات النوايا السلمية والعلمية للنخب العلمية الشابة والمخضرمة في العراق، لا تعرف تفاصيل نوايا السياسة الرامية إلى زجها بسرعة في أتون الصراعات والأزمات، لدولة طالما مثّلت طرفًا في أي نزاع شهده إقليمها لأكثر من نصف قرن، ودخلت في متاهات القرارات السياسية الخارجية الخاطئة، التي غامرت بمستقبل الدولة، وأصابت من ثم مؤسساتها الحيوية ومجتمعها في مقتل، ولمعرفة ما شهدته مسيرة العراق في الطريق النووي، يمكن سرد الموضوع بما يشبه القصة القصيرة ذات النهاية المأساوية.

د. محمد العيدان

العراق يفتح عينيه بسعادة للتكنولوجيا النووية القادمة من الدولة العظمى

لم يتأخر العراق كثيرًا في الألفة مع التكنولوجيا النووية عن العديد من الدول التي حازت على هذا النمط من التكنولوجيا، ومن المفارقة أن أول مناسبة تعرّف العلماء في العراق على أفكار الذرة كان عبر هدية أمريكية عام ١٩٥٦م، ضمن برنامج الذرة من أجل السلام، وأتت هذه المبادرة ضمن التوجه الحكومي في عهد الملك الراحل فيصل الثاني، الذي أسس خلال زيارته التاريخية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٣م، (نفس سنة التتويج)، علاقات استراتيجية بين البلدين في مدة حكم الرئيس الأمريكي ترومان، واستمر هذا التعاون في مرحلة الرئيس ايزنهاور، وكانت الهدية الأمريكية عبارة عن مكتبة نووية صغيرة، ومفاعل تجريبي صغير للأغراض العلمية، إلا أن قيام ثورة عام ١٩٥٨م، حال دون وصول المفاعل الذي تحوّل إلى إيران الشاه، لكنه لم يحل دون وصول المكتبة، التي تمت الاستفادة مما حوته بحوثها ونتاجات العلماء الأمريكان في مشروع مانهاتن وما أضافوه من بحوث علمية في مرحلة الخمسينات من القرن العشرين.

تغيير المزود النووي بتغير شكل الدولة

توجّه عراق عبد الكريم قاسم بعد تبدّل التحالفات الاستراتيجية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتعاقد على التزويد بمفاعل نووي للأغراض السلمية، أطلق عليه اسم تموز تيمناً بـ(ثورة تموز) التي أنهت الحكم الملكي في العراق عام ١٩٥٨م، ودخل هذا المفاعل الذي أقيم في مركز البحوث النووية العراقي في منطقة التويثة (٢٥ كم جنوب بغداد) الخدمة عام ١٩٦٧م، ليبدأ العراق منذ بداية سبعينات القرن العشرين وتولي حزب البعث ذو التوجهات القومية للسلطة باجتذاب العلماء العراقيين في المهجر، إضافة إلى العلماء العرب والأجانب للمساهمة في برامجه العلمية في مجالات الطاقة النووية وما يرتبط بإنتاجها من وسائل كيميائية وليزرية، حتى إن العالم المعروف الراحل(أحمد زويل) كان قد أشار في كتابه (عصر العلم) إلى إنه تلقى عرضًا من المسؤولين العراقيين عام ١٩٧٥م، أثناء زيارة للعراق بالبقاء هنالك والعمل ضمن فرق البحث العلمي العراقية.

واستمر العمل على تطوير البرنامج النووي العراقي بعمل دؤوب من قبل فريق من العلماء العراقيين الذين تدربوا ودرسوا في الدول الغربية مثل (خالد سعيد، جعفر ضياء جعفر، عبد القادر أحمد، عماد خدوري، سلمان اللامي، ظافر سلبي، حسين الشهرستاني، وغيرهم من العراقيين والأجانب)، وانتشر هؤلاء العلماء في مختلف أنحاء العالم لاسيما أوروبا بطرفيها الشرقي

تفاوض العراق مع فرنسا في منتصف السبعينات لتزويده بمفاعلين من طراز أوزيريس تموز١ وتموز٢ للأغراض العلمية

والغربي (إبان الحرب الباردة)، ينشدون كل ما يسهّل مهمة نجاح البرنامج النووي العراقي.

القوة الإقليمية التي فقأت عين المفاعل النووي العراقي

بعدما بدأت الحكومة العراقية في منتصف سبعينات القرن العشرين وما بعدها في سعي جاد ومفاوضات مع فرنسا لتزويد العراق بمفاعلين من طراز (أوزيريس) أطلق عليهما تموز١ وتموز٢ للأغراض التجريبية العلمية، وبعد أخذ موافقة وكالة الطاقة الذرية وتسجيله كمفاعل مستخدم للأغراض السلمية، بدأت (إسرائيل) تستشعر خطر توجهات العراق النووية، التي سببت قلقًا كبيرًا للحكومة وصناع القرار في تلك الدولة، وبدأت بتوجيه أجهزتها التنفيذية لإيقاف طموح العراق لامتلاك التكنولوجيا المحرمة على العراق إسرائيليًا.

لم تفلح بالطبع المساعي الدبلوماسية لإقناع الطرف الفرنسي لإلغاء العقد المبرم مع العراق، والذي بلغت قيمته وقتئذ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، فشرع جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) بحرب مخابرات مفتوحة لإجهاض تسليم المفاعلين إلى العراق، عن طريق استدراج أو اغتيال الفريق العلمي العراقي المكرس لتشغيل المفاعلين الذي تكون من ٦٠ شخصية، والمهندسين العراقيين المتدربين في فرنسا، نجح الموساد (أو وجهت إليه التهم) في تصفية ١٢ منهم في ظروف مختلفة، وشارك العديد من عملاء الموساد في عمليات محاولة استدراج علماء البرنامج النووي العراقي، وحسب شهادات بعض العلماء العراقيين كانت (تسيبي ليفني) وزيرة الخارجية الاسرائيلية السابقة وزعيمة حزب كاديما أحد المشاركين، عندما عملت في جهاز الموساد في تلك المدة، وكان مصير بعض ممن رفض التجاوب هو القتل، وأشهر عمليات الاغتيال كانت للعالم المصري الشهير يحيى المشد الذي تولى عمليات صيانة وتجهيز المفاعلين، اذ تم نحره في غرفة فندق فخم وسط العاصمة باريس.

كما عمل الموساد الإسرائيلي على وسيلة أخرى لإجهاض شحن المفاعلين، عن طريق تفجيره في الموانئ الفرنسية، وهو الأمر الذي حصل بالفعل بعد تدمير أجزاء مهمة من نواة المفاعل، الذي تم ترميمه بعد ذلك في عملية أخرت الشحن لستة أشهر، وبعدها تم بالفعل شحن المفاعلين مع الوقود النووي اللازم للتشغيل إلى موقع مفاعل تموز في التويثة جنوبي بغداد، بعد أن استنفد الإسرائيليون الوسائل المخابراتية والدبلوماسية لوقف تزويد العراق بالتكنولوجيا النووية، تم اللجوء إلى خيار آخر أكثر خطورة وأكبر تداعيات، من حيث الإعداد والتنفيذ والنتائج المترتبة، وهو الخيار العسكري المباشر.

شن تشكيل مكون من ٨ طائرات F16، أمريكية الصنع تحمل النجمة السداسية التي تمثل شعار القوة الجوية

الإسرائيلية غارة على المفاعلين، في صيف عام ١٩٨١م، وتكللت الغارة بالنجاح في تدمير كامل لمفاعل تموز١ الأساس ذو القبة، وإحداث أضرار بالغة بالمفاعل الصغير المساعد، الذي لحسن الحظ كان مليئاً بالوقود النووي الذي لم يتسرب، ولو حدث التسرب لكانت نتائج التلوث الإشعاعي مشابهة لسلاح نووي تكتيكي، وشكّل الهجوم المفاجئ صدمة للقيادة العراقية والشعب والعالم، ومثل ضربة قاتلة لطموح العراق في امتلاك التكنولوجيا النووية.

الدواعي الإسرائيلية لإنهاء الطموح النووي العراقي

كانت (إسرائيل) أكثر الدول استشعارًا لخطر امتلاك العراق مفاعل نووي، إذ كانت ترى أن طموح القيادة العراقية لن يتوقف عند امتلاك البرنامج النووي السلمي، لكن سيحيله إلى سلاح ثم قنبلة عاجلاً أم آجلاً، ويمكن تفسير المخاوف الإسرائيلية من العراق بعد تشغيل مفاعل تموز بالنقاط التالية:

١. تؤمن القيادات في العراق والمجتمع بشكل عام، بعقيدة معادية لوجود (إسرائيل)، وتعد أدبيات السياسة العراقية في القرن العشرين، المنطلقة من وجهة النظر القومية كنظيراتها من معظم الدول العربية بأن هذا الكيان إنما هو مؤامرة لتفتيت وحدة الشعب العربي وسلب لحقوق الشعب الفلسطيني، ويجب القضاء عليه، كون ذلك قضية مركزية للأمة العربية، واعتمد هذا الطرح نسبيًا منذ العهد الملكي، وازدادت وتيرة هذا الخطاب بشكل أكبر حماسة بعد نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨م، وتولي العسكر لزمام السلطة في العراق حتى عام ٢٠٠٣م.

٢. شارك العراق في جميع الحروب العربية ضد (إسرائيل)، وساعد الفدائيين الفلسطينيين بجميع أشكال الدعم، مما ترك انطباعًا لدى القيادات هناك بأن العراق قد يكون أشد عداءً حتى من الدول المحيطة.

٣. تبنت النخبة السياسية الحاكمة في العراق في سبعينات القرن الماضي خطابًا إعلاميًا مناهضًا لـ(إسرائيل)، ومقيمًا لأفضل العلاقات مع حركة التحرير الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات، وأشارت إحدى الصحف العراقية في أحد مقالاتها في تلك المرحلة إلى أن العراق سيمتلك القنبلة النووية ويزيل بها (إسرائيل).

٤. فسّرت القيادة الإسرائيلية تسمية المفاعل النووي العراقي باسم تموز بأنه محاكاة لشهر تموز البابلي، الذي استهل فيه الملك البابلي الشهير نبوخذ نصر عمليته العسكرية التي نتج عنها السبي البابلي لليهود، وليس التفسير العراقي الذي أريد به الإشارة إلى (ثورة) تموز.

٥. تأكد لدى جهاز الموساد حسب ما تم نشره من تقارير، بأن العراق يسعى إلى إنتاج ثلاث قنابل نووية، يسعى من خلالها إلى ضرب (إسرائيل) وإحداث أكبر ضرر ممكن، وتم الحصول على هذه المعلومة من علماء من داخل البرنامج النووي العراقي حسب ادعاء الموساد، وبأن العراق سعى إلى توفير وقود نووي كاف لصنع هذه القنابل.

٦. تبني القيادة الإسرائيلية لنظرية الضربة الاستباقية التي تنص على عدم السماح للعدو ببناء قدرات عسكرية عن طريق المباغتة بالهجوم والحصول على الضربة الأولى، وتعزز ذلك بتوجّهات رئيس الوزراء بيغن، الذي أكد على ضرورة عدم سماح (إسرائيل) لدولة معادية بحيازة أو تطوير سلاح دمار شامل، وهو ما تم تنفيذه عمليًا دون أخذ إذن أي طرف دولي أو إقليمي في شن الغارة الجوية غير المتوقعة، حتى أن الولايات المتحدة وعلى لسان مسؤوليها أعلنت أنها تفاجأت بهذه الغارة.

٧. نظر المعنيون بالقرار في تل أبيب إلى عملية تدمير المفاعل العراقي على إنها إنقاذ اليهود من هولوكوست جديد محدق بـ(إسرائيل)، وكانت تعليماتهم للطيارين بأن النجاح في تنفيذ الغارة بنجاح يعني إنقاذ (إسرائيل) إلى الأبد من الخطر النووي.

استعادة الحيوية بعد ضربة مفاعل تموز وموته المفاجئ

قرر العراق على وقع صدمة تدمير مفاعله الفتي البدء بحماسة في إعادة بناء إمكاناته النووية عن طريق تكليف فريق علمي عراقي بحت بمهمة تقييم الأضرار والشروع باستعادة إنتاج الوقود النووي، وعمل العلماء على العديد من الطرق الهادفة إلى تخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي، وقدمت لجنة الطاقة الذرية العراقية مجموعة من المقترحات حول إنجاز المهمة توصلت في النهاية إلى أن أنسب طريقة هي الكهرومغناطيسية على أسس مشروع مانهاتن بسبب توافر الأسس البحثية لها، وتقدّم رئيس اللجنة بوعد إلى القيادة العراقية آنذاك بإنجاز المهمة في عام ١٩٩٠م، وهو أمر لم يستطع الفريق النووي العراقي إنجازه، وعزمت القيادة العراقية على التوجه جنوبًا، بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، التي دامت ما يقارب ثمان سنوات وخلفت ما يزيد عن مليون ونصف قتيل من الطرفين وضعف هذا العدد من المعوقين والمصابين، إضافة إلى خسائر مادية جاوزت التريليون دولار أمريكي، فبدأت تعد العدة لغزو الدولة الجارة الكويت، وبالفعل فاجأ العراق العالم بغزو الكويت في مطلع آب/أغسطس عام ١٩٩١م، وكان في ذلك الغزو مقتل البرنامج النووي

العراقي وجميع الجهود التي بذلها منذ عام ١٩٨١م، العلماء العراقيون من أجل استعادة القدرة النووية العراقية، إذ تركت حرب استعادة الكويت من العراق آثارًا مدمرة ليس فقط على البرنامج النووي العراقي بل على مستقبل الدولة والمجتمع على حد سواء.

الإجهاز على البرنامج النووي المحتضر

وبعد خسارة العراق الكبيرة في حربه مع دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أجبرت الجيش العراقي على الانسحاب من الكويت وكبدت العراق خسائر هائلة، لم يكن أقلها الإجهاز على ما تبقى من مؤسسات البرنامج النووي العراقي في كافة مواقعها المنتشرة على طول خارطة العراق، والتزامات ثقيلة أملاها عليه المجتمع الدولي من أجل ضمان عدم عودة العراق مصدرًا لتهديد السلم الدولي والإقليمي، والتي كان منها ضرورة تدمير البرنامج النووي كشرط من شروط رفع الحصار الاقتصادي الخانق، الذي دام لأكثر من عشرة سنوات، وقامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة أونسكوم UNSCOM التي كلفت بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (في أعقاب حرب الخليج الثانية) بقرار من مجلس الأمن أوقف إطلاق النار في حرب عام ١٩٩١م، حمل الرقم ٦٨٧، وكلفت اللجنة بتدمير المواد غير النووية وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تولي المجالات النووية، واهتمت بإزالة أسلحة العراق للدمار الشامل والصواريخ ذات المديات أكثر من ١٥٠ كم، بالإضافة إلى العناصر المتصلة بها ومنشآت الإنتاج، وأكملت اللجنة حتى كانون الأول ١٩٩٨م، أكثر من ٢٥٠ مهمة تفتيش صارمة، وظلت هذه اللجنة تعمل وفقًا لهذا القرار حتى ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٨م، انسحبت بعدها بقرار من رئيسها في ذلك الوقت لتحل محلها لجنة إنموفيك، التي تولت مع وكالة الطاقة الذرية إتمام مهمة نزع جميع أسلحة الدمار الشامل ومن ضمنها السلاح النووي، لتضحى المؤسسات النووية البحثية العراقية أثرًا بعد عين، والعلماء النوويون العراقيون مطاردون من المحققين الدوليين، وفي النهاية قدم هانز بليكس رئيس وكالة الطاقة النووية الدولية تقريره في بداية عام ٢٠٠٣م، يؤكد تعاون العراق في نزع السلاح النووي وخلو العراق من ذلك السلاح، فيما أعلن المسؤولون العراقيون عن تدمير آخر الوسائل المحتملة لإيصال أي دمار خارج مدى ١٥٠ كم، متمثلاً بصاروخ الصمود، ما يعني أن العراق أضحى بلدًا لا يمثل تهديدًا حقيقيًا على المستوى الإقليمي والدولي، وهو الأمر الذي لم يرق لإدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن ومساعديه الذين أعدوا العدة لعملية غزو العراق في نفس العام، استنادًا على أدلة قدمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA تفيد بوجود سعي متواصل لدى القيادة العراقية في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأن العراق حصل بالفعل على شحنة يورانيوم خام من النيجر، وهو أمر لم يتم تأكيده بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، وإخفاقها في تأكيد أي ادعاء قامت على أساسه بعملية غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م، ومن ضمنها وجود نشاط نووي في العراق.

فجر الموساد الموانئ الفرنسية لإجهاض شحن المفاعلين ودمر أجزاء من المفاعل الذي تم ترميمه ما أخر الشحن ستة أشهر

مستقبل العراق والطاقة النووية

لم يختلف حال البرنامج النووي العراقي بمكوناته المادية والبشرية عن حال العراق كدولة، فهو مفتت ومدمر بكل مكوناته، ويعيش معظم العلماء النوويون العراقيون ممن بقي على قيد الحياة ولم تطله الاغتيالات في المهجر، منهم من تم الاستفادة من خبراته ومنهم من ينتظر لحظاته مغادرته للدنيا، أما موقع المفاعل النووي العراقي في منطقة التويثة، الذي سلمته القوات الأمريكية إلى الحكومة العراقية بعد إجراء مسح ميداني قام به فريق من العلماء، لا يرى منه سوى ساتر ترابي بطول يزيد عن ٩,٥ كم وارتفاع يصل إلى ٥٠ م، ليبقى شاهدًا على الدولة الناهضة التي تضافرت جهود قواها البشرية والعلمية والمادية لبناء نموذج حضاري، لم تلبث أن عصفت به رياح المغامرات السياسية الفاشلة، التي تسببت بالضرر للقلب والمحيط وأورثت العراق فاتورة ثقيلة من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها، لا يزال يدفع ثمنها حتى الآن.

ومما تجدر الإشارة إليه ختامًا أن ثمة توجه للقيادة العراقية الحالية في إعادة الحياة للبرنامج النووي، بعد الدعوة التي وجهها وزير الخارجية العراقي إلى الأصدقاء من الدول والتي ناشد فيها دعم العراق لحيازة الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتي يبدو أنها بارقة أمل قد تعيد فرصة وجود التكنولوجيا النووية الطموحة في العراق، لاسيما إذا ما نجحت الدولة العراقية في إعادة الهيكل العلمي البشري العراقي المختص في مجال الطاقة النووية، وأنهت فوضى السلاح والاغتيالات التي نالت ما نالته من الكفاءات العلمية العراقية منذ ٢٠٠٣م، حتى الآن.

* أكاديمي عراقي

الصراع الدولي المستقبلي الأشرس على الموارد الإفريقية بين الصين

إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي

تعد إفريقيا قارة ضخمة بكل المعايير سواء جغرافيا أومن خلال تنوع ساكنيها وتعدد ثرواتها الطبيعية الهائلة. فإفريقيا بموقعها الجيو-استراتيجي وما تزخر به القارة الإفريقية من مقدرات يدفعنا إلى فهم خلفيات التسابق الدولي. فهذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع تحول إلى حلبة صراع وتنافس بين القوى الكبرى لمن يستطيع أن يضمن موطئ قدم ولمن يتمكن من ضمان تمركز لمؤسساته وقواعده.

العيناني مراد

فإفريقيا كانت ولا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية باعتبار أن إفريقيا في حسابات الدول الكبرى مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية. فمعظم الباحثين يجمعون أن القارة الإفريقية تعد إحدى أغني بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية، المواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية (خاصة النووية) بالنسبة للدول الكبرى وأنها قارة الألفية الثالثة. فكل هذه الأمور جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل هذا من جهة ولاعتبار المكانة التي تكتسبها إفريقيا جيو - سياسيًا في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة.

ففي السنوات الأخيرة لوحظ اهتمام غربي كبير بالقارة الإفريقية. ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكال عديدة، أبرزها التدخل الدولي، لحل الأزمات التي تدور في بؤر التوتر على غرار إفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا وغيرها من الدول الإفريقية.وتتنافس القوى الكبرى في إطار صراع خفي على أكبر قدر من النفوذ الممكن في إفريقيا، وعلى غرار التدخلات الفرنسية المعروفة في إفريقيا، والإشارات الأميركية بالاهتمام بالأوضاع الأمنية في القارة السمراء، برزت الصين القوة الاقتصادية كفاعل مؤثر في إفريقيا واتخذ ذلك العديد من الوجوه، أبرزها التأثير اقتصاديا.

فيما تتخذ الدول الآسيوية العملاقة موطئ قدم لها في القارة السمراء منذ عقدين من الزمن معتمدة في ذلك على حضورها الاقتصادي بينما تواصل القوى التقليدية الرهان على دبلوماسية ذات قدم راسخة.

وسنحاول أن نسلط الضوء على أهمية إفريقيا من حيث الموارد الاستراتيجية والطاقوية. ودوافع الصراع الدولي في القارة الإفريقية.

أولا- أهمية إفريقيا الجيو-استراتيجية:

تكتسي إفريقيا أهمية بالغة استراتيجيًا من حيث المخزون الحيوي والاستراتيجي من الطاقة بأنواعها ويضاف إلى ذلك أهمية القارة الإفريقية من حيث أنها تعتبر سوق استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية بالإضافة إلى العنصر البشري وهي عناصر مهمة تجعل إفريقيا تحظى باهتمام القوى الكبرى وتتحول في كثير من المحطات إلى ساحة تنافس وصراع. فالأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية تكمن في:

١- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في احتياطات الغاز والبترول حيث تحتكم إفريقيا على ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يقدر بحوالي ١٢٪ من إجمالي احتياطي النفط العالمي، هذا بالإضافة إلى ١٠٠ مليار برميل على شواطئ القارة في انتظار أن يتم اكتشافها. تتركز الثروة النفطية بالقارة في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب إفريقيا. وما نسبته ٢٣٪ من إجمالي إنتاج القارة من البترول يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي ١٤٪ للصين، و٨٪ لكل من إيطاليا والهند، بينما تحظى دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج.

كما يقدر إنتاج القارة الإفريقية ما يعادل ٦,٥٪ من إجمالي الغاز الطبيعي حول العالم، بينما ما تزال تملك حوالي ٥٠٠

تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، تمثل ١٠٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.

٢- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في اليورانيوم حيث تتميز القارة الإفريقية بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم الهام في الصناعات النووية. فالقارة الإفريقية تشارك بأكثر من ١٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، ومن أبرز الدول الإفريقية المنتجة لليورانيوم هي: النيجر، وناميبيا، وجنوب إفريقيا. تمتلك القارة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام.

٣- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في معدن الذهب حيث أنتجت القارة الإفريقية في السنوات الماضية حوالي ٤٨٣ طنًا من الذهب، بما يمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي إنتاج العالم.

فنصف إنتاج القارة من الذهب يتم عبر جنوب إفريقيا بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتنزانيا. والقارة الإفريقية تمتلك مخزونا استراتيجيا من الذهب يقدر بحوالي ٥٠٪ من إجمالي احتياطات العالم.

٤- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الألماس حيث تتصدر القارة الإفريقية سوق الألماس العالمي؛ حيث تقوم بإنتاج ٤٠٪ من إجمالي الألماس عبر العالم. ويتركز الألماس الإفريقي في دول بتسوانا وأنجولا وجنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية وناميبيا. واقترن الألماس الإفريقي بالعديد من الحروب الأهلية في القارة التي تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه.

٥- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في البلاتين حيث تنتج إفريقيا ٨٠٪ من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم.

٦- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في الكوبالت حيث تنتج إفريقيا ٢٧٪ من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة حول العالم.

٧- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الحديد حيث تنتج ما نسبته ٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد حول العالم.

٨- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الزراعة حيث تنوع المناخ وكثرة الأنهار ساعدا على قيام الزراعة بصورة كبيرة. ويعمل ثلثا سكان القارة الإفريقية بالزراعة تقريبًا، والتي تساهم بحوالي ٢٠ – ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة. ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة الأناناس والقهوة والكاكاو والنخيل لاستخراج الزيت منه. أما في مناطق السافانا يتم إنتاج الفول السوداني والفلفل والبطيخ، وفي مناطق الصحراء تكثر زراعة القطن ونخيل البلح، وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الزيتون والحمضيات والطماطم وعدد كبير من الخضروات.

٩- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الخشب حيث تتميز إفريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الأخشاب بكميات كبيرة. وتساهم صناعة الأخشاب بحوالي ٦٪ من إجمالي الناتج القومي للقارة بأكملها، وهي أعلى نسبة في جميع القارات.

خارطة توزع الثروات في القارة الإفريقية

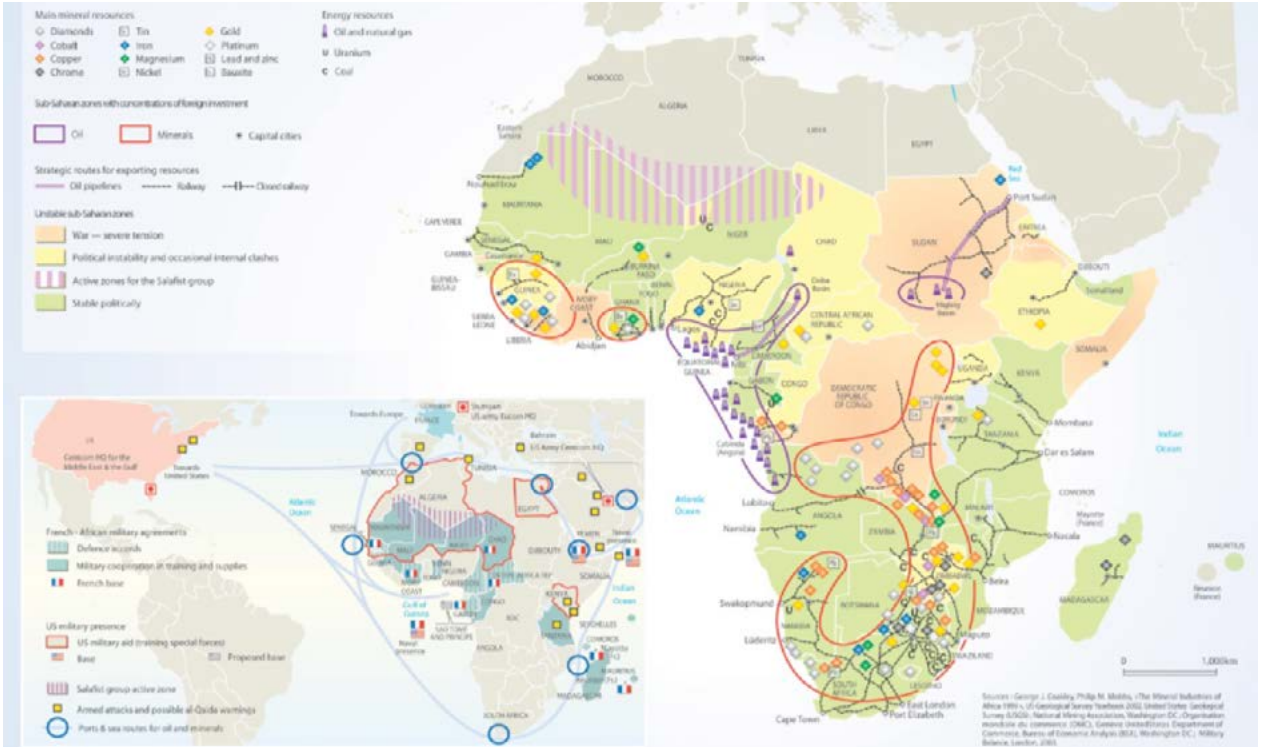

٧ ملايين أفريقي اعتنق المذهب الشيعي منهم ٧٠٪ في شمال نيجيريا واعتمدت إيران استراتيجية من ثلاث مراحل لتشييع إفريقيا

فمن خلال هذه النقاط تكمن أهمية القارة الإفريقية استراتيجيًا للقوى العالمية وخاصة للقوى النووية التي ترى في إفريقيا خزان استراتيجي ومصدر للطاقة كما تعد إفريقيا سوقا مهما يسيل لعاب القوى الاقتصادية العالمية وهذا ما يترجم سياسة العصا والجزرة في تعامل القوى الكبرى مع إفريقيا.

ثانيًا-دوافع التنافس الدولي على إفريقيا:

أخذت القارة الإفريقية تكتسب بعدًا استراتيجيًا متناميًا على المستوى الدولي، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد، وتتمتع القارة الإفريقية بثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن، كما تمتلك القارّة الإفريقية مخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة مما جعلها تدخل في إطار التنافس الدولي الكبير الذي يستهدف هذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

وسنحاول من خلال هذه الزاوية أن نتوقف عند الصراع الدولي على القارة الإفريقية ودوافع هذا الصراع:

١- الصراع الأمريكي - الصيني على القارة الإفريقية:

ومن ملفات الصراع الدولي على الموارد الطبيعية خاصة النووية منها في إفريقيا ملف الطاقة حيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان مع احتمال تطوره إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول أخرى في القارة الإفريقية. وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم،فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي ١٣,١ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٣٠ م، وبما أنّ ما يقدر بحوالي ٣٥٪ من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنة بحوالي ٥٠٪ من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجد أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في إفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الإفريقي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي ولسياستها الخارجية وعنصرًا غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجودها في أي مكان يوجد به النفط.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترصد أي تحرك لأي منافس حقيقي أو محتمل لها في الملعب الإفريقي من شأنه أن يضر بأمن الطاقة الأمريكي.

٢-الصراع الروسي - الأمريكي في إفريقيا:

ويعد ملف السلاح والأمن من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة مباشرة في إطار التنافس الدولي على القارة الإفريقية حيث يشكّل هذا الملف أحد عناصر النزاع بين روسيا وأمريكا في إفريقيا حيث تعتبر القارة الإفريقية من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة على مستوى العالم، وتنتشر هذه النزاعات المسلحة في أكثر من ٢٠ دولة من دول القارة الإفريقية وتشير أحدث التقديرات إلى أن كلفة الصراعات المسلحة على التنمية الإفريقية بلغت خلال العقد الأخير بما يقدر بحوالي حوالي ٢٥٠ مليار دولار.

فالصراعات المسلحة أدت إلى تدني الاقتصاد الإفريقي بنسبة ١٧٪ وكبدته خسائر سنوية تقدر بحوالي ١٨ مليار دولار. كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة ٢٠٠٪ خلال العقد الأخير، حيث تهدف صفقات السلاح الروسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-صفقات بيع السلاح الروسي يدخل في إطار استعادة روسيا لنفوذها في القارة الإفريقية.

- صفقات بيع السلاح تشكل مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية مما يسمح بالحصول على استثمارات وعقود في مجال البنى التحتية والقطاعات الحيوية.

- كما تعتبر روسيا صفقات السلاح مدخلاً لنقل تكنولوجيا الطاقة النووية وهذه السياسة الروسية تعتبرها الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بان السياسة الروسية تؤدي إلى تغذية الصراعات بشكل يهدد أمن الطاقة وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وتدعم الأنظمة الفاسدة حسب وجهة

نظرها وتصنيفها لدول العالم، وأن سياسة التسليح الروسية لها تداعيات، مما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا.

خارطة التواجد العسكري الأمريكي بالقارة الإفريقية

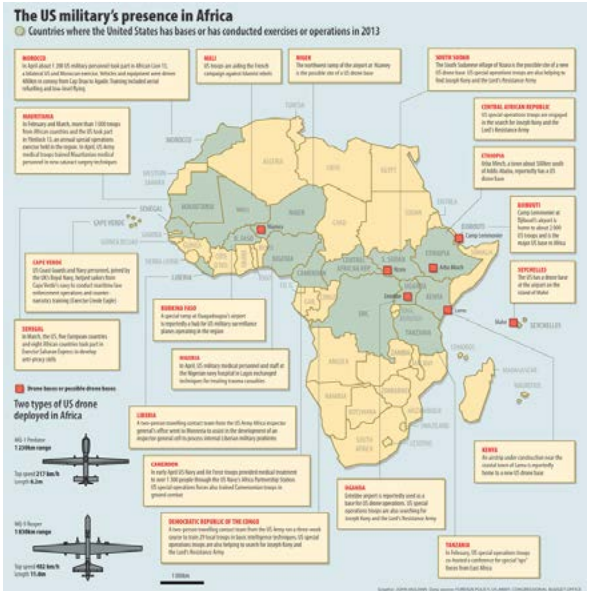

٣- أوروبا والصراع لأجل الاحتفاظ بالسوق الإفريقية:

يحاول الاتحاد الأوروبي الانفراد بالعمليات العسكرية في المناطق التي تعرف نزاعات مستمرة في القارة الإفريقية، وسمّى الاتحاد الأوروبي المشروع بـ «التمييز الأمني الأوروبي» في العمليات العسكرية.

وأطلق جهاز المصالح الأوروبية من أجل العمل الخارجي مشروع توحيد «السلوك الخارجي الأوروبي» وجعله منسجمًا وفعالاً، بخصوص منطقة الساحل الإفريقي من خلال ربط التنمية بتوفير الأمن في دول قلب الساحل الإفريقي «موريتانيا، مالي والنيجر»، وتركز على أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:

- ترقية التنمية.
- بناء الحكم الراشد.
- دمج حكومات دول الساحل في التعاون الإقليمي.
- محاربة التطرف، وتقوية المجال الأمني والعسكري لدول الساحل الإفريقي عبر برامج التكوين والتدريب الذي تقدمه الدول الأوروبية. لكن يظل التنافس الدولي أقوى مما تتصوره الدول الأوروبية لأنها فقدت ٢٠ بالمائة من السوق الإفريقية وصفقات الطاقة النووية معظمها منحت لروسيا و أمريكا والصين وهو ما يهدد استغلال أوروبا لحقول اليورانيوم مما دفع بالدول الأوروبية إلى غض النظر على النشاط المتنامي لظاهرة التهريب.

٤-تركيا وإسرائيل قوى صاعدة تسعى للتوغل في القارة الإفريقية:

انتقل الاستثمار التركي في إفريقيا جنوب الصحراء من ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ م، إلى ٥,٧ مليار دولار عام٢٠١٦م، حسب المعهد التركي للإحصاء، ووصل حجم التبادل الاقتصادي التركي الإفريقي ٢٣,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٤م. كما تغطي خطوط الطيران التركي «TURKISH Airlines» رحلاتها نحو إفريقيا بمقدار ٥١ وجهة من مختلف المناطق الإفريقية.

كما تسعى إسرائيل للتوغل في القارة الإفريقية خاصة في منطقة الساحل والصحراء إلى غاية القرن الإفريقي والاستثمارات الإسرائيلية تعرف وتيرة تصاعدية مما يدفع بالقول أن إفريقيا أضحت منطقة استقطاب ونشاط دولي ليس فقط اقتصاديًا بل وحتى استخباراتيًا.

٥-التوغل الإيراني عبر بوابة التشيع في منطقة الساحل والصحراء:

اكتسح التمدد الشيعي في سياق استراتيجية ايرانية تجاه القارة الإفريقية حيث نجد ٧ ملايين إفريقي تبنى المذهب الشيعي، ويتركز حوالي ٧٠٪ منهم شمال نيجيريا، واعتمدت إيران استراتيجية مرت بثلاث مراحل رئيسية بدأت بـ:

-المساعدات في قطاعي التعليم والصحة.

- دعم آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- التعاون مع الحكومات والإشراف على بناء مشاريع ضخمة في خمس دول أهمها نيجيريا، غانا، البنين والنيجر والسنغال، هذه الأخيرة تعتبر القناة الدبلوماسية المباشرة لإيران في المنطقة.

إن المشهد المستقبلي للصراع الدولي على الموارد الإفريقية يشير إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا سوف يكون هو التنافس الأصعب والأكثر شراسة وقوة ومرارة لأنه ينطوي على عنصر النفط الذي يشكل أهم الأولويات الاستراتيجية. وهذا يعني أنّ التنافس سيكون على أشدّه، وستلعب العلاقات الدبلوماسية والقدرة المالية في هذه الأوضاع دورًا كبيرًا في حجز وتأمين الحاجات النفطية من القارة الإفريقية.

* باحث في القضايا السياسية - ليبيا

قراءة في كتاب:

الإرهـــاب الـــنـــووي ما بـعـد الـحـادي عـشـر مـن سـبـتـمـبـر

ترجـم مركـز الخليـج للأبحـاث كتـاب (الإرهـاب النـووي مـا بعـد الحـادي عشـر مـن سـبتمبر) للمؤلـف روبـين فروسـت، بعـد أن كتبـه المؤلـف باللغـة الإنجليزيـة لمجموعـة روتليـج، وهـي فـرع مـن مجموعـة تايلـور وفرانسـس لحسـاب المعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية، وتمـت الترجمـة والنشـر باللغـة العربيـة بالتعـاون بـين مركـز الخليـج للأبحـاث والمعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية.

آراء حول الخليج - جدة

وتـدور فكـرة الكتـاب حـول أنـه لا مخـاوف مـن وصـول السـلاح النـووي إلـى الجماعـات الإرهابيـة المتطرفـة، وسـيظل الإرهـاب النـووي في يـد الـدول وليـس الجماعـات، وتنـاول المؤلـف مخاطـر التهديـد النـووي في العالـم انطلاقًـا مـن رؤيـة مغايـرة لوجهـات النظـر التـي يتداولهـا أكثـر السـاسـة والأكاديميـين ومعظـم وسـائل الإعـلام حيـال هـذه المسـألة، وهـو يـرى أن مـا يسـمى خطـر الإرهـاب النـووي، وتحديـدًا ذلـك المتصـل باحتمـال اسـتخدام الإرهابيـين قنابـل نوويـة انشـطارية، هـو طـرح مبالـغ فيـه وأن معرفـة عامـة للنـاس بحقيقـة هـذا الخطـر محـدودة ومغلوطـة إلـى حـد كبيـر.

ويقـدم المؤلـف العديـد مـن الحقائـق التـي تدعـم وجهـة نظـره عبـر تقـديم أدلـة وحجـج قويـة تسـتند إلـى مجموعـة حقائـق واعتبـارات تكنولوجيـة ونفسـية واسـتراتيجية. لكـن في الوقـت نفسـه لايُسـقط الأسـباب المنطقيـة التـي تدعـو إلـى القلـق في شـأن أوضـاع الأمـن النـووي علـى صعيـد العالـم بأسـره، وبالتالـي فهـو لا يطمئـن العالـم أنـه في مأمـن مـن تهديـدات الإرهـاب النـووي، داعيًـا إلـى ضـرورة بـذل الجهـد لتحسـين أوضـاع الأمـن النـووي حـول العالـم، مشـددًا بوجـه خـاص علـى ضـرورة تعزيـز حمايـة مخـازن المـواد المشـعة، وسـائر المنشـآت والمفاعـلات النوويـة الأخـرى التـي قـد يحـاول الإرهـاب النـووي اسـتهدافها.

ويضم الكتاب أربعة فصول تشمل:

الفصل الأول: السـوق النوويـة السـوداء ـ الأسـلحة النوويـة التكتيكيـة الروسـية "السـائبة"

الفصل الثاني: القنابـل النوويـة البدائيـة، ويشـمل: تصاميـم الهـواة والأسـلحة النوويـة محـدودة التأثيـر ـ القنبلـة التـي صممهـا مراهـق بحجـم كـرة السـلة وبقـوة ١٠ أطنـان ـ تمثيـل فنـي مبـدع لقنبلـة ناجازاكـي ـ هـل كانـت قنابـل جنـوب إفريقيـا حقًـا سـريعة وقـذرة ـ هـل تفاجئنـا منظمـة أوم شـينزيكيو بـأي قنبلـة أثيمـة.

الفصل الثالث: دوافع الإرهاب ما بين التحليل النفسي والاعتبارات الاستراتيجية ويشمل: الإرهاب وعلم النفس – الإرهاب ما بين الدوافع والقيود – الإرهاب القومي الانفصالي – الثوريون الاجتماعيون – الإرهاب اليميني – الإرهاب الديني – الإرهاب ذو القضية الواحدة – هل يمثل تنظيم القاعدة تهديدًا نوويًا حقيقيًا – تنظيم القاعدة والاستراتيجية الجهادية.

الفصل الرابع: الإرهـاب والـردع النـووي – الخلاصـة – الملحـق "القنابل القذرة أو الإشعاعية"

العرب.. والخيار النووي

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الدول العربية تنبهت مبكرًا لأهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بل إن العلماء العرب تفوقوا في علم الهندسة أو الفيزياء النووية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكانوا أسبق من إسرائيل في هذا التوجه، لكنها توقفت قسرًا عن المضي على هذا الطريق كغيره من طرق التنمية والتطور الأخرى في المجالات المختلفة وفق المخطط الذي تم وضعه لها منذ بداية القرن العشرين، ثم تنفيذه على مراحل، حتى بدا جليًا في نهاية القرن العشرين ومازال مستمرًا خاصة بعد أن دخل في طور التقسيم والتناحر ضمن الحرب من الجيل الرابع، والفوضى الخلاقة التي بشرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد المحافظين الجدد.

المشروع النووي العربي، كما هو المشروع النهضوي، تعطل بفعل الإكراهات الغربية تحت الاحتلال المباشر، ثم بزرع إسرائيل في المنطقة، وبعد ذلك بجر العرب إلى المواجهات منذ النصف الأول من القرن العشرين، وما تبع ذلك من حروب عسكرية، ومؤامرات سرية، واستدراجات مخابراتية، وغيرها.

إسرائيل، ذراع الغرب وأمريكا، التي امتلكت السلاح النووي مبكرًا، وضعت أمام الموساد مهمة اغتيال العلماء العرب المتخصصين في العلم النووي، سواء ببلدانهم وفي عقر دارهم، أو عبر استدراجهم في أمريكا وأوروبا، ونجح الموساد في تنفيذ هذه المخططات ونفذ سلسلة جرائم اغتيال معروفة، ومازالت إسرائيل تتعقب العلماء العرب ليس في المجال النووي فقط، بل في غيره من المجالات العلمية.

إيران، دخلت السباق النووي، سواء ما يقال السلمي، أو العسكري، لكن كل المتخصصين يرون حتمية أن يؤول السلمي إلى العسكري، إن لم تكن طهران امتلكت القنبلة النووية بالفعل، وفي كل الأحوال الأمر لا يعدو كونه مسألة وقت حتى تكون إيران قوة عسكرية نووية، ويرون أن امتلاك إيران للصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس النووية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يمثل كارثة، كونها دولة يقودها نظام غير مسؤول ويمتلك مثل هذه الأسلحة الفتاكة.

العرب، ما يهمنا هو أننا نقع في مربع السباق النووي العسكري بين إيران وإسرائيل، فالمنطقة العربية المجاورة لإيران والمحيطة بالدولة العبرية التي تمتلك أكثر من ٣٠٠ رأس نووي، بل قررت استخدام ترسانتها النووية بالفعل في حرب أكتوبر وجهزت ١١ طائرة لإسقاط القنابل، لولا الجسر الجوي الأمريكي للأسلحة التقليدية المتطورة الذي كان بمثابة المكابح لإسرائيل.

وتروج إسرائيل إلى أنها تضع حوالي ٦ أهداف في الدول العربية على قائمة الاستهداف النووي في حال الهجوم عليها، وتزعم أن قصف هذه المشروعات سوف يعيد الدول العربية إلى العصور الوسطى.

أوروبا، القريبة من المنطقة العربية تتواطأ في عدم إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، حيث أن بريطانيا وفرنسا رفضتا مبادرة مصرية/عربية لإخلاء المنطقة من السلاح النووي حتى لا يشمل ذلك إسرائيل.

دول أخرى قريبة من المنطقة تمتلك السلاح النووي مثل الهند وباكستان، وكوريا الشمالية، ودول كبرى تتنافس على اليورانيوم الإفريقي لتخصيبه، أو تتسابق على الاتخاذ من إفريقيا جنوب الصحراء، مقابر للنفايات النووية السامة والقاتلة والتي قد تتسرب إلى المنطقة العربية.

كل العلماء الكبار المعنيين بالشأن النووي، يرون أن امتلاك الدول العربية لبرامج نووية للأغراض السلمية ضرورة حتمية لتوطين اقتصادات التكنولوجيا، وتنفيذ برامج التنمية الطموحة في الزراعة وتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها، إضافة إلى استخدام هذه الطاقة النظيفة في الطب، والأغراض البحثية العلمية إسوة بالكثير من دول العالم.

وفي المجال العسكري يرى هؤلاء العلماء، أنه على الدول العربية أن تختار بين عدة سيناريوهات تبدأ بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، أو البحث عن مظلة نووية دولية للاستظلال بها واعتبارها غطاءً في مواجهة السلاح النووي المحيط والمحدق بها، ثم يأتي السيناريو الثالث على طريقة "آخر العلاج الكي"، ألا وهو امتلاك السلاح النووي في حال صم العالم آذانه عن البرامج النووية التي تشهدها دول الجوار الجغرافي خاصة إسرائيل وإيران، وعلى أن يكون هذا السلاح للردع وليس لاستخدامه، أو التلويح والتهديد باستخدامه، لكن لإيجاد التوازن ؛ أي ما يُطلق عليه (الردع النووي).

بعض الدول العربية تمتلك الإمكانيات والكفاءات، إضافة إلى احتياجها لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واللحاق بالنهضة العالمية، خاصة مع توفر وسائل الأمان والقدرة على التشغيل والصيانة بالكفاءات الوطنية، وفي الوقت نفسه عليها ألا تتوقف لحظة عن المطالبة بإخلاء المنطقة من السلاح النووي، وكذلك لا تقف مكتوفة الأيدي أمام التغول الإيراني والإسرائيلي والقبول بالبقاء بين شقي الرحى في منطقتهم التاريخية والجغرافية دون امتلاك الرادع للحفاظ على وجودها.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+